



A vertical strip of a red book cover with gold Arabic calligraphy. The text is written in a stylized, flowing script, likely a form of Thuluth or Nasta'liq. The calligraphy is arranged in a column, with some characters appearing larger and more prominent than others. The background is a deep red, and the gold ink is used for the script. The overall appearance is that of a traditional Islamic manuscript or a decorative book cover element.

البركة



مَهْلِكُ الْإِسْلَامِ كَأَمْرِ
فِي بَيَانِ الْجَدَلِ وَالْجَرَامِ

مَهْذَبُ الْإِسْلَامِ

فِي

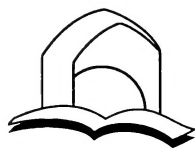
بَيَانِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ

تَأَلَّفَ

فَقِيرَ عَصْرِهِ أَيْمَنُ اللَّهِ الْعُظْمَى

السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ عَسَى بْنُ سَوَّى السَّنُونُورِيُّ

سرشناسه	سبزواری، عبدالاعلی، ۱۲۸۸؟ - ۱۳۷۲.
عنوان و نام پدیدآور	مذهب الاحکام فی بیان حلال و الحرام / تألیف عبدالاعلی الموسوی السبزواری.
مشخصات نشر	قم: دارالتفسیر، ۱۳۸۷ -
مشخصات ظاهری	ج ۳۰
شابک	دوره: 978-964-535-155-5
	ج ۳۰: 978-964-535-188-3
وضعیت فهرست نویسی	فیبا
یادداشت	عربی.
یادداشت	کتاب حاضر شرحی بر «عروة الوثقی» محمد کاظم یزدی است.
عنوان قراردادی	عروة الوثقی. شرح.
موضوع	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروة الوثقی - نقد و تفسیر.
موضوع	فقه جعفری - قرن ۱۴ ق.
موضوع	حلال و حرام.
شناسه افزوده	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروة الوثقی - شرح.
رده بندی کنگره:	۱۳۸۷ ۴۰۲۱۵۲ ع ۴ / ۵ / ۱۸۳ BP
رده بندی دیویی	۲۹۷/۳۴۲:
شماره کتابشناسی ملی	۱۵۶۸۰۲۸



انتشارات دارالتفسیر

اسم الكتاب: مذهب الاحکام فی بیان الحلال والحرام

الجزء: الثلاثون

تألیف: سماحة آية الله العظمى السيد عبدالاعلی السبزواری رحمته الله

الطبعة: الاولى

تاریخ الطبع: ۱۴۳۰ هـ. ق - ۱۳۸۸ هـ. ش - ۲۰۰۹ م

الناشر: دارالتفسیر

المطبعة: نگین

الكمية: ۲۰۰۰ نسخة

رقم الايداع الدولي للدوره: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۵۵-۵ / 978-964-535-155-5

رقم الايداع للجزء الثلاثون: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۸۸-۳ / 978-964-535-188-3

يوزع هذا الكتاب:

العراق: النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذب، الجوال ۰۷۸۰۱۵۴۱۵۲۳

ایران: قم، شارع معلم، میدان روح الله، انتشارات دارالتفسیر، تلیفون ۷۷۴۴۲۱۲

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المواريث

ويعبر عنها بالفرائض أيضا^(١)، وهي ثابتة في جميع الشرائع السماوية^(٢)، وفيه فصول:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له ميراث السماوات والأرض، وجعل في عباده من يرث بالرد والفرض، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وآله الذين علّموا العباد كلّ نفل وكلّ فرض، وبثّوا العلوم والمعارف من جميع الجهات بإخلاص محض.

(١) وهي جمع فريضة، التي هي في اللغة بمعنى المقدّر والثابت، وفي الاصطلاح: ما يستحقّه الإنسان بموت آخر من السهام المقدرة في كتاب الله تعالى، بنسب أو سبب.

والمواريث - جمع ميراث - من الإرث، وهو من ورث، وهو: ما ينتقل من ميت إلى حي انتقالا ابتدائيا، حقيقة أو حكما. وإنها أعم من الفرائض، لشمولها الحقوق المالية وغيرها، يقال: «توارثوا المجد كابرًا عن كابر»، وإن الفرائض مقدرة في كتاب الله العزيز، بخلاف المواريث، وقد يطلق أحدهما على الآخر.

(٢) لأنها أمر فطري لا تعبد فيه، فلكل قوم إرث، والشرائع الإلهية

حدّدت له قيودا وحدودا، في الكمية أو في الكيفية، كما ذكرنا في التفسير^(١)، وكيف كان فقد دلّت الآيات الشريفة، والضرورة الدينية، والسنة المتواترة بين المسلمين، على ثبوتها قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْإُنثَىٰ﴾^(٣) وغيرهما من الآيات المباركة الصريحة في ذلك.

و عن نبينا الأعظم ﷺ انه قال: «تعلموا الفرائض وعلموا الناس فإنني امرؤ مقبوض، والعلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما»^(٤) ولعل المراد بقبض العلم ما حدث بعد ارتحاله إلى الملا الأعلى، فكان ذلك سببا لانطماس العلم وكنم الكمالات.

وعنه ﷺ: «تعلموا الفرائض وعلموه الناس فإنه نصف العلم، وهو أول شيء ينتزع من أمتي»^(٥) ولعل المراد من كونها نصف العلم كثرة الأهمية، لتوقفها على أمور وأصول، لا يقبلها سوى الأذهان السليمة.

والمراد من ذيل الحديث ما تحقق من الحوادث، وافتعال بعض الأحاديث من بعده ﷺ، وغيرهما من الروايات التي يأتي التعرض لها إن شاء الله تعالى.

(١) راجع المجلد السابع من تفسير مواهب الرحمن صفحة: ٣٥٤ الطبعة الأولى.

(٢) و (٣) سورة النساء الآية ٧ - ١١.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ صفحة: ١٠٨ ط - بيروت.

(٥) السنن الكبرى كتاب الفرائض ج: ٦ صفحة ٢٠٩.

الفصل الأول في موجبات الإرث وأسبابه

وهي اثنان^(٣): النسب والسبب^(٤)، أما الأول، فله ثلاث مراتب مترتبة^(٥):

(٣) بالاستقراء، وبضرورة من الدين، وما يأتي من الروايات.
(٤) أما الأول وهو: «الاتصال بين شخصين عرفا بالولادة شرعا» كالأب والابن، أو بانتهائهما إلى ثالث أو أكثر، مع صدق النسب قريبا عرفا، فالاتصال البعيد - كالاتصال بآدم أو بالنبي ﷺ - لا يعد نسبا ارثيا عرفا.
وأما الزوجية أو الإخاء العقدي ونحوهما، لا يكون من النسب أيضا، لعدم اتصال أحدهما بالآخر بالولادة.

وكذا ولد الزنا لا يرث له - لعدم تحقق النسب في ولد الزنا لا عرفا، ولا شرعا، وإن تحققت الولادة التكوينية، لأنه خلق من مائه ومحرمات النكاح غالبها تدور مدار الولادة التكوينية - بخلاف الشبهة، ونكاح أهل الملل الفاسدة، فإن الشارع قرر نكاحهم، فيتوارثون.

أما الثاني: وهو: «اتصال أحدهما بالآخر بزوجية، أو ولاء مخصوص، دون الولادة» فيشمل المطلقة الرجعية، لأن الزوجية وإن كانت مرتفعة إلا أن الاتصال موجود، لأن به يمكن للزوج الرجوع، وتجب نفقتها، ويحرم نكاح أختها، فترث حينئذ بخلاف البائنة.

(٥) لا يرث أحد من المرتبة اللاحقة مع وجود أحد من المرتبة السابقة

الأولى: الأبوان - من غير ارتفاع - والأولاد وإن نزلوا^(٦).
 الثانية: الإخوة والأخوات - لأب أو لأم أو لهما - وأولادهم - وإن نزلوا - والأجداد وإن علوا^(٧).
 الثالثة: الأخوال والخالات، والأعمام والعمات - وإن علوا - وأولادهم وإن سفلوا^(٨).
 وأما السبب فقسمان: زوجية وولاء^(٩).

خال من المانع، لما يأتي من الآيات الشريفة، والروايات المستفيضة.

(٦) بالكتاب، والسنة، والإجماع.
 أما الكتاب، فقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(١).

و أما السنة، فكما تأتي
 و أما الإجماع، فهو مسلم، بل من ضروريات الدين. فالطبقة الاولى
 تشتمل على صنفين: أصل محصور وهو الأبوان، وفرع غير محصور وهو
 الأولاد.

(٧) لما مرّ في سابقة بلا فرق بينهما إلا في المرتبة.

(٨) كما تقدم، ولا بد من صدق اسم القرابة في الأولاد عرفاً - كما مرّ -
 وإلا لبطل السبب. ويعد من في هذه الطبقة كلهم صنفاً واحداً، ولا فرض لهم.
 (٩) بالأدلة الثلاثة، في الأول كما تأتي. وبالسنة المستفيضة في الثاني
 أيضاً.

ثم إن الزوجية تجامع النسب، وأما الولاء فهو مترتب عليه، وله مراتب
 مرتبة، فيقدم ولء العتق على ولء ضمان الجريرة المقدم على ولء الإمامة، ولا
 ممانعة بين قسمي السبب، فيجامع من له الولاء مع الزوجية، إلا في ولء الإمامة
 كما يأتي.

فوائد

الأولى: الإرث..

تارة: بالفرض فقط، أي ما سمى الله تعالى في كتابه سهمًا معينًا.
 وأخرى: بالرد والقربة، أي لم يسم له سهمًا معينًا في كتابه العزيز.
 وثالثة: بهما معًا، وكل من هذه الثلاث:

تارة: في الأنساب.

وأخرى: في الأسباب فهذه ست:

الأول: ذو فرض من الأسباب كالزوجة، قال تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾^(١).

الثاني: ذو فرض وردّ من الأسباب كالزوج، كما يأتي.

الثالث: ذو الردّ من الأسباب كالولاء.

الرابع: ذو الفرض من الأنساب، كالبنات والبنات إذا انفردن، قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^(٢).

الخامس: ذو الردّ من الأنساب، كالبنات والبنات إذا دخل عليهن الذكر
 قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^(٣).

السادس: ذو الفرض والردّ من الأنساب، كالأب فيرث بالفرض لو اجتمع
 مع الولد، قال تعالى: ﴿لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ

(١) و(٢) سورة النساء الآية ١٢ - ١١.

(٣) سورة النساء الآية ١١.

كَانَ لَهُ وَلَدٌ^(١) وبالقربة إذا انفرد، ولم يكن للميت. ولد، فلم يجعل له فرض فحينئذ يرث بالقربة، ويرث بهما معا، كما إذا كان مع البنت أو البنات وللغرض أصحاب أخر قد يكونون دائما، أو في حال دون حال، يأتي بيان جميع ذلك إن شاء الله تعالى.

الثانية: الوارث إن لم يكن ذا فرض، فالمال كله له، اتحد أم تعدد، وإن كان ذا فرض أخذ فرضه ورثة الباقي عليه على التفصيل الآتي، فلا تعصيب عندنا بل يرد الزائد على ذوي السهام، ولا يرث على الزوجين كما يأتي، وإذا نقصت التركة عن ذوي الفروض دخل النقص على بعضهم، فلا عول عندنا كما يأتي مفصلا.

الثالثة: من القواعد المسلمة في الإرث قاعدة: «إن الأقرب يمنع الأبعد» الثابتة بالكتاب، والسنة المقدسة، والإجماع المتسالم عليه، وهي بمعنى أن الأقرب إلى الميت يحجب الأبعد عنه في الإرث، فالأولاد من الصلب يحجبون الحفدة مثلا، والجد الأدنى يحجب الأعلى، والاخوة يحجبون أولاد الاخوة وإن المتقرب بالأبوين يحجب المتقرب بالأب وحده وهكذا.

وقد استدلوا عليها بقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(٢) وغيره من الآيات المباركة.

وما ورد من السنة المستفيضة، مثل معتبرة يزيد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ابنك أولى بك من ابن ابنك، وابن ابنك أولى بك من أخيك وأخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك، وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك - الحديث»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات كما يأتي بيانها.

ويمكن الاستدلال بدليل عقلي - أيضا - من أن رحم القريب للإنسان أولى به من البعيد في شؤوناته هذا وإن أمكنت المناقشة فيه.

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

(٢) سورة الأحراب الآية ٦.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ٢.

و لكن عموم القاعدة خصّص بموارد منها: تقديم ابن العم من الأبوين على العم للأب، للنص كما يأتي. ومنها أخ حر وولد نصفه حر، فالمال بينهما نصفان. وقد يشارك البعيد القريب في موارد ثلاثة:

الأول: لو ترك جدّا لام وابن أخ لأمّ مع أخ لأب، فإن ابن الأخ لا يحجب الجدّ للأم، ولا يزاحم الأخ لأب، فيرث مع الجدّ للأمّ.

الثاني: ما لو ترك إخوة لام وجدّا قريبا لاب وجدّا بعيدا لام، فيشارك الجدّ القريب بأخذ ثلثي المال مع الاخوة، والجدّ للأم يأخذ الثلث، وقد يشارك الجدّ البعيد لهم، لأن الأخ لا يمنع الجدّ البعيد، وإنّ الجد القريب لا يزاحم الجدّ البعيد كما يأتي التفصيل.

الثالث: ما لو ترك إخوة للأب وجدّا بعيدا لاب وإخوة للأمّ وجدّا قريبا للأم، فلاقرباء الام الثلث، وللإخوة الباقي من التركة، ويمكن مشاركة الجدّ على ما يأتي تفصيله.

الرابعة: لو اجتمع للوارث أكثر من موجب واحد للإرث - نسبيا كان أو سببيا أو نسبيا وسببيا - يرث بالجميع، إن لم يكن مانع في البين، أو كان أقرب منه. ولا يمنع ذو الموجبين ذا الموجب الواحد.

الفصل الثاني في موانع الإرث

وهي كثيرة ^(١) الأول: الكفر ^(٢)، بأصنافه - أصليًا كان أو عن ارتداد - فلا يرث الكافر المسلم، ولا من في حكمه، وإن كان قريباً ^(٣)

(١) أنهاها الشهيد في الدروس إلى عشرين، والمشهور منها ثلاث: الكفر، والقتل، والرق، وألحقوا بها: اللعان، والزنا، وانفصال الحمل ميتا، والدين المستغرق، والغيبية المنقطعة، ولا يخفي المسامحة في عدّ اللعان وغيره من الموانع، لأنها من قبيل عدم المقتضي للإرث، لا من قبيل تحقق المقتضي ووجود المانع، وكذا ما ذكره في الدروس، فإن في عد جملة منها من الموانع مسامحة بل منع ظاهر.

ثم إن المانع قد يكون من أصل الإرث وتمامه، ويطلق عليه (حجب الحرمان) أيضا، وآخر يكون عن بعض الإرث، وهو (حجب النقصان)، كما يأتي في الفصل الثالث.

(٢) والمراد به ما يخرج معتقده عن الإسلام، سواء كان حريياً أو ذمياً، أو مرتداً، أو منتحلاً للإسلام كالخوارج والغلاة.

(٣) إجماعاً، ونصوصاً متواترة، فعن نبيّنا الأعظم ﷺ: «لا يتوارث أهل ملّتين، قال: نرثهم ولا يرثونا، إن الإسلام لم يزد إلا عزّاً في حقّه» ^(١).

ويختص إرثه بالمسلم، وإن كان بعيداً (٤)،

وفي معتبرة عبد الرحمن بن أعين عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام): «في النصراني يموت وله ابن مسلم، أيرثه؟ قال: نعم، إن الله عز وجل لم يزدنا بالإسلام إلا عزاً، فنحن نرثهم، وهم لا يرثونا» (١).

وعنه (عليه السلام) أيضاً في صحيح محمد بن قيس قال: «سمعتة يقول: لا يرث اليهودي والنصراني المسلمين، ويرث المسلمون اليهود والنصارى» (٢).

وعن الصادق (عليه السلام) في معتبرة أبي خديجة: «لا يرث الكافر المسلم وللمسلم أن يرث الكافر، إلا أن يكون المسلم قد أوصى للكافر بشيء» (٣) و قريب منه روايته الأخرى، إلى غير ذلك من الروايات.

(٤) إجماعاً، ونصوصاً تقدم بعضها، وعن علي (عليه السلام): «لو أن رجلاً ذمياً أسلم، وأبوه حي، ولأبيه ولد غيره، ثم مات الأب، ورثه المسلم جميع ماله، ولم يرثه ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً» (٤).

وعن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) في معتبرة مالك بن أعين قال: «سألته عن نصراني مات، وله ابن أخ مسلم، وابن أخت مسلم، وله أولاد وزوجة نصراني؟ فقال: أرى أن يعطى ابن أخيه المسلم ثلثي ما تركه، ويعطى ابن أخته المسلم ثلث ما ترك إن لم يكن له ولد صغار، فإن كان له ولد صغار فإن على الوارثين أن ينفقا على الصغار مما ورثا عن أبيهم حتى يدركوا، قيل له: كيف ينفقان على الصغار؟ فقال: يخرج وارث الثلاثين ثلثي النفقة، ويخرج وارث الثلث ثلث النفقة، فإذا أدركوا قطعوا النفقة عنهم، قيل له: فإن أسلم أولاده وهم صغار؟ فقال: يدفع ما ترك أبوهم إلى الإمام حتى يدركوا، فإن أتموا على الإسلام إذا أدركوا

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ١ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٤ و ٧ و ٣.

(٤) الوسائل: باب ٥ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

والمسلم يرث الكافر، أصليا، كان أم لا (٥).

دفع الامام ميراثه إليهم - الحديث - (١) وغيرهما من الروايات.

فلو كان للميت ولد كافر وله ابن مسلم، يرثه ابن الولد لا الولد، وكذا لو كان له ابن كافر وأخ أو عم أو ابن عم مسلم، يرثه المسلم دونه، وكذا لو لم يكن له وارث من ذوي الأنساب، وكان له معتق أو ضامن جريرة مسلم، يختص إرثه بهما - على الترتيب - دونه.

وإذا لم يكن له وارث مسلم في جميع الطبقات من ذوي الأنساب وغيرهم، كان ممن لا وارث له، اختص إرثه بالإمام عليه السلام، ولم يرث أبوه الكافر منه شيئا، وكذلك في القاتل، كما يأتي.

ولو لم يكن للمسلم وارث إلا كفار، لم يرثوه، وورثه الإمام عليه السلام للإجماع ولما يأتي من أنه وارث من لا وارث له.

(٥) إجماعا، ونصوصا، من غير فرق بين أصنافه ففي معتبرة سماعة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسلم هل يرث المشرك؟ قال: نعم، ولا يرث المشرك المسلم» (٢).

وفي رواية أبي الأسود الدؤلي: «أن معاذ بن جبل كان باليمن، فاجتمعوا إليه، وقالوا: يهودي مات وترك أخا مسلما، فقال معاذ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: الإسلام يزيد ولا ينقص، فورث المسلم من أخيه اليهودي» (٣) إلى غير ذلك من الروايات، كما تقدم قسم منها.

بل إن ذلك موافق للاعتبار أيضا، فإن الله انما حرم الكافر من ميراث المسلم، عقوبة لحيثية كفره وجحوده، كما حرم القاتل من الميراث، عقوبة لقتله

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب موانع الإرث.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٥.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٨.

فلو كان الوارث مسلماً، فلا يجرى فيه تلك الحيثية، فلا مانع من إرثه من أقربائه الكفرة، إن لم يكن مانع آخر في البين، ويستفاد ذلك من قوله ﷺ: «الإسلام يزيد ولا ينقص»^(١) وقوله ﷺ كما تقدم: «إنَّ الإسلام لم يزد إلا عزاً في حقّه»^(٢).

وما يظهر من بعض الاخبار من الخلاف، كقول نبيِّنا الأعظم ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»^(٣) وكذا عنه ﷺ: «لا يتوارث أهل ملتين»^(٤) إما محمول على أن في المسلم مانعاً من الإرث، كما في الأول، أو محمول على نفى التوارث من الجانبين، كما هو مقتضى القواعد الأدبية (التفاعل) وذلك لا ينافي ثبوته من طرف واحد، ويمكن حمل الثاني على التقية أيضاً.

ومما ذكرنا يظهر الوجه في رواية عبد الملك بن عمير القبطي، عن علي ﷺ أنه: «قال للنصراني الذي أسلمت زوجته: بضعها في يدك، ولا ميراث بينكما»^(٥) مع أن في السند عبد الملك، وهو مذموم عند الخاصة والعامة. وكذا في موثقة البصري عن أبي عبد الله ﷺ: «قضى أمير المؤمنين في نصراني، اختارت زوجته الإسلام ودار الهجرة: أنها في دار الإسلام لا تخرج منها، وأن بضعها في يد زوجها النصراني، وأنها لا ترثه ولا يرثها»^(٦).

وأما معتبرة أبي نجران عن الصادق ﷺ: «في يهودي أو نصراني يموت، وله أولاد مسلمون، وأولاد غير مسلمين، فقال ﷺ: هم على موارثهم»^(٧) محمولة على بيان حكم الطبيعة، أي: أن الكافر يرثه أولاده مسلمين كانوا أو كفاراً - كما تقدم - لا في صورة كون بعضهم مسلمين وبعضهم

(١) و (٢) الوسائل: باب ١ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٩ و ١٤.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي: ج ٦ صفحة ٢١٧.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل: باب ١ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١٤ و ٢٢ و ٢٣.

(٧) الوسائل الحديث: باب ٥ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٢.

(مسألة ١): لو مات الكافر وله وارث مسلم وكافر، ورثه المسلم سواء كان بعيداً أم قريباً^(٦)، وإن لم يكن له وارث مسلم، وكان جميع ورثته كفاراً، يرثونه على قواعد الإرث عندهم^(٧)،

كفاراً، فيكون الواو في قوله: «و أولاد غير مسلمين» بمعنى (أو) أو يحمل قوله ﷺ: «على موارثهم» التي تقدم شرحه وبيانه، وإلا يحمل على التقية، لأن مذهبهم عدم إرث المسلم من الكافر أيضاً. ثم إنه لا فرق في المسلم بين أن يكون مؤمناً، أو لم يكن كذلك، كما مر من الإطلاق.

(٦) ظهر وجهه مما تقدم، سواء كان الكافر ولده أو قريبه، والمسلم بعيد أو هما في مرتبة واحدة، فكما أن الكافر لا يرث، لا يكون حاجباً أيضاً لغيره، فهم كالموتى.

(٧) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح ابن أبي عمير عن الصادق ﷺ: «في يهودي أو نصراني يموت، وله أولاد غير مسلمين، فقال ﷺ: هم على موارثهم»^(١) ومثله غيره.

ثم إن الميراث بين الكفار إنما يكون وفق دينهم ومذهبهم، لما تقدم من قوله ﷺ: «هم على موارثهم»، وقوله ﷺ: «إن كل قوم دانوا بشيء يلزمهم حكمه»^(٢) مضافاً إلى ظهور الإجماع.

وما يستفاد من بعض الأخبار من أن الميراث بين الكفار إنما هو على حسب كتاب الله تعالى، وسنة نبيه، مثل رواية أبي حمزة عن أبي جعفر ﷺ قال: «إن علياً ﷺ كان يقضي في الموارث فيما أدرك الإسلام من مال مشرك تركه لم يكن قسم قبل الإسلام، أنه كان يجعل للنساء وللرجال حظوظهم منه على

(١) انوسائل: باب ٥ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٣.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث المجوس الحديث: ٣.

إلا إذا كان مرتدا فطريقاً أو مليّاً، فإن ميراثه للإمام عليه السلام دون ورثته الكفار (٨).

كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله (١) وقريب منه صحيح محمد بن قيس عنه عليه السلام أيضاً (٢) محمولان على أن ذلك كان حكمه عليه السلام في عصر خلافته الظاهرية لمصلحة يراها، لا حكم الله الواقعي في كل عصر، بعبارة أخرى كان الحكم وقتياً ولا دائماً. هذا حكم غير الذمي من الكفار.

وأما الذمي منهم، فكيفية الميراث تتبع الشروط المأخوذة عليهم في عقد الذمة، فقد تكون على حسب كتاب الله تعالى والسنة الشريفة، إن كان الشرط فيه كذلك بينهم، وقد يكون حسب دينهم، إن كان الشرط كذلك، فيكون مجموع ذلك على أقسام أربعة:

الأول: الوارث والمورث كلاهما حربيان، فإن ماله ونفسه للإمام، يتخير هو ما يشاء، وإن الحاكم يراعي المصلحة في ذلك، ويقدم الأهم في البين، وإن لم يرجع إلى الحاكم والإمام، فهم يرثون بينهم حسب عقيدتهم.

الثاني: أن يكون الوارث والمورث كلاهما ذميّان، وذلك تابع للشرط في عقد الذمة، كما تقدم.

الثالث: أن يكونا ذميّين ولكن لم يشترط كيفية الإرث في عقد الذمة بإطلاق قوله عليه السلام: «هم على ميراثهم» يشمل هذه الصورة.

الرابع: ما لو شككنا في تحقق الشرط، أو شككنا في أنه ذمي أو غير ذمي حكمه حكم الصورة الثالثة، لما تقدم من الإطلاق، والعموم.

(٨) إجماعاً، فتوى وعملاً ولأن وجود الكفار كالعدم، وقد أرسلوا ذلك إرسال المسلّمات، فكان المرتد الميت لا وارث له، لو كان ولده جميعاً كفاراً فلا تصل النوبة حينئذ إلى عمومات الإرث، ويستفاد ذلك من مفهوم قول

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٤.

الصادق عليه السلام في معتبرة أبان: «في رجل يموت مرتدا عن الإسلام وله أولاد فقال عليه السلام: ما له لولده المسلمين»^(١) فإنه مطابق للقاعدة، بناء على ما اخترناه فيكون حجة.

وما يظهر من إطلاق بعض الأخبار، كصحيح محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد؟ فقال: من رغب عن الإسلام وكفر بما أنزل الله على محمد ﷺ بعد إسلامه، فلا توبة له، وقد وجب قتله وبانت امرأته منه فليقسم ما ترك على ولده»^(٢) ومثله غيره، يحملان على أن ولده مسلمون، أو يحمل على إذن الإمام في صرف ميراثه على أولاده الكفار، لمصلحة يراها.

وأما رواية إبراهيم بن عبد الحميد، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: نصراني أسلم، ثم رجع إلى النصرانية، ثم مات، قال: ميراثه لولده النصاري، ومسلم تنصّر، ثم مات، قال: ميراثه لولده المسلمين»^(٣) وقريب منها غيرها، فهما إما محمولان على ما ذكرناه، أو مطروحان، لهجر الأصحاب عنهما.

ثم إن في زمان الحضور يكون الميراث للإمام عليه السلام: وأما في عصر الغيبة، إن قلنا إنه ملك شخصي للإمام عليه السلام، كما هو مقتضى قولهم عليه السلام: «الإمام وارث من لا وارث له»^(٤) أو يكون من الأنفال المختصة به عليه السلام^(٥) وشمل عموم الولاية ذلك أيضا، فيرجع إلى نائبه، وهو: الحاكم الشرعي الجامع للشرائط، المخالف لهواه.

وإن قلنا بعدم ملكه عليه السلام، بل هو من قبيل الصدقات لعامة المسلمين، يصرفها الإمام في مصالحهم، فيأخذه الحاكم الشرعي ويصرفه في المصالح العامة كسائر الصدقات، وإن قلنا بعدم عموم في الولاية أو شككنا في ذلك،

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٦.

(٢) الوسائل: باب ٦ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٥.

(٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة والإمامة الحديث: ٥ و ٣.

ولو كان له وارث مسلم كان الميراث له، كان معه كافر أو لا، قرب أم بعد (٩).

(مسألة ٢): لو ارتد أحد الورثة بعد الموت، فلا سهم له في ماله، لو كان الارتداد قبل القسمة (١٠).

(مسألة ٣): لو مات مسلم وكان جميع ورثته كفارا لم يرثوه و ورثه الإمام (١١).

فيمكن أن يكون داخلا في الحسبة، التي للحاكم الشرعي التصدي لها، كما مرّ. (٩) ظهر وجهه مما تقدم. ولا فرق في المسلم بين الكبير والصغير، كولده المنعقدة نطفته حال إسلام أبويه، أو أحدهما، فإنه كالمسلم إجماعا، كما مرّ في كتاب الطهارة.

ثمّ إنه لو كان الميت مرتدا، ولم يكن له وارث إلا الزوج المسلم، كان تمام الميراث له، ولا يصل إلى الإمام عليه السلام، لأنه وارثه المسلم بالفرض والرد، كما مر، وأما لو كان وارثه زوجته المسلمة، يكون ربع الميراث لها، والبقية للإمام عليه السلام، لما تقدم من عدم الرد بالنسبة إليها، وأن لها الفرض فقط، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(١٠) لانفصاله بالارتداد عن الوراثة الشرعية.

نعم، لو ارتد بعد القسمة يكون سهمه من الميراث لورثته إن كان فيهم مسلم، ولم يكن مانع آخر، وإلا فللإمام عليه السلام.

(١١) أما الأول: فلما تقدم بلا حاجة إلى التكرار. وأما الثاني: فلنصوص كثيرة، منها معتبرة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «فإن لم يسلم أحد من قرابته، فإن ميراثه للإمام» (١).

(مسألة ٤): لو كان للميت وارث مسلم وكافر، وأسلم وارثه، الكافر، شارك أهله في الإرث بشروط:
الأول: أن يكون إسلامه قبل قسمة التركة (١٢).

ومنها: صحيح سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: «في رجل، مسلم قتل، وله أب نصراني، لمن تكون ديته؟ قال: تؤخذ ديته وتجعل في بيت المال المسلمين، لأن جانيته على بيت مال المسلمين»^(١) إلى غير ذلك من الروايات، مضافا إلى الإجماع.

(١٢) إجماعا، ونصوصا، منها صحيح أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم مات وله أم نصرانية، وله زوجة وولد مسلمون؟ فقال عليه السلام: إن أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه أعطيت السدس، قلت: فإن لم يكن له امرأة، ولا ولد، ولا وارث له سهم في الكتاب مسلمين، وله قرابة نصارى ممن له سهم في الكتاب لو كانوا مسلمين، لمن يكون ميراثه؟ قال: إن أسلمت أمه فإن ميراثه لها، وإن لم تسلم أمة وأسلم بعض قرابته ممن له سهم في الكتاب فإن ميراثه له، فإن لم يسلم أحد من قرابته فإن ميراثه للإمام»^(٢).

ومنها: معتبرة ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أسلم على ميراث قبل.

ومنها: صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام أيضا: «في الرجل يسلم على الميراث، قال: إن كان قسم فلا حق له، وإن كان لم يقسم فله الميراث»^(٣)، إلى غير ذلك من الروايات، بل مقتضى الاعتبار ذلك أيضا، لأن بعد القسمة وانتقال المال، لا موضوع للتركة حينئذ، فلا ينفع إسلامه في خصوص الإرث فقط.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٦.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٣ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١ و ٢ و ٤.

الثاني: التساوي في المرتبة واختص بالإرث وحجبهم عنه إن تقدم عليهم (١٣).

(١٣) لما تقدم من أن الإرث حسب المراتب، فلا تصل النوبة إلى مرتبة إلا بعد انتفاء المرتبة السابقة.

وأما لو اقترن إسلامه مع القسمة لم يرث، للأصل، ولعموم قاعدة: «عدم إرث الكفار» المستفادة من النصوص المتقدمة، ومن الإجماع المسلم عند الفقهاء.

وحاصل الكلام أنه لا يشترط إسلام الوارث حين موت المورث. نعم، المانع هو الكفر الباقي إلى حين القسمة، فالأقسام حسب الشقوق العقلية ستة: الأول: إسلام الوارث من حين الموت إلى حين القسمة، يرث بلا إشكال، كما مر.

الثاني: كفر الوارث من حين موت مورثه وإسلامه حين القسمة، يرث بلا إشكال، كما تقدم.

الثالث: تقارن الإسلام والقسمة، لا يرث كما تقدم.

الرابع: إسلام الوارث حين الموت وكفره حين القسمة، ففي الإرث إشكال، فإن قلنا أن القيمة منشأ لتملك الوارث حقيقة، وإن تملكهم بمجرد الموت اقتضائيا لا حقيقيا، فلا يرث.

وإن قلنا باستقرار الملكية والتملك بمجرد الموت، والقسمة كاشفة عن ذلك، فيرث ولكن الثاني مشكل، لأن حصول الحق الاقتضائي بمجرد الموت قبل القسمة مسلّم نصا وإجماعا^(١) وأما فعلية الحق بالنسبة إلى كل أحد من كل جهة، ففيه تأمل.

الخامس: كفر الوارث من حين الموت إلى حين القسمة، فلا يرث بلا

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب ضمان الجريرة الحديث الحديث: ٤.

الثالث: أن لا يكون فيه مانع آخر عن الإرث (١٤).

الرابع: أن يكون إسلامهم في مرتبة واحدة إن تعددوا، فلو سبق أحدهم بالإسلام ولحقه الآخر اختص السابق بالإرث إن انحصرت التركة بينهما (١٥).

إشكال حينئذ، لما مر.

السادس: العلم بتحقيق القسمة والإسلام معا، والشك في تقدم أحدهما على الآخر، فإن حصل من القرائن الخارجية شيء يدل على التقدم أو التأخر يعمل به وإلا فالظاهر عدم الإرث، للأصل. ولا وجه للتمسك بعمومات الإرث، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية.

وكذا لا وجه لجريان الأصلين - استصحاب عدم القسمة، واستصحاب عدم الإسلام - للتعارض.

ودعوى: أن أحدهما مثبت والآخر غير مثبت، فلا موضوع للمعارضة، لجريان غير المثبت.

مجرد دعوى، إثباتها على مدعيها، فتأمل.

كما لا وجه لجريان القرعة في المقام، كما هو واضح. نعم لا بأس بالتصالح والتراضي، فإنهما الخير في جميع الأمور ومنها المقام. والله العالم بحقائق الأحكام.

فلو كان من أسلم أبناء للميت وهم إخوته، تقدمهم، وحجبهم، ولو كان منفردا في المرتبة السابقة، يختص بجميع الإرث. نعم، لو كان الوارث واحدا وهو الزوجة، فحينئذ لو أسلمت قبل قسمة الإرث، قسم الإرث بينها وبين الإمام عليه السلام، لأن لها الفرض دون الرد - كما يأتي - وإلا فلا شيء لها.

(١٤) كالقتل والرق وغيرهما، فإن إسلامه لا ينفع في الإرث، كما يأتي.

(١٥) لعدم الموضوع بالنسبة إلى اللاحق حينئذ، فيعتبر التساوي في

(مسألة ٥): إذا أسلم الوارث بعد قسمة بعض التركة دون بعض، كان لكل منهما حكمه ^(١٦)، ولا فرق في التقسيم في الأعيان الموروثة بين أن يكون بالقيم أو بالعين ^(١٧).

(مسألة ٦): لو مات مسلم عن ورثة كفار ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته اختصّ هو بالإرث ولم يرثه الباكون ^(١٨)، ولم ينته الأمر إلى الإمام ^(١٩) وكذا الحال لو كان الميت مرتدا وخلف ورثة كفارا وأسلم بعضهم بعد موته فإن الإرث يختص به ^(٢٠).

(مسألة ٧): لو أنكر الورثة إسلام بعض الوراث قبل القسمة فالقول قولهم مع يمينهم ^(٢١).

المرتبة، وفي الإسلام حينئذ.

(١٦) لما تقدم من العمومات الانحلالية لكل واحد من الموضوعين، فلم يرث فيما قسم واختص بالإرث أو شارك فيما لم يقسم.

(١٧) لأن المناط تمييز الحقوق، وهو يحصل بكل منهما شرعا، و عرفاً.

(١٨) إجماعا، ونصوصا كما تقدمت، إن لم يكن مانع آخر عن الإرث في

البين، كما هو المفروض.

(١٩) لفرض وجود وارث جامع للشرائط، فلا تصل النوبة إليه حينئذ.

(٢٠) لتحقق المقتضي وفقد المانع.

(٢١) لأن إرث ما سواهم مشروط بالإسلام قبل القسمة، ولم يتحقق ذلك، وأنهم مالكون للمال بظاهر الشرع وذو ويد، فلا بد للمتتبع منهم المال من إثبات الاستحقاق شرعا هذا إذا لم تكن أمانة معتبرة توجب الاطمئنان بإسلامهم، وإلا تتبع ولا تصل النوبة إلى تقديم قولهم، كما هو واضح.

وكذا لو ادّعوا اقتران إسلام البعض مع القسمة، أو تأخره عنها، مع تعيين زمان القسمة أو جهالته، ففي جميع ذلك القول قولهم مع اليمين، لما تقدم.

ولو أسلم الكافر ثمَّ بعد إسلامه أنكر القسمة فالقول قوله مع يمينه (٢٢)، ولو ادَّعى المسلم تأخر القسمة عن الإسلام وانتهائها مع تعيين زمانه وجهل زمانها فلا إرث (٢٣).

(مسألة ٨): لو مات كافر أصلي وخلف ورثة كفارا ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته لا أثر لإسلامه وكان الحكم كما كان قبل إسلامه (٢٤).

(٢٢) للأصل، ما لم يثبت تحقق القسمة بحجة شرعية.

(٢٣) لأصالة عدم الإرث. ودعوى أصالة تأخر القسمة عن الإسلام، فإن كانت بقرينة معتبرة يعمل بها، لأن ذلك أصل موضوعي مقدم على أصالة عدم الإرث، وإلا فلا اعتبار بها، لأنها مثبتة.

(٢٤) لانتقال التركة إلى ورثته قهرا، فلا أثر لإسلامه، ولا يرث أزيد مما ورث قبل إسلامه، ولا يشمل المقام ما تقدم من الأدلة في (مسألة ٤)، لاختلاف الموضوعين كما هو واضح، فيختص بالإرث لو انفرد وتقدم طبقته، ويختص غيره به مع تأخرها، وشاركهم مع المساواة.

واحتمال أن يشارك الباقيين فيما إذا شاركهم في الإرث، إذا كان إسلامه بعد قسمة التركة بينه وبينهم، وإذا كان قبل القسمة اختص بالإرث وكذا تختص الطبقة السابقة، واحدا كان أو متعددا، وكان إسلام من أسلم بعد قسمة، التركة بينهم، وأما إذا كان إسلامه قبل القسمة اختص الإرث به، لأجل التمسك بإطلاقات الأدلة قبل القسمة، على ما مر.

بعيد كما تقدم، لأن المفروض تغاير الموضوع في ما تقدم وفي المقام.

نعم، لو ألغيت خصوصية الموضوع في الحكم السابق، وجعل الحكم مدار الإسلام قبل القسمة وبعدها مطلقا، بحيث كان ذلك علة تامة لحصول الإرث مهما تحققت، فللاحتمال وجه، ولكنه مع ذلك بعيد. فتأمل والله العالم

(مسألة ٩): المراد بالمسلم والكافر فيما مرّ - وارثا وموروثا حاجبا ومحجوبا أعم منهما حقيقة ومستقلا أو حكما وتبعا (٢٥) فكل طفل كان أحد أبويه مسلما حال انعقاد نطقته فهو مسلم حكما وتبعا فيلحقه حكمه، وإن ارتد بعد ذلك المتبوع فلا يتبعه الطفل في الارتداد الطاري (٢٦)، نعم يتبعه في الإسلام لو أسلم أحد أبويه قبل بلوغه بعد ما كانا كافرين حين انعقاد نطقته (٢٧)، وكل طفل كان أبواه معا كافرين أصليين أو مرتدين أو مختلفين حين انعقاد نطقته فهو بحكم الكافر (٢٨)، حتى يسلم أحدهما قبل بلوغه (٢٩)، أو يظهر الإسلام هو بعده (٣٠).

بحقائق الأحكام.

(٢٥) لشمول الإطلاق لجميع ذلك، كما مرّ في كتاب الطهارة.
 (٢٦) للأصل بعد عدم الدليل بل وظهور الإجماع وإيجاب ارتدادهما لارتداده غير ثابت، وتقدم في كتاب الطهارة ما يتعلّق بالمقام.
 (٢٧) لأن الصغير ما لم يبلغ فهو تابع لأشرف أبويه، ولا عبرة في الفرض بحال الانعقاد لأنهما كانا كافرين وتشرف أحدهما أو كلاهما بالإسلام قبل بلوغه. ولا فرق في ذلك بين المميز وغيره، والمراهق وغيره، لعدم أدلة التبعية، كما مرّ.

(٢٨) لأصالة عدم الإسلام حكما، أي تبعا، مضافا إلى الإجماع، وما يأتي من النصوص الدالة على التبعية في الإسلام أو الكفر.

(٢٩) لما تقدم من أنه تابع لأشرف الأبوين.

(٣٠) لتحقيق الإسلام الاستقلالي حينئذ.

وعلى هذا لو مات كافر وله أولاد كفار، وأطفال آخر مسلمون أو أخت مسلمة، يرثه أولئك الأطفال دون الأولاد الكفار، وكذا لو كان له ابن كافر، وطفل ابن مسلم، يرث طفل ابنه المسلم دون ابنه، كل ذلك لتقدم الإسلام على الكفر

هذا إذا كان أبواه كافرين أصليين وأما المتولد من المرتدين فهو بحكم الكافر الأصلي^(٣١) ويلحق بإسلام الأبوين إسلام الأجداد والجندات سواء وجد الأب الكافر أم لا^(٣٢).

كما عرفت، وكذا لو مات مسلم، وله طفل، ثم مات ذلك الطفل وليس له وارث مسلم في جميع الطبقات، كان وارثه الإمام، كما هو الحال في الميت المسلم. ولو مات طفل بين كافرين، وله مال، وكان ورثته كلهم كفارا ليس بينهم مسلم، ورثه الكفار - على ما تقدم - دون الإمام.

(٣١) لأنه المتيقن من أدلة التبعية، وأن ارتدادهما لا يستتبع إجراء أحكام الارتداد على المتولد منهما. نعم، لو انعقدت نطفته في حال إسلامهما أو إسلام أحدهما، يحكم بإسلام الطفل كما تقدم، ولكن المفروض ليس كذلك. ولو شك في أن انعقاد نطفته كان في حال الإسلام أو في حال الارتداد، يمكن تغليب جانب الإسلام في هذه الصورة.

وعلى هذا ترثه ورثته الكفار، بخلاف ما لو قلنا إنه مرتد كأبويه، يكون وارثه الإمام عليه السلام: كما تقدم، ولكن عرفت الإشكال بل المنع فيه.

(٣٢) لعموم ما دلّ على تغليب جانب الإسلام مهما أمكن من غير ما يصلح للتخصيص. ولا عبرة بوجود الأب الكافر بعد فرض ولاية الجد على الطفل أيضا، ولا إطلاق معتبرة حفص بن غياث قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك؟ فقال: إسلامه إسلام لنفسه ولولده الصغار وهم أحرار، ولولده ومتاعه ورقيقه له، فأما الولد الكبار فهم في للمسلمين إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك»^(١).

(مسألة ١٠) لو بلغ الطفل المحكوم بالإسلام وامتنع عن الإسلام قهر عليه (٣٣)، ولو أصرَّ على الكفر كان مرتدا فطريا (٣٤).

(مسألة ١١): المسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب والأصول والعقائد (٣٥)، إلا المحكومين منهم بالكفر كالغلاة والخوارج والنواصب (٣٦)،

(٣٣) إجماعا، ونصا كما يأتي.

(٣٤) لسبق الحكم بإسلامه، فيكون إرثه لورثته من المسلمين، وإلا فللإمام عليه السلام كما مر، وعن علي عليه السلام في رواية زيد بن علي عن آبائه: «إذا أسلم الأب جر الولد إلى الإسلام، فمن أدرك من ولده دعي إلى الإسلام فإن أبى قتل، وإن أسلم الولد لم يجر أبويه، ولم يكن بينهما ميراث» (١) وفي موثقة أبان بن عثمان عن الصادق عليه السلام: «في الصبي إذا شب فاختر النصرانية وأحد أبويه نصراني أو مسلمين، قال: لا يترك، ولكن يضرب على الإسلام» (٢) وفي رواية عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام: «في الصبي يختار الشرك وهو بين أبويه، قال: لا يترك، وذلك إذا كان أحد أبويه نصرانيا» (٣) أي لا يترك أن يختار الشرك إذا كان أحد أبويه نصرانيا، فكيف إذا كانا معا مسلمين؟ أو لا فرق في ذلك بين المميز وغيره وكذا المراهق وغيره، لعموم الأدلة الشاملة للجميع.

(٣٥) لما تقدم من العمومات الدالة على التوارث، كتابا، وسنة ولنصوص كثيرة دالة على ذلك منها قول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الله بن سنان: «يحرم دمه بالإسلام إذا ظهر وتحلّ مناكرته وموارثته» (٤) ومثله غيره، مضافا إلى الإجماع، فيرث المحق منهم عن غيره ومبطلهم عن مثله.

(٣٦) لما مرَّ من العمومات الدالة على منع الكافر عن إرث المسلم، مضافا

(١) الوافي ج: ٩ صفحة: ٧٠ باب حد المرتد الطبعة الحجرية.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب المرتد الحديث: ٢ و ١.

(٤) الوسائل: باب ١٠ من أبواب ما يحرم بالكفر الحديث: ١٧.

و من أنكر ضروريا من ضروريات الدين - كوجوب الصلاة المفروضة وصوم شهر رمضان - مع الالتفات إلى كونه ضروريا بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة فهو كافر^(٣٧)، فيرث المسلم منهم وهم لا يرثون منه^(٣٨).

(مسألة ١٢): الكفار يتوارثون بعضهم من بعض وإن اختلفوا في الملل والنحل^(٣٩) ولكن يشترط في إرث الكافر من الكافر فقدان الوارث المسلم ولو في المراتب البعيدة^(٤٠).

(مسألة ١٣): المرتد - وهو من خرج عن الإسلام واختار الكفر بعد ما كان مسلما - على قسمين فطري وملي والأول من كان أحد أبويه مسلما حال انعقاد نطقته ثم أظهر الإسلام بعد بلوغه ثم خرج عنه. والثاني من كان أبواه كافرين حال انعقاد نطقته و ولد على ذلك

إلى الإجماع وأنهم يجحدون ما ثبتت ضروريته في الدين ولو شككنا في فرقة من فرق المسلمين هل أنهم محكومون بالكفر حتى لا يرثوا، أو لا حتى يرثوا؟ يعمل بالأصل الموضوعي، ومع عدمه يرجع إلى الأصل الحكمي، أي أصالة عدم موجب الكفر، فيتوارثون.
(٣٧) تقدم الكلام في أن منكر الضروري كافر في كتاب الطهارة، فراجع هناك ولا وجه للإعادة والتكرار.

(٣٨) لما مرّ في أول الفصل فلا حاجة إلى الإعادة.
(٣٩) لعموم أدلة الإرث كما مرّ، مضافا إلى الإجماع، فيرث النصراني من اليهودي وبالعكس، بل يرث الحربي من الذمي وبالعكس، وهم على ميراثهم كما مرّ.

(٤٠) لما تقدم في (مسألة ١) من أنه: لو وجد مسلم وإن كان بعيدا، يمنع الكافر وإن كان قريبا.

واستمر على الكفر بعد البلوغ فصار كافرا أصليا ثم أسلم بعد البلوغ ثم عاد إلى الكفر كنصراني أسلم ثم عاد إلى نصرانيته (٤١).

فالفطري: إن كان رجلا تبين منه زوجته وينفسخ نكاحها بغير طلاق وتعدّد وفاة ثمّ تزوج بالغير إن أرادت وتقسّم أمواله التي كانت له حين ارتداده بين ورثته بعد أداء ديونه كالميت، ولا ينتظر موته ولا تفيد توبته ولا رجوعه إلى الإسلام في رجوع زوجته وماله إليه (٤٢)، نعم تقبل توبته باطنا بل ظاهرا أيضا بالنسبة إلى بعض الأحكام فيطهر بدنه وتصح عباداته ويملك الأموال الجديدة بأسبابه الاختيارية - كالتجارة والحيازة - والقهرية كالإرث ويجوز له التزويج بالمسلمة بل له تجديد العقد على

(٤١) والحصص فيهما عقلي، لأنه إمام مسبوق بالإسلام، أو لا.

(٤٢) إجماعا، ونصا، ففي صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا

جعفر عليه السلام عن المرتد؟ فقال: من رغب عن الإسلام وكفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله بعد إسلامه، فلا توبة له وقد وجب قتله، وبانت منه امرأته، ويقسم ما ترك على ولده» (١) وفي موثق عمار الساباطي قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام وجحد محمدا صلى الله عليه وآله نبوته وكذّبه فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه، وامرأته بائنة منه يوم ارتد، ويقسم ماله على ورثته، وتعدّد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها، وعلى الإمام أن يقتله ولا يستتبه» (٢) ولا تسقط هذه الأحكام بالتوبة وإن قبلت توبته، لإطلاقات أدلة التوبة، وعموماتها، مضافا إلى الإجماع. وأن زوجته تعدّد وفاة من حين الارتداد مطلقا، سواء قتل زوجها أو مات، أو بقي حيا.

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب حد المرتد الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب حد المرتد الحديث: ٣.

الزوجة السابقة (٤٣).

وإن كان امرأة بقيت أموالها على ملكها ولا تنتقل إلى ورثتها (٤٤)، إلا بموتها وتبين من زوجها المسلم في الحال بلا اعتداد إن كانت غير مدخول بها (٤٥)، ومع الدخول بها ينفسخ نكاحها (٤٦)، لكن عليها عدة الطلاق (٤٧) فإن تابت وهي في العدة عادت الزوجية (٤٨)، وإن لم تتب حتى انتهت العدة بانتهت من زوجها (٤٩).

وأما المولى سواء كان رجلاً أم امرأة فلا تنتقل أمواله إلى ورثته إلا بالموت (٥٠) وينفسخ النكاح بين المرتد وزوجته المسلمة، وكذا بين المرتدة وزوجها المسلم بمجرد الارتداد بدون اعتداد مع عدم الدخول (٥١).

(٤٣) ظهر وجه ذلك كله في (مسألة ١) من (الثامن - من المطهرات - الإسلام) فراجع هناك.

(٤٤) للأصل، بعد عدم الدليل على الانتقال. واحتمال توبتها - وكذلك في الخنثى - للشك في الذكورية.

(٤٥) لما تقدم في كتاب الطلاق من أنه: لا عدة على غير المدخول بها إلا في الوفاة - فراجع هناك - سواء كان الافتراق بالطلاق، أم بالانفساخ.

(٤٦) لما تقدم من النصوص مضافاً إلى الإجماع.

(٤٧) إجماعاً، ونصوصاً كما تقدمت في العدد من كتاب الطلاق.

(٤٨) لتوقف حصول الانفساخ على انقضاء العدة، وإن الرجوع إلى

الزوجية بالإسلام قهري، كما مرّ في كتاب النكاح.

(٤٩) نصوصاً - كما مرّ - وإجماعاً.

(٥٠) للأصل، وعدم الدليل على الانتقال، إلا بسبب شرعي اختياري أو

قهري.

(٥١) لما تقدم سابقاً.

ومعه تعتدّ - عدة الطلاق - من حين الارتداد (٥٢)، فإن تاب أو تاب قبل انقضاء العدة عادت الزوجية وإلا فلا (٥٣).

(مسألة ١٤): لو علم الورثة إجمالاً بأن أحد أفراد الورثة غير مسلم ولكن لا يعلم تفصيلاً فلا بد من تعيينه ولو برجعهم إلى الحاكم الشرعي وإن لم يمكن ذلك يختبر كل من أخذ سهمه بإسلامه ويدخر سهم من لم يمكن اختباره حتى يعلم حاله (٥٤).

(٥٢) إجماعاً، ونصوصاً، فعن علي عليه السلام إلى عامله: «أما من كان من المسلمين ولد على الفطرة، ثم تزندق، فاضرب عنقه، ولا تستتبه، ومن لم يولد منهم على الفطرة، فاستتبه، فإن تاب، وإلا فاضرب عنقه» (١) وفي معتبرة أبي بكر الحضرمي: «إذا ارتد الرجل عن الإسلام بانّت منه امرأته كما تبين المطلقة ثلاثاً، وتعتد منه كما تعتد المطلقة، فإن رجع إلى الإسلام فتاب قبل التزويج فهو خاطب من الخطاب ولا عدة عليها منه، ولتعتد منه لغيره، وإن مات أو قتل قبل العدة أعتدت منه عدة المتوفى عنها زوجها، وهي ترثه في العدة ولا يرثها إن ماتت وهو مرتد عن الإسلام» (٢) وتحمل البيئونة فيها ما دام على الكفر، لا ما إذا تاب ورجع إلى الحق، أي أنها ما دامية لا دائمية.

(٥٣) ظهر وجه ذلك مما مرّ.

(٥٤) أما الأول: فلأن الاختبار مقدمة لإيصال الحق إلى صاحبه ومالكه، فيجب ذلك مقدمة، ولو بالرجوع إلى الحاكم الشرعي من باب ولاية الحسبة. وأما الثاني: فلغرض أنه لم يعلم صاحب الحق في المال، فلا بد من مراعاة، حقه، بأن يثبت إسلامه حتى يدفع إليه حقه، وإلا يوزع بين سائر الورثة حسب كتاب الله تعالى.

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب حد المرتد الحديث: ٥.

(٢) الوسائل: باب ٦ من أبواب موانع الإرث.

(مسألة ١٥): نماء التركة المتجدد بعد الموت حكمه أصل التركة في ما تقدم (٥٥).

الثاني: القتل.

(مسألة ١٦): لا يرث القاتل من المقتول إذا كان القتل عمدا وظلما (٥٦) ويرث منه لو كان القتل بحق ولو كان عمدا (٥٧).

(٥٥) لأن النماء مال متجدد تابع للأصل فيشملة ما يترتب على الأصل من الأحكام.

(٥٦) إجماعا، ونصوصا فعن نبينا الأعظم ﷺ - كما في الصحيح - أنه قال: «لا ميراث للقاتل»^(١) وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام في صحيح أبي عبيدة: «في رجل قتل أمه قال: لا يرثها، ويقتل بها صاغرا، ولا أظن قتله بها كفارة لذنبه»^(٢) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «عن الرجل يقتل ابنه، أ يقتل به؟ فقال: لا، ولا يرث أحدهما الآخر إذا قتله»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات التي يأتي التعرض لبعضها، ويقتضي الاعتبار ذلك أيضا، إذ لولاه لم يأمن مستعجل الإرث غير المبالي بدينه أن يقتل مورثه، ولا فرق في القاتل أن يكون قريبا أو بعيدا، ما دام يرث من المقتول.

(٥٧) إجماعا ونصوصا منها العمومات، والإطلاقات الدالة على الإرث، و منها رواية حفص بن غياث المنجيرة: «في طائفتين من المؤمنين إحداهما باغية والأخرى عادلة، اقتتلوا فقتل رجل من أهل العراق أباه، أو ابنه، أو أخاه، أو حميمه، وهو من أهل البغي وهو وارثه، أ يرثه؟ قال: نعم، لأنه قتله بحق»^(٤)، والتعليل فيها عام يشمل كل مورد كان القتل بحق، ولا فرق في ذلك بين أن يكون هو المباشر للقتل، أو كان سبباً له. و القتل بالحق كالقصاص، والحدّ،

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١ و ٢ و ٧.

(٤) الوسائل: باب ١٣ من أبواب موانع الإرث.

سواء جاز للمقاتل تركه أم لا (٥٨) ولو كان القتل خطأ محضاً (٥٩) يرثه ولا يرث من ديته التي تتحملها العاقلة (٦٠).

والدفاع عن العرض، والمال، كما مرّ في الحدود والديات.

(٥٨) للإطلاق، وما مرّ من التعليل في رواية حفص.

(٥٩) كما لو رمى إلى طائر فأخطأ وأصاب من يرث منه، وكذا لو ضرب الوالد الولد تأديباً، أو فتق جرحاً للإصلاح بعد الإذن منه، إلى غير ذلك من الموارد كما مر.

(٦٠) أما الأول فعلى المشهور نصوصاً، وإجماعاً، ففي صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها، وإن قتلها متعمداً فلا يرثها» (١) ومثله صحيح عبد الله بن سنان (٢) وحديث رفع المؤاخذه عن الخطأ، إلى غير ذلك من الروايات.

وبإزاء هذه الروايات روايات أخرى تدلّ على عدم الإرث في القتل الخطئي، ففي معتبرة العلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام قال: «و لا يرث الرجل الرجل إذا قتله، وإن كان خطأ» (٣) وفي رواية فضيل بن ياسر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يقتل الرجل بولده إذا قتله، ويقتل الولد بوالده إذا قتل والده، ولا يرث الرجل أباه [الرجل] إذا قتله وإن كان خطأ» (٤) إلى غير ذلك من الروايات، فهي إما محمولة على خصوص الدية فقط، أو مهجورة لإعراض الأصحاب عنها. وأما العمومات كقوله عليه السلام في الصحيح: «لا ميراث للمقاتل» (٥) ومثله غيره، فهي ظاهرة في العمد، أو مخصصة بما تقدم، وتقدم بعض الكلام في الديات، فراجع.

وأما تحمل الدية على العاقلة، فلما تقدم من أن الدية في الخطأ المحض

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٩ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١ و ٢ و ٤ و ٣.

(٥) الوسائل: باب ٧ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٧.

وأما شبه العمد (٦١)، فهو ملحق بالخطأ (٦٢).

على العاقلة إن توفرت الشروط، فراجع (الفصل العاشر من الديات) ولا وجه للإعادة.

و أما الثاني: فلصحيح أبي عبيدة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة شربت دواء وهي حامل، ولم يعلم بذلك زوجها، فألقت ولدها، فقال عليه السلام: إن كان له عظم وقد نبت عليه اللحم، عليها دية تسلمها إلى أبيه - إلى أن قال - قلت له: فهي لا ترث ولدها من ديته مع أبيه؟ قال: لا، لأنها قتلتها، فلا ترثه» (١)، المحمول على الخطأ المحض، وعن نبينا الأعظم عليه السلام: «ترث المرأة من مال زوجها ومن ديته، ويرث الرجل من مالها وديتها، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمدا، فلا يرث من ماله ولا من ديته، وإن قتله خطأ ورث من ماله ولا يرث من ديته» (٢) مضافا إلى الإجماع كما ادّعاه غير واحد.

(٦١) وهو ما إذا كان قاصدا لا يقع الفعل على المقتول، ولكنه غير قاصد للقتل، وإن الفعل مما لا يترتب عليه القتل عادة، كما إذا ضربه ضربا خفيفا للتأديب فاتفق قتله، وتقدم في كتاب الديات أقسام القتل.

(٦٢) لعمومات أدلة الإرث خرج منها صورة العمد قطعاً، ونشك في شمول أدلة المخصص لشبه الخطأ أو الخطأ المحض، فالمرجع العموم، وأصالة عدم التخصيص.

إن قيل: يرجع إلى عمومات: «لا ميراث للقاتل» (٣) في إطلاقه يشمل العمد، وشبه العمد.

يقال: بعد تخصيصه في الجملة، وتردد التخصيص المنفصل بين الأقل

(١) الوسائل: باب ٨ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ صفحة: ٢٢١.

(٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب موانع الإرث.

(مسألة ١٧): عمد الصبي والمجنون بحكم الخطأ^(٦٣)، وكذا النائم والساقط من غير اختيار^(٦٤)، وكذا في السكران لو كان بحق^(٦٥)، وفي غيره بحكم العمد كما تقدم.

والأكثر، يؤخذ بالأقل، ويرجع في الأكثر إلى العام، كما في المقام، لأن المخصص مردد بين عدم الإرث من أصل الدية فقط، أو من تمام التركة، والأول متيقن وهو الأقل، فيرجع في الأكثر إلى عمومات الإرث، فلا يصح التمسك بـ «القاتل لا يرث».

مع أن المنساق من قولهم: «القاتل لا يرث» هو صورة العمد والاجترأ، وشبه العمد خارج عن ذلك.

(٦٣) نصوصاً كما تقدمت، عنها ما عن علي^{عليه السلام}: «عمد الصبي خطأ يحمل العاقلة»^(١) ومنها ما عن أبي جعفر^{عليه السلام} في صحيح مسلم قال: «كان أمير المؤمنين^{عليه السلام} يجعل جناية المعتوه على عاقلته خطأ كان أو عمداً»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات، كما مر في موارد كثيرة.

ودعوى: أن ذلك في حكم الخطأ، وليس خطأ حقيقة فيكون بمنزلة العمد.

غير صحيحة، لحكومة الأدلة الثانوية على الأدلة الأولية، فيكون عمده كالخطأ المحض.

(٦٤) لعمد القصد إلى الفعل فكيف إلى القتل، مضافاً إلى الإجماع، والنص، فعن علي^{عليه السلام}: «رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ»^(٣).

(٦٥) لما تقدم في (مسألة ٣٣) من (فصل في شرائط القصاص).

(١) الوسائل: باب ٣٦ من أبواب القصاص في النفس الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١١ من أبواب العاقلة الحديث الحديث: ١.

(٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب مقدمة العبادات الحديث: ١١.

(مسألة ١٨): لا فرق في القتل العمدي المانع عن الإرث بين ما إذا كان بالمباشرة^(٦٦)، وبين ما إذا كان بالتسبيب^(٦٧).

(مسألة ١٩): القاتل الممنوع عن الإرث لا يكون حاجبا عما هو دونه في الدرجة ومتأخرا عنه في الطبقة^(٦٨)، ولو لم يكن للمقتول وارث سوى القاتل كان الميراث للإمام عليه السلام^(٦٩)، وكذا لو كان للقاتل وارث كافر كان الميراث للإمام عليه السلام^(٧٠).

(٦٦) كما إذا ذبحه أو رماه بالسهم.

(٦٧) كما إذا رماه في مسبعة فافترسه السبع، أو حبسه في مكان زمانا طويلا فمات بالجوع، أو أحضر عنده طعاما مسموما ولم يعلم المقتول به فأكله، إلى غير ذلك من التسيببات التي يستند إلى المسبب القتل، كل ذلك للإطلاق، مضافا إلى الإجماع.

ولو شك في نسبة التلف إلى المسبب، أو لم ينسب التلف إليه، كما إذا حفر بئرا بنفسه أولقى المزالق والمعاثر في الطرق من غير قصد للتلف، ولا هو مما يتلف، فحينئذ تلف وارثه، يرث الوارث للإطلاقات، والعمومات، وإن أوجب الضمان، والدية، كما مر في كتابي الغصب والديات.

(٦٨) إجماعا، ونصوصا، ففي معتبرة جميل عن أحدهما عليه السلام: «وإن كان للقاتل ولد ورث الجدة المقتول»^(١) وفي رواية أخرى له: «لا يرث الرجل إذا قتل ولده، أو والده، لكن يكون الميراث لورثة القاتل»^(٢).

(٦٩) لأنه «وارث من لا وارث له»^(٣) والمفروض عدم وجود وارث غير الذي فيه منع شرعي، وهو كعدمه، فتصل النوبة إليه عليه السلام.

(٧٠) لأن أحدهما منع بالقتل، والآخر منع بالكفر، فيكون الميراث قهرا

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٢ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٢.

(٣) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة والإمامة الحديث: ٥.

(مسألة ٢٠): لا فرق في مانعية القتل بين أن يكون القاتل واحداً أو متعدداً (٧١) كما يستوي في ذلك الأب والولد وغيرهما من ذوي الأنساب والأسباب (٧٢).

(مسألة ٢١): لو قتل أحد مورثه وقتله وارثهما فهو يرث عنهما (٧٣).

(مسألة ٢٢): لو ادعى بعض أولياء المقتول عمداً القتل على بعض الورثة وأنكره فالقول قوله مع اليمين (٧٤)، ما لم يثبت المدعي للقتل دعواه بالحجة الشرعية، ولو ادعى ولي المقتول القتل العمدى وادعى الوارث القتل الخطي يقدم قوله مع اليمين في الإرث دون الدية (٧٥).

(مسألة ٢٣): الدية في حكم مال المقتول يقضى منها ديونه ويخرج منها وصاياه أولاً قبل الإرث ثم يورث الباقي كسائر الأموال (٧٦).

للإمام عليه السلام إن لم يكن له ولاء المعتق في الجريمة، كما مر، وله المطالبة بالقود. (٧١) للإطلاق، كما لا فرق بين أن يكون جميعهم وارثاً، أو بعضهم دون بعض، فيلحق بكل ذلك حكمه.

(٧٢) للعموم والإطلاق مضافاً إلى الإجماع.

(٧٣) أما عن المقتول: فوجود المقتضى وفقد المانع، وأما عن القاتل: فتكون قتله حقا.

(٧٤) أما التقديم فللأصل، ما لم تكن في البين بينة، وأما اليمين، فلأنها لفصل الخصومة، كما مر مكرراً.

(٧٥) لعمومات أدلة الإرث، ولأن الفعل فعله وهو أعرف به مع أن مقتضى الأصل عدم التعمد، واليمين لقطع الخصومة ولإثبات قوله - كما مر - وقد يكون من التداعي، كما مر في (مسألة ١٠) فيما يثبت به القتل.

(٧٦) إجماعاً، ونصوصاً، فعن الصادق عليه السلام في معتبرة إسحاق: «أن رسول

سواء كان القتل عمدا وصالحوا عن القصاص بالدية أو كان شبه عمد أو خطأ محضاً (٧٧)، ويرثها كل مناسب ومسابب حتى الزوجين في القتل العمدي (٧٨)،

الله ﷻ قال: إذا قبلت دية العمد فصارت مالا، فهي ميراث كسائر الأموال» (١) وفي رواية يحيى الأزرق: «في رجل قتل، وعليه دين ولم يترك مالا، فأخذ أهله الدية من قاتله، عليهم أن يقضوا دينه؟ قال: نعم، قلت: هو لم يترك شيئا، قال ﷻ: إنما أخذوا الدية فعليهم أن يقضوا دينه» (٢) وعن علي ﷻ في معتبرة السكوني «من أوصى بثلثه ثم قتل خطأ، فإن ثلث ديته داخل في وصيته» (٣).

فما عن بعض من أن دية العمد لا يقضي منها الدين، لأنها عوض عن القصاص الذي هو حق الوارث. وعن آخر المنع من أداء الدين من الدية مطلقا، لأنها ليست من التركة.

يكون من الاجتهاد في مقابل النص - كما عرفت - وتقدم في مسألة ٢٤ من استيفاء القصاص ما يتعلق بالمقام فراجع. (٧٧) لما تقدم من الإطلاق.

(٧٨) لإطلاقات الأدلة، وعموماتها بلا مقيد ومخصص، مضافا إلى الإجماع، وما عن علي ﷻ في رواية السكوني: «لا يورث المرأة من دية زوجها شيئا، ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئا، ولا الإخوة من الأم من الدية شيئا» (٤) قاصر سنداً، ومهجور عند الأصحاب عملاً.

(١) الوسائل: باب ١٤ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ٣١ من أبواب أحكام الوصايا.

(٣) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب ديّات النفس ج: ١٩ و ٥.

(٤) الوسائل: باب ١١ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٤.

وإن لم يكن لهما حق القصاص^(٧٩)، لكن إذا وقع الصلح و التراضي بالدية ورثا نصيبهما منها^(٨٠).

نعم لا يرث المتقرب بالأُم وحدها كالأخ والأخت للأُم من الدية شيئاً^(٨١).

(مسألة ٢٤): الدية في الخطأ المحض على العاقلة ولو لم يكن للميت وارث سوى العاقلة ترث العاقلة من الدية التي تدفعها في الخطأ^(٨٢).

(مسألة ٢٥): إذا لم يكن للمقتول وارث سوى الإمام عليه السلام فله المطالبة بالقود أو الدية مع التراضي وليس له العفو^(٨٣).

(٧٩) لما مر في مسألة ٥ (من فصل في كيفية استيفاء القصاص وما يتعلق به).

(٨٠) لما تقدم من الإطلاق.

(٨١) نصوصاً، وإجماعاً، كما تقدمت في (مسألة ٦) من استيفاء القصاص فراجع هناك ولا وجه للإعادة والتكرار مرة أخرى.

(٨٢) للإطلاقات، والعمومات الدالة على الإرث، وعلى أخذ الدية من العاقلة فتؤخذ منهم الدية وترد إليهم على حسب سهام الإرث، ويتصدى لذلك الحاكم الشرعي، لولايته على ذلك حسبه إن لم يتصدوا أنفسهم لذلك.

(٨٣) لصحيح أبي ولاد عن الصادق عليه السلام: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم قتل مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلا أولياء من أهل الذمة من قرابته؟ فقال: على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الإسلام، فمن أسلم منهم فهو وليه، يدفع القاتل إليه، فإن شاء قتل، وإن شاء عفا، وإن شاء أخذ الدية، فإن لم يسلم أحد كان الإمام ولي أمره، فإن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين، لأن جنانية المقتول كانت على الإمام

(مسألة ٢٦): لو تردد زهاق الروح بين قتل الوارث أو الموت بنفسه لا يكون ذلك مانعا عن الإرث^(٨٤)، ولو تردد القتل بين الوارث وغيره يمنع الوارث عن الإرث^(٨٥)،

فكذلك تكون ديته لإمام المسلمين، قلت: فإن عفا عنه الإمام، قال: وإنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية، وليس له أن يعفو^(١).

و في صحيحة الآخر عن الصادق عليه السلام أيضا: «في الرجل يقتل وليس له ولي إلا الإمام: إنه ليس للإمام أن يعفو، وله أن يقتل أو يأخذ الدية فيجعلها في بيت مال المسلمين، لأن جنائية المقتول كانت على الإمام، وكذلك تكون ديته لإمام المسلمين»^(٢) فما عن بعض من جواز العفو للإمام لأنه وليه، يكون من الاجتهاد في مقابل النص - كما مر - وقد تقدم في كتاب القصاص ما يتعلق بالمقام.

(٨٤) لأصالة عدم القتل بالنسبة إليه، ما لم يثبت القتل على الوارث بحجة شرعية.

(٨٥) للعلم الإجمالي المنجز - الذي يكون كالعلم التفصيلي - لأن أحكام الدية وغيرها مرددة بينهما، فلا مجال لجريان الأصل، إلا إذا عين القاتل بقرائن معتبرة، أو كان نظر الحاكم الشرعي الرجوع إلى القرعة في تعيينه، فحينئذ. يشخص القاتل، ويترتب على كل منهما حكمه.

وليس المقام كواجدي المني في الثوب المشترك بين الشخصين، لأن في الثوب المشترك ليس أحدهما موردا لابتلاء الآخر، فيجري كل منهما الأصل بلا محذور. نعم، لو صار موردا لابتلاء، يتنجز العلم الإجمالي هناك أيضا.

وأما المقام، فولي الدم يطالب الدية أو القصاص عنهما، فهما مشتركان في هذه الجهة، وكل منهما مورد ابتلاء الآخر في دعوى ولي الدم عنهما،

(١) و (٢) الوسائل: باب ٦٠ من أبواب القصاص في النفس الحديث: ١ و ٢.

وكذا لو تردد بين وارثين أو أكثر (٨٦).

(مسألة ٢٧): لو وجد أموات قتلى - قتل بعضهم بعضا - وبينهما قرابة ووراثه وعلم بالسبق واللاحق في القتل بالقرائن المعتبرة - وعدم تحقق القتل دفعة واحدة - ولكن لا يعلم السابق واللاحق منهما يكون الإرث للطبقة اللاحقة (٨٧).

الثالث: الرق.

(مسألة ٢٨): الرقية مانعة عن الإرث في الوارث فلا يرث الرق من الحر وكذا العكس (٨٨).

فجريان الأصل يوجب المخالفة القطعية. نعم لو لم يكن مطالب في البين يمكن أن يقال بعدم تنجز العلم الإجمالي حينئذ، لما تقدم في مثل الثوب المشترك، ولكن مع ذلك مشكل، لأنه يستلزم ذهاب الدم المحترم هدرًا، فيكون العلم الإجمالي منجزًا على أي حال.

(٨٦) لتنجز العلم الإجمالي في الحق المشاع بين الورثة، فليس لأحد منهم التصرف، لعدم وصول الحق الواقعي إلى صاحبه، إلا أن يرفع تنجزه، بالرجوع إلى القرائن المعتبرة، أو القرعة، كما تقدم، وإلا يعطل الإرث إلى أن يتبين الحال، وإن لم يتبين، فلا بد من المصالحة والمراضاة بين الطبقة التي ترث، والطبقة اللاحقة.

وليس المقام كواجدي المني في الثوب المشترك، لما تقدم من أن كلا منهما مورد ابتلاء الآخر في الحق، فالمقام نظير المال المشترك المشاع، ليس لأحدهم جريان الأصل المنافي للحق، فتأمل.

(٨٧) للعلم الإجمالي المنجز كما تقدم، ولا فرق في ذلك بين أن يكون أطرافه منحصرًا في نفرين أو أكثر، ما لم يكن غير محصور.

(٨٨) إجماعًا، ونصوصًا، في الوارث والمورث، سواء كان متشبثًا بالحرية

وإن قلنا بقبالية الرق للملك (٨٩) فإن ملكه بعد موته لمولاه (٩٠).

كأم الولد، أم لم يكن كذلك، وسواء قلنا بملكه وعدمه، بل التعبير بالمانعية في الموروثة - بناء على عدم ملكه - مسامحة، ضرورة عدم المال له، حتى يتصور الإرث والمانعية. وتقدم الكلام في ملكيته في كتاب البيع فراجع. ففي صحيح ابن رثاب عن الصادق عليه السلام: «العبد لا يرث، والطلاق لا يورث» (١) وفي معتبرة محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يتوارث الحر والمملوك» (٢)، الظاهرة في نفي التوارث من الجانبين، وعن نبينا الأعظم عليه السلام في العبد يعتق بعضه، قال: «يرث ويورث، على قدر ما عتق عنه» (٣) إلى غير ذلك من الروايات.

فالمصور ثلاثة:

الأولى: كون الوارث والمورث كلاهما رقا، لا إشكال في عدم الإرث.

الثانية: كون المورث حرا والوارث رقا، لا إشكال أيضا في عدم الإرث، إلا أن يعتق ويصير حرا، كما يأتي تفصيله.

الثالثة: كون المورث رقا والوارث حرا، لا إشكال في عدم الإرث أيضا،

بل ينتقل المال إلى السيد

(٨٩) لعمومات الأدلة، وإطلاقاتها، إلا أنه محجور عن التصرف، فملكه

اقتضائية، لا من كل جهة.

(٩٠) لأنه تابع للأصل، فكما أن ذاته لمولاه كذلك ما يملكه يرجع إليه بعد

موته، فإن ملكية العبد - على القول به - غير مستقرة، تعود إلى السيد بعد موت

العبد، لا من حيث الموت، بل من حيث رقية ملك العبد.

(١) و (٢) الوسائل: باب ١٦ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٧ و ٤.

(٣) المغني لابن قدامة ج: ٧ صفحة ١٣٥ كتاب الفرائض ط: بيروت.

فمن مات وله وارث حر ووارث مملوك فال ميراث للحر وإن كان بعيدا كضامن الجريرة دون المملوك وإن كان قريبا كالوالد والولد^(٩١)، فليس يحجب القريب الرق بسببه فلو كان الوارث رقا وله ولد حر لم يمنع الولد عن الإرث برق أبيه بل يكون الوارث الولد دون أبيه^(٩٢).

(مسألة ٢٩): لو مات شخص وله وارث مملوك ووارث حر فأعتق المملوك بعد موته فإن تعدد الحر وكان عتق المملوك قبل قسمة التركة بين الأحرار شاركهم إن ساواهم في المرتبة واختص بالإرث إن كان أولى^(٩٣)، وإن كان الحر واحدا أو كان عتق المملوك بعد القسمة لم يكن له نصيب^(٩٤).

(٩١) ظهر وجه ذلك مما تقدم.

(٩٢) لمعتبرة حسن بن محبوب عن الصادق عليه السلام: «في عبد مسلم وله أم نصرانية، وللعبد ابن حر، قيل: أ رأيت إن ماتت أم العبد، وتركت مالا؟ قال: يرثها ابن ابنها الحر»^(١).

(٩٣) إجماعا، ولما مر من القاعدة في الكافر، وفي صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن ادعى عبد إنسان أنه ابنه: أنه يعتق من مال الذي ادّعاء، فإن توفي المدّعي، وقسم ماله قبل أن يعتق العبد، فقد سبقه المال، وإن أعتق قبل أن يقسم ماله فله نصيبه منه»^(٢) وفي صحيح ابن مسكان عن الصادق عليه السلام: «من أعتق على ميراث قبل أن يقسم فله ميراثه، وإن أعتق بعد ما يقسم فلا ميراث له»^(٣).

(٩٤) لعدم صدق إعتاقه قبل القسمة، فإن الحر ملك التركة بالموت، سواء

(١) الوسائل: باب ١٧ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٨ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١ و ٢.

(مسألة ٣٠): لو لم يكن له وارث حر في جميع الطبقات (٩٥)، سوى المملوك يشتري من مال الميت ويعتق (٩٦) وإذا بقي شيء يعطى له بعنوان الإرث (٩٧)، وليس لمالكه الامتناع عن بيعه بل يقهر عليه لو امتنع (٩٨).

كان الحر الزوجة أم غيرها.

(٩٥) أي من القرابة - قريبا كان أو بعيدا - ولا يعتبر عدم ضامن الجريمة، لظاهر نفي القرابة الوارد في بعض الروايات الآتي، وبه يقيد سائر الإطلاقات. وما عن بعض من اعتبار نفي ضامن الجريمة أيضا. مخدوش، لما مر، ولما يظهر من السير في الفقه من أوله إلى آخره من القطع بأن بناء الشارع الأقدس على تغليب التحرير والحرية مهما أمكنه ذلك، فهو المطابق لمركزات الناس أيضا قديما وحديثا.

(٩٦) إجماعا، ونصوصا، ففي معتبرة ابن سنان عن الصادق عليه السلام «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت، وله أم مملوكة، وله مال: أن تشتري أمه من ماله، ثم يدفع إليها بقية المال، إذا لم يكن له ذوو قرابة لهم سهم في الكتاب» (١)، فهي تدل على نفي القرابة خاصة، فلا يشمل الضامن، وفي معتبرة إسحاق بن عمار قال: «مات مولى لعلبي بن الحسين عليه السلام فقال: انظروا هل تجدون له وارثا؟ فقيل له: إن له ابنتين باليامة مملوكتين، فاشترهما من مال الميت، ثم دفع إليهما بقية الميراث» (٢) إلى غير ذلك من الروايات الموافقة لما قلناه من القاعدة التي تقدمت من تغليب جانب الحرية، فلا تصل النوبة إلى الإمام عليه السلام، لوجود وارث في البين.

(٩٧) لتحقيق الموضوع حينئذ.

(٩٨) لقول الصادق عليه السلام: «في رجل مات، وترك مالا كثيرا، وترك أما

(١) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٦.

(٢) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٨.

و ليس له الإجحاف والاقتراح في زيادة الثمن فيعطى له القيمة العادلة^(٩٩)، ويؤخذ منه المملوك ويعتق^(١٠٠)، والمتولى لذلك هو الحاكم^(١٠١)،

مملوكة، وأختا مملوكة: تشتريان من مال الميت، ثمَّ تعتقان وتورثان، قلت: أرأيت إن أبى أهل الجارية كيف يصنع؟ قال: ليس لهم ذلك، يقومان قيمة عدل ثمَّ يعطي مالهم على قدر القيمة^(١) وصدر الرواية إما محمول على أن أم الوارث أذنت في عتق الأخت، أو أن الواو في «وأختا» بمعنى (أو)، وإلا فمع وجود الأُم لا ترث الأخت. وكيف كان، أن الرواية تتضمن حكما اقتضائيا بالنسبة إلى طبيعة شراء المملوك، وأما كيفية الإرث، فهي موكولة إلى قواعده.

(٩٩) لما مرَّ من قوله ﷺ: «تقومان قيمة عدل، ثمَّ يعطي مالهم على قدر القيمة»، مضافا إلى قاعدة نفي الضرر.

(١٠٠) ولا يحتاج إلى إجراء صيغة العتق، لعدم مالك للعبد حينئذ، فيكون نفس الشراء عتقا له.

وما يقال: إن له مالك التركة، وإن لم يكن حيا.

مخدوش: لأن العرف لا يعتبر المملوكية لمثل هذا العبد الذي اشتري للعتق فقط، مع أن صاحب التركة ميت، ويصح الالتزام بذلك في نظائر المسألة، كما لو أوصى أحد أن يشتري من ثلثه عبد يعتق في كفارة له، فبمجرد الشراء يعتق العبد ولا حاجة إلى إجراء صيغة الحرية.

أما الروايات فلا يستفاد منها لزوم إجراء الصيغة، بل إنها تدل على أن مجرد الشراء عتقا، سواء أجريت الصيغة - كما في بعضها - أم لم تجر، ولا وجه لجريان الأصل، لما تقدم من الروايات، ولو فرض كون العبد الذي يرث الميت هو من جملة تركة الميت، فحينئذ يحرر، ويرث بقية المال، ويتولى ذلك الحاكم الشرعي أو عدول المؤمنين، لما تقدم.

(١٠١) لأن له الولاية الحسبية على مثل هذه الأمور. نعم لو أوصى الميت

ومع عدمه فعدول المؤمنين (١٠٢) بل غيرهم أيضا مع عدمهم على نحو الوجوب الكفائي (١٠٣).

(مسألة ٣١): إذا كان المملوك أبا أو أما للميت يشتري ويعتق (١٠٤) وكذا كل قريب له ولا سيما الأولاد (١٠٥).

ذلك لأحد، يقوم الوصي بذلك، لأن ولاية الحاكم إنما تتحقق فيما إذا لم تكن ولاية موضوعة قبلها.

(١٠٢) لا انتقال الحسبة إليهم حينئذ، كما تقدم.

(١٠٣) لأن ذلك من قبيل إقامة الأحكام النظامية.

(١٠٤) إجماعا، ونصوصا، ففي معتبرة عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام قال: «إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك، أو أمه وهي مملوكة، أو أخاه أو أخته، وترك مالا، والميت حر اشترى مما ترك أبوه أو قرابته، وورث ما بقي من المال» (١) ولا يضر إرسالها لانجبارها بعمل الأصحاب، مع أن ابن بكير ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وفي معتبرة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت، وله أم مملوكة قال: تشتري من مال ابنها، ثم تعتق، ثم يورثها» (٢) وتقدمت معتبرة إسحاق بن عمار وغيرها.

(١٠٥) إجماعا، ولإطلاق بعض الروايات، كقول السجادة عليه السلام: «انظروا هل تجدون له وارثا؟» وفي مرسل الدعائم المعتضد بالشهرة: «إذا مات الميت ولم يدع وارثا، وله وارث مملوك، يشتري من تركته فيعتق، ويعطى باقي التركة الميراث» (٣) فذكر الأب والأم والابن والأخ والأخت من باب ذكر أهم

(١) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٣.

(٢) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب موانع الإرث الحديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل: باب ١١ من أبواب موانع الإرث.

وكذا الزوج والزوجة (١٠٦).

المصاديق، لشمول القرابة الواردة في معتبرة ابن بكير لكل وارث، قريباً كان أو بعيداً، سوى ضامن الجريرة والإمام عليه السلام.

(١٠٦) لإطلاق معقد الإجماع، وما مرّ من الإطلاق، وفي معتبرة سليمان بن خالد: «كان علي عليه السلام إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة، اشتراها من ماله وأعتقها، ثم ورثته»^(١) أي ورثته، نصيبها، والرواية تدلّ على بيان الحكم الشرعي المستفاد من لفظ «كان» الظاهر في الاستمرار، وكذا قوله عليه السلام: «ورثته» فلا يستفاد منها ومما تقدم عن علي بن الحسين عليه السلام، التبرع. ويثبت في الزوج بالأولوية، ومنشؤها أكثرية نصيبه من نصيبها، وعدم حرمانه مما تحرم هي من الإرث، مضافاً إلى الإجماع، كما عن الخلاف.

وأما معتبرة محمد، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن مملوك لرجل أبق منه، فأتى أرضاً فذكر لهم أنه حر من رهط بني فلان، وأنه تزوج امرأة من أهل تلك الأرض، فأولدها أولاداً، ثم إن المرأة ماتت، وتركته في يده مالا، وضعية، وولدها، ثم أن سيده بعد ذلك أتى تلك الأرض، فأخذ العبد، وجميع ما في يديه، وأذن له العبد بالرق، فقال عليه السلام: أما العبد فعبدته، وأما المال والضيعة فإنه لولد المرأة الميتة، لا يرث عبد حراً، قلت: جعلت فداك فإن لم يكن للمرأة يوم ماتت ولد، ولا وارث، لمن يكون المال والضيعة التي تركتها في يد العبد؟ فقال: جميع ما تركت لإمام المسلمين خاصة»^(٢) فلا تنطبق على المقام أصلاً، لأن الفرض في المقام أن يكون النكاح بينهما جامعاً للشرائط، وفي المعتبرة أن نكاح العبد باطل، لأنه بلا إذن من مولاه، أو أن الحرمان من الإرث والعق لأجل خدعته إياها.

(١) الوسائل: باب ٥٣ من أبواب العتق.

(٢) الوافي ج: ١٣ باب ١٣٩ من أبواب الموارث.

(مسألة ٣٢): إذا لم تف التركة بتمام ثمن المملوك يشتري بها شقص منه ويعتق ويسعى هو في الباقي (١٠٧)، وكذا لو ترك وارثين أو أكثر وقصر نصيب كل واحد منهم - أو نصيب بعضهم - عن قيمته فيسعى من قصر نصيبه ويسعون كلهم في فكاك رقابهم (١٠٨).

(مسألة ٣٣): لو كان العبد اعتق بعضه ورث من نصيبه بقدر حرية ومنع بقدر رقيقته (١٠٩)،

وأما رواية محمد بن حكيم قال: «سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل زوّج أمته من رجل حر، ثم قال لها: إذا مات زوجك فأنت حرة، فمات الزوج، قال: فقال: إذا مات الزوج فهي حرة، تعتد منه عدة الحرة المتوفى عنها زوجها، ولا ميراث لها منه، لأنها صارت حرة بعد موت الزوج» (١) فهي أجنبية عن المقام، لأن المرأة صارت حرة بالموت، لا أنها اشترت ثم أعتقت، وإلا فلا بد من ردّ علمها إلى أهلها، لهجر الأصحاب عنها.

(١٠٧) لما تقدم من بناء الشارع على تغليب جانب الحرية مهما أمكن، فإذا أمكن فك جزء منه بالإرث، وأمكن فك البقية بما لا ينافي حق المولى، لا بد من الجمع. نعم لو كان ذلك منافيا لحق المولى، ولم يأذن في ذلك، يشكل الحكم بفك البعض، فينتقل الإرث إلى الإمام عليه السلام حينئذ. وبذلك يمكن الجمع بين كلمات الأعلام فراجع المفصلات. والله العالم بحقائق الأحكام.

(١٠٨) لعين ما تقدم في سابقة.

(١٠٩) لوجود المقتضي في كل ذلك، وعدم المانع، فتشملة الإطلاقات، والعمومات، مضافا إلى الإجماع، فالحكم موافق للقاعدة، فإذا خلف ولدا نصفه حر، وآخر حرا كاملا، كان للمبعض الربع، وللحر ثلاثة أرباع، لزيادته عليه بنصف، وشركته معه بالنصف الآخر، ولو خلف ولدا نصفه حر، وأخا كله حر، كان المال بينهما نصفين، وهكذا.

ولا فرق في ذلك بين الوارث بالفرض والوارث بالقربة (١١٠).

(مسألة ٣٤): أم الولد لا ترث، وكذا المدبر ولو كان وارثا من مدبره، وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئا (١١١).

(مسألة ٣٥): لو تعدد المبعوض واتحدت النسبة اقتسموا ما يستحقونه على الانفراد بالسوية (١١٢) وإلا اشتركوا فيما يستحقه الأكثر حرية لو انفرد بالنسبة الحرية (١١٣).

ومن لواحق أسباب المنع من الإرث أمور عدت منها تسامحا (١١٤)

(١١٠) لإطلاق الأدلة.

(١١١) لبقاء المملوكية في جميع ذلك بعد، مضافا إلى الإجماع، إلا أن يقال يزوال الرقية بمجرد موت المدبر والمولى في أم الولد من نصيب ولدها، ويترتب عليه الإرث ترتبا عقليا لا زمانيا، من قبيل ترتب المعلول على العلة، ولعل هذا هو الأولى لو لا الإجماع.

(١١٢) لأنه لا نصيب لهم إلا ذلك.

(١١٣) لأن كمية الإرث بمقدار المقتضي له - وهو نسبة الحرية - مضافا إلى قول نبينا الأعظم ﷺ: «في العبد يعتق بعضه، يرث ويورث على قدر ما أعتق منه» (١) وما ورد في المكاتب أيضا (٢).

وهناك فروع أخرى لا جدوى في التعرض لها، لقلّة الابتلاء بها في هذه الأعصار، فلا حاجة لصرف الوقت في المسائل التي بادت من أصلها، ولم يكن لها أي ثمرة علمية ولا عملية، فالتعرض لها مضیعة للعمر الذي قال علي عليه السلام: «كن لوقتك أشح منك على مالك». والله العاصم من الزلل.

(١١٤) تقدم وجه ذلك في أول الفصل، فراجع.

(١) المغني لابن قدامة ج: ٧ صفحة ١٣٥ ط: بيروت.

(٢) الوسائل: باب ١٩ من أبواب موانع الإرث.

وهي:

الأول: اللعان الجامع للشرائط (١١٥).

(مسألة ٣٦): لو تحقق اللعان فلا توارث بين الولد ووالده (١١٦)، وكذا

بينه وبين أقارب والده (١١٧) ولا يمنع اللعان من التوارث بين الولد وأمه (١١٨) وكذا بينه وبين أقاربها (١١٩).

(١١٥) فلا نسبة حينئذ شرعا، فيصير كالأجنبي ولا يبقى موضوع للإرث،

ولذا كان عدّه من الموانع فيه نوع من التسامح. نعم، الآثار التكوينية المترتبة على ذلك موجودة، ولذا يحرم نكاحها لو كان بنتا، وكذا في ولد الزنا، كما يأتي.

(١١٦) إجماعا، ونصوصا - بعد نفي النسبة بينهما باللعان - ففي صحيح

زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إن ميراث ولد الملاعنة لأمه فإن كانت أمه ليست بحية، فلا قرب الناس من أمه، لأخواله»^(١).

(١١٧) لسقوط النسب عن الأب شرعا، ففي معتبرة أبي بصير عن

الصادق عليه السلام: «في المرأة يلاعنها زوجها، ويفرق بينهما، إلى من ينسب ولدها؟ قال: إلى أمه»^(٢) وعن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يكون اللعان إلا بنفي الولد»^(٣) مضافا إلى الإجماع، والمتقرب بالأب كالأخ والأخت للأب والجد والجدة والأعمام والعمات وأولادهم.

(١١٨) للإطلاقات، والعمومات، بعد تحقق النسبة بإضافته إليها شرعا

وعرفا، ولما مرّ من النص، مضافا إلى الإجماع، وما دلّ على الخلاف مطروح، كما يأتي في كيفية ميراث ولد الملاعنة.

(١١٩) لوجود المقتضي وفقد المانع، بعد وجود النسبة إليها شرعا وعرفا

كالأخ والأخت للأم والأخوال والخالات.

(١) الوسائل: باب ١٤ من أبواب اللعان.

(٢) الوسائل: باب ١٤ من أبواب اللعان.

(٣) الوسائل: باب ٩ من أبواب اللعان.

(مسألة ٣٧): إذا اعترف بالولد بعد اللعان ألحق به فيما عليه لا فيما له (١٢٠) فيرث الولد منه وهو لا يرث من الولد (١٢١)، كما لا يرث الولد أقارب أبيه، وكذا لا يرث الولد أباه وأقارب أبيه بإقراره (١٢٢).
(مسألة ٣٨): إنما يؤثر إقرار الأب فقط في إرث الولد منه (١٢٣)، ولا أثر لإقرار الولد (١٢٤)،

(١٢٠) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «في الملعن فإن ادّعاء أبوه لحق به، فإن مات ورثه الابن ولم يرثه الأب» (١) وفي صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «إذا أقرّ به الأب هل يرث الأب؟ قال: نعم، ولا يرث الأب الابن» (٢) إلى غير ذلك من الروايات، مضافاً إلى قاعدة: «إقرار العقلاء على أنفسهم نافذ» وما يظهر منه الخلاف محمول أو مطروح، كما تقدم في (مسألة ٢٠) من كتاب اللعان فراجع هناك.
(١٢١) لعدم الأثر على إقراره بعد حكم الشارع بنفي الولدية باللعان، وأنه من الإقرار للنفس، لا على النفس.
(١٢٢) لأن الإقرار لا يتعداه، وأن الأب لا يرث من الابن، فأقرباؤه بطريق أولى.

(١٢٣) لما تقدم من النص والقاعدة، بل لو لم يكن النص لأمكنّت المناقشة في تطبيق القاعدة على المقام، لسلب النسبة شرعاً، واعترافه بذلك أولاً، فيشك في شمولها لمثل المقام.
(١٢٤) لأن اللعان إنما يتحقق بين الأم والأب بنفي الولد نعم، نفي الولد موضوع قسم من اللعان، فلا يكون أثر شرعي في البين لإقرار الولد أو إنكاره، كما لو أقرّ ولد الزاني بعد ثبوت الزنا شرعاً بأن الرجل الزاني أبوه شرعاً، وهو

(١) الوسائل: باب ٩ من أبواب اللعان.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث ولد الملاعة الحديث: ٢.

ولا سائر الأقارب في التوارث بعد اللعان (١٢٥).

(مسألة ٣٩): لو كان بعض الأقارب من الأبوين وبعضهم من الأم فقط يرثون بالسوية فالأخ من الأبوين بحكم الأخ للأم (١٢٦).
الثاني: التولد من الزنا (١٢٧).

(مسألة ٤٠): الزنا تارة: من الطرفين فلا يكون التوارث بين الطفل وبينهما (١٢٨)، ولا بين الطفل وبين المنتسبين إليهما (١٢٩).
وأخرى: من أحدهما دون الآخر (١٣٠).

ولده الشرعي، فلا أثر لهذا الإقرار بعد حكم الشارع بذلك.

ودعوى: أن الإقرار بالنسب يقبل مطلقاً - كما تقدم في كتاب الإقرار، فالولد يقرب بأن الملعن أبوه، فحينئذ يرث أبوه من الولد بمقتضى إقرار الولد بالأبوة الشرعية.

غير صحيحة: لأنه مشروط بما إذا لم يسبقه نفي شرعي في البين، كاللعان، وثبوت الزنا شرعاً، بإقرار الولد بعد تحقق اللعان لا أثر له.

(١٢٥) لأن سائر الأقارب أجانب عن موضوع اللعان، لما تقدم في كتاب اللعان من أنه بين الزوج والزوجة مع الشروط المقررة له.

(١٢٦) لأنه لا أثر للانتساب إلى الأب شرعاً، والانتساب الشرعي إنما إلى الأم فقط، فيصير الولد من الأبوين كالأمي فقط.

(١٢٧) وفي عدّه من الموانع تسامح واضح بعد عدم النسبة شرعاً، كما مرّ في اللعان. نعم، الآثار التكوينية باقية، وأن الحرمات تدور مدارها.
(١٢٨) لنفي النسبة شرعاً، كما تقدم.

(١٢٩) لعدم وجود قرابة في البين بعد نفي نسبة الولد إليهما شرعاً، فالولد والأب تكويني، والأم كذلك، والمنتسبين إلى كل منهما أجانب عن الآخر.
(١٣٠) كما لو كان الوطاء من أحدهما شبهة دون الآخر.

فلا يكون التوارث بين الطفل والزاني فقط (١٣١)، ولا بينه وبين المنتسبين إلى الزاني أيضا (١٣٢).

(مسألة ٤٠): لا يمنع من التوارث التولد من الوطء الحرام غير الزنا كالوطء في حال الاعتكاف وفي حال الإحرام وفي حال الحيض وفي صوم شهر رمضان (١٣٣).

(مسألة ٤١): يرث أقرباء المتولد من الزنا منه كولده وزوجته ونحوهما إن لم يكن مانع في البين (١٣٤)، كما يرث الولد أحد أبويه غير الزاني (١٣٥).

(مسألة ٤٢): المتولد من الشبهة كالمتولد من العقد الصحيح الشرعي يكون التوارث بينه وبين أقاربه (١٣٦).

(١٣١) لنفي النسبة شرعا في الزاني، وتحقيقها في غير الزاني.

(١٣٢) لما مرّ في سابقة من نفي النسبة.

(١٣٣) للأصل، والعموم، والإطلاق والاتفاق.

(١٣٤) للعمومات، والإطلاقات، فيرث كل من زوجته وولده منه، كما أن

المتولد من الزنا يرث من كل منهما.

(١٣٥) لتحقق النسبة الشرعية حينئذ، لأن المفروض أن الزنا من طرف

واحد فتتحقق النسبة الشرعية من الطرف الآخر، سواء كان التوارث بين نفس أحد الأبوين الذي لا يكون من الزنا، أم بين المنتسبين إليه، لفرض تحقق النسبة الشرعية، فإذا كان من طرف الأب وطء شبهة كما إذا كان أعمى أو غير ذلك - و من طرف الأم زنا، يرث الأب من الطفل وبالعكس، وكذا جده لأبيه وأعمامه، وكذلك لو فرضنا أن الوطء بالشبهة من ناحية الأم دون الأب، فترث الأم والمنتسبين إليها منه، وهو يرثهم.

(١٣٦) لأنه ولد شرعي مع تحقق الشبهة، وأن النسبة باقية شرعا، فيرث من

(مسألة ٤٣): نكاح سائر الأديان والملل لا يمنع من التوارث لو كان موافقا لمذهبهم^(١٣٧)، بلا فرق بين أن يكون النكاح موافقا لشرع الإسلام أو مخالفا^(١٣٨) وكذا نكاح سائر المذاهب الإسلامية - غير الإمامية - لو وقع على مذهبهم وإن كان باطلا عندنا كما لو كانت المنكوحة مطلقة بالطلاق الباطل عندنا^(١٣٩).

الثالث: الغائب غيبة منقطعة.

(مسألة ٤٤): لو غاب وانقطعت آثاره وأخباره وجهل حياته وموته يتربّص بماله ولا يورث حتى يتحقق موته بالحجة الشرعية^(١٤٠)، أو تنقضي مدة لا يعيش مثله فيها غالبا^(١٤١).

أيه أو أمه أو غيرهما من الطبقات، ويرثون منه.

(١٣٧) لما تقدم سابقا من قوله ﷺ: «لكل قوم نكاح»^(١) و«ان كل قوم دانوا بشيء يلزمهم حكمه»^(٢)

(١٣٨) للإطلاق، والاتفاق، وسيأتي في ميراث المجوس ما يتعلق بالمقام.

(١٣٩) لما مرّ من الإطلاقات، والعمومات، والاتفاق، مضافا إلى قاعدة «الإلزام» التي تقدم الكلام فيها.

(١٤٠) كالتواتر، والبيّنة، أو الخبر المحفوف بقرائن توجب الاطمينان بتحقيق الموت.

(١٤١) للأصول، كأصالي بقاء حياته وعدم انتقال ماله إلى غيره، وأصالة عدم جواز التصرف في ماله، وتقتضيه صحيحة هشام بن سالم قال: «سأل خطاب الأعور أبا إبراهيم ﷺ وأنا جالس فقال: إنه كان عند أبي أجير يعمل عنده بالأجرة، ففقدناه، وبقي من أجره شيء، ولا يعرف له وارث، قال: فاطلبوه، قال: قد طلبناه فلم نجده، فقال: مساكين - وحرك يده - قال: فأعاد عليه، قال: اطلب

واجهد، فإن قدرت عليه، وإلا فهو كسبيل مالك، حتى يجيء له طالب، فإن حدث بك حدث فأوص به، إن جاء لها طالب أن يدفع إليه»^(١) حيث يستفاد منها حكم كلي، وهو لا يصح التصرف في مال الغير مطلقاً، فينطبق على المقام قهراً. ومما ذكرنا ظهرت الخدشة في دعوى أنها ليست ناظرة إلى الميراث.

وأما التحديد بعشر سنين، كما في صحيح علي بن مهزيار قال: «سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن دار كانت لامرأة، وكان لها ابن وابنة، فغاب الابن بالبحر، وماتت المرأة، فادّعت ابنتها أن أمها كانت صيرت هذه الدار لها، وباعت أشقاصا منها، وبقيت في الدار قطعة إلى جنب دار رجل من أصحابنا، وهو يكره أن يشتريها لغيبة الابن، وما يتخوَّف أن لا يحل شراؤها، وليس يعرف للابن خبر، فقال لي: ومنذكم غاب؟ قلت: منذ سنين كثيرة، قال: ينتظر به غيبة عشر سنين، ثمَّ يشتري، فقلت: إذا انتظر غيبة عشر سنين، يحل شراؤها؟ قال: نعم»^(٢).

يحمل على مورد يستنكر عرفاً بقاؤه أزيد من عشر سنين، كما إذا كان عمر الغائب حين غيبته مائة سنة - مثلاً أو أكثر - قال الشهيد في المسالك: «بلوغ العمر مائة سنة الآن على خلاف العادة» بقرينة ما ورد فيها «سنين كثيرة» أو على حصول اليأس بضميمة ما تقدم فيها، وإلا فلا بد من ردِّ علمه إلى أهله.

و أما التحديد بأربع سنين، كما في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام: «المفقود يحبس ماله على الورثة قدر ما يطلب في الأرض أربع سنين، فإن لم يقدر عليه، قسم ماله بين الورثة، فإن كان له ولد حبس المال، وأنفق على ولده تلك الأربع سنين»^(٣) وفي رواية إسحاق بن عمار: قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: «المفقود يتربَّص بماله أربع سنين ثمَّ يقسَّم»^(٤) فيحمل على مورد يكون الطلب أكثر من أربع سنين مستنكرة عادة، فإن الغالب يحصل الاطمئنان بالموت في ظرف أربع سنين بالطلب.

فتلخص من جميع ما ذكرنا أن الأقسام ثلاثة:

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ١ و ٧ و ٩.

(٤) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٥.

فتارة: يطمأن بالموت قبل أربع سنين، فلا معنى للتربص إلى أربع سنين أبدا.

و أخرى: يطمأن بحياته، ولو بعد مضي أربع سنين أو أكثر بالفحص، فأبي فقيه يتجرى على الفتوى بجريان أحكام الموت عليه مع فرض الاطمينان بالحياة ولو بعد الفحص في أربع سنين؟!

و الثالثة: حصول الاطمئنان بالموت بالفحص في أثناء أربع سنين، فلا موضوعية لأربع سنين بعد حصول الاطمئنان. فالروايات المتقدمة لا تنافي ما ذكرناه. إذا المدار على حصول الاطمئنان، وإن الغالب يحصل في مدة أربع سنين.

و أما موثق عمار عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «سألته عن رجل كان له ولد، فغاب بعض ولده، فلم يدر أين هو، ومات الرجل، فأبي شيء يصنع بميراث الرجل الغائب من أبيه؟ قال: يعزل حتى يجيء.. قال: إن كان ورثة الرجل ملأ بماله اقتسموه بينهم، فإذا هو جاء ردّوه عليه»^(١) فهو محمول على أن الإرث يقسم بينهم ويكون عندهم على سبيل الأمانة حتى يحصل الاطمينان بالموت، أو يتبين الحال بقرينة الملاء الواردة في الرواية، إذ أن الملي غالبا في غنى عن الإرث، وإلا فلا خصوصية في الملاء.

وإن هذه الأمانة تكون أمانة شرعية أذن الشارع في التصرف فيها - لا أمانة مالكية - حتى يتبين الحال وتظهر الثمرة في النماء، كما هو واضح، مضافا إلى أنه مجهول لدى الأصحاب.

ولا يلحق المقام بالزوجة التي فقد عنها زوجها، كما تقدم في كتاب الطلاق، لأنه قياس لا نقول به، وأنه مع الفارق أيضا مع وجود روايات في المقام، كموثق سماعة وابن عمار كما تقدمت.

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الخشي الحديث: ٨.

(مسألة ٤٥): لو بان الخلاف بعد القسمة وحضر الغائب رجع المال مع نمائه إليه (١٤٢)، ومع التلف فلا ضمان على أحد (١٤٣) وأما مع الإلتاف فعليه قرار الضمان (١٤٤)، إلا إذا كان مغرورا من أحد فيرجع إليه (١٤٥).

(مسألة ٤٦): الغائب يرث ويعزل له من تركه مورثه (١٤٦)، ما لم يثبت سبق موته بما تقدم.

الرابع: الحمل.

(مسألة ٤٧): الحمل يرث بشرط انفصاله حيا (١٤٧).

(١٤٢) أما رد أصل المال فلتبين الخلاف، وأنه كان مال الغير في يده، ولما تقدم في موثق عمار: «فإذا هو جاء ردوه عليه».

و أما النماء فلأنه تابع للملك الذي هو الغائب، وإن كان في يد الموجودين أمانة شرعية وأذن الشارع لهم التصرف فيه.

(١٤٣) للأصل، وكون اليد أمانة، ولا يجري في المقام الضمان، كما تقدم في اللقطة، لوجود دليل هناك دون المقام.

(١٤٤) لقاعدة: «الإلتاف»، مضافا إلى الإجماع، كما مر في المعاملات.

(١٤٥) لقاعدة: «المغرور يرجع إلى من غره».

(١٤٦) للإطلاق، وللعمومات والاتفاق.

(١٤٧) نصوصا، وإجماعا، ففي موثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «قال أبي عليه السلام: إذا تحرك المولود تحركا بينا فإنه يرث ويسورث، فإنه ربما كان أخرس»^(١) والمراد من التحرك البين الحركة الإرادية التي لا تصدر إلا عن حي، لا التقلص والاختلاج، فإنهما قد يصدران من الأموات أيضا.

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٧.

فما دام حملا يرث وإن علم حياته في بطن أمه (١٤٨).

و في صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «في ميراث المنفوس من الدية، قال: لا يرث شيئا حتى يصيح، ويسمع صوته» (١).
و في صحيحة الآخر عن الصادق عليه السلام أيضا: «لا يصلّي على المنفوس، وهو المولود الذي لم يستهلّ، ولم يصحّ، ولم يورث من الدية، ولا من غيرها، فإذا استهل فصل عليه، وورثه» (٢) وغيرها من الروايات.
بل لا نحتاج فيه إلى دليل من الخارج، لأن إرث الحمل بعد الولادة هو مقتضى الأدلة الأولية، وأما قبلها فلا دليل على انتقال المال إليه، بل مقتضى الأصل بقاؤه على حكم مال الميت.

وما ورد في الروايات من العناوين والأوصاف - كالتحرك البين والاستهلال والصياح وسماع صوت الصبي وغيرها - إنما هي لإثبات الحياة بهذه الطرق، بالخصوص عند عدم البينة كما هو الغالب.
نعم لو علم بالحياة من غير هذه الطرق لا شك في أنه يرث ويورث لمكان علمه وقطعه، ولو شك فيها ولم يتحقق إحدى العناوين المتقدمة في الروايات، فلا وجه لجريان استصحاب الحياة هنا، لما عرفت من أن إثباتها في الشرع لا بد وأن تكون بما تقدم، فلا مجال لجريانه فتدبر.

(١٤٨) إجماعا، ونصا، قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «المنفوس لا يرث من والديه شيئا حتى يصيح، ويسمع صوته» (٣) وغيره مما تقدم. والمنساق منها الولادة حيا، فلا عبرة بالحياة والتحرك في بطن أمه.
كما لا يرث لو سقط ميتا، لما مرّ من الروايات ولقول نبينا الأعظم عليه السلام: «الطفل لا يرث ولا يورث حتى يستهل» (٤) بلا فرق في ذلك بين من لم تلج

(١) و (٢) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ١ و ٥.

(٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٦.

(٤) المغني لابن قدامة ج: ٢ صفحة: ٣٩٧ ط بيروت.

وهو يحجب من كان متأخرا عنه في المرتبة أو في الطبقة إلى أن ينفصل حيا (١٤٩)، ولا يشترط استقرار حياته بحيث يمكن أن يعيش (١٥٠).

(مسألة ٤٨): يكفي انعقاد النطفة حين موت المورث ولا يشترط ولوج الروح في الحمل حينه (١٥١)، ويشترط العلم بوجوده عند الموت (١٥٢) فلا عبرة بالشك فيه.

(مسألة ٤٩): لو كان للميت وارث آخر في مرتبة الحمل وطبقته كما إذا كان له ولد يعزل للحمل نصيب ذكرين ويعطى الباقي للموجود، ثم إذا تبين الحال أخذ سهمه من المعزول ورد الباقي إلى سائر الورثة يوزع بينهم حسب كتاب الله تعالى (١٥٣).

الحياة فيه أصلا، أو ولجت فيه ثم مات وسقط، أو سقط الحمل بجناية أو غيرها. (١٤٩) للعمومات، والإطلاقات الدالة على ذلك كما يأتي، وأصالة السلامة فيه، فلو كان للميت حمل، وله إخوة أو أحفاد يحجبون عن الإرث، ولم يعطوا لهم شيئا حتى يتبين الحال، فإن انفصل حيا اختص الإرث به، وإن سقط ميتا ورثوا.

(١٥٠) للإطلاقات، والعمومات، وإن المدار على صرف وجود الحياة بعد الانفصال، كما مر.

(١٥١) للإطلاق، والعموم، والاتفاق، فلو مات شخص وتبين الحمل في زوجته منه، يرثه لو انفصل حيا.

(١٥٢) لتحقيق الانتساب إليه، وإفراز نصيبه من التركة.

(١٥٣) للإجماع، وللقدر المتيقن فإن ذلك أكثر الاحتمالات غالبا، ولذا لا

يكون هذا العزل قسمة، نعم، قد يتفق الزيادة عن الاثنين، لكن لا غالبية فيها. ولو عزل ميراث ذكرين ثم بان أزيد منهما، فمقتضى القاعدة أنه: مع بقاء التركة في يد الورثة يسترجع منها نصيب الطفل الزائد، ومع تلفها فلا ضمان،

(مسألة ٥٠): لو علم حال الطفل في بطن أمه أما بالآثار والتجربيات أو بالآلات المستحدثة - يعزل نصيبه (١٥٤) حسب ما علم.

(مسألة ٥١): لو خرج نصف المولود وتحرك واستهل ثم سقط ميتا لم يرث ولم يورث (١٥٥).

(مسألة ٥٢): كما أن الحمل يرث - لو انفصل حيا - يورث لو علم حياته ومات من ساعته (١٥٦).

(مسألة ٥٣): لو تحرك الحمل في بطن أمه وعلمنا أن حركته حركة الأحياء ولكن سقط ميتا لم يكن له نصيب (١٥٧).
سواء كان سقوطه بجناية أم غيرها (١٥٨).

للأصل، بعد الشك في شمول قاعدة «الإتلاف» المثل المقام، وإما مع الإتلاف، فيضمن لقاعدة «الإتلاف».

كما لو انكشف أن الحمل كان واحدا، فالزائد يرد على الورثة، لأنه ملكهم، وكذا لو انكشف أن الحمل ميت، يرد ما عزله للورثة، يقسمونه بينهم حسب كتاب الله تعالى.

(١٥٤) لوجود المقتضي وفقد المانع، ولكنه ليس بقسمة، فلو علم كذلك أنه ذكر واحد عزل نصيبه، وكذا لو كان أنثى يعزل نصيبها، أو علم أنه متعدد، سواء كانا مختلفين أم متحدتين.

(١٥٥) لأن المنساق من الروايات المتقدمة أن ينفصل حيا بتمام بدنه، كما يستفاد ذلك من قوله ﷺ: «تحركا بينا» مضافا إلى الإجماع.

(١٥٦) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله الإطلاقات، والعمومات، وغيرهما كما تقدم، فيكون نصيبه، وسائر أمواله - لو ارثه.

(١٥٧) لما تقدم من النصوص، مضافا إلى الإجماع، وإناطة الإرث بحركة المولود بعد الانفصال الكاشفة عن الحياة.

(١٥٨) لما مر من الإطلاق، مضافا إلى الإجماع، والمراد بالجناية: الجناية

(مسألة ٥٤): لو طلب الورثة القسمة مع وجود الحمل فمن كان محجوباً به حجب نقصان لم يعط شيئاً حتى يتبين الحال أو يعزل كما تقدم (١٥٩)، ومن لم يكن محجوباً به ولا يتغير فرضه بوجود الحمل وعدمه كأحد الزوجين والأبوين إذا كانوا مع الولد يعطى كمال نصيبه (١٦٠)، ولو ينقصه على بعض الوجوه يعطى أقل ما يصيبه حتى يتبين الحال (١٦١).

(مسألة ٥٥): لو شك في حياة المولود بعد الانفصال لم يرث (١٦٢).

(مسألة ٥٦): لا فرق في الحكم وجوداً وعدمه بين ما إذا كان التولد في أقصى مدة الحمل أو ما دونها، وبين ما إذا كان الولد تام الخلقة أو لا، وبين ما إذا خرج بنفسه أو بقسر خارجي (١٦٣).

(مسألة ٥٧): لو قتل شخص الحمل وهو في بطن أمه هل يمنع القاتل من إرث هذا الحمل أو لا؟ (١٦٤).

على أمها لا قتل الطفل عمداً. لأجل أخذ الإرث، أو زيادة النصيب.

(١٥٩) مر في مسألة ٤٩.

(١٦٠) لعدم وجود مانع من أخذ النصيب، والحمل لا يمنع منه، كما هو

المفروض.

(١٦١) لأنه المتيقن من نصيبه، مضافاً إلى الإجماع.

(١٦٢) لتعلق الإرث في الحمل بإحراز أمر وجودي وهو الحياة، كما تقدم

في النصوص، ومع عدم إحرازه فلا موضوع للإرث، وإحرازه إما بالوجدان، أو بحجة شرعية، فلا موضوع للأصل هنا، كما مر.

(١٦٣) كل ذلك للإطلاقات، والعمومات.

(١٦٤) من الجمود على الإطلاقات والعمومات، الدالة على أن القاتل لا

يرث عن قتلته، فلا يرث من أموال هذا الحمل لو ملكه وليه بالهبة مثلاً، أو من

فيه إشكال (١٦٥).

الخامس: من مات وعليه دين مستغرق التركة.

(مسألة ٥٨): لو كان على الميت دين مستغرق للتركة تنتقل التركة إلى الورثة متعلقة بحق الديان (١٦٦).

الأموال التي مما يرث لأن له اقتضاء أن يرث.

ومن دعوى: انصراف تلك الأدلة عن مثل ذلك، لأن الجنين ما دام في بطن أمه لا يرث شيئاً ولا يورث، وقد انفصل عن أمه ميتاً، فلا موضوع للورثة، فلا يكون مثل هذا القتل مانعاً من الإرث، كما لو كان القاتل قتل أجنبياً مثلاً.

ولكن يمكن المناقشة في هذه الدعوى: بأن الأدلة الدالة على انفصال الحمل عن الأم حياً - كما مرت - لا تشمل مثل ما إذا كان في البين قتل، فحينئذ يكون إطلاق ما دلّ على أن القاتل لا يرث محكماً، فإن في هذا الحمل اقتضاء الإرث، وهو أسقط هذا الاقتضاء، وما مرّ من السقوط بالجناية أعم من القتل في البطن وغيره، ويصح الاستشهاد بما تقدم من جريان أحكام الدية عليه، فإنه قتل من له الاقتضاء القريب للإرث.

(١٦٥) ظهر وجهه مما تقدم، فلا بد من المصالحة والمراعاة، لعدم اقتناع النفس بالفتوى بأي الطرفين. والله العالم.

(١٦٦) أما انتقال التركة فللإطلاقات، والعمومات، كقوله ﷺ: «ما تركه الميت فلورثته»^(١).

وأما كونها متعلقة بحق الديان، فلفرض تبدل ذمة الميت إلى أعيان أمواله بعد موته، وحدوث حق فيها، فلا محالة يتعلق حق الديان بالأعيان المنتقلة إلى الورثة، نظير العين المرهونة المنتقلة إلى الوارث مع بقاء حق الرهانة.

و دعوى: أنه لا إرث إلا بعد أداء الدين والوصية، كما تقدم في كتابي

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة.

فلا يجوز لهم التصرف فيها إلا بعد استرضائهم بأي وجه كان (١٦٧)، نعم يخرج الكفن والتجهيزات اللازمة ولو من دون استرضائهم (١٦٨).

الوصية والدين، فإذا كان الدين مستغرقا للتركة لا يبقى شيء للإرث. غير صحيحة، لأن ذلك أي الترتيب حكم تكليفي محض، ولا ينافي انتقالها إلى الوارث ووجوب إخراج الدين عليهم، فالوصية والدين مقدمان على الإرث تكليفا، لا وضعاً. نعم، لو تسامح الورثة في أداء الدين، يتسلط الديان على أخذ مالهم ودينهم من نفس التركة، لفرض أنها متعلقة حقهم، وانتقل بالمال إلى الورثة متعلقاً بحق الغير.

ولذا عدّ ذلك من الموانع المطلقة للإرث، فيه مسامحة، نعم إنه مانع عن الملكية المطلقة للورثة، كما عرفت.

وبذلك يمكن أن يجمع بين الأقوال في المسألة: فمن قال إنها لا تنتقل إلى الورثة، أي: انتقالاً طلقاً محضاً، أو إذا امتنع الورثة من أداء الدين فللديان التسلط على التركة، وأخذ دينهم منها، ومن قال: إنها باقية بحكم مال الميت، وتنتقل إلى الورثة مع تعلق حق الديان بها، ومن قال: إن تعلق الدين يكون تعلقاً مستقلاً، أي فيما إذا ضمن الورثة الدين، كما في تعلق حق الخراج المتعلق بالأعيان في زمان الحياة.

وتظهر الثمرة في النماء المتجدد وأداء الدين من نفس العين أو من غيرها، وكذا تظهر فيما إذا كانت التركة داراً - من مستثنيات الدين - ولم يكن للوارث دار أخرى غيرها، ولكن يمكن المناقشة فيها بأن أدلة مستثنيات الدين لا تشمل مثل المقام، مضافاً إلى الإجماع على تعلق الحق بعد الموت بتمام التركة، والأخذ منها مطلقاً.

(١٦٧) لفرض تعلق حقهم بها.

(١٦٨) لأن ذلك من الحكم الشرعي الذي لا يتعلّق برضائهم، وأن الظاهر

أن رضا الديان بإخراج الكفن مسلّم ومعلوم بالقرينة العرفية.

(مسألة ٥٩): لو كان الدين غير مستغرق للتركة تنتقل إلى الورثة أيضا (١٦٩)، وما قابل الدين منها يكون متعلقا بحق الديان (١٧٠).

(مسألة ٦٠): حق الديان غير المستغرق للتركة مشاع في الجميع (١٧١)، فليس لأحد من الورثة التصرف فيها إلا بإذنهم (١٧٢)، فلو تصرفوا فيها حتى بقي مقدار الدين يتعين ذلك في حق الديان (١٧٣).

(مسألة ٦١): لو كان الدائن غائبا ولم يتمكن الوارث من الوصول إليه وأراد الورثة التصرف في التركة يجوز لهم التصرف فيها بعد الرجوع إلى الحاكم الشرعي والاستيذان منه (١٧٤).

(١٦٩) لوجود المقتضي وعدم المانع، فتشمله ما تقدم من قوله عليه السلام: «ما تركه الميت فلوارثه» (١).

(١٧٠) لما تقدم من تبدل ذمة الميت إلى الأعيان بالوفاة، وللورثة إفراز حقهم من التركة.

(١٧١) لأصالة الإشاعة في كل حق مشترك، إلا أن يدل دليل على الخلاف، ولم يكن في المقام دليل كذلك.

(١٧٢) لقاعدة: «عدم جواز تصرف الشركاء في الحق المشاع إلا بإذن الجميع».

(١٧٣) لانحصار الإشاعة حينئذ في الكلي المعين، كما تقدم في كتاب الدين، لو لم نقل أن حقهم من الأول كان كذلك.

(١٧٤) لولاية الحسبة على ذلك، وإن لم يتمكن منه فتصل النوبة إلى عدول المؤمنين، كما مرّ مكررا.

الفصل الثالث في الحجب

وهو على قسمين فإما أن يحجب عن تمام الإرث بالكلية^(١)، أو يحجب من أوفر نصيبه^(٢).
أما الأول^(٣)، فكل طبقة سابقة - هي أقرب إلى الميت فهي تمنع الطبقة اللاحقة^(٤)، إلا أن تكون ممنوعة عن الإرث^(٥)، فلا ميراث للإخوان والأخوات مع وجود الأولاد^(٦)، وهكذا.

(١) ويسمى بحجب الحرمان، كما مرّ.

(٢) ويسمى بحجب النقصان.

(٣) والحصص في هذين القسمين عقلي، لأنه بين النفي والإثبات، ولا يتصور قسم ثالث في البين. ثم إن الحجب في اللغة بمعنى المنع، وليس له حقيقة شرعية، بل ولا متشعبة، وهو بالمعنى العرفي واللغوي موضوع البحث، كما لا يخفى.

(٤) إجماعاً، ونصاً كما يأتي، وتقدم في: «قاعدة الأقرب يمنع الأبعد»، سواء كانت الأقرب عرقية، أم نزلها الشارع منزلتها، كما في ولد الولد نزل منزلة الأب في مشاركة الأبوين في الحجب، كما يأتي.

(٥) لعدم إرثه حينئذ حتى يكون حاجباً، فتصل النوبة إلى الطبقة المؤخرة.

(٦) لقاعدة الأقربية الثابتة بالكتاب، والسنة، كما مرّ.

(مسألة ١): لا فرق في حجب الحرمان بين التقدم في الطبقة كما مرّ أو التقدم في درجة فيها كالولد فإنه حاجب عن ولد الولد (٧).

(مسألة ٢): لو اجتمع أولاد الأولاد وإن نزلوا فإن الأقرب منهم يمنع الأبعد (٨).

أما الثاني: ففي موارد خاصة (٩).

الأول: الولد - وإن نزل ذكرا كان أو أنثى واحدا كان أو متعددا - يمنع الأبوين عما زاد على السدس فريضة (١٠)، إلا مع البنت وحدها معها (١١).

(٧) لتقدم درجة الولد على الحفيد، فتشملها القاعدة، سواء كان الولد ذكرا أم أنثى، بل لا ميراث عندنا لابن الابن مع البنت للميت، خلافا للجمهور حيث أورثوه معها، للتعصيب الذي لا نقول به، وكذا الأخ فإنه حاجب عن ابن الأخ، لعدم صدق الأخ عليه، وإن كان في تلك الطبقة عرفا، إلا إذا كان الولد أو الأخ ممنوعين عن الإرث فحينئذ تصل النوبة إلى الحفيد، أو إلى ابن الأخ، كما تقدم. (٨) لما مرّ من القاعدة، وهناك مسائل أخرى يأتي التعرض لها إن شاء الله تعالى.

(٩) عينها الشارع، لثبوته في حق كل وارث لولاه لوارث الآخر أزيد مما يرث معه، كما يأتي.

(١٠) لقوله تعالى ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (١)، إذ الآية المباركة تعين فرضهما مع الولد، وبدونه يكون الثلث للأم - على ما يأتي - والباقي للأب، فيكون الولد حاجبا عما زاد عن السدس فريضة، لا ردّا وليس للولد فرض هنا، مضافا إلى الإجماع في المقام.

(١١) نصا، وإجماعا ففي صحيح محمد بن مسلم قال: «أقرأني أبو

أو البنّتين فصاعدة مع أحد الأبوين^(١٢).

جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض، التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام، بيده فوجدت فيها:.. رجل ترك أبويه وابنته، فللابنة النصف، ولأبويه لكل واحد منهما السدس، يقسم المال على خمسة أسهم، فما أصاب ثلاثة فللابنة، وما أصاب سهمين فللأبوين^(١) فمقتضى هذه الرواية أنه يبقى من التركة سدس يوزع عليهم أخماسا. فلو فرضنا أن التركة اثنا عشر، يعطى نصفها للبنّت، وأربعة منها لهما، فيبقى سدس يوزع أخماسا، ثلاثة منها للبنّت، واثنين للأبوين لكل منهما واحد.

وفي صحيح حرمان بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل ترك ابنته وأمه أن الفريضة من أربعة أسهم، فإن للبنّت ثلاثة أسهم، وللأم السدس سهم، وبقي سهمان، فهما أحق بهما من العم وابن الأخ والعصبة، لأن البنّت والأم سمي لهما ولم يسمّ لهم فيرد عليهما بقدر سهامهما»^(٢) أي يبقى ثلث يوزع بينهما أرباعا، فرضا وردا، وغيرهما من الروايات، مضافا إلى الإجماع.

(١٢) لقوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾^(٣)، أي اثنتين وما فوق، فلو كنّ مع أحد الأبوين، يبقى سدس يرد عليهم أخماسا على حسب السهام، لما مرّ من التعليل في صحيح حرمان بن أعين، مضافا إلى الإجماع، فلو فرضنا أن التركة اثنا عشر، يعطى ثمانية للبنات، واثنين لأحد الأبوين، فيبقى سدس يقسم بينهم أخماسا على حسب السهام، فيعطى للبنات أربعة وواحد لأحد الأبوين، فحينئذ تقسم التركة أخماسا أربعة أخماس للبنات، وخمس لأحد الأبوين، وهو أزيد من السدس كما يأتي.

(١) و (٢) الوسائل: باب ١٧ من أبواب ميراث الأبوين الحديث: ١ و ٣.

(٣) سورة النساء: ١١.

الثاني: الولد أيضا وإن نزل فإنه يحجب الزوج أو الزوجة عن النصيب الأعلى - النصف أو الربع - إلى الأخفض وهو الربع أو الثمن (١٣).

الثالث: الإخوة والأخوات فإنهم يمنعون الأم عن الزيادة على السدس فريضة وردا (١٤)، إن لم يكن للميت ولد بشروط.

(١٣) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدٍ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ (١).

ومن السنة: ما عن أبي جعفر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «إن الزوج لا ينقص من النصف شيئا إذا لم يكن ولد، والزوجة لا تنقص من الربع شيئا إذا لم يكن ولد، فإذا كان معهما ولد فللزوج الربع، وللمرأة الثمن» (٢) وقريب منه غيره. وإما الإجماع: فهو مسلم، بل هو من ضروريات الدين. ولا فرق في الولد بين أن يكون صليبا أو لا، كولد الولد وإن سفل، لما مر من الإطلاق.

ثم إن للزوج والزوجة حسب التقسيم العقلي ثلاثة أحوال:

فتارة: لا يكون معهما ولد، فللزوج النصف، وللزوجة الربع، كما مر.

وأخرى: أن يكون معهما ولد، فللزوج الربع، وللزوجة الثمن.

وثالثة: لا يكون هناك وارث غير أحدهما، فالمال تمامه للزوج، النصف بالفرض والباقي بالرد، وأما الزوجة فلها الربع، والبقية للإمام كما يأتي.

(١٤) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ

السُّدُسُ﴾ (٣)، ولفظ «الإخوة» وإن كانت حقيقة في ثلاثة ذكور فصاعدا إلا أن

(١) سورة النساء: ١٢.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(٣) سورة النساء الآية: ١١.

الأول: أن يكونوا رجلين فصاعداً أو رجلاً وامرأتين أو أربع نساء (١٥).

المراد منها الاثنان فما زاد عن الواحد، أي الجمع المنطقي، بقريضة الروايات المستفيضة، والإجماع، وأما السنة فكما تأتي، وأما الإجماع فمسلّم بين الفريقين.

(١٥) لما مرّ من الآية الشريفة، ولقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «لا يحجب الأم من الثلث إذا لم يكن ولد، إلا أخوان أو أربع أخوات» (١) وعنه عليه السلام في معتبرة البقباق: «إذا ترك الميت أخوين فهم أخوة مع الميت، حجباً الأم عن الثلث، وإن كان واحداً لم يحجب الأم، وقال: إذ كن أربع أخوات حجبن الأم عن الثلث، لأنهن بمنزلة الأخوين، وإن كن ثلاثاً لم يحجبن» (٢)، ومنها يستفاد حكم الأخ والأختين للتعليل الوارد فيها، وفي رواية أبي العباس قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يحجب عن الثلث الأخ والأخت، حتى يكونا أخوين، أو أختين، فإن الله يقول ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾» (٣) إلى غير ذلك من الروايات، مضافاً إلى الإجماع. فلفظ «الإخوة» الواردة في الآية المباركة تعم الذكور والإناث، لما ورد من السنة من تنزيل الاثنتين منهن منزلة الواحد منهم، ففي معتبرة أبي العباس قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوين وأختين لأب وأم هل يحجبان الأم عن الثلث؟ قال عليه السلام: لا، قلت: فثلاث؟ قال: لا، قلت فأربع؟ قال: نعم» (٤).

وما دلّ على الخلاف كرواية البقباق عن الصادق عليه السلام: «في أبوين وأختين قال: للأب مع الأخوات الثلث، إن الله عزّ وجلّ قال ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ ولم يقل فإن كان له أخوات» (٥) محمولة على التقية، وإلا فهي مهجورة،

(١) الوسائل: باب ١١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٤.

(٢) (٣) و (٤) و (٥) الوسائل: باب ١١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١ و ٧ و ٢ و ٥.

الثاني: أن لا يكون فيهم موانع الإرث من الكفر ^(١٦)، أو الرق ^(١٧)، أو القتل ^(١٨)، فلو كان كلهم أو بعضهم كافرا أو رقاً لم يحجبوا.

لإعراض الأصحاب عنها.

(١٦) لأن وجود الكافر كالعدم إجماعاً، ونصوصاً مستفيضة في المقام، منها رواية الحسن بن صالح عن الصادق عليه السلام قال: «المسلم يحجب الكافر، ويرثه، والكافر لا يحجب المسلم، ولا يرثه» ^(١) ومنها صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك والمشرک، يحجبان إذا لم يرثا؟ قال: لا» ^(٢)، وغيرهما من الروايات.

(١٧) للإجماع ولما يستفاد من الأدلة، أن وجود المملوك كعدمه، مضافاً إلى النصوص في المقام، منها صحيح الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال: «سأته عن المملوك والمملوكة، هل يحجبان إذا لم يرثا؟ قال: لا» ^(٣) وغيره من الروايات.

ودعوى: أن النصوص المتقدمة إنما هي في مورد حجب الحرمان، لا حجب النقصان، يردّها الإجماع على عدم الفرق بينهما، مضافاً إلى ما مرّ من الإطلاق. ومما ذكرنا ظهر أن النسوة لو كن كفراً أو إماء، فإنهن لا يحجبن أيضاً. (١٨) على المشهور للأصل، وإطلاقات أدلة الإرث، وعموماتها، بعد الشك في شمول مانعية القتل عن إرث المقتول لمثل المقام، لأن المنساق منها القاتل بنفسه عن من قتله، بل الشك في الشمول يكفي في عدم الشمول، كما قلنا مكرراً، مضافاً إلى دعوى الإجماع في المقام.

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١٤ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١.

(٣) الوسائل: باب ١٦ من أبواب موانع الإرث الحديث: ٩.

(مسألة ٣): لا فرق في القتل غير الحاجب بين العمد منه والخطأ^(١٩).

الثالث: حياة الأب وأن يكون موجوداً^(٢٠).

فتلخص من جميع ما تقدم: أنه يعتبر أن لا يكون فيهم موانع الإرث التي هي المشهورة. وأما غيرها من الحمل، والدين المستغرق، فإن الحمل لا يجب كما يأتي، وكذا الدين فقد تقدم حكمه، وقلنا إنه أيضاً لا يحجب إن فرضنا للميت تركته بعد الأداء.

(١٩) للأصل، ولما مرّ.

(٢٠) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾^(١)، فإن المنساق من الآية الشريفة وجود الأب، ويشهد له الاعتبار أيضاً، لأن الأب معيل وينفق على إخوة الميت، فلا بد من مراعاة حقه، فحجب الإخوة يوجب كثرة نصيب الأب، لفرض حجب الأم عن ما زاد على السدس، لوجوده.

وأما السنة: فهي كثيرة، منها معتبرة بكبير عن الصادق عليه السلام قال: «الأم لا تنقص عن الثلث أبداً، إلا مع الولد والإخوة، إذا كان الأب حياً»^(٢) وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إن مات رجل وترك أمه، وإخوة وأخوات لأب وأم وإخوة وأخوات لأم وليس الأب حياً، فإنهم لا يرثون، ولا يحجبونها، لأنه لم يورث كلالته»^(٣).

وأما رواية زرارة عن الصادق عليه السلام: «امرأة تركت زوجها، وأمها وإخوتها لأمها، وإخوة لأبيها وأمها، فقال: لزوجها النصف، ولأمها السدس، وللإخوة من الأم الثلث، وسقط الإخوة من الأم والأب»^(٤) فهي تدلّ على حجب الأم عن

(١) سورة النساء الآية: ١١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ميراث الأبوين الحديث: ١ و ٣.

(٤) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١٣.

الرابع: أن يكونوا للأب والأم أو للأب فقط (٢١)، فلا يحجب الإخوة للأم خاصة (٢٢).

الخامس: انفصال الإخوة فلا يحجب الحمل (٢٣).

الثالث، وكذا روايته الثانية^(١) عن الصادق عليه السلام قال: «قلت: امرأة تركت زوجها وأمها وأخوتها لأمها وأخوتها لأبيها وأمها فقال عليه السلام لزوجها النصف ولأمها السدس وللإخوة من الأم الثلث وسقط الإخوة من الأب والأم» فأسقطهما هجران الأصحاب عنهما، وكونهما موافقا للتقية، لاتفاق الجمهور على عدم اشتراط وجود الأب.

(٢١) نصوصا، وإجماعا، ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ» يعني إخوة لأب وأم أو إخوة لأب»^(٢).

(٢٢) لقول الصادق عليه السلام في صحيح عبيد بن زرارة: «الإخوة من الأم لا يحجبون الأم عن الثلث»^(٣) وفي صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لي: «يا زرارة ما تقول في رجل مات وترك أخويه من امه وأبويه؟ قال: قلت: السدس لأمه، وما بقي فللأب، فقال: من أين هذا؟ قلت: سمعت الله عز وجل يقول في كتابه العزيز «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ» فقال لي: ويحك يا زرارة! أولئك الإخوة من الأب، إذا كان الإخوة من الأم لم يحجبوا الأم عن الثلث»^(٤) وما دل على الخلاف^(٥) مهجور أو محمول على التقية، مضافا إلى الإجماع كما مر.

(٢٣) على المشهور، لقول الصادق عليه السلام في رواية العلاء بن الفضيل: «إن

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١٢.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٠ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٨ و ١.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ١٠ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٢ و ٤.

السادس: حياة الإخوة عند موت المورث (٢٤).

(مسألة ٤): حكم الخنثى الواضح واضح، وأما الخنثى المشكل فمشكل (٢٥).

(مسألة ٥): لا يحجب الأم أولاد الإخوة (٢٦)، فحجبها منحصر بالولد والإخوة (٢٧).

(مسألة ٦): الغائب يحجب ما لم يقض بموته (٢٨).

الطفل والوليد لا يحجبك ولا يرث، إلا ما اذن بالصراخ، ولا شيء أكنه البطن وإن تحرك، إلا ما اختلف عليه الليل والنهار»^(١) ولا نسباق الوجود الخارجي للإخوة من الكتاب كقوله تعالى «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ»^(٢) ومن السنة كما مرّ، فلا وجه للتردد في المقام بعد ما تقدم.

(٢٤) لأنه المنساق من الأدلة، مضافاً إلى أصالة عدم الحجب إلا بذلك، سواء ماتوا قبل المورث، أم اقترن موتهم أو اشتبه المتقدم والمتأخر، لأصالة عدم الحجب في كل ذلك، إلا في مورد اليقين.

(٢٥) للشك في تحقق الموضوع، ويمكن رفع الإشكال بإيصال عدد الخنثى أربعة، لتحقيق النصاب حينئذ، وأما القرعة فلا تجري في المقام، لعدم تحقق الإجماع عليها.

(٢٦) للأصل، بعد عدم صدق الإخوة عليهم، وإن قاموا مقام آبائهم في الميراث، والتعدي منه إلى المقام قياس، ولا نقول به.

(٢٧) ظهر وجه الحصر مما مرّ.

(٢٨) للأصل بعد ثبوت الحجب قبل الغيبة، وانتقال الزائد عن السدس إلى الأم مشروط بموت الغائب، وأنه لم يحرز، فالمشروط ينتفي بالتفاء شرطه.

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد.

(٢) سورة النساء الآية: ١١.

السابع: المغايرة والتعدد فلو كانت الأم أختاً لأب - كما يتفق في المجوس أو الوطء بالشبهة - فلا حجب (٢٩).

(مسألة ٧): لو شك في تحقق الشرائط المتقدمة في الإخوة فلا حجب (٣٠).

الرابع: الأخت من الأبوين أو الأب فإنها تمنع الإخوة من الأم عن ردّ ما زاد على فريضتهم (٣١)، وكذا الأخوات المتعددة من الأبوين أو الأب فإنها تمنع الأخ الواحد الأمي أو الأخت كذلك عن ردّ ما زاد على فريضتهما (٣٢)، وكذا أحد الجدود من قبل الأب فإنه يمنع الإخوة من قبل الأم عما زاد عليها ردّاً (٣٣).

(٢٩) لأنه المنساق من لفظ الأخ والأم الواردين في الكتاب والسنة، فلو وطأ رجل ابنته بالشبهة، فولدها أخاها لأبيها، وهي أمة التكوينية، فلا حجب كما تقدم.

(٣٠) للأصل، بعد أن التمسك بالإطلاقات والعمومات، تمسك بالعام في الشبهة المصدقية، فلا بد حينئذ من الرجوع إلى الأصل الموضوعي، ومع عدمه فالأصل الحكمي، وهو أصالة عدم الحجب.

(٣١) نصاً، وإجماعاً، كما يأتي، ولما مرّ من القاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد».

(٣٢) لما مرّ في سابقة.

(٣٣) لما يأتي في محله إن شاء الله تعالى. وهناك أمور أخرى عدّها من الحجب، فيه مسامحة واضحة، كالحبوة، ودية الخطأ التي يمنع القتاتل منها، وغيرهما كما مرّ.

الفصل الرابع في السهام

تقدم أن الوارث إما ذو فرض أو غيره ^(١)، فإن اتحد الوارث وكان ممن لا فرض له كان الإرث كله له ^(٢)، وكذا إن كان ذا فرض إلا أن مقدار فرضه يرثه بالفرض والباقي بالرد عليه بسبب القرابة ^(٣)،

(١) والفرض هو السهم المقدّر في كتاب الله الكريم كما مرّ، وغيره هو الذي يرث بغير فرض مقدّر.

(٢) للأدلة الأربعة، فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ ^(١)، ومن السنة: الروايات المستفيضة الدالة على ذلك، وتقدمت قاعدة: «أن الأقرب يمنع الأبعد» ^(٢) فهي بعمومها شاملة للمقام أيضاً، ومن الإجماع: المتسالم عليه، وأما العقل: فحكمه بأن الأقارب أولى من غيرهم في الإرث، وما يخلفه الميت، ومعلوم أنه لا يتجاوز حكمه عن الكتاب والسنة.

(٣) إجماعاً، ونصوصاً متواترة، منها صحيح بكير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «إذا مات الرجل، وله أخت، تأخذ نصف الميراث بالآية - كما تأخذ الابنة لو كانت - والنصف الباقي يرث عليها بالرحم» ^(٣) ومثله غيره من الروايات، وكذا لو انحصر الورثة في بنتين فصاعدتين، يرثن ثلثين بالفرض، والباقي بالقرابة، وكذا لو ماتت امرأة وتركت زوجاً، فالمال كله له بالفرض،

(١) و (٢) راجع صفحة: ٨.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٥.

و إن تعدد الوارث فإن كان كلهم ممن لا فرض له يقسم المال بينهم بالتساوي أو التفاضل ^(٤)، وإن اجتمع ذو فروض مع غيره يأخذ ذو الفرض فرضه وكان الباقي لمن لا فرض له ^(٥)، وإن تعددت الوراث من طبقة واحدة من ذوي الفروض ولم يكن معهم من لا فرض له فالأقسام ثلاثة: فأما تتساوى الفروض وتستوعب الثركة لا تزيد عليها ولا تنقص منها وإما تنقص عنها وإما تزيد عليها ^(٦).

(مسألة ١): السهام المنصوصة ستة ^(٧)، وأربابها ثلاثة عشر:

الأول: النصف وهو الثلاثة: للزوج مع عدم الولد للزوجة وإن نزل ^(٨).

وبالرد، إلى غير ذلك من الموارد كما يأتي.

(٤) كما يأتي في المسائل الآتية، ولا وجه لذكره هنا.

(٥) كما إذا اجتمع زوج أو زوجة مع أب وأم، ولم يكن ولد، يعطى الزوج أو الزوجة نصيهما الأعلى، النصف أو الربع، وتعطى الأم الثلث مع الإخوة الحاجبين، والسدس مع وجودهم، والباقي للأب، نصا كما يأتي، وإجماعا، وكما لو اجتمع ابن مع أب أو أم، يأخذ كل منهما السدس، والباقي للابن، وكذا لو اجتمع أحد الزوجين مع الأب وحده، يعطى نصيبه الأعلى، والباقي للأب، وهكذا كما يأتي وجه جميع ذلك.

(٦) هذا الحصر عقلي، إذ لا رابع في البين، ويعبر عن الأخيرين بالمول والتعصيب، الممنوعين عندنا كما يأتي في الفصل اللاحق.

(٧) وهي: النصف، والربع، والثلثان، والثلث، والسدس، والحصر فيها بالاستقراء الشرعي نصا، وإجماعا وكذا في أصحابها.

(٨) لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ

وللبنت المنفردة ^(٩)، وللأخت المنفردة لأب وأم أو للأب فقط مع عدمها ^(١٠).

(مسألة ٢): لو كان الولد ممنوعا عن الرث لرق أو نحوه ينزل منزلة العدم ^(١١).

وَلَدُهُ ^(١) وعن أبي جعفر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «إن الزوج لا ينقص من النصف شيئا إذا لم يكن ولده» ^(٢) وغيره من الروايات، مضافا إلى الإجماع بين المسلمين، هذا إذا كان وارث غيره، وإلا أخذ جميع المال بالفرض والرد، كما سيأتي.

(٩) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ ^(٣) وعن الصادق عليه السلام: «عن رجل أوصى إليّ، وهلك وترك ابنته، فقال: أعط الابنة النصف» ^(٤) ومثله غيره من الروايات المعتبرة، ويعطى بقية المال لها ردا، فالمال كله لها إن لم يكن وارث غيرها، ومن الإجماع: ما هو مسلم بين الفريقين.

(١٠) لقوله تعالى ﴿وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ ^(٥) مضافا إلى الروايات كما يأتي، والإجماع، ولا بد أن تكون للأب والأم، أو للأب فقط، كما يأتي هذا لو انفردت البنت أو الأخت عن ذكر وارث، وإلا فللذكر مثل حظ الأنثيين.

(١١) لأصالة عدم الحجب، وأن الولد المانع عن الإرث بمنزلة العدم، فيشملة قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ

(١) و (٣) سورة النساء الآية: ١٢ و ١١.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(٤) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٧.

(٥) سورة النساء: الآية: ١٧٦.

الثاني: الربع وهو لاثنتين: الزوج مع الولد للزوجة وإن نزل سواء كان منه أم من غيره (١٢). والزوجة إن لم يكن للزوج ولد وإن نزل (١٣).

الثالث: الثمن وهو لواحد أي الزوجة إن كان للزوج ولد وإن نزل (١٤)، ولا فرق في الزوجة بين الواحدة والمتعددة (١٥).

الرابع: الثلث وهو لاثنتين: الأم بشرط عدم الحاجب وهو أن لا يكون للميت ولد وإن نزل (١٦).

وَلَدٌ^(١) فالمدار على الولدية كونها وارثا، فيكون عدم الولد تارة تكويني وأخرى تنزيلي. وهذا يجري في جميع المسائل التي يكون الولد حاجبا.

(١٢) لقوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ (٢).

(١٣) لقوله جلَّ شأنه ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ (٣).

وللسنة المستفيضة كما تأتي، مضافا إلى الإجماع بين المسلمين.

(١٤) لقوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ﴾ (٤)، وما يأتي من

الروايات، مضافا إلى الإجماع، وإطلاق الآية الكريمة يشمل الولد وإن نزل، ذكرنا كان أو أنثى، وعن الصادق عليه السلام في صحيح إسحاق بن عمار: «ابن الابن يقوم مقام أبيه» (٥) وغيره من الروايات كما يأتي.

(١٥) لما تقدم من الآية الشريفة، ولقول علي عليه السلام: «لا تزد المرأة على

الربع، ولا تنقص من الثمن، وإن كن أربعا أو دون ذلك، فهن فيه سواء» (٦)، مضافا إلى الإجماع، والتقسيم بينهما يكون على حسب عددهن سواء، بلا فرق بين الربع أو الثمن.

(١٦) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ

(١) و (٢) و (٣) سورة النساء الآية: ١٢.

(٤) سورة النساء الآية: ١.

(٥) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٢.

(٦) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الأزواج.

وإن لا يكون له إخوة متعددة كما تقدم^(١٧)، وللأخ والأخت من الأم مع التعدد^(١٨).

الخامس: الثلثان لاثنيين للبتنين فصاعدا مع عدم وجود الابن للميت^(١٩).

كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ^(١)، وعن الصادق عليه السلام في صحيح زرارة: «في رجل مات وترك أبويه، قال: للأم الثلث، وللأب الثلثان»^(٢) وفي صحيح أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام: «في رجل مات وترك أبويه، قال: للأم الثلث، وما بقي للأب»^(٣)، وغيرهما من الأخبار، مضافا إلى الإجماع.

(١٧) لما مرّ في (الفصل الثالث في الحجب).

(١٨) لقوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾^(٤)، و تخصيصه بولد الأم - ذكرا كان أو أنثى - للسنة المستفيضة والإجماع المسلّم. فعن الصادق عليه السلام في صحيح بكير بن أعين قال: «الذي عنى الله في قوله ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ إنما عنى بذلك: الإخوة والأخوات من الأم خاصة»^(٥) وفي معتبرة أبي الصباح الكناني قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإخوة من الأم مع الجد، قال: الإخوة من الأم فريضتهم الثلث مع الجد»^(٦)، وغيرهما من الروايات.

(١٩) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ

(١) سورة النساء الآية: ١١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٩ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣ و ٤.

(٤) سورة النساء: الآية: ١٢.

(٥) و (٦) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١١ و ٢.

وللأختين فصاعدا للأب والأم أو للأب فقط (٢٠).

إِثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ^(١)، الظاهر منها اثنتين فما فوق، كقول نبيينا الأعظم ﷺ: «الاثنتان فما فوق جماعة»^(٢) فلو كان المراد التقييد بالزيادة على اثنتين، كان القيد (فوق اثنتين) بلا حاصل، لأن الزيادة تستفاد من لفظ الجمع، وتخلو الآية المباركة عن حكم الاثنتين.

بل يمكن استفادة ذلك من قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(٣)، فإن سهم الأنثى الواحد الثلث حينئذ، والثلثان للذكر الواحد، فإذا تعدد الأنثى في الاثنين وما فوق، يصير حظهما الثلثان.

ومن السنة ما رواه محمد بن مسلم في صحيحة قال: «أقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله ﷺ، وخط علي عليه السلام بيده، فوجدت فيها - إلى أن قال - لو ترك ابنتين وأحد الأبوين: الفريضة من ستة للبننتين الثلثان وأحد الأبوين السدس»^(٤) وأما الإجماع فهو مسلم.

(٢٠) كتابا، وسنة، وإجماعا، قال تعالى ﴿إِنْ إِمْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ﴾^(٥)، أي اثنتان وأكثر بقرينة السنة، والإجماع، كما تقدم سابقا، وعن أبي جعفر عليه السلام في صحيح بكير: «إذا مات الرجل، وله أخت، تأخذ نصف الميراث بالآية، كما تأخذ الابنة لو كانت، والنصف الباقي يرد عليها بالرحم، إذا لم يكن للميت وارث أقرب منها، فإن كان موضع الأخت أخ أخذ الميراث كله بالآية،

(١) سورة النساء: الآية: ١١.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٦.

(٣) سورة النساء الآية: ١٧٦.

(٤) راجع الوسائل: باب ١٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ومستدرک الوسائل باب ١٣ منه.

(٥) سورة النساء الآية: ١٧٦.

السادس: السدس وهو لثلاثة: الأب مع الولد مطلقاً^(٢١)، وللأم مع وجود الحاجب عن الثلث^(٢٢) أي الولد أو الإخوة على ما تقدم^(٢٣)، والواحد من كلاله الأم^(٢٤).

لقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ وإن كانتا أختين أخذتا الثلاثين بالآية، والثلث الباقي بالرحم، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء ﴿فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ وذلك كله إذا لم يكن للميت ولد، وأبوان، أو زوجة^(١) إلى غير ذلك من الروايات. فالثلثان نصيب الأختين فصاعداً للأب والأم أو الأب فقط، مع عدم وجود الأخ للأب فقط، ويدل على ذلك الإجماع أيضاً.

(٢١) كتاباً، وسنة، وإجماعاً، قال تعالى ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٢) وفي صحيح زرارة «قال: أراني أبو عبد الله عليه السلام صحيفة الفرائض، فإذا فيها: لا ينقص الأبوان من السدس شيئاً»^(٣) وفي رواية سلمة بن محرز عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه قال: «في بنت وأب قال: للبنت النصف، وللأب السدس - الحديث -»^(٤) إلى غير ذلك من النصوص المستفيضة.

(٢٢) لما مرّ من الآية الشريفة، والسنة المستفيضة^(٥).

(٢٣) تقدم في الأمر الثالث من (الفصل الثالث في الحجب) وذكرنا شرائط

حجب الأم من الثلث إلى السدس.

(٢٤) لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ

فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾^(٦)، وعن أبي جعفر عليه السلام في تفسير الآية

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٥.

(٢) سورة النساء الآية: ١١.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ١٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٥ و ٤.

(٥) الوسائل: باب ١٠ و ١٢ من أبواب ميراث الأبوين والأجداد.

(٦) سورة النساء: الآية: ١٢.

(مسألة ٢): أصحاب الفروض هم المتقدم ذكرهم وأما غيرهم (٢٥)، فإنهم يرثون بالقرابة (٢٦).

(مسألة ٣): الزوجان إرثهما بالفرض مطلقا (٢٧) إلا في صورة واحدة وهي انحصار الوارث بالزوج فيكون جميع المال له (٢٨).

المباركة: «إنما عنى بذلك الإخوة والأخوات من الأم خاصة» (١) وعن الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: «في رجل ترك أخاه لأمه، ولم يترك وارثا غيره؟ قال: المال له، قلت: فإن كان مع الأخ للأم جد؟ قال: يعطي الأخ للأم السدس، ويعطي الجد الباقي» (٢) وقريب منه غيره، مضافا إلى الإجماع. والحاصل: أن الفروض المتقدمة الستة هي النصف، ونصفه، ونصف نصفه، والثلاثان، ونصفهما ونصف نصفهما، كما تقدم.

(٢٥) من ذوي الأنساب من أهل الطبقة الثالثة - وهم الأخوال والخالات والأعمام والعمات - كما تقدم.

(٢٦) لعدم الفرض لهم في الكتاب، والسنة، فيكون إرثهم بالقرابة فقط، لقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (٣) وللسنة المستفيضة كما تأتي.

(٢٧) لما تقدم في الفرض الأول والثاني والثالث.

(٢٨) إجماعا، ونصوصا مستفيضة، فعن أبي جعفر عليه السلام في صحيح محمد ابن قيس: «في امرأة توفيت، ولم يعلم لها أحد، ولها زوج، قال: الميراث - لزوجها» (٤)، وعن الصادق عليه السلام في موثق أبي بصير: «في امرأة ماتت، وتركت زوجها، قال: المال له» (٥) وعنه أيضا (٦) قال: «قرأ علي أبو عبد الله عليه السلام فرائض علي عليه السلام، فإذا فيها: الزوج يحوز المال كله، إذا لم يكن غيره»، فالمستفاد من

(١) و (٢) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد الحديث: ١١ و ١.

(٣) سورة الأحزاب الآية: ٦.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١ و ٦ و ٢.

(مسألة ٤): الطبقة الأولى والثانية لا فرض لبعضهم أصلاً (٢٩)،
وبعضهم ذو فرض مطلقاً (٣٠) وبعضهم ذو فرض على حال دون
حال (٣١).

هذه الروايات أنه لو انحصر الوارث بالزوج فلا فرض له، بل المال كله له.
(٢٩) كالابن والأخ لأبوين أو لأب، فإذا ترك الميت ابناً فالمال كله له،
وكذا لو ترك أخاً لأبوين أو لأب فقط.

(٣٠) كالأم فلها الثلث، إن لم يكن للميت ولد - كما مر - وأن لا يكون له
إخوة، أو السدس، إن كان للميت ولد أو الإخوة - كما تقدم - فلا يمكن فرض
حالة ثالثة لها. نعم، لو كانت وحدها، فلها جميع المال، لكنها غير ذلك الفرض
كما هو معلوم.

(٣١) كالأب، فإن له فرض السدس مع وجود الولد، وليس له فرض مع
عدمه، والميراث كله له إن لم يكن وارث آخر في البين، وإلا يعطي نصيب
الوارث، والباقي له. ففي صحيح أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام: «في رجل مات
وترك أبويه، قال: للأم الثلث وما بقي فللأب» (١) وفي موثق إسماعيل الجعفي
عن أبي جعفر عليه السلام: «في زوج وأبوين، قال: للزوج النصف، وللأم الثلث، وللأب ما
بقي، وقال في امرأة مع أبوين قال: للمرأة الربع، وللأم الثلث، وما بقي فللأب» (٢)
إلى غير ذلك من الروايات.

وكذا الأخت والأختان لأب فقط أو لأبوين، فإن لهن فرضاً إن لم يكن
معهن ذكر، وليس لهن فرض إن كان معهن ذكر، لما تقدم فلا وجه للتكرار.
ثم إن ذي الفرض الوارد في الكتاب والسنة على قسمين:
الأول: من ليس له إلا فرض واحد، لا يزيد ولا ينقص بتبدل الأحوال،

(١) الوسائل: باب ٩ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٤.

(٢) الوسائل: باب ١٦ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣.

(مسألة ٥): الفروض الستة المتقدمة مع ملاحظة اجتماعها والصور المتصورة منها ست وثلاثون صورة (٣٢)، تسقط منها الصور المتكررة وهي خمس عشرة (٣٣)، وكذا الصور الممتنعة (٣٤)، وهي ثمان تبقى ثلاث عشر صورة صحيحة كما تأتي.

وذلك كالآب فإن فرضه مع وجود الولد السدس لا يتغير ولا يتبدل، وكذا البنت الواحدة، مع عدم وجود الابن فإن لها النصف، وكذا البنتان أو أكثر، فإن لهما الثلاثين مع عدم وجود الابن، وكذا الأخت والأختان مع عدم وجود الأخ، فلها النصف أو الثلثان كما مر، وكذا الأخ والأخت للأُم فمع الوحدة، فرضهما السدس - كما تقدم - ومع التعدد الثلث لا يزيد، ولا ينقص.

الثاني: من كان فرضه يتغير بتبدل الأحوال كالأم، فإنها تأخذ الثلث تارة، والسدس أخرى، وكذا الزوجان فإن لهما نصفاً وربعا مع عدم الولد، وربعا وثماناً مع الولد، كما تقدم.

(٣٢) لضرب الستة في مثلها، لاجتماع كل من النصف مع غيره، فهذه ستة، وكذا الربع مع غيره وهذه ستة أخرى، واجتماع الثمن مع غيره فهذه ستة أيضاً، وكذا اجتماع الثلاثين مع غيره وهذه ستة، واجتماع الثلث مع غيره وهذه ستة، وكذا اجتماع السدس مع غيره وهذه ستة أيضاً، فيصير المجموع ستة وثلاثين.

(٣٣) لما يحصل التكرار قهراً - كما تقدم - فإن اجتماع الربع والنصف مثلاً يتكرر فلا بد من حذف المكرر، وكذا الثمن مع النصف، والثمن مع الربع، وهكذا، وإن الصور المكررة خمس عشرة، تحصل من ضرب الثلاث في خمسة.

(٣٤) سواء كان الامتناع عقلياً - كاجتماع الربع مع مثله، لأنه فرض الزوج مع الولد، والزوجة مع عدم الولد، فلا يتصور اجتماعهما، لأن ذلك من الجمع بين النقيضين، كما مر. هذا كله بحسب الفرض الوارد في الكتاب والسنة من

أما الصور الممتنعة وهي.

- ١ - اجتماع النصف مع الثلاثين (٣٥).
- ٢ - اجتماع الثلاثين مع الثلاثين (٣٦).
- ٣ - الربع مع مثله (٣٧).
- ٤ - الثلث مع مثله (٣٨).

دون ملاحظة طرو أي عنوان ثانوي، كالفرقى والمهدوم عليهم، ونحوهما، وإلا يمكن تغير الحكم بتغير موضوعه، وهذا جار في جميع المسائل الآتية. وكذا لا يجتمع الربع مع الثمن، الذي هو نصيب الزوجة مع الولد والزوج بلا ولد - أو شرعياً، كما إذا استلزم العول - الباطل عندنا - كاجتماع النصف مع الثلاثين، ثم إن الامتناع في العول إنما يكون بالفرض، لا بالقرابة، وإلا فكثير من الأقسام الممتنعة ممكنة بالقرابة.

(٣٥) كما في اجتماع الزوج والأختين للأب والأم أو للأب، فيستلزم العول، وإن النقص يدخل على الأختين دون الزوج، لأنهما ليستا من ذوي الفرض في هذا الحال، وإنما تأخذان الإرث بالقرابة، فالنصف للزوج والباقي لهما، خلافا للعامة، فأوردوا النقص على الجميع، وكيف كان، فلا يجتمع النصف مع الثلاثين لاستلزامه العول، وإلا فأصله واقع، كما عرفت.

(٣٦) لعدم اجتماع مستحقهما، لأن الثلاثين نصيب البنات، والثلاثين الآخرين نصيب الأخوات، ولا ترث الثانية مع وجود الأولى، مضافاً إلى استلزام العول أيضاً.

(٣٧) لأن الربع سهم الزوج مع الولد، وللزوجة مع عدم الولد للزوج، فكيف يتصور اجتماعهما؟

(٣٨) لعدم الفرض له في الكتاب والسنة، لأنه فرض الأم بشرط عدم الحاجب، وكلاية الأم مع التعدد. وأما الأختان وإن كان لهما الثلثان، فإن لكل

٥ - السدس مع الثلث (٣٩).

٦ - الثمن مع مثله (٤٠).

٧ - الثمن مع الثلث (٤١).

٨ - الثمن مع الربع (٤٢).

وأما الصور الصحيحة فهي.

١ - النصف مع مثله (٤٣).

واحد منهما الثلث، لكن هذا ليس مقدرا، وإنما المقدر (الثلاثان).

(٣٩) لأن الثلث سهم الأم مع عدم الحاجب - كما تقدم - والسدس سهمها

مع الحاجب أو مع الولد، فلا يجمعه أصلا.

(٤٠) لأن الثمن سهم الزوجات، فلهن جميعا الثمن، فلا يتصور ثمن آخر

حينئذ.

(٤١) لأن الثمن فرض الزوجة مع الولد، والثلث نصيب الأم مع عدم

الحاجب - أي لا مع الولد - والمتعدد من كلاله الإخوة، فكيف يتصور اجتماعه

مع الثمن؟!

(٤٢) لأن الثمن نصيب الزوجة مع الولد، والربع نصيبها مع عدم الولد،

فكيف يجتمعان؟! وكذا نصيب الزوج مع الولد الربع، والزوجة إن لم يكن للزوج

ولد، وهما لا يجتمعان، فهذه صور الامتناع، وحاصلها واحدة من صور اجتماع

النصف، واثنان من صور اجتماع الربع مع غيره، واثنان من صور اجتماع الثمن

مع غيره، وواحدة من اجتماع الثلاثين مع غيره، واثنان من صور اجتماع الثلث

مع غيره، كما تقدم مفصلا.

(٤٣) كما إذا ترك الميت زوجا، وأختا واحدة لأب أو لأبوين، فللزوجة

النصف، وكذا للأخت الواحدة، على ما تقدم.

- ٢ - النصف مع الربع (٤٤).
- ٣ - النصف مع الثمن (٤٥).
- ٤ - النصف مع الثلث (٤٦).
- ٥ - النصف مع السدس (٤٧).
- ٦ - الربع مع الثلاثين (٤٨).
- ٧ - الربع مع الثلث (٤٩).
- ٨ - الربع مع السدس (٥٠).
- ٩ - الثمن مع الثلاثين (٥١).
- ١٠ - الثمن مع السدس (٥٢).

(٤٤) كما إذا كان الوارث زوجا مع بنت واحدة من الزوجة، فله الربع حينئذ، ولها النصف مما تركته أمها، كما مرّ.

(٤٥) كما إذا مات عن زوجة وبنت واحدة، فللزوجة الثمن، وللبنت الواحدة النصف.

(٤٦) كما إذا مات عن زوج - فله النصف مع عدم الولد - وأم مع عدم الحajib.

(٤٧) كزوج، وأخ واحد أو أخت واحدة من الأم.

(٤٨) كما إذا خلف الميت بنتين - أو أكثر - فلهما الثلثان، وزوجا فله الربع، كما تقدم سابقا في السهام.

(٤٩) وذلك لو ترك الميت زوجة لم يكن للزوج منها ولد وإن نزل، فتأخذ الربع، وأما مع عدم الحajib، كما تقدم.

(٥٠) كما إذا خلف زوجة، وواحدة من كلاله الأم، فللزوجة مع عدم الولد الربع، وللواحدة من كلاله الأم السدس.

(٥١) كما في الزوجة والبنتين، فلهما الثلثان، والثمن للزوجة.

(٥٢) كما في الزوجة مع الولد وأحد الأبوين، فلها الثمن، وله السدس،

١١ - الثلاثين مع الثلث (٥٣).

١٢ - الثلثان مع السدس (٥٤).

١٣ - السدس مع السدس (٥٥).

وأما صور الاجتماع بحسب القرابة فلا حصر لها (٥٦).

(مسألة ٦): إرث الجدودة بالقرابة لا بالفرض (٥٧).

والبقية للولد.

(٥٣) كما في الأختين للأب أو للأبوين، وأختين للأم.

(٥٤) كما في أب وبنتين، فللأب السدس، والثلثان للبنتين.

(٥٥) كما في الأبوين مع الولد، فإن لكل واحد من الأب والأم السدس،

والبقية للولد ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ فهذه مجموعة الصور التي هي ست وثلاثون صورة.

(٥٦) لاختلافه باختلاف الوراث كثرة وقلة، ويمكن فرض ما امتنع لغير

العول - فإن العول الذي هو زيادة السهام عن التركة أمر باطل عندنا - كما إذا

اجتمع الربع مع مثله في القرابة، كابن وبنتين. وكذا مع الثمن، كما في زوجة

وبنت وثلاثة بنين، فللزوجة الثمن، وللأولاد الذكور لكل واحد منهم الربع،

وللبنت الثمن، وكذا لو اجتمع الثلث مع السدس وهكذا.

(٥٧) لعدم ورود سهم لهم في الكتاب والسنة، وإنما يكون إرثهم بواسطة

من يتقرب بهم، كالأم والأب، وفي رواية أبي أيوب عن الصادق عليه السلام قال: «إن في

كتاب علي عليه السلام: كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به، إلا أن يكون وارث

أقرب إلى الميت منه فيحجبه»^(١) فيستفاد منها قاعدة فقهية تخص باب الإرث -

وهي موافقة للآيات الشريفة المتقدمة، والروايات التي يأتي ذكرها في محلها إن

شاء الله تعالى - خرجت منها موارد تقدمت في موانع الإرث.

فلو اجتمع جدّ وجدّة كلاهما من قبل الأم - أو أحدهما - مع المنتسبين من قبل الأب كالإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب، وكالجدّ والجدّة من قبل الأب يكون فرض الجدّ أو الجدّة الأمي الثلث (٥٨)، وإن ورد النقص على ذي الفرض (٥٩).

(٥٨) لأنه فرض الأم، بشرط أن لا يكون للميت ولد مطلقا وإن نزل، وأن لا يكون له إخوة متعددة، كما تقدمت شرائطها في الحجب، ومع عدمها، وعدم وجود الطبقة الأولى، تصل النوبة إلى الجد والجدّة والإخوة والأخوات، فللجد والجدّة من الأم الثلث.

(٥٩) لما يأتي في فساد العول وبطلانه، وأن النقص يرد على الأخت الواحدة - لأنها لم يعين لها في الكتاب الكريم إلا سهم واحد، وكذا البنات والأخوات، دون غيرهن كالأم والزوج، وقد عین لهما الفرض الأعلى والأدنى - فلو كان الوارث زوجا وجدا أو جدة من الأم وأختا من الأب والأم، فالنصف للزوج، لأنه سهمه كما مرّ، والثلث للجد من الأم - واحدا كان الجد أو متعددا - والباقي وهو السدس للأخت الواحدة من الأب والأم أو الأب فقط، مع أن سهمها النصف، فمع أن إرث الجدودة بالقرابة - كما مرّ - لا يرد النقص على سهامهم، وإنما يرد النقص على ذي الفرض، وهو الأخت الواحدة.

الفصل الخامس في العول والتعصيب

الوراث الذين يرثون الميت بالفرض يتصور إرثهم من التركة على صور (١).

(١) الشقوق المتصورة في الورثة بالنسبة إلى التركة ستة أقسام بالحصر العقلي، لأن الوارث الذي له فرض، سواء كان واحدا أم أكثر - إما أن يكون معه وارث آخر لا فرض له، أو لا يكون معه وارث كذلك، وفي كل منهما إما أن تساوي الفروض التركة، أو تزيد، أو تنقص فهذه ستة أقسام، اثنان منها ممتنعان. الأول: أن يكون مع ذي الفرض من لا فرض له، وتنقص التركة من فروضها، وهذا ممتنع، لاستلزامه جهل الشارع بتشريعها، وللتناقض. الثاني: أن تكون التركة مساوية لذوي الفروض ومن لا فرض له، وهذا أيضا ممتنع، لأنه يلزم أن لا يكون المساوي لذوي الفروض مساويا لها. فهذان القسمان ممتنعان.

الثالث: ما إذا زادت التركة عن الفروض الواردة في الكتاب والسنة - كما تقدم - وكان هناك وارث مساو في الطبقة، ولا فرض له، فالزائد له بالقرابة نصا، وإجماعا كما في الوالدين والأولاد، فيأخذ ذو الفرض (الوالدين) فرضه، والباقي للأولاد ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

الرابع: ما إذا كانت التركة مساوية للفروض بلا زيادة ولا نقيصة، وهذا أيضا مما لا إشكال فيه أصلا، كما في الزوج فقط، والأخت الواحدة أو البنات

الأولى: ما إذا كانت التركة حسب السهام المفروضة بلا زيادة ونقيصة^(٢).

الثانية: ما إذا كانت التركة أقل من السهام المفروضة^(٣)، ويعبر عنها بالعول.

فقط، مع الأبوين. أو الأختان من الأب، مع جد أو جدة للأم فقط، ففي جميع ذلك أن التركة مساوية لا تزيد ولا تنقص، كما هو واضح.

(٢) كما إذا كان الوارث أبوين وبنات متعددة، فالثلثان للبنات، والسدسان (الثلث) للأبوين، لكل منهما السدس، وهذا هو القسم الرابع كما مرّ.

الخامس: ما إذا كانت التركة أقل من السهام، وإنها زادت على الفريضة والتركة، وهو المسمّى بالعول، الذي هو في اللغة بمعنى الزيادة والارتفاع، يقال: عال الميزان، أي: ارتفع أحد طرفيه عن الآخر، وفي حديث مريم عليها السلام: «و عال قلم زكريا فكفلها زكريا»^(١) أي ارتفع على الماء.

وفي المقام يصح أن يكون العول بمعنى زيادة الفروض على التركة، يقال: عالت الفريضة، أي إذا ارتفعت وزادت السهام على التركة، كما يصح أن يكون بمعنى النقص، بلحاظ نقص التركة عن السهام.

وكيف كان، فهو محل الخلاف بيننا وبين الجمهور، فإنهم يردون النقص على الجميع، كأرباب الديون إذا نقص المال عن حقهم، بخلاف الإمامية، فإنهم يردّون النقص على خصوص من لم يعين له سهم في الكتاب الكريم، إلا سهم واحد، كالبنات والبنات، أو الأخت والأخوات إن لم تكن من الأم فقط على ما يأتي، للروايات المستفيضة الدالة على ذلك. وتنظير المقام بأرباب الديون لو نقص المال عن حقهم، قياس مع الفارق، بعد تعيين السهام منه عزّ وجلّ.

(٣) كما إذا خلف الميت ابنتين وأبوين وزوجة، فللابنتين الثلثان،

وللأبوين الثلث، وللزوجة الثمن، فمجموع السهام تسعة أثمان، أي: واحد وثمان واحد، وأصل التركة ثمانية، فتزيد الفريضة على السهام بواحد، إلى غير ذلك مما تنقص التركة عن السهام.

والعول: لا يتحقق إلا بمزاحمة الزوج أو الزوجة، والأبوين، إما مع البنت أو البنات، أو مع الأخت أو الأخوات كما سيأتي. وكيف كان، فالعول باطل عندنا بالأدلة الثلاثة.

أما الكتاب: فلحصر السهام في الآيات الشريفة في ستة، وأن العول يستلزم زيادة السهام عليها، وقد عيّن سبحانه وتعالى للأُم والزوجين السهم الأعلى والأدنى في جميع الفروض، فلا مجال لورود النقص عليهما بعد التعيين، بخلاف البنت والبنات، أو الأخت أو الأخوات من الأب والأم أو من الأب فقط، فلم يعين لهن إلا سهمًا واحدًا، فيرد النقص عليهن، كما يأتي.

وأما السنة: فهي متواترة عن الأئمة الهداة، ففي الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام: «إن السهام لا تعول» ^(١) ومثله ما في كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام ^(٢) وكان علي عليه السلام يقول: «إن الذي أحصى رمل عالج ليعلم أن السهام لا تعول على ستة، لو يبصرون وجوها لم تجز ستة» ^(٣) وفي رواية الحضرمي عن الصادق عليه السلام: «كان ابن عباس يقول: إن الذي يحصي رمل عالج ليعلم أن السهام لا تعول من ستة، فمن شاء لاعنته عند الحجر، إن السهام لا تعول من ستة» ^(٤) وقال الصادق عليه السلام في المعتبر: «أصل الفرائض من ستة أسهم، لا تزيد على ذلك، ولا تعول عليها، ثم المال بعد ذلك لأهل السهام الذين ذكروا في الكتاب» ^(٥) إلى غير ذلك من الروايات المعتمدة.

وأما الإجماع: فهو مسلم، بل أنه من ضروريات المذهب.

(مسألة ١): العول في السهام لا يتحقق إلا بمزاحمة البنت الواحدة مع الزوج والأبوين^(٤)، أو باجتماع بنتين فصاعدا مع الأبوين ومع الزوج أو الزوجة^(٥)، أو الأختين لأبوين أو لأب فقط مع الزوج^(٦).

(مسألة ٢): يرد النقص في العول على البنت أو البنيتين، أو من يتقرب بالأب والأم أو بالأب فقط من الأخت أو الأخوات أو على أولادهن دون من يتقرب بالأُم^(٧).

(٤) لأن البنت الواحدة لها النصف، وللزوج الربع، وللأبوين الثلث (لكل واحد منهما السدس)، فتستلزم النقيصة في التركة.

(٥) لأن البنيتين فصاعدا لهما الثلثان، وللزوج الربع - أو الثمن للزوجة والثلث للأبوين، فتنقص التركة عن الفروض.

(٦) لأن للزوج النصف، وللأختين من الأبوين أو الأب فقط الثلثان، فيستلزم النقص في التركة، ولا عول في غير ما تقدم، لأنه إنما يتحقق في الفرائض فيما ذكر، وغيره لا ترد النقيصة كما هو واضح.

(٧) نصوصا مستفيضة، ففي صحيح بكير بن أعين قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة تركت زوجها، وإخوتها وأخواتها لأُمها، وإخوتها وأخواتها لأبيها، قال: للزوج النصف ثلاثة أسهم، وللإخوة من الأم الثلث، الذكر والأنثى فيه سواء، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ لأن السهام لا تعول، ولا ينقص الزوج من النصف، ولا الإخوة من الأم من ثلثهم، لأن الله تبارك وتعالى يقول ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ وإن كانت واحدة فلها السدس، والذي غنى الله تبارك وتعالى في قوله ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ إنما عنى بذلك: الإخوة والأخوات من الأم خاصة، وقال في آخر سورة النساء:

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ ﴾
يعني: أختا لأب وأم أو، أختا لأب ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا
وَلَدٌ﴾ ﴿وَ إِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَ نِسَاءً فَلِلَّذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ فهم الذين
يزادون وينقصون، وكذلك أولادهم هم الذين يزدادون وينقصون، ولو أن امرأة
تركت زوجها، وإخوتها لأُمها، وأختها لأبيها، كان للزوج النصف ثلاثة أسهم،
وللإخوة من الأم سهمان، وبقي سهم، فهو للأختين للأب، وإن كانت واحدة فهو
لها، لأن الأختين لأب إذا كانتا أخوين لأب لم يزد على ما بقي، ولو كانت
واحدة، أو كان مكان الواحدة أخ لم يزد على ما بقي، ولا تزد أنثى من الأخوات،
ولا من الولد على ما لو كان ذكرا لم يزد عليه^(١) وفي رواية بكير أيضا قال:
«جاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام فسأله عن امرأة تركت زوجها، وإخوتها لأُمها،
وأختا لأبيها، فقال: للزوج النصف ثلاثة أسهم، وللإخوة للأُم الثلث سهمان،
وللأخت من الأب السدس سهم - الحديث»^(٢).

ويستفاد ذلك أيضا من الحصر الوارد في معتبرة أبي بصير عن الصادق عليه السلام:
«أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث: الوالدان، والزوج، والمرأة»^(٣) فمقتضاه
أن الضرر يدخل على البنت أو البنات، والأخت من الأب والأم أو الأب فقط،
وكذا الأخوات.

وعن أبي جعفر عليه السلام في رواية محمد بن مسلم في قوله تعالى:
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ
أُخْتُ﴾ قال: «إنما عنى الله، الأخت من الأب والأم والأخت من الأب ﴿فَلَهَا
نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ... وَ إِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَ نِسَاءً
فَلِلَّذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ فهو لاء الذين يزدادون وينقصون، وكذلك أولادهم

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الاخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٣.

(٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الارث الحديث: ٣.

يزادون وينقصون»^(١) وفي رواية عبيد الله بن عتبة قال: «جالست ابن عباس، فعرض ذكر الفرائض في المواريث، فقال ابن عباس: سبحان الله العظيم، أترون أن الذي أحصى رمل عاليج عددا جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً، فهذان النصفان قد ذهباً بالمال، فأين موضع الثلث؟ فقال له زفر بن أوس البصري: فمن أول من أعال الفرائض؟ فقال: عمر بن الخطاب لما التقت الفرائض عنده، ودفع بعضها بعضاً فقال: والله ما أدري أيكم قدّم الله، وأيكم أخر، وما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصص، فأدخل على كل ذي سهم ما دخل عليه من عول الفرائض، وإيم الله لو قدّم من قدّم الله، وأخر من أخر الله ما عالته فريضة فقال له زفر: وأيها قدّم، وأيها أخر؟ فقال: كل فريضة لم يهبها الله عن فريضة إلا إلى الفريضة فهذا ما قدّم الله، وأما ما أخر فكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يبق لها إلا ما بقي، فتلك التي أخر، فأما الذي قدّم فالزوج له النصف، فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع إلى الربع، لا يزيله عنه شيء، والزوجة لها الربع، فإذا دخل عليها ما يزيلها عنه صارت إلى الثمن، لا يزيلها عنه شيء، والأم لها الثلث، فإذا زالت عنه صارت إلى السدس، ولا يزيلها عنه شيء، فهذه الفرائض التي قدّم الله، وأما التي أخر ففريضة البنات والأخوات لها النصف والثلثان، فإذا أزالتهنّ الفرائض عن ذلك لم يكن لهنّ إلا ما بقي، فتلك التي أخر، فإذا اجتمع ما قدّم الله وما أخر بدئ بما قدّم الله، فأعطي حقه كاملاً، فإن بقي شيء كان لمن أخر، وإن لم يبق شيء فلا شيء له»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات الدالة على أن النقص يدخل على البنت والبنات والأخت، إن لم يكن من الأم فقط، وكذا الأخوات.

والتقييد بكون الأخت أو الأخوات للأب، والأم، أو للأب فقط، ولا يرد

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ١٨.

(٢) راجع السنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ صفحة الحديث: ٢٥٣ وفي الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ٦.

النقص على الأخت من الأم فقط أو الأخوات كذلك، للروايات المستفيضة، فعن علي عليه السلام: «كان يقول ولا تزد الإخوة من الأم على الثلث، ولا ينقصون من السدس، وهم فيه سواء الذكر والأنثى»^(١) وعن أبي جعفر عليه السلام في معتبرة محمد بن مسلم: «لأن السهام لا تعول، ولأن الزوج لا ينقص من النصف، ولا الإخوة من الأم من ثلثهم، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وإن كان واحدا فله السدس»^(٢) وغيرهما من الروايات الدالة على ذلك، مضافا إلى الإجماع، بل عد ذلك من ضروريات المذهب.

ثم إنه ذهب جمع من الفقهاء - منهم المحقق والشهيد الأول (قدس الله نفسهما الزكية) في بعض كتبه - شمول العول للأب وأيضاً، فيرد النقص عليه أيضاً، كما يرد على البنت أو البنات والأخت والأخوات، للقاعدة المتسالم عليها بينهم من أن مورد العول من لم يكن له سهمان، كما مرّ، وأن الأب ليس له سهمان، وإنما له سهم واحد، وهو السدس كما مرّ.

ولكن تركه جمع آخر، منهم الشهيد نفسه في الدروس والعلامة في القواعد، والشهيد الثاني في اللمعة حيث قال: «و الصواب تركه»، وهو الصحيح، لأن الأب لا ينقص فرضه عن السدس مع الولد أبداً، لما في صحيفة الفرائض كما عن زرارة قال: «أراني أبو عبد الله عليه السلام صحيفة الفرائض، فإذا فيها: لا ينقص الأبوان من السدسين شيئاً»^(٣) وعن الصادق عليه السلام أيضاً في معتبرة إسحاق ابن عمار قال: «أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث: للوالدين السدسان أو ما فوق ذلك، وللزوج النصف، أو الربع، وللمرأة الربع، أو الثمن»^(٤).

وقد ظهر مما تقدم من أن العول كما يدخل على البنت والأخت من الأب والأم أو من الأب فقط، وكذلك الأخوات يدخل أيضاً على أولادهن، فإنهم

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ١٢.

(٢) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ١٧.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ١١ و ١٠.

ولا يدخل النقص على جميع الورثة بالنسبة^(٨)، كما يدخل النقص على غيرهن.

الثالثة: ما لو كانت التركة أزيد من السهام فتزد الزيادة على أرباب الفروض ولا شيء لعصبة الميت أصلا^(٩).

يزادون وينقصون من سهامهم إن نقصت التركة عن الفرائض والسهام، لما تقدم من الرواية، مضافا إلى الإجماع، وللقاعدة المستفادة من كتاب علي عليه السلام في الفرائض: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به، إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه»^(١).

(٨) لأنه يستلزم الزيادة في السهام التي فرضها الله تعالى على عباده، وذلك هو التشريع المحرم عقلا، ونقلا، مضافا إلى ما تقدم من الروايات المتواترة، والإجماع.

(٩) كما لو كان الوارث منحصرا بينت واحدة وأم، فيعطى للبنات الواحدة النصف - كما مر - وللأم السدس، فيبقى الثلث، وكذا لو انحصر الوارث في بنات متعددة، وأم، فيعطى الثلثان لهن، وللأم السدس، ويبقى سدسا، وهذا هو القسم السادس من الأقسام المتقدمة، وهو المعروف بمسألة التعصيب، الذي هو محل الخلاف بيننا وبين الجمهور أيضا، فإنهم يلتزمون بأن الفاضل من التركة للعصبة، والإمامية يردّون الفاضل إلى ذوي الفروض حسب السهام، والعصبة في فيها التراب، واستدلوا بالأخبار المتواترة الواردة عن أئمتنا الهداة (عليهم أفضل الصلاة والسلام).

وعصبة الرجل أولياؤه الذكور من ورثته الذين ينتمون إليه، وإنما سمّوا بها لأنهم يحيطون بالرجل، كالأب والأخ والابن والعم.
والعصبة عندهم قسمان:

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ١.

الأول: كل ذكر ينتسب إلى الميت بلا واسطة، أو بواسطة الذكور، فلو خلف بنتا وابن الابن، كان النصف من التركة للبنت - كما تقدم - والباقي للحفيد، وكذا لو خلف بنتا، وأخا أو عما، كان النصف للبنت، والفاضل لأحد الباقيين.

الثاني: العصبة بالغير، وهن البنات، وبنات الابن، والأخوات من الأبوين، ومن الأب، وهن لا يرثن بالتعصيب إلا بالذكور في درجتهم، أو فيما دونهن، فلو خلف مثلا بنتين وبنت ابن، فلبنتين الثلثان، ولم يكن لبنت الابن شيء إلا إذا كان لها أخ أو كان هناك ابن الابن مثلا.

وكيف كان، لا ترد الزيادة من التركة إلى العصبة، فإن كان هناك مساو لا فرض له، تكون الزيادة له بالقرابة، كما في الأبوين وزوج أو زوجة، فلأم ثلث المال وللزوج أو الزوجة نصيهما، وللأب الباقي لأنه مساو، ولا فرض له في هذا الحال، ولو كان أخوة حاجبون، كان للأم السدس كما مر. وكذا في الأبوين والزوج والأولاد، فإن للزوج الربع، ولكل من الأبوين السدس، والباقي للأبناء بالقرابة، إذ لا فرض لهم في هذا الحال غير ذلك من الموارد.

وإذا لم يكن قريبا مساويا له في الطبقة وكان بعيدا، أي الطبقة المتأخرة، لم يرث ورثة الفاضل والزائد من التركة على ذوي الفروض، حسب السهام - عدا الزوج والزوجة لا يرد عليهما كما يأتي - للأدلة الثلاثة.

أما الكتاب: فقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(١) بدعوى: أن المراد من الآية المباركة أن الإرث بتمامه للأقرب فالأقرب، فإن البنت أقرب من ابن الابن للأخ ومن ابن العم وهكذا. وقد يستدل أيضا بقوله تعالى ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(٢)، وله وجه.

(١) سورة الانفال الآية: ٧٥.

(٢) سورة النساء الآية: ٧.

(مسألة ٣): لا ترد الزيادة على طوائف من أصحاب الفروض

والسهام:

الأولى: الزوجة فتأخذ فرضها ويرد الباقي على غيرها من الطبقات حتى الإمام عليه السلام (١٠).

وأما السنة: فهي كثيرة، منها ما عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «إن بعضهم أولى بالميراث من بعضهم، لأن أقربهم إليه رحماً أولى به، ثم قال أبو جعفر: أيهم أولى بالميت، وأقربهم إليه؟ أمه أو أخوه؟ أليس الأم أقرب إلى الميت من إخوته؟» (١) وفي رواية حسين الرزاز قال: «أمرت من يسأل أبا عبد الله المال لمن هو؟ للأقرب أو العصبه؟ فقال: المال للأقرب، والعصبه في فيه (فيها) التراب» (٢).

وما يستفاد من بعض الأخبار من اختصاص الإرث ببعض دون بعض، كما في المكاتبه إلى أبي جعفر عليه السلام: «يسأله عن رجل مات وكان مولى لرجل، وقد مات مولاه قبله، وللمولى ابن وبنات، فسأله عن ميراث المولى، فقال: هو للرجال دون النساء» (٣) وقريب منها غيرها، إما محمولان، أو مطروحان، لمخالفتها لما تقدم.

وأما الإجماع: فهو من ضروريات المذهب أيضاً.

(١٠) إجماعاً، ونصوصاً مستفيضة، ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل مات وترك امرأته، قال: لها الربع، ويرفع الباقي إلينا» (٤) بناء على عدم وجود طبقات الإرث، وإلا يكون الميراث لهن، كما مر، وفي رواية محمد بن نعيم الصحاف قال: «مات محمد بن أبي عمير يباع السابري وأوصى إلي وترك امرأة لم يترك وارثاً غيرها، فكتب إلى العبد الصالح عليه السلام،

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٨ من أبواب موجبات الارث الحديث: ١١ و ١ و ٧.

(٤) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٥.

الثانية: الزوج يعطي نصيبه ويرد الباقي على غيره^(١١).

فكتب إليّ: أعط المرأة الربع، واحمل الباقي إلينا^(١٢) فهذه الرواية صريحة في ما ذكرنا، وفي رواية محمد بن مروان عن أبي جعفر^(١٣): «في زوج مات، وترك امرأته، قال: لها الربع، ويدفع الباقي إلى الإمام»^(١٤) إلى غير ذلك من الروايات. وأما صحيحة أبي بصير عن الصادق^(١٥): «في امرأة ماتت، وترك زوجها، قال: المال كله له، قلت: فالرجل يموت، ويترك امرأته، قال: المال لها»^(١٦) فهي محمولة على إذن الإمام، لتملكها جميع التركة لمصلحة يراها الإمام^(١٧)، كما في إذنه^(١٨) بالتصدق كما يأتي، أو أن المرأة من أقارب الزوج المتوفى، بحيث يكون الميراث لها، أو محمولة على التقية وإلا فهي مطروحة، لإعراض المشهور عنها.

وأما صحيح علي بن مهزيار قال: «كتب محمد بن حمزة العلوي إلى أبي جعفر الثاني^(١٩): مولى لك أوصى بمائة درهم إليّ وكنت أسمعه يقول: كل شيء هو لي فهو لمولاي، فمات وتركها، ولم يأمر فيها بشيء، وله امرأتان، إحداهما ببغداد، ولا أعرف لها موضعا الساعة، والأخرى بقم، ما الذي تأمرني في هذه المائة درهم؟ فكتب إليه انظر أن تدفع من هذه المائة درهم إلى زوجتي الرجل، وحققهما من ذلك الثمن إن كان له ولد، وإن لم يكن له ولد فالربع، وتصدق بالباقي على من تعرف أن له إليه حاجة إن شاء الله»^(٢٠) فهو محمول على إذنه للصدقة، كما تقدم، بعد إرادة عدم وجود وارث غير الزوجة، كما فرض السائل.

(١١) إجماعا، ونصوصا مستفيضة، ففي معتبرة أبي بصير قال: «قرأ عليّ أبو عبد الله^(٢١) فرائض علي^(٢٢)، فإذا فيها: الزوج يحوز المال إذا لم يكن

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٢ و ٧ و ٦.

(٤) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

إلا مع انحصار الوارث به فحينئذ يرد الباقي إليه مضافا إلى نصيبه ولا يرد شيء إلى الإمام عليه السلام (١٢).

الثالثة: الأم مع وجود الحاجب فيعطى السدس لها ويرد الباقي على الأب كما تقدم في الحجب (١٣).

الرابعة: الإخوة من الأم فقط مع وجود واحد من الأجداد من قبل الأب فيرد الزائد على الجد دون الإخوة من الأم (١٤).

غيره» (١) وعنه أيضا قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بالجامعة فنظر فيها فإذا امرأة ماتت وتركت زوجها لا وارث لها غيره المال له كله» (٢) وفي معتبرة أبي بصير (٣) عن أبي جعفر عليه السلام: «و في امرأة توفيت وتركت زوجها قال: المال كله للزوج يعني إذا لم يكن لها وارث غيره» إلى غير ذلك من الروايات.

(١٢) لصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «في امرأة ماتت وتركت زوجها لا وارث لها غيره، قال: إذا لم يكن غيره فله المال. والمرأة لها الربع، وما بقي فللإمام» (٤) وغيره من الروايات، مضافا إلى الإجماع.

(١٣) فيرد الزائد على الأب دون الأم والإخوة من الأم، لما مرّ في الثالث من حجب النقصان، فراجع ولا وجه للإعادة بالترار، ولا يعطى للإخوة شيء سوى أن وجودهم مانع لتوفير نصيب الأم، كما هو واضح.

(١٤) لصحيح عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأمه، ولم يترك وارثا غيره؟ قال: المال له، قلت: فإن كان مع الأخ للأم جد؟ قال: يعطى الأخ للأم السدس، ويعطى الجد الباقي، قلت: فإن كان الأخ لأب وجد، قال: المال بينهما سواء» (٥) المحمول على الجد من قبل الأب، بقرينة

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٢ و ٣ و ١٢.

(٤) الوسائل: باب ٤ من أبواب موجبات الارث.

(٥) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الاخوة والأجداد الحديث: ١.

الخامسة: أحد الإخوة من الأبوين أو الأب فقط مع الإخوة من الأم فقط فلا يرد الزائد على الإخوة من الأم وإنما يعطى لهم نصيبهم المفروض^(١٥) والباقي للإخوة من الأبوين أو الأب فقط^(١٦).

(مسألة ٤): يجوز أخذ الميراث بالتعصيب أو بالعول لو حكم بهما العامة^(١٧).

الإجماع في المقام، ولما يأتي في ميراث الأنساب، ولا وجه للتفصيل هنا.

(١٥) لما تقدم من أن نصيب الواحد منهم السدس بالأدلة الثلاثة على ما مر، فيرد عليهم نصيبهم، والباقي للإخوة من قبل الأب أو الأبوين، وسيأتي في ميراث الأنساب ما يتعلق بذلك.

(١٦) للذكر مثل حظ الأنثيين.

(١٧) لقول أبي جعفر الباقر^(عليه السلام): في معتبرة محمد بن مسلم: «تجوز على أهل كل ذوي دين ما يستحلون»^(١) وفي رواية عبد الله بن محرز قال: «قلت لأبي عبد الله^(عليه السلام): رجل ترك ابنته، وأخته لأبيه وأمّه، فقال: المال كله لابنته، وليس للأخت من الأب والأم شيء، فقلت: فإننا قد احتجنا إلى هذا، والميت رجل من هؤلاء الناس، وأخته مؤمنة عارفة، قال: فخذ لها النصف، خذوا منهم كما يأخذون منكم في سنتهم وقضايهم، قال ابن أذينة: فذكرت ذلك لزرارة، فقال: إن على ما جاء به ابن محرز لنورا»^(٢) ويدلّ على ذلك قاعدة الإلزام: «ألزموهم بما ألزموه على أنفسهم»^(٣).

وأخذ الميراث بالعول يتحقق من فساد القسمة، فإن سهم الزوج مثلاً - على مذهبيهم - أخذ من مجموع السهام، وإن كان سهمه أيضاً ناقص، إلا أنه وقع من مال الغير - حسب مذهبنا - في يده.

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٤.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٥.

(مسألة ٥): إذا اجتمع الوارث بالفرض مع الوارث بالقربة يكون الفرض للوارث بالفرض والباقي للوارث بالقربة (١٨).

(مسألة ٦): الإرث بالقربة يختص بجماعة وهم: الذكور من الأولاد، وكذا الإناث مع وجود الذكور وكذا الأب إن لم يكن للميت ولد، والجدودة للأب، مطلقاً والإخوة، والإخوة من الأبوين أو الأب بشرط وجود ذكور فيهم، وكذا جميع الأصناف من الطبقة الثالثة من العمومة والخوولة وأولادهم (١٩).

(١٨) كما مرّ من العمومات الدالة على ذلك، مثل قوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ فلو اجتمع الأبوان مع أولاد الذكور والإناث، يعطي نصيب الأبوين وهو السدسان (الثلاث)، والباقي للأولاد بالقربة ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثَيَيْنِ﴾ وكذا لو كان الوارث الأبوين، فللأم السدس - مع وجود الحاحب وإلا فالثلث - فرضاً، والباقي للأب قرابة، ولو اجتمعت الأخت أو الأخوات من الأبوين مع الأجداد من قبل الأم، فالفرض للأخت أو الأخوات، والباقي للأجداد وهكذا.

(١٩) لعدم ذكر نصيب لهم في الكتاب والسنة، كما تقدم في أول كتاب الإرث، فيكون إرثهم بالقربة، للآية المباركة، والسنة المستفيضة، والإجماع نعم، الجد الأمي ورد له نصيب، وهو الثلث نصاً - كما يأتي - وإجماعاً، واحداً كان أو متعدداً.

الفصل السادس

في ميراث الأنساب

و هم ثلاث مراتب ^(١):
الأولى: الأبوان والأولاد ^(٢)، وإن نزلوا.

الأنساب: جمع نسب، وتقدم في أول كتاب الإرث معناه، وهو في مقابل الميراث بسبب الزوجية.

(١) بالاستقرار العقلي، إذ لا رابع في البين.

(٢) فإنه لا يتقدمهم أحد من الأرحام كتاباً، وسنة، وإجماعاً، قال تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ» ^(١)، وفي رواية يونس بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن زارة قد روى عن أبي جعفر عليه السلام أنه لا يرث مع الأم والأب والابن والبنت أحد من الناس شيئاً، إلا زوج أو زوجة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما ما روى زارة عن أبي جعفر عليه السلام فلا يجوز أن تردّه، وأما في الكتاب في سورة النساء فإن الله عز وجل يقول «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ - الآية -» ^(٢)، وفي صحيح محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يرث مع الأم، ولا مع

(١) سورة النساء الآية: ١١..

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد الحديث: ٧.

(مسألة ١): لو انفرد الأب فالمال له قرابة^(٣)، وكذا الأم لها الثلث فرضا والباقي يرد عليها^(٤). ولو اجتمعا فللأم الثلث فرضا، والباقي للأب^(٥)، إن لم يكن للأم حاجب^(٦).

الأب، ولا مع الابن، ولا مع الابنة إلا الزوج والزوجة^(١) وغيرهما من الروايات ثم إن التقييد في الأبوين بعدم الوساطة، لخروج الجد، فإن إرثه في المرتبة التالية، لما مر من القاعدة.

ولا فرق في الأولاد بين أن يكون بلا واسطة. أو معها، كولد الولد وإن نزل، الأقرب فالأقرب إلى الميت، لما تقدم من القاعدة والرواية.

(٣) لقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٢) هذا إن لم يشاركه أحد الزوجين، فحينئذ لكل منهما نصيبه، والباقي للأب، فإنهما يشاركان الأولاد والأبوين، كما مر.

(٤) لما تقدم من أن لها الثلث بالفرض، والباقي لها بالقرابة، إن لم يشاركها الزوج أو الزوجة، كما مر في الأب، خلافا للعامة، فإنهم ردوا الباقي إلى العصبية، وتقدم ما يدل على بطلانه.

(٥) نصوصا مستفيضة - مع عدم الحجب للأم كما مر - فعن الصادق عليه السلام في معتبرة أبان بن تغلب: «في رجل مات وترك أبويه، قال: للأم الثلث، وما بقي فللأب»^(٣) وعنه عليه السلام أيضا: «هي من ثلاثة أسهم: للأم سهم، وللأب سهمان»^(٤) ومثله ما عن أبي جعفر الباقر عليه السلام^(٥) فنصيب الأم بالفرض، دون الأب.

(٦) كما لو كان للميت إخوة حاجبون مع حياة الأب، كما تقدم التفصيل.

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١.

(٢) سورة الاحزاب الآية: ٦.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل: باب ٩ من أبواب ميراث الأبوين الحديث: ٤ و ٢ و ١.

وإلا فلها السدس والباقي للأب^(٧)، ولا ترث الإخوة شيئا وإن حجبا^(٨).
 (مسألة ٢): لو انفرد الابن فالمال له بالقرابة، ولو كان أكثر من واحد فهم سواء^(٩)، ولو انفردت البنت فلها النصف فرضا والباقي يرد عليها^(١٠)، وكذا لو كانت بنتان فصاعدا فلهنّ الثلثان والباقي يرد عليهن^(١١)، وإذا اجتمع الذكور والإناث فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين^(١٢).

(مسألة ٣): إذا اجتمع الأولاد مع أحد الأبوين فلكل واحد من

(٧) نصا، وإجماعا فعن الصادق عليه السلام: «فإن كان له أخوة - يعني الميت، يعني إخوة لأب وأم أو إخوة لأب - فلأمه السدس، وللأب خمسة أسداس»^(١).
 (٨) لتأخر طبقتهم كما مرّ، فلا شأن لهم في المقام إلا الحجب، أي تنزيل الأم من الثلث إلى السدس مع الشروط المتقدمة. نعم: عن ابن عباس أن لهم السدس، قال: «في السدس الذي حجبه الإخوة أمه هو للإخوة»^(٢) ولكنه مجرد قول لم يثبت استناده إلى معصوم، مع أنه مهجور بالإجماع، بل الضرورة على خلافه.

(٩) للأصل، بعد عدم الترجيح، مضافا إلى الإجماع بين المسلمين.
 (١٠) بالأدلة الثلاثة كما تقدمت، «و ليست العصبية من دين الله عزّ وجلّ»^(٣) كما في الرواية المتقدمة.
 (١١) لما تقدمت من الأدلة الثلاثة، ولا يردّ شيء على العصبية، لما عرفت.
 (١٢) كما أوصى به جل شأنه في كتابه العزيز وقال «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ»^(٤) مضافا إلى الروايات المستفيضة.

(١) الوسائل: باب ١٠ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٤.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ صفحة ٢٢٧ باب فرض الأم.

(٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الارث الحديث: ١٥.

(٤) سورة النساء الآية: ١١.

الأبوين السدس^(١٣)، والباقي للأولاد بالسوية إن كانوا ذكورا^(١٤). وكذا لو كان ذكرا واحدا^(١٥)، وأما لو كان الولد بنتا واحدة فلها النصف فرضا ولأحد الأبوين السدس كذلك^(١٦).

(١٣) لقوله تعالى ﴿وَلِلْبَتَّانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ﴾^(١) ولما ورد من الروايات المتواترة عن أئمة المسلمين عليهم السلام.
(١٤) لأنهم ورثوا المال بالقربة، وتقدم أن الأصل المساواة، بعد عدم ترجيح في البين.

(١٥) فالباقي له، لا بالفرض.

(١٦) بالأدلة الثلاثة كما مرّ، وفي صحيح محمد بن مسلم قال: «أقراني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض، التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط على عليه السلام بيده، فوجدت فيها: رجل ترك ابنته وامه، للابنة النصف ثلاثة أسهم، وللأم السدس سهم، يقسم المال على أربعة أسهم، فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة، وما أصاب سهما فهو للأم، قال: وقرأت فيها: رجل ترك ابنته وأباه، للابنة النصف ثلاثة أسهم، وللأم السدس سهم، يقسم المال على أربعة أسهم، فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة، وما أصاب سهما فللأم، قال محمد: ووجدت فيها: رجل ترك أبويه وابنته، للابنة النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس، يقسم المال على خمسة أسهم، فما أصاب ثلاثة فللابنة، وما أصاب سهمين فللأبوين»^(٢) وفي رواية بكير عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل ترك ابنته وأمّه: أن الفريضة من أربعة، لأن للبنات ثلاثة أسهم، وللأم السدس سهم، وما بقي سهمان، فهما أحق بهما من العم، ومن الأخ، ومن العصبة، لأن الله تعالى سمي لهما، ومن سمي لهما فيرد عليهما بقدر سهامهما»^(٣) وغيرهما من الروايات.

(١) سورة النساء الآية: ١٢.

(٢) و (٣) الوسائل: ١٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١ و ٦.

والباقى يرد عليها أرباعاً (١٧)، ولو كن بنتين فصاعداً يرد عليهم الثلثان كما يرد على أحد الأبوين السدس فرضاً (١٨)، ويرد السدس الفاضل عليهم جميعاً أخماساً (١٩).

(مسألة ٤): لو اجتمع الأولاد مع الأبوين ولم يكن للأم حاسب من

(١٧) لقول الصادق عليه السلام في رواية سلمة بن محرز: «في بنت وأب، قال: للبنت النصف، وللأب السدس، وبقي سهمان، فما أصاب ثلاثة أسهم منها فللبنت، وما أصاب سهماً فللأب، والفريضة من أربعة أسهم، للبنت ثلاثة أرباع، وللأب الربع» (١) فالتركة تقسم أسداساً، ثلاثة أسداس للبنت، وواحد منها للأب، والزائد يقسم أيضاً على أربعة، ثلاثة منها للبنت، وواحد للأب. ولا شيء للعصبة عندنا كما عرفت.

(١٨) لما مر من الأدلة، وعن الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير: «في رجل مات، وترك ابنتيه وأباه قال: للأب السدس، وللابنتين الباقي، قال: ولو ترك بنات وبنين لم ينقص الأب من السدس شيئاً، قلت له: فإنه ترك بنات وبنين وأماً، قال: للأم السدس، والباقي يقسم السهم لهم للذكر مثل حظ الأنثيين» (٢) ولم يذكر الرد في هذه الرواية، فإما أن يحمل الباقي على ما بقي من الفرض، أي الثلاثين، فحينئذ يكون حكم الرد المذكوراً في غيرها من الروايات، أو يطرح، لمخالفتها للأدلة السابقة. فما عن بعض من اختصاص الرد بهن تمسكاً بها، غير صحيح، مع احتمال التصحيف فيها أيضاً.

(١٩) على نسبة السهام كما مر في التعليل الوارد في رواية بكير (٣) فأربعة منها للبنتين، أو البنات، وواحد منها لأحد الأبوين. فلو فرضنا أن الفريضة ثلاثون، فعشرون للبنات بالفرض، وأربعة بالرد، ولأحد الأبوين خمسة بالفرض، وواحد بالرد وهكذا.

(١) الوسائل: ١٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٤.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٧ و ٦.

الإخوة وكان الولد بنتا واحدة فلها ثلاثة أخماس، وخمسان للأبوين بالمناصفة^(٢٠)، فرضا وإن كان للأم حجب فالسدس لها فرضا^(٢١)، والبقية تقسم بين الأب والبنت أرباعا ردّا^(٢٢)، وإن كان الأولاد إناثا فقط فالسدسان للأبوين، والبقية لهن تقسم بينهما بالتساوي^(٢٣). وكذا لو كان الأولاد ذكورا فقط، أو كان ذكرا واحدا^(٢٤).

(٢٠) لصحيح زرارة قال: «وجدت في صحيفة الفرائض: رجل مات، وترك ابنته وأبويه، فللبنت ثلاثة أسهم، وللأبوين لكل واحد سهم، يقسم المال على خمسة أجزاء فما أصاب ثلاثة أجزاء فللبنت، وما أصاب جزئين فللأبوين»^(١) والباقي أي السدس، يرد على الأبوين والبنت أخماسا، فحينئذ تقسم التركة على ثلاثين، لأن عدد السهام خمسة، وعدد الفريضة ستة، وتوزع الثلاثون على خمسة أسهم، فللبنت ثلاثة أخماس، أي ثمانية عشر فرضا وردا، لأن الفرض خمسة عشر، وثلاثة بالرد، وأما الأب ففرضه خمسة أي السدس، والرد واحد، وكذا الأم.

(٢١) لما تقدم من أن لها السدس مع وجود الحajib، أي الإخوة للميت، مع الشرائط المتقدمة.

(٢٢) لأن الأم نصيبها السدس، لوجود الحajib، فيقسم الزائد حسب السهام، ولا عصبه عندنا، فإن سهم البنت فرضا - ثلاثة أخماس الثلاثين، وهي خمسة عشر، وللأبوين الثلث، أي للأم السدس أي خمسة، وكذا الأب، فيبقي سدس يقسم بين الأب والبنت أرباعا، ثلاثة منها للبنت، وواحد للأب، ولا شيء للعصبية.

(٢٣) بالأدلة الثلاثة - كما تقدم - ولا تزيد التركة ولا تنقص، بل تستغرقها، كما هو واضح.

(٢٤) فيأخذ الأبوان الثلث، لكل منهما السدس، والباقي للأولاد،

ولو اختلفوا ذكورا وإناثا، فللذكر ضعف الأنثى (٢٥).

(مسألة ٥): إذا اجتمع الأب وأحد الزوجين فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى (٢٦)، والباقي للأب قرابة. ولو اجتمعت الأم مع أحدهما يكون الباقي لها فرضا وردا (٢٧). ولو اجتمع الأبوان وأحد الزوجين فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى، وللأم الثلث من التركة مع عدم الحاجب (٢٨) - وإلا فلها السدس -

فرضا أو قرابة.

(٢٥) ولا فرض هنا، وإنما التقسيم هنا بالقرابة، لقوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ لَلْأُنثَيَيْنِ».

(٢٦) لما مرّ من أن للزوج النصف، لفرض عدم الولد، والربع للزوجة إن لم يكن للزوج ولد، كما هو المفروض.

(٢٧) لأن لها الثلث فرضا، والباقي لها بالقرابة - كما مرّ مكررا - إن لم يكن لها حاجب.

(٢٨) لما مرّ، ولصحيح محمد بن مسلم قال: «أقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة الفرائض التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي بيده، فقرأت فيها: امرأة ماتت، وترك زوجها وأبويها، فللزوج النصف ثلاثة أسهم، وللأم الثلث سهمان، وللأب السدس سهم» (١) وعن الصادق عليه السلام في رواية إسماعيل الجعفي: «قلت له: رجل مات، وترك امرأته وأبويه، قال: لامرأته الربع، وللأم الثلث، وما بقي فللأب» (٢) وعن أبي جعفر عليه السلام: «في زوج وأبوين، قال: للزوج النصف، وللأم الثلث، وللأب ما بقي، وقال في امرأة مع أبوين، قال: للمرأة الربع، وللأم الثلث، وما بقي فللأب» (٣) فيصير سهم الأب أقل من سهم الأم، لأن له السدس دائما، ولها الثلث مع عدم الحاجب، ولا يصدق النقص على

(١) الوسائل: باب ١٦ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٦ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٢ و ٣.

والباقي للأب (٢٩).

(مسألة ٦): إذا اجتمع الأولاد مع أحد الزوجين فلا أحدهما نصيبه الأدنى (٣٠)، والباقي للأولاد (٣١).

(مسألة ٧): لو اجتمع أحد الأبوين والأولاد وأحد الزوجين، وكان الولد بنتا واحدة فلا أحد الزوجين نصيبه الأدنى (٣٢)، والباقي يقسم بينهم أرباعا، ربع لأحد الأبوين والباقي للبنت (٣٣).

الأب هنا، لأنه لا فرض له مقدارا - حتى يقال نقص عن فرضه فإن فرض الأب مع الولد - وإنما يرد له بالقربة. ولعل هذه الشبهة أوجبت أن يعد الأب في جملة من يقع عليه النقص في العول - كما مر - ولكن عرفت أنه لا نقص في الباب. فافهم.

(٢٩) لما تقدم من عدم الفرض له، وللروايات المتقدمة.

(٣٠) من الربع أو الثمن، والأول للزوج لفرض الولد، والثاني للزوجة كذلك، ولا فرق في الولد بين الصلبي وغيره، أي ابن الابن وإن نزل، لما مر من الإطلاق، ولقول الصادق عليه السلام: «ابن الابن يقوم مقام أبيه» ^(١) وعن أبي الحسن الأول عليه السلام: «بنات الابنة يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات، ولا وارث غيرهن، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت أولاد، ولا وارث غيرهن» ^(٢).

(٣١) لما مر من عدم فرض لهم حينئذ، فللذكر ضعف الأنثى إن كانوا مختلفين، وإلا فبالسوية، للروايات كما يأتي بعضها.

(٣٢) وهو الربع للزوج، أو الثمن للزوجة، لفرض وجود الأولاد حينئذ كما مر.

(٣٣) كما في رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «وإن ترك الميت أما - أو أبا -

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣.

وامرأة وابنة، فإن الفريضة من أربعة وعشرين سهماً، للمرأة الثمن - ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً - ولكل واحد من الأبوين السدس - أربعة أسهم - وللابنة النصف إثنا عشر سهماً، وبقي خمسة أسهم، هي مردودة على الابنة وأحد الأبوين على قدر سهامهما ولا يرد على المرأة شيء^(١) فيكون الباقي ثلاثة أرباع للبنت، وربع لأحد الأبوين، لما تقدم أن نصيب الزوجة لا يزيد ولا ينقص، فحينئذ يخرج الثمن ثم تقسم التركة أرباعاً، ربع لأحد الأبوين، والبقية للبنت فرضاً ورداً، هذا كله لو ترك زوجة وأباً - أو أما - وابنة.

و أما لو ترك أباً - أو أما - وزوجاً وابنتاً، أخذ الزوج نصيبه وهو الربع، ولأحد الأبوين السدس، للبنت النصف، والباقي يردّ على الأب والابنة، ولا يرد على الزوج شيء، لما تقدم. فتكون الفريضة من اثني عشر أيضاً، كما في صحيح زارة عن أحدهما عليه السلام «وإن ترك أباً وزوجاً وابنة، فلأب سهمان من اثني عشر سهماً، وهو السدس. وللزوج الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً، وللبنت النصف ستة أسهم من اثني عشر سهماً، وبقي سهم واحد مردود على الابنة والأب على قدر سهامهما. ولا يردّ على الزوج شيء^(٢)» ولا شيء عندنا للعصبة.

والحاصل: لو فضل من التركة شيء - بأن كان الوارث بنتاً واحدة وزوجة وأبوين. أو بنتين فصاعداً وأحد الأبوين وزوجة. أو بنتاً واحدة وأحد الأبوين وزوجاً أو زوجة - يردّ على البنت أو البنتين فصاعداً، وعلى الأبوين أو أحدهما مع عدم الحاجب للأُم، وإلا على الأب فقط بنسبة السهام دون الزوج والزوجة كما مرّ.

(١) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣.

(٢) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين الحديث: ٣.

ولو كان بنتين فصاعدا فإن كان أحد الزوجين هو الزوج فله الربع ولأحد الأبوين السدس والبقية للبنتين فصاعدا^(٣٤)، وأما إذا كانت الزوجة فلها الثمن، والباقي يقسم بينهم أخماسا^(٣٥). وإن كان ذكرا - واحدا أو متعددا - أو ذكورا وإناثا فلأحد الأبوين السدس من أصل التركة، ولأحد الزوجين نصيبه الأدنى^(٣٦)، والباقي للأولاد بالتساوي ومع الاختلاف فللذكر مثل حظ الأنثيين^(٣٧).

(مسألة ٨): إذا اجتمع الأبوان والأولاد وأحد الزوجين، فإن كان الولد بنتا واحدة فللزوج الربع وللأبوين السدسان والباقي للبنت^(٣٨).

(٣٤) ليدخل النقص على البنتين فصاعدا - كما مرّ بعد إخراج الربع والسدس - لعدم العول عندنا.

والحاصل: أن النقص لا يتحقق إلا إذا كان الوارث أبوين وبنتين مع الزوج أو الزوجة، أو بنتا وأبوين مع الزوج، أو بنتين وأحد الأبوين والزوج، ولا يتحقق في غير هذه الموارد الثلاث، والنقص يرّد على البنتين فصاعدا، أو البنت دون الأبوين والزوج، لما تقدم من أن نصيبهما الأعلى والأدنى معلوم ولا ينقص عنهما كما مرّ، وكذا الزوج والزوجة والإخوة من الأم على ما تقدم.

(٣٥) فللبنتين ثلثان، ولأحد الأبوين سدس، والثمن للزوجة، والباقي من التركة سهم يوزع على خمسة أقسام، أربعة منها للبنتين، وواحد لأحد الأبوين. فتقسم التركة حينئذ إلى أربعة وعشرين سهما ستة عشر منها للبنات، وثلاثة منها للزوجة، وأربعة منها لأحد الأبوين. يبقى سهم واحد يقسم إلى خمسة أجزاء، أربعة منها تضاف إلى ستة عشر للبنتين، وواحد لأحد الأبوين، ولا يرّد الزائد على الزوجة، لما تقدم.

(٣٦) وهو الربع للزوج، والثمن للزوجة كما مرّ.

(٣٧) بالأدلة الثلاثة، كما تقدم.

(٣٨) كما في صحيح زرارة قال: «قلت له: إني سمعت محمد بن مسلم

والنقص يردّ عليها^(٣٩). وكذا لو كان الولد بنتا واحدة مع الأبوين والزوجة فلها الثمن وتقسم باقي التركة بين سائر الورثة أخماسا^(٤٠)، إن لم يكن للأم حاسب عن الرد، وإلا فلها السدس^(٤١)، والباقي يقسم بين الأب والبنت أرباعا^(٤٢).

وبكيرا، يرويان عن أبي جعفر^(عليه السلام) في زوج وأبوين وابنة، للزوج الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر سهما، وللأبوين السدسان أربعة أسهم من اثني عشر سهما، وبقي خمسة أسهم، فهو للابنة لأنها لو كانت ذكرا لم يكن لها غير خمسة من اثني عشر سهما، وإن كانت اثنتين فلهما خمسة من اثني عشر، لأنهما لو كانا ذكرين لم يكن لهما غير ما بقي خمسة من اثني عشر سهما^(١) وغيره من الروايات.

(٣٩) كما مرّ في صحيح زرارة المتقدم والروايات السابقة.

(٤٠) كما في صحيح زرارة عن أبي عبد الله وعن أبي جعفر^(عليه السلام) قال: «إنهما سثلا عن ميت.. وإن ترك أما أو أبا وامرأة وابنة، فإن الفريضة من أربعة وعشرين سهما، للمرأة الثمن ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهما، ولكل واحد من الأبوين السدس أربعة أسهم، وللابنة النصف اثنا عشر سهما، وبقي خمسة أسهم، هي مردودة على الابنة وأحد الأبوين على قدر سهامهما»^(٢)، وهذه الرواية وإن وردت في أحد الأبوين، ولكن يستفاد منها حكم الأبوين أيضا.

(٤١) كما تقدم في الحجب عن الزائد على السدس في الأم فقط.

(٤٢) فالربع للأب، وثلاثة أرباع للبنت، ولا يرد على الأم، لوجود الحاسب، ولا على الزوجة، للنص كما مرّ.

(١) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣.

(مسألة ٩): لو اجتمع الأبوان وأحد الزوجين مع بتين فصاعدا فلأحد الزوجين نصيبه الأدنى (٤٣)، والثالث للأبوين (٤٤)، والباقي للبنات فيرد النقص عليهن (٤٥)، ولو كان ذكرا واحدا معهم وكانوا ذكورا وإناثا فللأبوين الثلث ولأحد الزوجين نصيبه الأدنى، والباقي للأولاد (٤٦)، على ما سلف.

(مسألة ١٠): أولاد الأولاد وإن نزلوا يقومون مقام آبائهم عند عدمهم (٤٧)، سواء كان أبواء الميت موجودين أم أحدهما أو لا (٤٨)،

(٤٣) وهو الربع للزوج، أو الثمن للزوجة.

(٤٤) لكل منهما السدس.

(٤٥) لما مرّ في صحيح زرارة، والفريضة من اثني عشر. والنقص الوارد عليهن ربع، أي ثلاثة أسهم منها.

(٤٦) كما عن الصادق عليه السلام في معتبرة بكير: «لو أن امرأة تركت زوجها وأبويها وأولادا - ذكورا وإناثا - كان للزوج الربع في كتاب الله، وللأبوين السدسان، وما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين» (١) وغيرها من الروايات كما تقدم.

(٤٧) بالأدلة الثلاثة. أما الكتاب: فقوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ (٢) فإن أولاد الأولاد - إناثا كانوا أو ذكورا - أولادكما أطلق على بنت الابن وبنت البنت بنت في قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ (٣) ومن السنة: ما تقدم بعضها في (مسألة ٦)، وأما الإجماع: فهو مسلم بين الفقهاء.

(٤٨) لإطلاق الآية الشريفة ﴿وَلِلْبَتُولَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا

(١) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٤.

(٢) سورة النساء الآية: ١٣.

(٣) سورة النساء الآية: ٢٧.

تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ^(١)، فإن الولد يشمل ولد الولد أيضا، وما تقدم من الآية المباركة «يُوصِيكُمُ اللَّهُ»^(٢)، ونصوص كثيرة، فعن الصادق عليه السلام في معتبرة عبد الرحمن: «ابن الابن، إذا لم يكن من صلب الرجل أحد، قام مقام الابن»^(٣) وعن أبي جعفر عليه السلام في ما سمعه علي بن زرارة: «وإن لم يكن ولد، وكان ولد الولد - ذكورا كانوا أو إناثا - فإنهم بمنزلة الولد، وولد البنين بمنزلة البنين، يرثون ميراث البنين، وولد البنات بمنزلة البنات، يرثون ميراث البنات ويحجبون الأبوين والزوجين عن سهامهم الأكثر، وإن سفلوا ببطين وثلاثة وأكثر يرثون ما يرث الولد الصلب ويحجبون ما يحجب الولد الصلب»^(٤) وعن الصادق عليه السلام أيضا في الخبر المنجبر بالعمل عن دعائم الإسلام: «في رجل ترك أبا وابن ابن، قال: للأب السدس، وما بقي فلاين الابن، لأنه قام مقام أبيه إذا لم يكن ابن، وكذلك ولد الولد ما تناسلوا إن لم يكن أقرب منهم من الولد، ومن قرب منهم حجب من بعد وكذلك بنوا البنت»^(٥)، مضافا إلى الإجماع.

وما عن الصدوق (رحمة الله عليه) من الاشتراط في توريث أولاد أولاد الميت، عدم الأبوين للميت، تمسكا برواية سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «بنات الابنة يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات، ولا وارث غيرهن، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت، أولاد، ولا وارث غيرهن»^(٦) ومثله صحيح عبد الرحمن بن الحجاج^(٧) وبقاعدة الأقربة، لأن الأبوين أقرب إلى الميت من ابن الابن أو ابن البنت أو بنتها.

قابل للمناقشة، أما الرواية فالمراد من قوله عليه السلام: «ولا وارث غيرهن» الابن

(١) و (٢) سورة النساء الآية: ١١.

(٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٥.

(٤) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣.

(٥) مستدرک الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣.

(٦) و (٧) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٤.

في مقاسمة الأبوين وحجبهم عن أعلى النصيبين إلى أدناهما (٤٩)، ومنع من عداهم من الأقارب (٥٠) ويتقدّم كل بطن على البطن المتأخّر (٥١).
(مسألة ١١): يرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به (٥٢).

الصلبي، أو البنت من الصلب، سواء أكانا أبوين للحفيد أم لا.
أي إذا كان ابن الميت أو ابنته موجودا، لا تصل النوبة إلى الحفيد، أو المراد نفي الجنس، أي لا وارث غير الحفيد، لا للنفي أو لا أقل من الإجمال فيها، فلا تصلح للاستدلال بها. وأما القاعدة فإنها تجري في تساوي الصنف والمرتبة، فإن الأقرب حينئذ يمنع الأبعد، وأما في صورة الاختلاف والتعدد - كما في المقام - فالمتبع الدليل، ولا تجري القاعدة، وعلى فرض العموم فيها، فإنها خصصت بما تقدم من الآيات الشريفة، والروايات، والإجماع. فما هو المشهور، بل المجمع عليه هو المنصور.

(٤٩) لما مرّ في (الثاني من أقسام حجب النقصان) من الفصل الثالث في الحجب، وتقدم حديث زرارة الدال على ذلك أيضا.
(٥٠) لما تقدم من القاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، فلا تصل النوبة إلى الأجداد والإخوة، فضلا عن غيرهما.

(٥١) لما مرّ من الأدلة، والقاعدة، مضافا إلى الإجماع.
(٥٢) على المشهور رواية، وفتوى، فعن الصادق عليه السلام في معتبرة إسحاق بن عمار: «ابن الابن يقوم مقام أبيه»^(١) وعنه عليه السلام أيضا في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج^(٢): «بنات الابنة يرثن إذا لم يكن بنات كنّ مكان البنات»، فيرث ولد البنت نصيب امه ذكرًا كان أو أنثى، وهو النصف لو كانت وحدها، ويرث ولد الابن نصيب أبيه.

إن لم يكن فيه موانع الإرث (٥٣)، المتقدمة ويردّ عليه بالقرابة أيضا (٥٤) ولو كان معه ذو فريضة فله ما فضل عن حصص الفريضة (٥٥).

(مسألة ١٢): أولاد البنت لو كانوا من جنس واحد يقتصمون بالسوية (٥٦)، ومع الاختلاف فللذكر مثل حظ الأنثيين، وكذا أولاد الابن (٥٧).

(مسألة ١٣): لو اجتمع أولاد الابن وأولاد البنت فلاولاد الابن الثلثان (٥٨)، ولأولاد البنت الثلث (٥٩).

(٥٣) لما تقدم من الإطلاق الوارد في أدلة المانع، الشامل للمقام، ويعتبر هذا القيد في جميع الطبقات والدرجات.

(٥٤) كما في ولد البنت الواحدة، فله النصف بالفرض، وإن كان ذكرا، والباقي بالقرابة، كما يرّد على امه لو كانت موجودة، أو ولد الابن إذا انفرد، فله جميع المال بالقرابة، كما يرّد على أبيه لو كان موجودا.

(٥٥) كالأبوين أو أحدهما والزوج أو الزوجة، فيعطى نصيب الأبوين الثلث أو السدس، وللزوج الربع، وللزوجة الثمن، والباقي لولد الابن أو للبنت، كما هو واضح.

(٥٦) للأصل، بعد عدم ترجيح في البين كما مرّ.

(٥٧) لإطلاق قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ وما تقدم من الروايات الشاملة للمقام، مضافا إلى الإجماع.

(٥٨) لأن ذلك فرض أبيهم، والولد يقوم مقام الأب فيه، كما مرّ من النصوص، ولو كان ولد الابن بنتا فتأخذ الثلاثين حصة أبيها.

(٥٩) لأنه فرض البنت، وأولادها يقومون مقامها كما مرّ.

فما عن السيد المرتضى قدس سره من التقسيم بينهم كأولاد الصلب من غير لحاظ من يتقربون به، تمسكا بالآية الشريفة ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾،

ومع وجود أحد الزوجين فله نصيبه الأدنى (٦٠)، والباقي للمذكورين (٦١).

لأنهم أولاد حقيقة، ولو لا قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» لشاركوا آباءهم في الإرث.

قابل للمناقشة، لما تقدم من الروايات التي تدلّ على الأصل الإرث وتعيين نصيبهم في الإرث، ولا منافاة حينئذ أن يكونوا أولادا حقيقة بعد أن عيّن الشارع كيفية إرثهم، بل لا مانع لتفضيل الأنثى - في النصيب هنا - على الذكر، كما إذا اجتمع بنت الابن وابن البنت، فإن لها الثلاثين. ولابن البنت الثلث، لما مرّ من الروايات السابقة.

و أما رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «بنت الابن أقرب من ابن البنت» (١) وقريب منها غيرها، إما محمولة على أقربيّة النصيب وكثرته كما تقدم، أو مهجورة، لإعراض الأصحاب عنها، ومخالفتها لما مرّ من قاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به، إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت فيحجبه»، وقوله عليه السلام: «إذا التقت القرابات فالسابق أحق بميراث قريبه فإن استوت قام كلّ واحد مقام قريبه» (٢).

(٦٠) من الربع، أو الثمن.

(٦١) لأولاد البنت الثلث، ولأولاد الابن الثلثان، وقد يرد عليهم بالقرابة

أيضا، كما مرّ.

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٨.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب موجبات الارث الحديث: ٣.

مسائل

الأولى: يحيى الولد الأكبر من تركة أبيه بثياب بدنه وخاتمه وسيفه
ومصحفه (٦٢).

(٦٢) الحبوة: من مختصات الإمامية، وهي في اللغة العطاء بلا منّ ولا جزاء، وفي حديث صلاة جعفر قال رسول الله ﷺ لجعفر بن أبي طالب: «يا جعفر إلا أمنحك؟ إلا أعطيك؟ إلا أحبوك؟ إلا أعلمك صلاة إذا كنت صليتها لو كنت فررت من الزحف وكان عليك مثل رمل عالج وزبد البحر ذنوبا، غفرت لك»^(١).

والكلام فيها.

تارة: في الحكم التكليفي.

وأخرى: في الحكم الوضعي.

وثالثة: في المحبولة.

ورابعة: في ما يتعلق به الحبوة.

وليعلم أولا أن مقتضى الأصل وعمومات الكتاب والسنة، عدم اختصاص أحد من الورثة بشيء من التركة، لفرض أنها مشاعة بين الجميع، إلا أن يدل دليل على الاختصاص مبين من كل جهة. وقد أثبتنا في الأصول أن الخاص إذا كان منفصلا ومرددا بين الأقل والأكثر، يؤخذ بالأقل المتيقن، ويرجع في الزائد المشكوك إلى العموم، ومن ذلك يعلم الوجه في جملة من الفروع الآتية إن شاء

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب صلاة جعفر.

الله تعالى.

الجهة الاولى في وجوبها، واستدلوا عليه بأمور:

الأول: الشهرة المحققة، بل الإجماع بين الإمامية.

الثاني: الروايات الدالة على ذلك وهي كثيرة، منها قول الصادق عليه السلام في

صحيح ربعي: «إذا مات رجل فلأكبر من ولده سيفه، ومصحفه، وخاتمه،

ودرعه»^(١) وعن أحدهما عليه السلام في معتبرة ابن أذينة: «إن الرجل إذا ترك سيفاً

وسلاحاً فهو لابنه، فإن كان له بنون فهو لأكبرهم»^(٢) وفي موثق أبي بصير عن

الصادق عليه السلام: «الميت إذا مات فإن لابنه الأكبر السيف، والرحل، والثياب: ثياب

جلدة»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات، واختلافها في مقدار ما يحبى به لا يضر

بأصل الوجوب، لثبوت الاختلاف في غالب الروايات. وسيأتي الجمع بينها ورفع

الاختلاف عنها.

الثالث: ظهور الكلام في الحقيقة والاستحقاق - كما تقدم - وشمول بعض

الروايات على ذلك.

الرابع: أنه يظهر من بعض الفقهاء: أن الحبوة للولد الأكبر في المقابل

وجوب قضاء ما فات عن الميت، فيكون فيها شبه معاوضة، فإنه يجب على

الولد الأكبر القضاء لما فات عن الميت، فتجب الحبوة له.

وفيه: أنه نحو استحسان يصلح للحكمة، لا أن تكون علة شرعية للحكم.

وكيف كان، فيكفي ما تقدم من الأدلة في ظهور الوجوب.

واستدلوا للندب بأمور:

الأول: اختلاف الأخبار في مقدار ما يحبى به - كما تأتى - وهو قرينة

الاستحباب.

ويرد عليه: أن ذلك لا يدل على استحباب أصل الحكم، إلا إذا كانت في

البين قرينة خارجية تدل على الاستحباب، كما في منزوحات البئر.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٢ و ٤ و ٥.

الثاني: عموماً أدلة الإرث، كما تقدم، وفيه: أنه لا بد من تخصيصها بما تقدم من الأدلة، كما هو مقتضى القاعدة في كل عام وخاص.

الثالث: ذهاب بعض إلى الاستحباب. وفيه: أنه أول الدعوى ونطالهم بالدليل، فيتعين القول بالوجوب، كما هو من شعائر مذهب الإمامية، وقد عرفوا بذلك بين سائر المذاهب الإسلامية.

الجهة الثانية: وهي الحكم الوضعي، فالمستفاد من ظواهر الأدلة ثبوت حق للولد الأكبر في الحبوّة التي هي له، ففي موثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام التعبير باللام «فإن لابنه الأكبر»، فإن ذلك يفيد ثبوت حق في الجملة، وكذا في غيره فيدل على أن الحبوّة إرث خاص للولد الأكبر وامتياز له، فللولد الأكبر نحو حق في المال المحبوبة به، فلا وجه للمعارضة بين أدلة الحبوّة وأدلة الإرث، ومقتضى ما تقدم من الأدلة تحقق الحق لا محالة. والله العالم.

الجهة الثالثة وهي المحبوبة له: المشهور، بل المجمع عليه، هو الولد الأكبر من الذكور من أولاد الميت، ويدلّ عليه أيضاً روايات كثيرة ففي صحيح ربعي عن الصادق عليه السلام: «لأكبر ولده فإن كان الأكبر ابنة فلأكبر من الذكور» ^(١) ومثله غيره ويحمل على ما تقدم رواية شعيب العرقوفي عن الصادق عليه السلام: «الميت إذا مات فإن لابنه السيف، والرحل، والثياب» ^(٢) فلا تكون للأنتى مطلقاً، وهناك فروع يأتي التعرض لها.

الجهة الرابعة في المحبوبة به: تقدم أن مقتضى الأصل عند الشك فيه عدم تحقق الحبوّة إلا في المتيقن، فحينئذ لا بد من الأخذ بالمتيقن في المقام. والمشهور بين الفقهاء (قدس الله أسرارهم) أنها أربعة، وهي ثياب بدنه، وخاتمه، وسيفه، ومصحفه كما في صحيح ربعي عن الصادق عليه السلام: «إذا مات الرجل فسيفه، ومصحفه، وخاتمه، وكتبه، ورحله، وراحلته، وكسوته لأكبر

(١) و (٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١ و ٧.

ولده»^(١)، وفي خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «الميت إذا مات فإن لابنه الأكبر السيف، والرحل، والثياب: ثياب جلده»^(٢) وفي صحيح ربي الآخر: «إذا مات الرجل فللأكبر من ولده سيفه ومصحفه، وخاتمه، ودرعه»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات المعتبرة، ولكن في بعضها أقل منها، كما في رواية ابن أذينة عن أحدهما عليه السلام: «أن الرجل إذا ترك الرجل سيفاً وسلاحاً فهو لابنه، فإن كان له بنون فهو لأكبرهم»^(٤) ولكن الرواية من باب الاكتفاء بالأقل عن ذكر الأكثر - كما هو الشائع - لا الحصر الحقيقي.

وفي بعضها أكثر من ما ذهب إليه المشهور، كما في صحيح ربي المتقدم، وفي رواية شعيب العرقوفي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت، ماله من متاع بيته؟ قال: السيف، وقال: الميت إذا مات فإن لابنه السيف، والرحل، والثياب: ثياب جلده»^(٥) ولم يرد ما ذهب إليه المشهور مجتمعاً من دون غيره في رواية.

وكيف كان، فما دلّ على الأكثر من الأربع - كما مرّ فإن أمكن الحمل على مطلق الرجحان - بالنسبة إلى الورثة بأن يعطوا الدرع والرحل والكتب إلى الولد الأكبر باختيارهم مجاناً - وإلا فلا بد من ردّ علمه إلى أهله، والاقتصار على ما ذهب إليه المشهور، لما تقدم من أنها خلاف الأصل، فيقتصر على موضع اليقين، كما عليه المشهور، وأن إطلاقات الإرث، وعموماته، محكمة.

ولا فرق في هذه الأعيان بين أن تكون لاثقة بحاله. أو لا، للعموم، إلا إذا أعدت للتجارة، فلا تشمل الأدلة، فإن المنساق منها غيرها.

ثم إن الحبوة مجانية، لا أن تكون عوضاً عن قضاء ما فات عن الأب الواجب على الولد الأكبر، للأصل، والعمومات، والإطلاقات وظواهر ما تقدم من النصوص.

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١ و ٥ و ٢ و ٤.

(٥) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٧.

وتختصّ الحبوة بالأكبر من الذكور (٦٣).

الثانية: لو تعدد الأكبر - بأن يكون أكثر من واحد ولا يكون ذكرا أكبر آخر تقسم الحبوة بينهما بالسوية (٦٤)، ولو اشتبه الأكبر بغيره يخرج بالقرعة (٦٥).

الثالثة: يشترط في الحبوة أمور:

الأول: ان يكون الولد من الصلب فلا حبوة لولد الولد وإن كان أكبر الذكور (٦٦).

الثاني: أن لا يكون في المحبو من موانع الإرث (٦٧).

وما عن بعض من أن الحبوة لا تكون مجانية، وإنما يستحقها الولد الأكبر بالعوض، فيؤخذ منه قيمته، تمسكا بعمومات أدلة الإرث، وإطلاقاته، واضح الضعف، فإن أدلة الحبوة المتقدمة الدالة على الحكم التكليفي والوضعي، تقييد وتخصص أدلة الإرث، فلا يبقى مجال للتمسك بالعمومات، كما هو واضح. (٦٣) نصوصا، وإجماعا، كما تقدم، فلا حبوة للأنتى مطلقا، ولا للخنثى المشكل، للشك في الشرطية.

(٦٤) على المشهور، لأن الأكبرية تصدق على المتعدد أيضا - كما في التوأمين، إذ التفاوت بينهما يسير لا يعتد به عرفا، أو من له زوجتان وضعتا له ذكرين في وقت حقيقي - ولأصالة التساوي بعد عدم الترجيح في البين، كما مرّ مكررا، وكذا لو كان أكثر من اثنين.

(٦٥) لأنها لكل أمر مشكل، والمقام كذلك بعد عدم صحة الرجوع إلى الأصل، كما هو واضح، وما عن بعض من سقوطها في المقام، لا وجه له بعد تحقق موضوعها واقعا.

(٦٦) لظواهر الأدلة المتقدمة المشتملة على الولد والابن الظاهرين في الصلبي، مضافا إلى الأصل، كما مر.

(٦٧) لأن الحبوة ميراث الأكبر من الذكور، فتشمله إطلاقات موانع الإرث

الثالث: أن لا يكون من المخالفين الذين يعتقدون بعدم الحبوّة (٦٨)، ولا يشترط عقله فيحبي ولو كان مجنونا (٦٩)، كما لا يعتبر بلوغه (٧٠)، بل ولا كونه منفصلا حيا حين موت الأب (٧١).

- كما تقدم - مضافا إلى الإجماع.

(٦٨) على المشهور للأصل، ولعمومات أدلة الإرث بعد الشك في شمول إطلاقات أدلة الحبوّة لمثله، ولقاعدة الإلزام، حيث أنه يرى عدم استحقاقها وأن الحبوّة لجميع الورثة - فيمنع منها إلزاما بما التزم به على نفسه، فلا تشمله إطلاقات أدلة الحبوّة، وعموماتها، كما تقدم.

نعم، لو كان من المخالفين، واعتقد الحبوّة - كما ينسب إلى بعضهم - حسب مذهبه، يحبي لإطلاقات أدلة الحبوّة.

(٦٩) للأصل، والإطلاق فتعطي الحبوّة لوليه، وكذا لا يشترط خلوه عن السفاهة، لما مرّ.

ولكن يمكن أن يقال: حيث أن الأب هو رئيس العائلة والقائم بشؤونها، وبعد فقده تبقى العائلة بلا رئيس وقيم، فالشارع الأقدس جعل أكبر أولاده الذكور بمقتضى الحباء رئيسا للعائلة، حتى لا يتشتت أمرهم، بل يكونوا تحت إشرافه، وهذا هو الحكمة في الحباء، وهذا يلزم العقل وعدم السفاهة. فتأمل، وطريق الاحتياط واضح.

(٧٠) لإطلاق ما تقدم من النصوص، ولما مرّ من الأصل، فيحبي الصغير حينئذ، وما عن بعض من أنها مقابل القضاء ولا يتأتى منه ذلك، واضح الضعف صغرى وكبرى - كما مرّ - وتقدم في كتاب القضاء أنه ليس بفوري.

(٧١) للأصل، ولما مرّ في الحمل من أنه يعزل نصيبه في الميراث حتى يتبين الحال، وكذا في المقام، فإذا انفصل ذكرا حيا ولم يكن غيره من الذكور يحبي، ولو كان أنثى أو ذكرا ومات قبل الانفصال، تقسّم الحبوّة بين بقية الورثة، كما تقدم الوجه في ذلك.

الرابع: أن يكون المحبو منه الأب فلا حبة من تركة غيره (٧٢)، ولا يشترط إيمان الأب وإسلامه (٧٣).

الخامس: أن يخلف الميت مالا غير الحبة فلو لم يخلف مالا سوى الحبة لم يختص الولد الأكبر بشيء منها (٧٤)، ولا يعتبر أن يكون نصيب كل من الورثة زائدا عما كان عليه قبل الحبة (٧٥).

الرابعة: لا يمنع الدين المستغرق للتركة عن الحبة وإن لزم المحبو ما قبلها من الدين (٧٦).

(٧٢) للأصل، ولما تقدم من النصوص، مضافا إلى الإجماع.

(٧٣) للأصل، والإطلاق والعموم.

(٧٤) على المشهور، لأنه إجحاف وظلم بالنسبة إلى بقية الورثة والشارع لا يرضى به، ولظواهر ما تقدم من الأدلة المشتملة على أنها من متاع بيته، فلو كان المتاع منحصرا بها، وزعت على جميع الورثة، ولا تشمله ما تقدم من الأدلة، مضافا إلى الأصل الذي مر ذكره.

ولو كان مال الحبة لها قيمة كثيرة أضعاف قيمة المتاع، كما في بعض أقسام الخاتم أو السيف، يشكل شمول الحكم له أيضا، لما تقدم من الأصل بعد الشك، فإن المستفاد من ظواهر الأدلة ما إذا كان متعارفا، وهذا خارج عنه، فيقسم بين الورثة، وطريق الاحتياط واضح.

(٧٥) للأصل، والإطلاق.

(٧٦) للأصل، وإطلاق ما تقدم من الأدلة في أن التركة تنتقل إلى الورثة في الدين المستغرق، متعلقة بحق الغير، فلا يجوز لهم التصرف فيها إلا بعد استرضائهم كما تقدم^(١) وفي المقام لا يجوز للولد الأكبر التصرف فيها إلا بعد

وكذا في غير المستغرق فإنها لا تحسب من الدين (٧٧)، وإن كان الأحوط للولد الأكبر أن يعطي منها للدين بالنسبة (٧٨)، ولو زاحمت الحبوة التجهيزات قدمت التجهيزات الواجبة (٧٩). ولو كان بعض أعيان الحبوة أو كلها مرهونة في الدين على الميت فكّ الرهن من تمام التركة (٨٠)،

استرضاء الديان، وأن حقهم مقدم عليها، لأنه مقدم على الميراث، كما مرّ في التجهيزات.

وما عن بعض من عدم الحباء حينئذ لعدم الإرث في الدين المستغرق، قابل للمناقشة كما مرّ.

(٧٧) على المشهور، لإطلاق أدلة الحبوة، وأن الدين يخرج من سائر التركة - كما في التجهيزات - إلا إذا كان إجحاف في البين، فيخرج منها أيضاً، لما مرّ.

(٧٨) لاحتمال توزيع الدين على جميع التركة على وجه المشاع، وانصراف أدلة الحبوة عن مثل هذه الصورة، وفي كل منهما مجال للبحث، فتأمل.

(٧٩) لما مرّ في التجهيزات من أنها مقدمة على الإرث نصاً (١) وإجماعاً، وكذا الدين كما تقدم. ومع عدم التزام إطلاق أدلة الحبوة محكم بلا إشكال. (٨٠) لأنه دين، والدين يخرج من أصل المال، نصاً، وإجماعاً كما مرّ في كتاب الدين.

ودعوى: أن أعيان الحبوة انتقلت إلى الولد الأكبر بالموت، فيكون الحق عليه لا من أصل المال.

غير صحيحة: لما تقدم في كتاب الرهن من أنه وثيقة، والدين على الميت.

وأخذ الولد الأكبر الحبة (٨١).

الخامسة: لو لم تكن الحبة أو بعضها في التركة لا يعطى قيمتها (٨٢)، وكذا لو خرجت عن الاسم (٨٣)، ولو نقص عن هذه الأعيان بعضها كما في المصحف فإن كان النقص مما يوجب زوال الاسم (٨٤)، فلا تكون من الحبة وإلا فتكون منها (٨٥).

السادسة: لو تعدد المال المحبب به يقتصر على الواحد منه (٨٦)،

(٨١) لتحقيق المقتضي وفقد المانع، فتشمله الإطلاقات، والعمومات.

(٨٢) للأصل، وأن المستفاد من الأدلة أن الأعيان الخاصة تعطى للولد الأكبر، فلا تشمل قيمتها لو لم تكن.

(٨٣) كما لو أحدث فيه حدثاً أخرجه عنه مثل ما إذا كسر السيف، أو الخاتم، على وجه لا يطلق عليه الخاتم أو السيف، لقاعدة انتفاء الحكم بانتفاء الاسم، كما تقدمت في كتاب الطهارة^(١) وللأصل بعد الشك في شمول الأدلة لمثل ذلك، ولا فرق في التغيير بين كونه للإصلاح مثلاً فاتفق موته، أو لزوال الاسم والموضوع. نعم، لو انفصل جزء من الخاتم، لا يضر ذلك لصدق الاسم عرفاً، وأن المنفصل بمنزلة المتصل عندهم، مضافاً إلى الأصل.

(٨٤) كما في سورة من القرآن، وإطلاق المصحف على مثل ذلك إنما يكون بالناية وفي عرف خاص، لا مطلقاً.

(٨٥) الأقسام ثلاثة، إما تعلم بصدق الاسم، أو نعلم بعدم صدقه، أو نشك، وحكم الأولين معلوم، وفي الأخير - كمصحف ناقص بعض أوراقه - فالمرجع هو الأصل - كما تقدم - إن لم يكن أصل موضوعي آخر.

(٨٦) لكون الحكم مخالفاً للقاعدة، والعمومات، والإطلاقات، فلا بد من

إلا في الثياب (٨٧)

الاقتصار على الأقل، بعد الشك في شمول الأدلة للتعدد.

(٨٧) لأن الرواية المتقدمة بلفظ الجمع، فيؤخذ بمدلوله، ويقتصر على أقله أيضا، كما هو الغالب، فالثياب التي تحبى هي ثياب بدنه بأجمعها، سواء لبسها أم أعدها لللبس، وأما الثياب المعدة للتجارة فلا تكون من الحبة، لعدم شمول الأدلة لذلك، وفي بعضها، «ثياب جلده»^(١) مضافا إلى الإجماع، وكذا ما أذخره للفخر أو للتبرك، كما لو كان عنده عمة بعض أولياء الله تعالى مثلا.

فروع

الأول: لو كان الثوب مما يحتاج إلى التفصيل والخياطة، ولم يتحقق كل منهما، لا يكون من الحبة، لعدم صدق الاسم لا لغة، ولا عرفا، فينتفي الحكم لا محالة.

الثاني: لو كان لباس الميت مخالفا لزي الولد الأكبر، كما لو كان الميت معمما ولكن الولد الأكبر كان زيه غير ذلك، أو بالعكس، يحبى الولد الأكبر، لما مرّ من الإطلاق.

الثالث: لو كان الميت ممن يجب دفنه بشيابه، كالشهيد في المعركة، فلا تكون تلك الثياب من الحبة، لأنها بمنزلة الكفن، وهو مقدم على الميراث. ثم إن الوارد في الأدلة الثياب أو الكسوة، فالمدار في التعيين العرف، فيدخل القميص والبدلة والعمامة والسراويل والعباءة وغيرها فيها، ولا يدخل الحذاء والرباط المتعارف في هذه الأعصار، ولا لباس الحرب، أو ما أعد للعمل في أوقات خاصة، كل ذلك لعدم الصدق، أو الشك في الشمول، كما يدخل حلية السيف وجفنه وسيوره وبيت المصحف، كل ذلك للتبعية العرفية.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٢.

فلا فرق فيها بين الواحد والمتعدد ولا بين أن تكون مستعملة أو جديدة مخيطة لم تلبس بعد (٨٨).

السابعة: لو كان بعض أجناس الحبة مما يحرم استعماله على الرجل كالخاتم من الذهب أو الثوب من الحرير لا يدخل في الحبة (٨٩).

الثامنة: لو أوصى بعين من التركة وكان ما أوصى به هي الحبة فالوصية نافذة إن لم تكن زائدة على الثلث (٩٠)، وإلا فيحتاج إلى إجازة الولد الأكبر (٩١).

(٨٨) كل ذلك للإطلاق، والعموم، ما لم يوجب الإجحاف ببقية الورثة.

(٨٩) للأصل، بعد الشك في شمول الأدلة لمثل ذلك، لعدم معهودية استعمال ذلك عند الشارع، والمنساق من الأدلة ما كان مورد الاستعمال عرفاً. نعم، لو كان المحبو لا ينتفع من خاتمه وكان في معرض انتفاعه، أو انتفع منه مدة ولكن لمانع خارجي لم ينتفع منه، كما إذا قطع يده فلا يلبس خاتمه، أو لا ينتفع من قراءة مصحفه، لأنه أُمي، يكون داخلاً في الحبة، لعموم الأدلة، وصدق التسمية عرفاً.

ودعوى: صدق الاسم عرفاً، فيقال: خاتم من ذهب أو ثوب من الحرير مردودة: لأن المتيقن من أدلة الحبة - التي هي خلاف الأصل - غير ذلك، فتبقى عمومات الإرث، وإطلاقاته، محكمة. والله العالم.

(٩٠) لأنه أحق بماله ما دام فيه الروح نصاً، وإجماعاً، كما تقدم في كتاب الوصية، واختصاص الحبة للولد الأكبر إنما هو بعد الموت.

(٩١) لأن الزائد من الثلث في خصوص الحبة - كما هو المفروض - للولد الأكبر بحكم، من الشارع - كما مرّ - فيتوقف على إذنه.

نعم، لو كان الزائد مما لا يصدق عليه الحبة فيحتاج إلى إجازة جميع الورثة، لا خصوص المحبولة.

وليس له شيء من التركة في قبال الحبة (٩٢)، وكذا لو أوصى مطلقاً أو بالحبة وغيرها فيخرج من جميع التركة حتى الحبة إن لم تكن الوصية زائدة على الثلث (٩٣).

و الحاصل أن الوصية في المقام تنقسم إلى أقسام:

الأول: الوصية بعين غير الحبة، فالوصية نافذة في الثلث بعد موت الموصي، وفي الزائد عنه يتوقف على إذن جميع الورثة، كما تقدم في كتاب الوصية من الحبة، لإطلاق أدلتها من غير تعارض.

الثاني: الوصية بالعنوان الكلي المشاع، مثل أن يقول أعطوا فلانا مائة دينار، فالكلام فيها عين ما سبق، فإن كان مقدار الثلث فالوصية نافذة، ولا تتوقف على إذن جميع الورثة.

الثالث: الوصية بعين من الحبة، ولم تكن زائدة على الثلث، فالوصية نافذة، لعدم الأدلة، ولأن الميت مسلط على ماله ما دام فيه الروح، وأن الثلث له، وأن الحبة إنما تكون بعد الموت فإنها ميراث.

الرابع: الوصية بعين من الحبة، وهي زائدة على الثلث، كما لو أوصى بخاتم - أو مصحف - تكون قيمته أزيد من الثلث، ففي الزائد يحتاج إذن المحبو له، لأنه ماله بحكم الشارع بعد الموت، واحتمال اعتبار إذن الجميع لإطلاق النص والفتوى غير صحيح، لأنه مقيد بالمستحق، وأن الولد الأكبر له الحق، نعم لا بأس بالاحتياط.

الخامس: الوصية بجملة من الأعيان، وفيها بعض أعيان الحبة، وأن مجموعها زائد على الثلث، فالوصية فيه نافذة في الثلث، وفي الزائد يحتاج إلى إذن جميع الورثة، ومنهم الولد الأكبر، فإن الزيادة تحتسب على الجميع.

(٩٢) للأصل بعد عدم الدليل في المقام.

(٩٣) لأن له الثلث فقط، وأن الوصية نافذة فيه وفي الزائد منه تتوقف على

ولو زادت على الثلث تحتاج في الحبة إلى إذن صاحبها (٩٤)، وفي غيرها إلى إذن جميع الورثة (٩٥).

التاسعة: لا يشترط في الحبة قضاء المحبو ما فات عن أبيه (٩٦).
 العاشرة: لو كان الولد الأكبر كافراً ثم أسلم فإن كان إسلامه قبل قسمة التركة أخذ الحبة وإن كان بعدها فلا حبة له (٩٧).
 الحادية عشرة: لا تسقط الحبة ولو كان بعض الورثة أو جميعهم قاصرين (٩٨).

الثانية عشرة: لو اشترط شرطاً في مقابل الحبة لا يجب على المحبو الوفاء به (٩٩).

إذن جميع الورثة، وأن الثلث يحسب من جميع التركة، لأنه مشاع، إلا إذا عيّنه في مورد خاص، كما تقدم في كتاب الوصية.
 (٩٤) لأنها له دون سائر الورثة.

(٩٥) لما مرّ في كتاب الوصية من أن الثلث للميت، وفي الزائد يحتاج إلى الإذن من الورثة في تنفيذ الوصية.

(٩٦) لإطلاق ما تقدم من الأدلة، فإذا لم يقض ما فات عن أبيه، استحق الحبة وإن أثم على ترك الواجب عليه. وعن بعض اشتراط ذلك، فلو لم يقض ما فات عن أبيه، لم يستحق العوض الذي هو الحبة، ولكن الإطلاق، وعدم الدليل على التقييد، يرده.

(٩٧) تقدم التفصيل في مسألة ٤ من (الفصل الثاني من موانع الإرث) فراجع هناك، فلا وجه للإعادة.

(٩٨) لإطلاق ما تقدم من الأدلة.

(٩٩) لأن الحبة ميراث خاص حكم بها الشارع الأقدس، فلا يجب الوفاء بالشرط حينئذ ويقتضيه الإطلاق، كما مرّ.

الثالثة عشرة: لو اختلف تكليف الميت مع تكليف المحبو (١٠٠)، في كمية الحبة أو في كيفية فالمناط على تكليف المحبو (١٠١) ولو اختلف تكليف المحبو مع تكليف الورثة في كمية الحبة فلا بد من الأخذ بالمتيقن (١٠٢)، والاحتياط في التصالح (١٠٣).

الرابعة عشرة: لا يرث الجد ولا الجدة (١٠٤)، مع أحد الأبوين (١٠٥).

نعم، يستحب الوفاء بالشرط، لما تقدم في محله من استحباب الوفاء بالشروط التي لا يجب الوفاء بها.

ولو كان الشرط في ضمن عقد لازم وجب الوفاء به، لإطلاق أدلة وجوب الوفاء بالشرط، وعدم مانع في البين، كما تقدم في كتاب البيع، فراجع هناك.

(١٠٠) اجتهدا كان، أو تقليدا.

(١٠١) لأنه المكلف الشرعي فعلا، وأن الحق انتقل إليه من الميت فصار أجنيا عنه، فالمدار يكون على تكليف المحبو.

(١٠٢) لدوران الأمر، بين الأقل والأكثر غالبا - كما تقدم في أول البحث - فيؤخذ بالمتيقن، ويجري الأصل في غيره. نعم لو دار الأمر بين المتباينين فلا بد من التصالح حينئذ ولو حصلت منازعة في البين فلا بد من الرجوع إلى الحاكم الشرعي، والحكم حينئذ بحسب موازين القضاء.

(١٠٣) لأنه حسن على كل حال، وطريقه معلوم.

(١٠٤) لأب كانا أو لأم، وما تقدم في الحبة من الأصل جار هنا في الطعمة أيضا بلا فرق بينهما، ويتفرع عليه فروع، وأنه المستند عند الشك، كما هو واضح.

(١٠٥) كتابا، وسنة، وإجماعا، قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ

لكن يستحب أن يطعم كل من الأبوين أبويه سدس أصل التركة لو زاد نصيبه من السدس (١٠٦).

يَبْغِضُ^(١)، وتقدمت قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، المستندة إلى الآية المباركة، والسنة الشريفة. وفي معتبرة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «عن رجل مات، وترك أباه، وعمه، وجده، فقال عليه السلام: حجب الأب والجدة عن الميراث، وليس للعلم ولا للجد شيء»^(٢) وفي رواية الحسن بن صالح قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة مملكة، لم يدخل بها زوجها، ماتت وترك أمها، وأخوين لها من أبيها وأمها، وجدها أبا أمها، وزوجها؟ قال: يعطى الزوج النصف، ويعطى الأم الباقي، ولا يعطى الجد شيئاً، لأن ابنته حجبته عن الميراث»^(٣) وفي صحيح الحميري كتب إلى العسكري عليه السلام: «امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها (جدها أو جدتها)، كيف يقسم ميراثها؟ فوقع عليه السلام: للزوج النصف، وما بقي للأبوين»^(٤) إلى غير ذلك من النصوص التي تدلّ على نفي تشريك الجد للأم معها، وتشريك الجد للأب معه، وتشريك الجدین معها.

(١٠٦) كما لو خلف أبويه وجدا، وجدة لأب أو لأم، يستحب للأم أن تطعم أباه وأمه السدس بالسوية، وهو نصف نصيبها فإن نصيبها الثلث كما تقدم، وكذا للأب يستحب أن يطعم أباه وامه سدس أصل التركة، وهو ربع نصيبه، أي ربع الثلاثين، فالتركة من ستة أسداس: سدس للأم وسدس لأبويها (الجد والجدة للميت من أمه) وثلاث أسداس لأب الميت وسدس لأبويه (الجد والجدة للميت من أبيه) كما هو واضح.

وتدلّ على استحباب الطعمة للجد والجدة النصوص الكثيرة، والإجماع

(١) سورة الاحزاب الآية: ٦.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٣ و ٢ و ٤.

فعن نبينا الأعظم ﷺ في معتبرة جميل: «أطعم الجدة السدس»^(١) المحمولة على الاستحباب بقرينة الإجماع، وفي موثق زرارة قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أن نبي الله ﷺ أطعم الجدة السدس طعمة»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات، وأما رواية سعد بن أبي خلف عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده أبان بن تغلب، فقلت: أصلحك الله، إن ابنتي هلكت، وأمي حية، فقال أبان: لا، ليس لأمك شيء، فقال أبو عبد الله عليه السلام: سبحان الله، أعطها السدس»^(٣) ومثلها غيرهما، فهي محمولة على الاستحباب، لما مر من الروايات.

ويمكن أن يستظهر ذلك من قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَ

الْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(٤) بقرينة الروايات المتقدمة.

ثم انه يستفاد من لفظ «الطعمة» الوارد في الروايات المتقدمة، اعتبار زيادة نصيب المطعم على السدس على المشهور، فلو لم يحصل لأحدهما سوى السدس - كالأب والأم مع الإخوة والزوج - لم تستحب الطعمة، للإجماع، ولأن المستفاد من الروايات ما إذا كان هناك للمطعم عن نصيبه زيادة، ولا فرق في تلك الزيادة أن تكون بقدر السدس أو أقل أو أكثر، كما عن المشهور، فلو اجتمع الأبوان - أو أحدهما - مع البنات كانت الزيادة خمس الواحد، وهو الباقي لهما بعد إطعام السدس حينئذ.

ومما ذكرنا ظهرت المناقشة فيما ذكره بعض من اعتبار أن تكون الزيادة بقدر السدس فما زاد، وإلا فلا تستحب اطعمة.

والمراد من السدس: سدس أصل التركة، للإجماع، وظهور ذلك من لفظ السدس الوارد في الروايات المتقدمة، بل ذلك صريح رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «في أبوين وجدة لأم، قال عليه السلام: للأُم السدس، وللجدة السدس،

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٢ و ٤ و ٦.

(٤) سورة النساء الآية: ١٠.

المرتبة الثانية: الإخوة وأولادهم (١٠٧).

وما بقي وهو الثلثان للأب»^(١) ومن ذلك ظهرت الخدشة في أن المراد من السدس سدس نصيب المطعم بعد ما تقدم، وأن المقام مقام التسامح.

فروع

الأول: يعتبر في الجد والجدة أن لا يكون فيهما شيء من موانع الإرث، لما تقدم من الأصل، وظهور الروايات في ذلك.

الثاني: لا فرق في إطعام الأبوين السدس للجد والجدة بين المتحد منهما، والمتعدد - من طرف واحد أو من طرفين - فيشترك الجميع حينئذ في السدس، للإطلاق، والإجماع، ولعدم ترجيح أحدهما على الآخر.

الثالث: يختص الجد والجدة بالقرابين، فلا يشملان البعيدين، للأصل، ولأنهما المنساق من الروايات، ولتبادر القريب منهما.

الرابع: يختص استحباب الطعمة بصورة عدم الولد، للأصل في غيره بعد عدم الدليل، فيقتصر على المتيقن، مضافا إلى الإجماع، وفي مرسل الكليني: «إن رسول الله ﷺ أطعم الجد السدس مع الأب، ولم يطعمه مع الولد»^(٢) فلا طعمة مع الولد، ولا مع ولد الولد.

(١٠٧) ويعبر عنهم بالكلالة المأخوذة من الإكليل، وهو شبه عصا مزينة بالجوهر، فإن الوراث يحيطون به من جوانبه كإحاطة الإكليل بالرأس، أو مأخوذ من الكل، أي الثقل. وكيف كان، فهم الوارثون الذين ليس فيهم ولد ولا والد، فيطلق على الميت وعلى الوارث بهذا الشرط، وذكرنا ما يتعلق بالكلالة في

(١) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ١٠.

(٢) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد الحديث: ٨.

والأجداد مطلقاً (١٠٨) ولا يرث واحد منهم مع وجود واحد من الطبقة السابقة (١٠٩).

(مسألة ١): إذا انفرد الأخ للأب والأم كان المال له قرابة (١١٠)، ولو كان كان معه أخ أو إخوة كذلك فالمال بينهم بالسوية (١١١)،

التفسير فمن شاء فليرجع إليه (١) ولا فرق في الإخوة والأخوات بين أن يكونوا لأب أو لأم، أو لهما، كما يأتي.

(١٠٨) بلا فرق بين الجدّ والجدة، والعالي منهما أو غيره.

(١٠٩) لما تقدم من قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» المستندة إلى الآية الشريفة «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» (٢)، وغيرها، والسنة الشريفة التي مرّ بعضها، فلا يرث أحد من المرتبة الثانية مع أحد من الأبوين والأولاد الوارثين، ومع فقد المرتبة الأولى يرثون، ولا يتقدم عليهم أحد من غيرهم، فإذا فقد الأبوان والأولاد وأولادهم، يكون الإرث للإخوة والأخوات، فلا يرث معهم غير الجدودة والزوجين اللذين يرثان مع كل طبقة، كما عرفت.

(١١٠) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب: قوله تعالى «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ إِمْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ» (٣) ومن السنة: روايات كثيرة، منها معتبرة عبد الله بن سنان قال: «سألته عن رجل مات وترك أخاه، ولم يترك وارثاً غيره، قال: المال له» (٤) ومن الإجماع: فهو مما لا خلاف فيه بين المسلمين.

(١١١) لأنها الأصل في كل شركة، إلا ما خرج بالدليل، مضافاً إلى الإجماع.

(١) مواهب الرحمن في تفسير القرآن ج: ٧ صفحة: ٣٣٢.

(٢) سورة الاحزاب الآية: ٦.

(٣) سورة النساء الآية: ١٧٦.

(٤) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الاخوة والاجداد الحديث: ١.

ولو كان معه - أو معهم - أنثى أو إناث فللذكر سهمان وللأنثى سهم (١١٢).
 (مسألة ٢): إذا انفردت الأخت للأب والأم كان لها النصف فرضاً (١١٣)،
 والباقي يردّ عليها قرابة (١١٤)، ولو كان الوارث أختين فصاعداً
 كان لهما أو لهن الثلثان فرضاً (١١٥)، والباقي يردّ عليهما أو عليهن
 قرابة (١١٦).

هذا إذا اتحد سبب الشركة، ولم تكن خصوصية لأحدهم على الآخر، كما هو
 المفروض، وإلا سيأتي حكمه.

(١١٢) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَ
 نِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (١).

ومن السنة: ما هي مستفيضة: منها صحيح بكير عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «إذا مات الرجل، وله أخت، تأخذ نصف الميراث بالآية، كما تأخذ الابنة لو
 كانت، والنصف الباقي يردّ عليها بالرحم، إذا لم يكن للميت وارث أقرب منها،
 فإن كان موضع الأخت أخ أخذ الميراث كله بالآية، لقول الله تعالى ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ وإن كانتا أختين أخذتا الثلثين بالآية، والثلث الباقي
 بالرحم، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً ﴿فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ وذلك كله إذا
 لم يكن للميت ولد، وأبوان، أو زوجة» (٢) وغيرها من الروايات، ومن الإجماع:
 ما تقدم.

(١١٣) للآية الشريفة ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ والسنة المستفيضة، وتقدم
 رواية بكير عن أبي جعفر عليه السلام، والإجماع المحقق بين المسلمين.

(١١٤) لآية ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ كما مرّ ولا شيء للعصبة، كما تقدم.

(١١٥) للآية الشريفة، والسنة المستفيضة، كما تقدمتا.

(١١٦) لما مرّ من القاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، المستندة إلى الآية

(١) سورة النساء الآية: ١٧٦.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الاخوة والأجداد الحديث: ٥.

(مسألة ٣): تقوم كلاله الأب وحده مقام كلاله الأب والأم مع عدمهم^(١١٧)، فيكون حكمهم في الانفراد والاجتماع حكم كلاله الأب والأم^(١١٨)،

المباركة: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ والسنة الشريفة، كما تقدمت.

(١١٧) للعمومات، والإطلاقات، الدالة على حكم الأخ مطلقا، وكذا العمومات الدالة على تفضيل الرجال على النساء، خرج المتقرب بالأم وحدها بالدليل الخاص، وبقي الباقي تحتها، وفي رواية موسى بن بكر قال: «قلت لزراعة: إن بكيرا حدثني عن أبي جعفر^(ع) أن الإخوة للأب، والأخوات للأب والأم، يزدون وينقصون، لأنهن لا يكن أكثر نصيبا من الإخوة للأب والأم لو كانوا مكانهم، لأن الله عز وجل يقول ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ يقول: يرث جميع مالها إن لم يكن لها ولد، فأعطوا من سمي الله له النصف كملا، إلى أن قال - فقال زارة: وهذا قائم عند أصحابنا، لا يختلفون فيه»^(١) وغيرها من الروايات الدالة على ذلك، مضافا إلى الإجماع، فيقوم الأخ للأب مقام الأخ للأب والأم، وأن للمتقرب بالأب وحده حكم المتقرب بالأبوين.

(١١٨) فلو انفرد الأخ - أو الأخت - للأب حاز المال كله، فلو تعددوا، فهو لهم بالسوية، فلو كان فيهم أنثى، فللذكر ضعفها، وكذا لو انفردت الأخت، كان لها النصف فرضا والباقي ردًا، للآية الشريفة^(٢) ولقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» فلا شيء للعصبة كما مرّ، ولو تعددت، فلهما أو لهن الثلثان فرضا والباقي ردًا، للآية المباركة^(٣) وللقاعدة المتقدمة.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٢) و (٣) سورة النساء الآية: ١١ - ١٢.

فلا يرث الأخ أو الأخت من الأب وحده مع أحد من الإخوة للأب والأم ولو أنثى (١١٩).

(مسألة ٤): إذا انفرد الواحد من ولد الأم خاصة عمن يرث معه كان له السدس فرضاً (١٢٠)، والباقي ردّاً بالقربة ذكراً كان أو أنثى (١٢١).

(١١٩) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فإن كلاله الأبوين أقرب إلى الميت من كلاله الأب فقط، لاجتماع السببين فيها، ومن السنة: روايات كثيرة، منها رواية يريد الكناسي عن الصادق عليه السلام: «و أخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك»^(١) وعن نبينا الأعظم عليه السلام: «أعيان بني الأم أحق بالميراث من بني العلات»^(٢) وفي رواية الحارث عن علي عليه السلام مثله، وقال أبو عبد الله عليه السلام فيها: «جئت بها من عين صافية»^(٣) والمراد من الأعيان الإخوة للأب والأم، مأخوذة من عين الشيء وهو النفيس منه، وبنو العلات لأب واحد وأمها تشتى، فإن كانوا لأم واحدة وآباء تشتى فهم الاخياف، ومن الإجماع، ما هو مسلم بين الفقهاء.

(١٢٠) لما مرّ من الروايات، والإجماع، ولقاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به، إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت فيحجبه»^(٤).

ودعوى: أنها مخصوصة بذوي رحم لم يكن له فريضة.

مخالفة للعموم الوضعي المذكور فيها، فعمومها محكمة، ويكون السدس الذي للأم فرضاً لولده كذلك.

(١٢١) لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، المستندة إلى الآية المباركة، والسنة المستفيضة^(٥) كما مرّ، فيكون الزائد له بالقربة.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١ و ٤ و ٣.

(٤) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الإخوة الحديث: ٩.

(٥) راجع صفحة: ١٠.

وللاثنتين من ولد الأم فصاعدا الثلث^(١٢٢)، بينهم بالسوية فرضا^(١٢٣)، والباقي يرّد عليهم قرابة ذكرانا كانوا أو إناثا أو مختلفين^(١٢٤).

(مسألة ٥): لو كان الإخوة الوارثون متفرّقين فبعضهم للأم وبعضهم للأب والأم فلكلالة الأم مع الوحدة السدس فرضا والثلث مع التعدد كذلك^(١٢٥)، بالسوية من غير فرق بين الذكر والأنثى^(١٢٦)، ولمن يتقرب بالأب والأم البقية - خمسة أسداس أو الثلثان - تقسم بينهم بالسوية مع وحدة النوع^(١٢٧).

(١٢٢) بالأدلة الثلاثة، فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾^(١)، ومن السنة: نصوص مستفيضة كما تقدمت^(٢) فلا وجه للإعادة والتكرار، ومن الإجماع: ما هو من الضروريات.
(١٢٣) لأصالة التسوية في كل شركة إلا ما خرج بالدليل، ولا دليل كذلك، كما مرّ.

(١٢٤) لما مرّ من القاعدة، وتقدمت النصوص الدالة على أن ليس للعصبة شيء، وإنما يرّد الباقي عليهم بالسوية، مضافا إلى الإجماع.
(١٢٥) لما تقدّم من أن الفرض في كلاله الأم مع الوحدة السدس، ومع التعدد الثلث.

(١٢٦) لما مرّ من أصالة التسوية، مضافا إلى الإجماع.
(١٢٧) لما مرّ من القاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به» فإن تمام المال لكلاله الأبوين، لأنها بمنزلة الأب والأم، لكن خصصت القاعدة في كلاله الأم، فإن لها الثلث أو السدس بالإجماع، والنص، كما مرّ، والبقية لكلاله

(١) سورة النساء الآية: ١٢.

(٢) راجع صفحة: ٩٦.

ومع الاختلاف للذكر ضعف الأنثى (١٢٨).

(مسألة ٦): لو اجتمعت كلاله الأم مع أحد الزوجين فلكلاله الأم السدس (١٢٩)، أو الثلث (١٣٠)، ولأحدهما النصف (١٣١)، أو الربع (١٣٢)، والزائد يردّ على الكلاله دون أحد الزوجين (١٣٣).

الأب والأم، تقسم بينهما بالسوية، لأصالة التسوية، إلا ما خرج بالدليل، مضافاً إلى الإجماع.

(١٢٨) كتاباً، وسنة، وإجماعاً، كما مرّ مكرراً. هذا كله إذا لم تزد التركة، كأختين فصاعداً للأبوين والإخوة والأخوات للأم، فالأمر واضح. وأما لو زادت التركة - مثل أخ أو أخت للأم، وأختين فصاعداً للأبوين، أو كان إخوة أو أخوات للأم وأخت لأبوين - فيرد الزائد على كلاله الأبوين دون كلاله الأم، نصاً، وإجماعاً. قال علي عليه السلام: «لا تزداد الإخوة من الأم على الثلث»^(١)، وغيره من الروايات كما تقدم. وما قيل من أن كلاله الأبوين يتقرب بسببين دون كلاله الأم، قابل للمناقشة، وكذا الكلام لو اجتمع كلاله الأم خاصة وكلاله الأب في الفرض، والردّ.

(١٢٩) إن كان واحداً كما تقدم.

(١٣٠) إن كانوا أكثر من واحد، يقسم بينهم بالسوية، من غير فرق بين الذكر والأنثى، كما عرفت.

(١٣١) وهو للزوج مع عدم الولد للزوجة، كما مرّ.

(١٣٢) وهو للزوجة مع عدم الولد للزوج وإن نزل.

(١٣٣) أما عدم الرد على أحد الزوجين، فللنص، والإجماع، قال

الصادق عليه السلام في معتبرة جميل: «لا يكون الرد على زوج ولا زوجة»^(٢)، وأما كون

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ١٢.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٨.

ولو اجتمعت كلاله الأب أو الأبوين مع أحد الزوجين فلأحدهما نصيبه الأعلى (١٣٤)، والباقي للكلالة (١٣٥)، فإن ساوى فرض أحدهما وفرضها التركة فلا إشكال (١٣٦)، وإن زادت التركة فالزيادة للكلالة (١٣٧)، وإن نقصت التركة عنها تكون النقيصة على الكلالة (١٣٨).

الرد على كلاله الأم، لبطلان التعصيب عندنا، كما مرّ.

(١٣٤) من النصف للزوج والربع للزوجة، كما مرّ من الأدلة الثلاثة.

(١٣٥) لما مرّ من القاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به»، و

العمومات مضافا إلى الإجماع.

(١٣٦) إذا كان هناك أخت للأب - أو من الأبوين - وزوج، فيأخذ كل

فرضه، ولا زيادة ولا نقيصة في البين.

(١٣٧) لما مرّ من النص، والإجماع، على عدم الرد على أحد الزوجين،

وستأتي الروايات الدالة على أن كلاله الأب والأبوين هم الذين يزدادون

وينقصون، والمقام مثل أخت أو أكثر وزوجة، فالزائد بعد وضع الفروض

للكلالة.

(١٣٨) كأختين وزوج، فله النصف، والباقي للأختين، نصا، وإجماعا فعن

الصادق عليه السلام في رواية بكير بن أعين: «فهم - كلاله الأب أو من الأبوين - يزدادون

وينقصون» (١) وفي الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام: «أن الإخوة للأب، والأخوات

للأب، والأم، يزدادون وينقصون» (٢) وفي الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام: «إن الزوج لا

ينقص من النصف شيئا إذا لم يكن ولد، والزوجة لا تنقص من الربع شيئا إذا لم

يكن ولدا» (٣).

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: ٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

ولو اجتمعت الكلالتان مع أحدهما كان الثلث أو السدس لكلالة الأم (١٣٩)، والنصف أو الربع لأحدهما والباقي لكلالة الأب أو الأبوين (١٤٠).

(١٣٩) لما تقدم من الأدلة.

(١٤٠) نصا، وإجماعا قال بكير بن أعين: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة تركت زوجها، وأخواتها، وأخواتها لأُمها، وإخوتها وأخواتها لأبيها، قال عليه السلام: للزوج النصف ثلاثة أسهم، وللإخوة من الأم الثلث، الذكر والأنثى فيه سواء، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب، للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن السهام لا تعول، ولا ينقص الزوج من النصف، ولا الإخوة من الأم من ثلثهم، لأن الله عز وجل يقول ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ وإن كانت واحدة فلها السدس والذي عني الله تبارك وتعالى في قوله ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ إنما عني بذلك: الإخوة والأخوات من الأم خاصة، وقال في آخر سورة النساء ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ﴾ يعني أختا لأب وأم، أو أختا لأب «فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ» - «وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ» فهم الذين يزدادون وينقصون، وكذلك أولادهم هم الذين يزدادون وينقصون، ولو أن امرأة تركت زوجها، وإخوتها لأُمها، وأختها لأبيها، كان للزوج النصف ثلاثة أسهم، وللإخوة من الأم سهمان، وبقي سهم، فهو للأختين للأب، وإن كانت واحدة فهو لها، لأن الأختين لأب إذا كانتا أخوين لأب لم يزداد على ما بقي، ولو كانت واحدة، أو كان مكان الواحدة أخ لم يزد على ما بقي، ولا تزد أنثى من الأخوات، ولا من الولد على ما

لو كان ذكرا لم يزد عليه»^(١)، وهذه الرواية الشريفة تتضمن أكثر الفروع المتقدمة.

ثم إن الإخوة من الأب يقومون مقام الإخوة من الأب والأم، لو اجتمعوا مع الإخوة من الأم، نسا كما تقدم، وإجماعا.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الاخوة والأجداد الحديث: ٢.

ميراث الأجداد

- (مسألة ١): لا يجب الجد عن الإرث أحد سوى الأبوين والأولاد وإن نزلوا (١٤١)، ولا يرث معه أحد سوى الأخ وأولاده والزوجين (١٤٢).
- (مسألة ٢): لو انفرد الجد كان المال كله له لأب كان أو لأم أو لهما (١٤٣)، وكذا لو انفردت الجدّة يكون المال كله لها (١٤٤).
- (مسألة ٣): لو كان جد أو جدّة أو هما لأم وجد أو جدة أو هما لأب كان لمن يتقرب بالأم منهم الثلث بالسوية (١٤٥)،

(١٤١) إجماعاً، ونصاً، كما مرّ، والقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد».

(١٤٢) نصوصاً كما يأتي، وإجماعاً.

(١٤٣) لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» ولما يأتي من الروايات، مضافاً إلى

الإجماع.

(١٤٤) لما عن علي عليه السلام في رواية سالم بن أبي الجعد قال: «اعطى الجدّة

المال كله»^(١) وفي صحيح أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سئل عن ابن عم وجد، قال: المال للجد»^(٢) مضافاً إلى الإجماع.

(١٤٥) أما الأول: فللقاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ

به»^(٣) المتفق عليها بين الفقهاء العظام (قدس الله أسرارهم) وتدل عليها الروايات المتقدمة، فإن نصيب الأم الأصلي الثلث مع عدم الولد، وأما السدس

(١) الوسائل: باب ٩ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٣) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٩.

ولمن يتقرب بالأب الثالثان^(١٤٦) للذكر مثل حظ الأنثيين^(١٤٧).

نصيبها بالحاجب، فيكون الجد والجدّة لأّم كذلك، ولصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر^(ع) قال: «إذا لم يترك الميت إلا جدّه أبا أبيه، وجدّته أّم امه فإن للجدّة الثلث، وللجد الباقي، قال: وإذا ترك جدّه من قبل أبيه، وجدّته أّم، وجدّته من قبل امه، وجدّة امه كان للجدّة من قبل الأم الثلث، وسقط جدّة الأم، والباقي للجدّ من قبل الأب، وسقط جدّ الأب»^(١) وعن مولانا الرضا^(ع): «فإن ترك جدّا من قبل الأم وجدّا من قبل الأب، فللجدّ من قبل الأم الثلث، وللجدّ من قبل الأب الثالثان»^(٢)، مضافا إلى الإجماع.

وما دلّ على الخلاف مثل رواية زرارة قال: «أراني أبو عبد الله^(ع) صحيفة الفرائض، فإذا فيها: لا ينقص الجدّ من السدس شيئا، ورأيت سهم الجدّ فيها مثبتا»^(٣) أما محمولة على الطعمة، أو لا بد من ردّ علمها إلى أهله. فما هو المشهور هو المنصور.

و أما الثاني: أي التسوية في جدودة الأم دون الأب، فللأصل، والإجماع، والنصوص، فعن مولانا الرضا^(ع): «فإن ترك جدّين من قبل الأب، فللجدّ والجدّة من قبل الأم الثلث بينهما بالسوية، وما بقي فللجدّ والجدّة من قبل الأب، للذكر مثل حظ الأنثيين»^(٤) وعنهم^(ع): «و متى اجتمع قرابة الأب مع قرابة الأم مع استوائهم في الدرج، وكان لقرابة الأم الثلث بينهم بالسوية»^(٥) وسيأتي في قسمة الجدّ من قبل الأب مع الأخت له أو لهما، ما يدل على ذلك.

(١٤٦) لما تقدم من القاعدة والنصوص، مضافا إلى الإجماع.

(١٤٧) بالأدلة الثلاثة، كما مرّ مكررا.

(١) الوسائل: باب ٩ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٢) مستدرک الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢١.

(٤) مستدرک الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٥) الوسائل: باب ١ من أبواب موجبات الارث الحديث: ٥.

(مسألة ٤): إذا اجتمع مع الإخوة للأم جدّ وجدّة أو أحدهما من قبلها كان الجدّ كالأخ منها والجدّة كالأخت منها ويقسم الثلث بينهم بالسوية مطلقاً (١٤٨).

(مسألة ٥): لو اجتمع جدّ وجدّة أو أحدهما من قبل الأب والأم أو الأب مع الإخوة من قبله فالجدّ بمنزلة الأخ من قبل الأب والجدّة بمنزلة الأخت من قبله (١٤٩).

(١٤٨) نصوصاً، وإجماعاً، مضافاً إلى ما مرّ من القاعدة، ففي معتبرة الحلبي عن الصادق عليه السلام: «سألته عن الإخوة من الأم مع الجدّ قال عليه السلام: للإخوة فريضتهم الثلث مع الجد» (١) أي الجدّ من الأم، وكذا في موثقة أبي جميلة عن الصادق عليه السلام أيضاً: «في الإخوة من الأم مع الجد، قال: للإخوة من الأم فريضتهم الثلث مع الجد» (٢) وغيرهما من الروايات.

وما يظهر منها الخلاف مثل صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «فإن كان مع الأخ للأم جدّ قال: يعطى الأخ للأم السدس، ويعطى الجدّ الباقي» (٣)، محمول على الجد من الأب، أو يرد علمه إلى أهله، كما في قوله عليه السلام في رواية القاسم بن سليمان: «إن في كتاب علي عليه السلام: إن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد» (٤) محمول على عدم إرثهم بالرد والمقاسمة، لا على الفرض، كما هو واضح.

وأما التسوية بينهم، فللأصل، بعد عدم الرجحان كما مرّ، وللإجماع، بل ولإطلاق بعض النصوص، كما تقدم، فحينئذ يقسم الثلث بين الجدود من الأم، وكذا الإخوة من قبلها.

(١٤٩) إجماعاً، ونصوصاً متواترة، ففي صحيح أبي بصير قال: «قلت لأبي

(١) و (٢) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٥ و ٧.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١ و ٨.

و للذكر مثل حظ الأنثيين (١٥٠).

(مسألة ٦): لو اجتمع الإخوة من قبل الأب والأم أو من قبل الأب مع الجدّ أو الجدّة أو هما من قبل الأم فالثالث من التركة للجدّ (١٥١)، مع التعدد يقسّم بالسوية مطلقا (١٥٢).

عبد الله عليه السلام: رجل مات وترك ستة إخوة وجدّا، قال عليه السلام: «هو كأحدهم» (١) وفي الموثق عن الصادق عليه السلام أيضا: «سمعتة يقول في ستة إخوة وجد، قال: للجد السبع» (٢) وفي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام قال: «سألته عن رجل ترك إخوة وأخوات لأب وأم، وجدًا؟ قال: الجدّ كواحد من الإخوة، المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين» (٣) وغيرها من الروايات، مضافا إلى ما تقدم من القاعدة.

وأما صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أنه قال في الأخوات مع الجد: إن لهن فريضتهن، إن كانت واحدة فلها النصف، وإن كانت اثنتين أو أكثر من ذلك فلهما الثلثان، وما بقي فللجدّ» (٤) فلا بد من حمله على الجد الأمي، أو ردّ علمه إلى أهله.

(١٥٠) لما تقدم في صحيح ابن سنان، مضافا إلى الأدلة السابقة.

(١٥١) للإجماع، وللقاعدة المعتمدة، وهي: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به، إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه»، ولما مرّ من الرواية (٥) فلا حاجة للتكرار.

(١٥٢) لأصالة التسوية في كل مال مشترك، إلا أن يدل دليل على الخلاف، ولعموم القاعدة المتقدمة، مضافا إلى الإجماع، وما يأتي من النص، فيقسّم الثلث حينئذ بين الجدّ من قبل الأم والجدّة من قبلها بالتساوي مطلقا، ومع عدم التعدد

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٧ و ١٥ و ٢ و ١٧.

(٥) راجع صفحة: ٨١.

والثلثان للإخوة (١٥٣)، مع التعدد والاختلاف للذكر مثل حظ الأنثيين (١٥٤).
 (مسألة ٧): لو كانت أخت واحدة من قبل الأب والأم أو من قبل الأب
 مع الجدّ أو الجدة أو هما من قبل الأم فالثالث من التركة للجدّ (١٥٥)، والنصف
 للأخت (١٥٦)، والسدس الباقي يردّ عليها (١٥٧).

فالسدس، لما مرّ.

(١٥٣) لأنهما الباقي من التركة، مضافا إلى ما يأتي من النص، والإجماع،
 فيقسمان بينهم بالسوية، إن لم يكن اختلاف في البين.
 (١٥٤) بالأدلة الثلاثة، كما تقدم مكررا.
 (١٥٥) لأنه نصيب من يتقرب بها، فتشمله القاعدة المتقدمة، ويقسم بينهم
 بالسوية، كما عرفت.

(١٥٦) كتابا، وسنة وإجماعا، كما مرّ في السهام المنصوصة فراجع هناك.
 (١٥٧) للعمومات المعللة الواردة في صحيحي بكير ومحمد بن مسلم،
 كما تقدم في العول، وعن الصادق عليه السلام: «فهم الذين يزدادون وينقصون»^(١) ومثله
 ما عن محمد بن مسلم، وفي موثق موسى بن بكير قال: «قلت لزراعة: إن بكير
 حدثني عن أبي جعفر عليه السلام: أن الإخوة للأب والأخوات للأب والأم يزدادون
 وينقصون - إلى أن قال - فقال زراعة: وهذا قائم عند أصحابنا، لا يختلفون
 فيه»^(٢) مضافا إلى الإجماع، فلا مجال للقول بالرد عليها وعلى قرابة الأم بعد ما
 عرفت.

ولا فرق في ما ذكرنا بين الأخت من الأب فقط أو الأخت من الأب
 والأم، لما تقدم من العموم، وما يأتي من الرواية.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الأخوات والأجداد الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(مسألة ٨): لو اجتمع الجدودة من قبل الأب مع الإخوة من قبل الأم فمع الوحدة فالسدس (١٥٨)، ومع التعدد فالثلث لهم بالسوية ولو مع الاختلاف (١٥٩)، والباقي في صورتين للجدودة (١٦٠)، للذكر مثل حظ الأنثيين (١٦١).

(١٥٨) لما تقدم في (السادس) من السهام المنصوصة في الفصل الرابع.
(١٥٩) لما مرّ في (الرابع) من السهام المنصوصة في الفصل الرابع، ولأصالة التسوية في كل ما اشترك بينهم، كما مرّ.

(١٦٠) نصوصا مستفيضة، وإجماعا، ففي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال سألته: «عن رجل ترك أخاه لأمه، ولم يترك وارثا غيره؟ قال: المال له، قلت: فإن كان مع الأخ للأم جدّ قال: يعطى الأخ للأم السدس، ويعطى الجد الباقي - الحديث» (١) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «في الإخوة من الأم مع الجدّة، قال: الإخوة من الأم مع الجد نصيبهم الثلث مع الجدّة» (٢) وفي معتبرة مسمع قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك إخوة وأخوات لأم وجدّا؟ قال: قال: الجد بمنزلة الأخ من الأب، له الثلثان، وللإخوة والأخوات من الأم الثلث، فهم شركاء سواء» (٣) إلى غير ذلك من الروايات الدالة على ما في المتن.

و أما رواية القاسم بن سليمان قال: «حدثني أبو عبد الله عليه السلام قال: إن في كتاب علي عليه السلام: إن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجدّة» (٤) فهي محمولة على نفي الرد - كما مرّ - وإلا فلا بد من ردّ علمها إلى أهلها، لمخالفتها للنصوص المستفيضة، والإجماع.

(١٦١) بالأدلة الثلاثة المتقدمة، فللجدّ من قبل الأب ضعف الجدّة كذلك.

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١ و ٣ و ٤ و ٨.

(مسألة ٩): لو اجتمع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب مع عدم الإخوة من قبلهما (١٦٢) - والأجداد من قبل الأب والإخوة من الأم فالسدس للإخوة من الأم مع الاتحاد (١٦٣)، والثالث مع التعدد بالسوية (١٦٤)، والباقي للإخوة من قبلهما - أو من قبل الأب - والجدودة (١٦٥) - ومع اتحاد الجنس بالسوية وإلا فللذكر مثل حظ الأنثيين.

(مسألة ١٠): لو اجتمع الجدودة للأم والجدودة من قبل الأب والإخوة من قبل الأبوين - أو الأب مع عدمهم - فالثالث للجدودة، من قبل الأم (١٦٦) يقسم بينهم بالسوية (١٦٧)، والثلاثان الباقيان للبقية ويكون نصيب الجد كالأخ ونصيب الجدّة كالأخت (١٦٨).

(مسألة ١١): إذا اجتمع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب والإخوة من

(١٦٢) كما تقدم في مسألة ٣.

(١٦٣) لأنه نصيبهم بالأدلة الثلاثة، كما تقدم فراجع.

(١٦٤) بالأدلة الثلاثة - كما مرّ - ولأصالة التسوية بينهم بعد عدم دليل

على الترجيح، مضافا إلى الإجماع، كما مرّ.

(١٦٥) نصوصا - كما تقدمت - وإجماعا، فتقسم التركة أثلاثا، فثلث

للإخوة من الأم مع التعدد، والثلاثان للإخوة من قبل الأبوين، أو من قبل الأب مع تعددهم - وللجدودة للذكر مثل حظ الأنثيين مع اختلاف الجنس، وإلا فبالسوية، كما مرّ. ولو كان أخا واحدا للأم، فله السدس، والبقية يرد على الإخوة من الأبوين وعلى الجدودة، كما مرّ.

(١٦٦) لأن ذلك نصيبهم، كما تقدم.

(١٦٧) للأصل - كما عرفت - مضافا إلى الإجماع.

(١٦٨) نصوصا، وإجماعا، ففي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال:

قبل الأم والجدة من قبلها فالثلث للمتقرب بالأم بالسوية (١٦٩)، والثلثان للمتقرب بالأب للذكر مثل حظ الأنثيين (١٧٠).

(مسألة ١٢): لو اجتمع الجدود من قبل الأب مع الجدود من قبل الأم والإخوة من قبل الأبوين أو الأب والإخوة من قبل الأم فالثلث للمتقرب بالأم بالسوية والثلثان للمتقرب بالأب للذكر مثل حظ الأنثيين (١٧١).

«سألته عن أخ لأب وجد؟ قال: المال بينهما سواء»^(١) وفي صحيحة الثاني عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن رجل ترك إخوة وأخوات لأب وأم، وجدًا؟ قال: الجد كواحد من الإخوة، المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين»^(٢) وفي معتبرة حريز عن الصادق عليه السلام قال: «إن الجد شريك الإخوة، وحظه مثل حظ أحدهم ما بلغوا، كثروا أو قلوا»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات.

(١٦٩) لأنه نصيهم بالأدلة المتقدمة، فيقسم الثلث حينئذ بين الإخوة من قبل الأم والجدود من قبلها بالتسوية، فإن الجد بمنزلة الأخ، كما في رواية مسمع قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات، وترك إخوة وأخوات لأم، وجدًا؟ قال: الجد بمنزلة الأخ من الأب، له الثلثان، وللإخوة والأخوات الثلث، فهم شركاء سواء»^(٤) وغيرها من الروايات.

(١٧٠) لما مرّ في صحيحي ابن سنان وغيرهما من الروايات.

(١٧١) أما الثلث: فللمتقرب بالأم بالسوية، لأن ذلك نصيهم، فهم على حدّ سواء فيه، وأن الجدود من قبل الأم كأحد الإخوة من قبلها، كما تقدم في رواية مسمع، أما الثلثان: فللمتقرب بالأب، نصوصا، وإجماعا، للذكر مثل حظ الأنثيين، كما تقدم.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١ و ٢ و ٥.

(٤) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٤.

(مسألة ١٣): لو اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب أو مع الجدودة من قبل الأب فلا أحد الزوجين نصيبه الأعلى (١٧٢)، والبقية للباقي للذكر مثل حظ الأنثيين (١٧٣)، ولو اجتمع أحدهما مع الإخوة من الأم أو الجدودة من قبلها فلا أحدهما نصيبه الأعلى والبقية للباقي بالسوية مطلقاً (١٧٤).

(مسألة ١٤): لو اجتمع أحدهما مع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب والإخوة من الأم أو مع الجدودة من قبل الأب والإخوة من قبل الأم فلا أحد الزوجين نصيبه الأعلى وللمتقرب بالأم السدس من التركة مع الانفراد والثلث مع التعدد بالسوية مطلقاً وللمتقرب بالأب أو الأبوين البقية للذكر مثل حظ الأنثيين (١٧٥).

(مسألة ١٥): لو اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب والجدودة من قبل الأم أو مع الجدودة من قبل الأب والجدودة من

(١٧٢) من النصف للزوج مع عدم الولد للزوجة، والربع للزوجة إن لم يكن للزوج ولد.

(١٧٣) نصاً كما يأتي، وإجماعاً. وتقدم أيضاً ما يدل على ذلك.

(١٧٤) أما لأحدهما النصيب الأعلى من النصف للزوج أو الربع للزوجة، فلما مر من أن ذلك نصيب كل منهما، لا يزيد ولا ينقص، وأما البقية للإخوة من الأم: فلغرض عدم وجود وارث غيرهم، فيرد الباقي عليهم. نعم، لو كان هناك جد من قبل الأب يرث الزائد عليه، دون المنتسب من قبل الأم، وكذا لو كان الوارث الجدودة من قبل الأم وأحد الزوجين.

(١٧٥) نصاً، وإجماعاً، ففي صحيح بكير بن أعين قال: «قلت لأبي

عبد الله عليه السلام: امرأة تركت زوجها وأخواتها لأُمها وإخوتها وأخواتها لأبيها، فقال: للزوج النصف، وثلاثة أسهم، وللإخوة من الأم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء،

الأم فلأحدهما نصيبه الأعلى (١٧٦)، والثالث من تمام التركة للمتقرب بالأم يقسم بالسوية مع التعدد مطلقا (١٧٧)، والبقية للمتقرب بالأب أو الأبوين بالتفاوت للذكر مثل حظ الأنثيين (١٧٨).

(مسألة ١٦): إذا اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب والإخوة من قبل الأم والجدودة من قبلها فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى. والثالث من مجموع التركة للمتقرب بالأم يقسم بينهم

وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب، للذكر مثل حظ الأنثيين» (١) وعن أبي جعفر عليه السلام في صحيح بكير أيضا: «في امرأة تركت زوجها، وإخوتها لأمتها، وأختا لأبيها، فقال: للزوج النصف ثلاثة أسهم، وللإخوة للأم الثلث سهمان، وللأخت من الأب السدس سهم» (٢) وقريب منهما غيرهما، ويستفاد منها أن النقص يردّ على الأخت للأب. وكذا الكلام لو اجتمع أحدهما مع الجدودة من قبل الأب والإخوة من قبل الأم، فالتقص يردّ على المتقرب بالأب، كما هو واضح.

(١٧٦) من النصف أو الربع - كما تقدم في السهام - ولما يأتي من النصوص في المقام.

(١٧٧) نصوصا، وإجماعا، ففي كتاب علي عليه السلام: «إن الإخوة من الأم يرثون مع الجدّ الثالث» (٣) وعن الصادق عليه السلام: «في الإخوة من الأم مع الجد، قال: الإخوة من الأم مع الجد نصيبهم الثلث مع الجد» (٤) إلى غير ذلك من الروايات كما تقدم، فتستفاد من هذه الروايات قاعدة كلية وهي: «التسوية في جودود الأم، والتفاوت في جودود الأب».

(١٧٨) لما تقدم في صحيحي بكير وغيرهما، مضافا إلى الإجماع.

(١) و (٢) الوسائل: باب ١٠ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١ و ٢.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١٠ و ٣.

بالسوية (١٧٩) والباقي للإخوة من قبل الأبوين أو الأب للذكر مثل حظ الأنثيين (١٨٠).

(مسألة ١٧): إذا اجتمع أحد الزوجين مع الجدودة من قبل الأب والإخوة من قبل الأم والجدودة من قبلها فلا أحدهما نصيبه الأعلى والثلث للمتقرب بالأم بالسوية والبقية للمتقرب بالأب للذكر ضعف الأنثى (١٨١).

(مسألة ١٨): لو اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من قبل الأب والأم أو الأب والجدودة من قبل الأب فلا أحدهما نصيبه الأعلى والبقية للباقي للذكر مثل حظ الأنثيين (١٨٢).

(١٧٩) أما التقسيم كذلك فللنص، والإجماع، ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمها وإخوتها وأخواتها لأبيها، فقال عليه السلام: للزوج النصف ثلاثة أسهم، وللإخوة من الأم الثلث، الذكر والأنثى فيه سواء، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب، للذكر مثل حظ الأنثيين» (١).

وكذا لو اجتمعت زوجة مع ما ذكر فلها الربع، أي نصيبها الأعلى، وللإخوة من قبل الأم الثلث - أو السدس لو انفرد - والباقي للإخوة أو الأخوات من قبل الأب، وتقدم أن الجدودة من قبل الأم نصيبهم الثلث.

وأما التسوية للمتقرب بالأم بين الذكر والأنثى في الثلث، فلما مر من الأصل، والنص، والإجماع. هذا إذا كان المتقرب بالأم متعددا، وإلا فله السدس.

(١٨٠) لما تقدم من الأدلة.

(١٨١) ظهر وجهه مما مر.

(١٨٢) نصا، وإجماعا. ففي موثق أبي بصير قال: «سمعت رجلا يسأل أبا جعفر عليه السلام - وأنا عنده - عن زوج وجدّ، قال عليه السلام: يجعل المال بينهما

وكذا لو اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من الأم أو الجدودة منها فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى والباقي لهم بالسوية (١٨٣).

(مسألة ١٩): إذا اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب والجدودة من قبل الأب والإخوة من الأم فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى والثلث من التركة للإخوة من الأم مع التعدد بالسوية مطلقا وإلا فالسدس والبقية للباقي للذكر مثل حظ الأنثيين (١٨٤).

نصفين»^(١)، باعتبار أن النقص يردّ على المتقرب بالأب، وكذا لو كان إخوة من قبل الأب والأم، أو الأب، مع الزوج، فالنصف للزوج، والبقية للإخوة للذكر ضعف الأنثى، كما مرّ، وأما لو كانت زوجة وإخوة للأب والأم أو الأب فالربع لها، والثلثان للإخوة وللجدودة من قبل الأب والأم أو الأب، ويردّ الزائد على المتقرب بالأب والأم أو الأب، لا الزوجة، لما مرّ.

(١٨٣) لما مرّ من أن نصيب المتقرب بالأم الثلث مع التعدد، والزائد عليه - بعد إخراج نصيب أحد الزوجين - للإخوة من الأم، أو الجد، والجدودة منها، بالرد مع عدم وجود وارث غيرهم، لما تقدم من قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، مضافا إلى الإجماع.

(١٨٤) ظهر وجه ذلك كله مما مرّ، وفي صحيح أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل مات، وترك امرأته وأخته وجدّه، قال: هذه من أربعة أسهم، للمرأة الربع، وللأخت سهم، وللجد سهمان»^(٢) أي الأخت من قبل الأب، وكذا الجد، لأن الباقي ثلاثة أرباع، فيصير سهم الأخت ربع، وربعان أي سهمان للجد.

(١) الوسائل: باب: ١١ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب: ١١ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١.

(مسألة ٢٠): لو اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب والجدودة من الأب والجدودة من الأم فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والثالث للجدودة من الأم بالسوية مطلقا، والبقية من التركة للمتقرب بالأب للذكر ضعف الأنثى (١٨٥).

(مسألة ٢١): إذا اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة من قبل الأبوين أو الأب والإخوة من قبل الأم والجدودة من قبلها والجدودة من الأب فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والثالث للمتقرب بالأم بالسوية مطلقا، والباقي للمتقرب بالأب للذكر مثل حظ الأنثيين (١٨٦).

(١٨٥) يستفاد ذلك من الروايات المتقدمة، والإجماع، كما مرّ.

(١٨٦) لما مرّ في السهام، والنصوص التي تقدم بعضها، وهناك فروع أخرى يظهر حكمها مما تقدّم.

أولاد الإخوة والجدودة بالواسطة

(مسألة ١): لا يرث أولاد الإخوة ولو كانوا من الأبوين مع وجود واحد من الإخوة من الأب أو الأم ولو كان أنثى (١٨٧).

(١٨٧) لقول الصادق عليه السلام في رواية يونس المنجبرة: «إذا التفت القربات فالسابق أحق بميراث قريبه، فإن استوت قام كل واحد منهم مقام قريبه»^(١)، و عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في الفقه المنسوب إليه: «من ترك واحدا ممن له سهم ينظر، فإن كان من بقي من درجته ممن سفل - وهو إن ترك الرجل أخاه وابن أخيه - فالأخ أولى من ابن أخيه»^(٢) ولقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» الشاملة للمقام، مضافا إلى الإجماع، فيكون أولاد الإخوة بحكم أولاد الأولاد، فمع وجود الولد لا تصل النوبة إلى ولد الولد.

وما عن ابن شاذان من مشاركة ابن الأخ للأب والأم مع الأخ للأُم في الميراث، فله السدس، والباقي لابن الأخ من الأبوين، لكثرة الأسباب. قابل للمناقشة: بأنها إنما تؤثر مع تساوي الدرجة، وهي هنا متفاوتة، فإن الأخ أقرب درجة من ابن الأخ مطلقا.

على أنه ينتقض بالأخ للأب، فإنه لا يحجب أولاد الأخ للأُم، بناء على ما ذهب إليه - مع أنه وافق المشهور - معللا: بأن الأخ من الأب أقرب من أولاد الأخ للأُم، وأنه يحجبهم، وإن الفرق بين الموردين غير ظاهر. فتأمل.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب موجبات الإرث الحديث: ٣.

(٢) مستدرک الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الاخوة والأجداد.

(مسألة ٢): أولاد الإخوة والأخوات من الأبوين أو من أحدهما يقومون مقام آبائهم عند عدمهم (١٨٨)، ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به (١٨٩)، فيفرض حياة الوسائط والتقسيم بينهم ثم يقسم بين أولادهم (١٩٠).

وكيف كان، فما ذهب إليه المشهور هو المنصور. والله العالم.

(١٨٨) نصا، وإجماعا، فعن الصادق عليه السلام في رواية أبي أيوب: «بنت الأخ بمنزلة الأخ، وكل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به، إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه» (١).

(١٨٩) لقيامهم مقام آبائهم، ولما مرّ من القاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به»، فلو لم يخلف إلا أخا من الأم فقط، فالمال له فرضا وردا، ولو كان ولد الأخ كذلك، فالمال له فرضا وردا - كما مر - ولو تعدد الأخ منها يقسم المال بينهم بالسوية، ذكرانا كانوا أو إناثا، لما تقدّم، وكذلك في أولادهم، ولو كان الأخ من الأب فقط، فالمال له فرضا وردا، كما تقدم، وكذا في ولده، ومع التعدد يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وكذا في أولاده. وأما رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام «قلت له: بنات أخ وابن أخ، قال عليه السلام: المال لابن الأخ، قلت: قرابتهم واحدة، قال: العاقلة والدية عليهم، وليس على النساء شيء» (٢) فهي محمولة إما على ابن الأخ من الأبوين وابن الأخ من الأب، أو على التقية، وإلا فلا بد من ردّ علمها إلى أهله.

(١٩٠) لأن كل واحد منهم يأخذ نصيب من يتقرب به، فيكون المدار على الواسطة، وتقدمت قاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به» وما تقدم من الروايات، فلو كان الأولاد من الإخوة المتعددة للأم، فلا بد من فرض حياة

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٩.

(٢) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٣.

(مسألة ٣): يرث الأولاد مع الوسائط المتعددة إن لم يكن آبائهم موجودين - ويكون إرثهم إرث من يتقربون به (١٩١).

(مسألة ٤): لا يرث أولاد الإخوة من الأب فقط مع وجود أولاد الإخوة للأب والأم (١٩٢) ولو اجتمع ابن أخت لأب وابن أخت لأم فلا ين الأخت من الأب السدس ولا ين الأخت من الأب الباقي (١٩٣).

الوسائط، فلهم الثلث يقسم بينهم بالسوية، وهكذا بالنسبة إلى أولادهم، وكذا لو كان الأولاد من الأختين فصاعدا من الأبوين أو من الأب، مع فقد الذي من الأبوين، فنصيبهم الثلثان، لكن للذكر مثل حظ الأنثيين، وكذا لو كان الأولاد من الذكور للأبوين أو من الأب، أو كانوا من الذكور والإناث من الأب والأم أو من الأب فقط، فلا بد من فرض الوسائط أحياء، والقسمة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم قسمة نصيب كل منهم بين أولاده كذلك للذكر مثل حظ الأنثيين، كل ذلك لما تقدم من القاعدة، والنص، والإجماع.

(١٩١) ظهر وجه ذلك مما تقدم في المسألة السابقة.

(١٩٢) نصا، وإجماعا، فمن الصادق عليه السلام في معتبرة الكناسي: «ابن أخيك لأبيك وأمك أولى بك من ابن أخيك لأبيك»^(١) وتقتضيه قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، ويعتبر أن يكونا في درجة واحدة، كما تقدم.

(١٩٣) نصا، وإجماعا، ففي صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن ابن أخت لأب وابن أخت لأم؟ قال: «لابن الأخت من الأم السدس، ولابن الأخت من الأب الباقي»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات، هذا إذا كان ابن الأخت من الأم منفردا. وإن تعدد فلهم الثلث، والباقي لابن الأخت من الأب، كما تقدم مكررا.

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١١.

(مسألة ٥): أولاد الإخوة والأخوات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم في مقاسمة الأجداد والجندات (١٩٤).

(مسألة ٦): الأقرب من الأجداد يمنع الأبعد منهم (١٩٥) ولو انفرد الجد كان المال كله له (١٩٦).

(مسألة ٧): يقاسم الإخوة الجد وإن علا مع عدم وجود الجد الأدنى (١٩٧).

(١٩٤) نصوصا، وإجماعا، ففي صحيح أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن ابن أخ وجد؟ فقال: المال بينهما نصفان»^(١) وفي صحيح محمد بن مسلم قال: «نظرت إلى صحيفة ينظر فيها أبو جعفر عليه السلام، فقرأت فيها مكتوبا: ابن أخ وجد، المال بينهما سواء، فقلت لأبي جعفر عليه السلام: ان من عندنا لا يقضون بهذا القضاء، لا يجعلون لابن الأخ مع الجد شيئا، فقال أبو جعفر عليه السلام: أما أنه إملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام من فيه بيده»^(٢).

(١٩٥) لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، مضافا إلى الإجماع، وما تقدم من الروايات، فلا يرث الجدودة مع الواسطة، مع وجود واحد من الجدودة بلا واسطة، ومع وجود واحد من ذي واسطة، لا يرث ذو وسائط متعددة.

(١٩٦) لما تقدم من النص، والإجماع، ففي معتبرة سالم عن الصادق عليه السلام: «أن عليا أعطى الجدة المال كله»^(٣) وفي صحيح الحذاء عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سئل عن ابن عم وجد، قال: المال للجد»^(٤) وغيرهما من الروايات.

(١٩٧) لما مر من قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد».

(١) و (٢) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٤ و ٥ و ١.

(٣) الوسائل: باب ٩ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ١.

(٤) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد الحديث: ٢.

(مسألة ٨): الجد الأعلى بأي واسطة كان يرث مع الإخوة إن لم يكن في صنفه أقرب منه (١٩٨) فلو اجتمع جد الجد وإن علا مع الأخ يرث (١٩٩)، وكذا لو اجتمع ولد الإخوة وإن دنا مع الجد الأقرب (٢٠٠).
(مسألة ٩): لو اجتمع الأجداد الثمانية (٢٠١)،

(١٩٨) لصدق اسم الجد عليه، فيشملة إطلاق ما تقدم من الأخبار، لكن مع عدم وجود الجد الأدنى، لما تقدم من القاعدة، فلو اجتمعا - أي الأدنى والأعلى - مع الإخوة شاركهم الأدنى دون الأعلى، من غير فرق بين جد الأب وجد الأم. كما لا فرق بين الذكر والأنثى، كل ذلك لما تقدم من أن المناط الأقرب إلى الميت، وقد تقدم أن الإخوة وأولادهم مطلقا مع أي واسطة يشاركون مع الجد، بشرط أن لا يكون في صنفهم من هو أقرب إلى الميت، فإن الأقرب يمنع الأبعد.

(١٩٩) ظهر وجهه مما مر، بعد عدم وجود ما يكون أقرب إلى الميت في صنفهم.

(٢٠٠) لما تقدم من القاعدة.

و بالجملة يلاحظ في كل صنف من هو أقرب إلى الميت، فإنه أولى بالميراث، وهو مقدّم على الأبعد من هذا الصنف لا الصنف الآخر، لما مر من الأولوية، فإنها تلاحظ بالنسبة إلى الفرد من الصنف الذي هو أقرب إلى الميت.
(٢٠١) اجتماع الأجداد الثمانية مجرد فرض قد يتفق وقوعه نادرا في ظروف خاصة، مثل حالة الحرب وغيرها، وقد جرت عادة الفقهاء (قدس الله أسرارهم) بالتعرض له، ونحن نقتدي أثرهم فنقول توضيحا للمقام: لكل شخص نسب، أي أبا وأما، وهما في الدرجة الأولى من درجات الأصول كما مر - لأنهما العلة والسبب لوجود الشخص، ولكل من الأب والأم أب وأم. ويعبرون عنهما بالجد الأدنى أو الجد القريب، وهما واقعان في الدرجة الثانية من درجات الأصول.

كان للأجداد من قبل الأم الثلث بينهم أرباعاً (٢٠٢)،

ثم إن للأجداد درجات:

الدرجة الأولى: ما يتعلق بأب الميت وامه، وهم أربعة حاصلة من ضرب الاثنين في مثلهما، ويعتبر عنهم بالآباء الثانية أيضاً، والمراد منهم الأب والأم لأب الميت، والأب والأم لأم الميت.

الدرجة الثانية: ويعتبر عنهم بالآباء الثالثة، وهم ثمانية حاصلة من ضرب الأربع في الاثنين، لأن لكل من الأربعة: الأب والأم يعني الأب والأم لجد الميت، والأب والأم لأم أب الميت، وهكذا من طرف أم الميت، فتصير ثمانية، لأن كل مرتبة تزيد عن سابقتها بمثلها، كما هو واضح.

الدرجة الثالثة: الآباء والأمهات للدرجة الثانية، وهم ستة عشر، ويعتبر عنهم بالآباء الرابعة، حاصلة من ضرب الثمانية في الاثنين، وهكذا تزيد كل مرتبة ودرجة بضعفها، فتبلغ إلى ما شاء الله.

ثم إن النصف من كل درجة ذكور، والنصف الآخر إناث، وتقدم سابقاً أن الأبعد يرث لو فقد الأقرب إلى الميت، ذكر كان أو أنثى، فلو فقد الأجداد الأذنون ورث الأبعدون، وفي المقام لو ترك أجداد ثمانية، الأجداد الأربعة لأبيه، ومثلهم لأمه، أي الدرجة الثانية بكاملها مع فقد الدرجة الأولى.

(٢٠٢) لأن أصل الفريضة حينئذ من ثلاثة أسهم، لأن فيه الثلث الذي هو نصيب الأجداد الأربع من طرف أم الميت، لما تقدم من القاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به»، مضافاً إلى الإجماع، فتكون الأجداد من قبل أم الميت بمنزلة كلاله الأم، يقسمون الثلث بينهم أرباعاً، لفرض أنهم أربعة، وبالسوية لما مرّ من الأصل، والنص، وثلثان للأجداد الأربعة من طرف أب الميت، لأنهم بمنزلة كلاله الأب، مضافاً إلى الإجماع، والقاعدة.

ثمَّ إنَّ الثلاثين الذين للأجداد من طرف أب الميت، يقسَّمان أثلاثاً، ثلثاً لأبوي جدِّ الميت، للذكر مثل حظ الأنثيين، وثلث لأبوي أمَّ أب الميت، للذكر مثل حظ الأنثيين، أي أثلاثاً، فحينئذ تضرب الثلاثة الأولى في الثلاثة الثانية تحصل تسعة وهي سهام الأجداد من طرف أب الميت، كما هو المشهور بين الفقهاء.

وبناء على ما ذهب إليه المشهور، وتسهيلاً لإخراج السهام المفروضة، تقسَّم التركة إلى مائة وثمانية أسهم، ثلثها (و هو ستة و ثلاثون) للأجداد من قبل الأم، لكل واحد منهم تسعة، وثلثاها (أي اثنان وسبعون) للأجداد من طرف الأب، أربعة وعشرون، منها حصة أبوي أمَّ أب الميت (ستة عشر للجد وثمانية للجدة من طرف أمَّ أب الميت)، وثمانية وأربعون، منها للجد والجدة من قبل أب الميت (اثنان و ثلاثون للجد وستة عشر للجدة)، فيكون المجموع ما تقدم مائة وثمانية، وذلك لأنَّه يضرب أحد العددين في الآخر، أي الأربعة (سهام أجداد الأم) في تسعة (سهام أجداد الأب)، فتصير ستة و ثلاثين - لأن بين عدد نصيب كل فريق وعدد سهامهم مباينة، كما هو ظاهر، فيطرح النصيب وتضرب الأربعة في تسعة كما تقدم - ثمَّ تضرب النتيجة في الثلاثة التي هي أصل الفريضة فتحصل مائة وثمانية، كما تقدم.

ولكن عن معين الدين المصري التفصيل في الثلث للأجداد من طرف أمَّ الميت، وكذا في الثلاثين الذين لأجداد الأب من طرف أب الميت، فإنه قسَّم الثلث إلى ثلاثة أقسام، واحد منهما لأبوي جدة الميت، يقسَّم بينهما بالسوية، واثنان منها لأبوي أب جدة الميت، يقسم بينهما بالسوية، فتكون سهامهم ستة.

وثلث الثلاثين لأبوي أمَّ أب الميت بالسوية، وثلثاها لأبوي أبيه أثلاثاً، للذكر مثل حظ الأنثيين، فسهامهم ثمانية عشر، لأن نصيب الأجداد من قبل الأب يقسم إلى الثلاثة، فواحد منها إلى اثنين، واثنان منها إلى ثلاثة، فتضرب الاثنان

في الثلاثة تحصل ستة ثم تضرب الستة في الثلاثة تنتج ثمانية عشر وتضرب ثمانية عشر في أصل المسألة وهو ثلاثة، يبلغ أربعة وخمسين، فثلثها (ثمانية عشر) لأجداد الأم، اثنتا عشرة منها لأبوي أب أم الميت بالسوية، وستة لأبوي جدة الميت كذلك، وثلثاها (ستة وثلثون) لأجداد الأب، اثنا عشر سهما منها لأبوي أمه بالسوية، وأربعة وعشرون لأبوي أبيه أثلثا، للذكر مثل حظ الأنثيين. واستدل على ذلك بأن الثلث ينتقل في الواقع إلى الأم، فهو بمنزلة تركة الأم، فيكون ثلثه لأمها والباقي لأبيها، ثم ينتقل كل من الثلث والباقي إلى طبقة الأجداد، فينتقل إلى أبوي الأم ثلثها، والباقي إلى أبوي الأب، ويقسم بين كل منهما بالسوية، للأصل كما تقدم، وكذا بالنسبة إلى نصيب الأب وهو الثلثان ينتقل إلى أبوي الميت أثلثا، ثم منهما إلى أبويهما، فثلث الأم ينتقل إلى أبويها ويقسم بينهما بالسوية، للأصل، ولصدق جدودة الأم عليها أيضا ولو بالنسبة إلى أب الميت، وثلثا الأب ينتقلان إلى أبويه أثلثا.

فإنه لاحظ جهة الانتماء إلى الميت، وجهة الأصل.

ولكن ما ذكره لا يصلح مدركا للحكم الشرعي في مقابل المشهور، نعم مجرد ملاحظة اعتبار.

وعن البرزهي: يقسم نصيب قرابة الأب - كما هو المشهور - بالتفاوت، فالمرتفع تسعة كما مرّ، ولكن يقسم نصيب قرابة الأم أثلثا، ثلثه لأبوي أم الأم بالسوية، وثلثاها لأبوي أبيها أثلثا، لأنه لاحظ الأصل، فيشمل جدودة الأب لغير أبوي أم الأم، وإن أبوي أب أم الميت ينتمون إلى الميت بسبب الأب لأنهما أبواه أب أم الميت في مقابل أبوي جدة الميت.

وهذا أيضا لا يصلح دليلا للمقام، ونعم ما قال صاحب الجواهر (قدس الله نفسه الزكية): «و لقد كفانا مئونة الرد ندرة وقوع الفرض»، ومن هنا كان الاحتياط في المقام، ولو بالصلح وغيره - لا ينبغي تركه، لأن المشهور أيضا لم يعتمد وأعلى ركن وثيق تطمئن النفس به.

وللأجداد الأربعة من قبل الأب الثلثان يقسم بينهم أثلاثاً (٢٠٣)، للذكر مثل حظ الأنثيين (٢٠٤).

المرتبة الثالثة الأعمام والأخوال ولا يرث أحد منهم مع وجود واحد من الطبقة السابقة (٢٠٥).

(مسألة ١): العم يرث المال كله لو انفرد (٢٠٦)،

(٢٠٣) لأنهم بمنزلة كلاله الأب - كما مر - فثلثا ذلك لجده وجدته لأبيه بينهما للذكر ضعف الأنثى، والثلث الآخر لجده وجدته لأمه كذلك.

(٢٠٤) لأنه الأصل في تقسيم الموارث، إلا ما خرج بالدليل، كما مر. ثم انه لو كان معهم زوج أو زوجة كان لأحدهما نصيبه الأعلى، وكان النقص على أجداد الأب الأربعة لما تقدم سابقا.

و يعتبر في الأجداد مطلقا عدم وجود مانع من الإرث، لإطلاق ما تقدم، والله العالم بحقائق الأحكام وما حوته السرائر.

(٢٠٥) بالأدلة الثلاثة، أما الكتاب: فقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(١) ومن السنة: ما تقدم بعضها، وتقتضيه قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، ومن الإجماع: ما هو مسلم بين المسلمين.

وما عن بعض من تقسيم المال بين الخال والجدة للأم، أو غير ذلك. لا وجه له في مقابل ما تقدم.

ثم إنهم يرثون بالرحم والقربة، فيدخلون في الآية الشريفة ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ ولم يرد نص في الكتاب بخصوصهم، ولذا كان إرثهم بعد فقد الإخوة وأولادهم، والأجداد فصاعدا.

(٢٠٦) لانحصار الأولوية فيه - لأب كان أو لأم - وكذا العمة، فتشملهما الآية المباركة: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾.

وكذا العمان والأعمان ويقسمون المال بينهم بالسوية (٢٠٧)، وكذا العمة والعمتان والعمات (٢٠٨).

(مسألة ٢): لو اجتمع العم والعمة أو الأعمام والعمات فالأقسام أربعة.

الأول: أن يكونوا من نوع واحد أي من أب وأم فإن اتحدوا في الجنس فالمال بينهم بالسوية وإلا فللذكر ضعف الأنثى (٢٠٩).

الثاني: أن يكونوا من أب فقط فالمال بينهم كذلك (٢١٠).

(٢٠٧) للإطلاق، والإجماع، ولما مرّ من القاعدة، مع شرط التساوي في المرتبة، ولا يكون بعضهم أولى وأقرب من بعض، بأن لا يتقرب بعضهم بالأب وبعضهم بالأبوين - كما مرّ - وإلا فبالتفاوت في الأول، أو لا تصل النوبة إلى الثانية.

(٢٠٨) لما تقدم إذا كن جميعا عمات لأب أو لأم، أو للأبوين مع حفظ المرتبة وتساوي القرابة، وإلا فبالتفاوت في الأول، أو التقديم كما هو واضح.

(٢٠٩) أما الأول: فللأصل بعد عدم ما يوجب التفاضل، كما مرّ مكررا.

و أما الثاني: فللإجماع، والنص، قال أبو عبد الله عليه السلام في رواية سلمة الدالة على عموم التفاضل فقط: «في عم وعمّة، قال: للعم الثلثان، وللعمة الثلث» (١)، وهي عامة، وتخصيصها بالعم والعمة للأبوين، تخصيص بلا مخصص، وبلا دليل، وتقتضيه قاعدة: «تفضيل الرجال على النساء» الجارية في باب الإرث، المستفادة من الكتاب، والسنة الشريفة (٢).

(٢١٠) لما تقدم من الأصل في اتحاد الجنس، وللإطلاق، والإجماع، وإن القاعدة يقتضي الاختلاف والتفاضل.

الثالث: أن يكونوا جميعاً لأم فقط فمع الاتحاد في الجنس فالمال بينهم بالسوية (٢١١) ومع الاختلاف فيه فلا يبعد التساوي أيضاً (٢١٢)، والأحوط التصالح والتراضي فيه (٢١٣).

الرابع: أن يكون بعضهم من قبل الأبوين أو من قبل الأب فقط مع العمومة من قبل الأم، فالسدس لعمومة الأم مع الانفراد، والثالث مع التعدد (٢١٤).

(٢١١) للأصل، بعد فقدان ما يوجب التفضيل كما مر.

(٢١٢) لأصالة التسوية في كل مال مشترك، إلا ما خرج بالدليل وهو مفقود، مضافاً إلى دعوى الإجماع في المقام.

و عن جمع التفاضل - كما في اتحاد الجنس - ولعله المشهور، تمسكاً بقاعدة التفاضل الجارية في باب الإرث، فللذكر ضعف الأنثى، ولإطلاق قول الصادق عليه السلام في رواية سلمة: «للعلم الثلثان وللعمة الثلث» الدال عليه أيضاً.

ويمكن المناقشة في ذلك، أما القاعدة: فهي وإن كانت عامة ولا تختص بموارد خاصة، ولكن في المقام لا يمكن التمسك بها، لدعوى الإجماع على خلافها. فالمرجع هو الأصل الذي تقدم، كما قرر في الأصول.

و أما الإطلاق فمقيد بالأدلة الواردة في أن المنتسبون إلى الميت بالأم، يقتسمون المال بينهم بالسوية مطلقاً، فالشك في شمول الإطلاق يكفي في عدم جواز التمسك به، ومع ذلك كله فالفتوى بالتساوي مشكل جداً.

(٢١٣) ظهر وجهه مما تقدم، وأن الاحتياط بالصلح حسن.

(٢١٤) على المشهور، فإنهم استفادوا من الأدلة المتقدمة قاعدة كلية

وهي: «أن السدس للمتقرب بالأم مع الانفراد، والثالث مع التعدد، إلا ما خرج بالدليل»، ولا تختص هذه القاعدة بالكلالة، بل تجري في غيرها إلا إذا دلّ دليل على خلافها.

يقسم بالسوية مع وحدة الجنس، ولا يبعد التساوي مع الاختلاف (٢١٥)، و الاحتياط في التصالح والتراضي فيه (٢١٦)، والباقي للمتقرب بالأبوين أو الأب (٢١٧)، للذكر ضعف الأنثى مع الاختلاف.

(مسألة ٣): لا يرث الأعمام للأب مع وجود الأعمام للأب والام (٢١٨)، ويرث الأعمام من قبل الأم فقط مع الأعمام للأب أو للأب والام (٢١٩).

ودعوى: إطلاق ما مرّ في رواية سلمة: «للمعة الثلث»، فإنه يشمل العمة من الأم أو من الأبوين، فلها الثلث مطلقاً.

غير صحيحة: لأنها في مقام بيان أصل التفاضل، من أن للمعة الثلث وللعم الثلثان، لا في مقام بيان تعيين نصيب العمة من الأم، فيرجع فيها إلى أدلة أخرى وهي ما تقدم، مضافاً إلى الإجماع في المقام.

(٢١٥) لدعوى الإجماع، وأن التفاضل خلاف الأصل في المقام - كما مرّ - فيقتصر على موارد خاصة دلّ الدليل عليها، وفي غير ذلك يرجع إلى الأصل الجاري في كل مال مشترك، ومع ذلك فالجزم به مشكل، لما مرّ من القاعدة. فتأمل.

(٢١٦) ظهر وجهه مما تقدم.

(٢١٧) على المشهور - لما تقدم - للذكر ضعف الأنثى، ولانحصار ذلك

فيه.

(٢١٨) إجماعاً، ونصاً، ففي معتبرة الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام «وعمك أخو أبيك من أبيه وأمه أولى بك من عمك أخى أبيك من أبيه» ^(١) وقريب منها غيرها.

(٢١٩) إجماعاً، ونصوصاً تقدم بعضها، ويمكن تأسيس قاعدة كلية في

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب موجبات الارث الحديث: ٢.

(مسألة ٤): إذا كان الوارث منحصرا بالخال من قبل الأبوين أو الأب فالتركة له (٢٢٠)، ومع التعدد تقسم بينهم بالسوية مطلقا (٢٢١)، وكذا الحال في الخوالة من قبل الأم (٢٢٢).

(مسألة ٥): لو افترقوا بأن كان بعضهم لأب وأم أو لأب فقط وبعضهم من قبل الأم فالسدس لمن تقرب بالأم منهم إن كان واحدا، والثلث إن كان أكثر والذكر والأنثى فيه سواء (٢٢٣).

المقام مستفادة منها وهي: «أن المنتسب إلى الميت من قبل الأم يرث مطلقا، إلا ما خرج بالدليل»، كما في اختلاف الرتب أو الموانع أو غيرهما، بخلاف المنتسب إلى الميت من قبل الأب فقط، فلا يرث إلا مع عدم وجود المنتسب إلى الميت بالأبوين، ولا خصوصية في الطبقات التي وردت روايات في موردها بقريته الإجماع.

(٢٢٠) للإجماع، ولانحصار الأقربة فيه، وكذا لو تعدد الخال، أو كان اثنين، فتنحصر الأولوية فيهم، أو فيهما.

(٢٢١) للأصل، والإجماع، وما تقدم من الروايات الدالة على أن الذكر والأنثى سواء في الإخوة من الأم^(١) والمقام يكون تقربهم إلى الميت بالأخوة بالأم فلا فرق حينئذ بين كونهم لأبيها وأمها، وبين كونهم لأمها فقط، ولأبيها فقط للإطلاق، والإجماع.

(٢٢٢) لما تقدم في سابقة.

(٢٢٣) لما عرفت من القاعدة المستفادة من الأدلة من أن السدس للمنفرد المتقرب بالأم، والثلث للمتعدد والمتقرب بها، ولأصالة التسوية، مضافا إلى الإجماع.

(١) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث الاخوة والأجداد.

والباقى للخوولة من قبل الأب والأم سواء بينهم للذكر مثل حظ الأنثى (٢٢٤)، ومع فقدهم فللخوولة من قبل الأب كذلك للذكر مثل نصيب الأنثى لو تعددوا (٢٢٥).

(٢٢٤) لتعيين ذلك فيهم بعد إخراج السدس، أو الثلث.
و أما التقسيم بينهم بالسوية: فيكون للذكر مثل حظ الأنثى، للأصل، ولا شراك الجميع في التقرب بالأم، فإن الخال لأبيه ينتسب إلى الميت من جهة الأم، حيث أنه أخ لأمه، ولا عبرة من جهة القرب بالأب، بل الخوولة مطلقا يرثون من جهة الانتساب من ناحية الأم، فتشملهم ما تقدم من القاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به»، مضافا إلى الإجماع على التسوية.
ولكن عن الشيخ الاقتسام بالتفاضل، فللذكر ضعف الأنثى تمسكا بقاعدة تفضيل الرجال الجارية في الإرث. ومما تقدم ظهرت المناقشة فيه.
(٢٢٥) ظهر وجهه مما تقدم.

إن قلت: بناء على التسوية في الجميع لا وجه لتخصيص قرابة الأم بالسدس أو الثلث، والباقي لقرابة الأبوين، بل يكون التساوي في الكل، لأن المدار على التقرب بالأم وهو حاصل في الجميع، فلا وجه للتفصيل، أي: للمتقرب بالأم السدس مع الوحدة، والثلث مع الكثرة والبقية للباقي.
قلت: التفصيل المذكور لأجل دليل خارجي، فلا ينافي الحكم بالتساوي في غير موضع الدليل، فلا تلازم بين المقامين.
ودعوى: أن مقتضى قاعدة تفاضل الرجال على النساء الجارية في الإرث - إلا ما خرج بالدليل - عدم التساوي.

غير صحيحة: لأنها تجري في ما لم يكن دليل على الخلاف كما مرّ.
هذا، ولكن مع ذلك كله فالمسألة محل إشكال جدا، فالاحتياط بالمصالحة حسن على كل حال.

ويسقط الخوؤولة من الأب فقط إلا مع عدم الخوؤولة من الأب والام (٢٢٦).
(مسألة ٦): لو اجتمع العمومة من قبل الأبوين أو الأب مع الخوؤولة من قبل الأبوين أو الأب فالثلث للخوؤولة (٢٢٧)،

(٢٢٦) للإجماع، ولما تقدم من النصوص^(١) ويمكن تأسيس قاعدة في المقام وهي: (أن المتقرب إلى الميت بالأب لا يرث مع وجود المتقرب إليه بالأب والأم، بخلاف المتقرب إليه، بالأم فقط، فإنه يرث مطلقاً).

(٢٢٧) على المشهور، لنصوص مستفيضة، ففي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «أن في كتاب علي عليه السلام رجل مات وترك عمه وخاله، فقال عليه السلام: للعم الثلثان، وللخال الثلث»^(٢) وفي معتبرة أبي أيوب: «أن في كتاب علي عليه السلام: إن العمة بمنزلة الأب، والخال بمنزلة الأم، وبنات الأخ بمنزلة الأخ قال: وكل ذي رحم فهو بمنزلة الرحم الذي يجز به، إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت، فيحجبه»^(٣) فقله عليه السلام: إن العمة بمنزلة الأب، لأنها تأخذ إرث أخيها الذي هو أب الميت - كما هو واضح - وكذا الخالة، فإنها ترث أختها التي هي أم الميت. ولا فرق في ذلك بين اتحاد الخال وتعدد، وذكريته وأنوثيته، لإطلاق ما مرّ في صحيح أبي بصير.

وما عن جمع من أن للخال المتحد السدس، والثلث إن تعدد، وللعم النصف، حيث يجتمع العلم والخال، والباقي يرث عليهما بقدر سهامهما. وكذا لو ترك عمه وخاله، للعم النصف، وللخال السدس، والباقي يرث عليهما بالنسبة. قابل للمناقشة: لأنه اجتهد في مقابل النص - كما مرّ - وبه ترفع اليد عن القاعدة المتقدمة.

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الأعمام الحديث: ١.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الأعمام الحديث: ٦.

ومع التعدد يقسّم بالسوية (٢٢٨)، والثلاثان للعمومة (٢٢٩)، للذكر ضعف الأنثى مع التعدد والاختلاف (٢٣٠).

(مسألة ٧): لو اجتمع العمومة من قبل الأم والخوولة كذلك فالثلاث للخوولة (٢٣١)، وفي صورة التعدد يقسّم بالسوية مطلقا (٢٣٢)، والثلاثان للعمومة (٢٣٣)، ومع التعدد يقسّم بالسوية مع عدم الاختلاف (٢٣٤).

(٢٢٨) على المشهور، للأصل - كما مرّ مكررا، ذكرا كان أو أنثى، واحدا كان أو متعددا، لأب وأم، أو لأم، كل ذلك لما تقدم من النصوص.
(٢٢٩) للنص كما مرّ في صحيح أبي بصير وغيره - والإجماع.
(٢٣٠) لقاعدة التفضيل، مضافا إلى الإجماع.

(٢٣١) على المشهور، لنصوص مستفيضة، قال الصادق عليه السلام في معتبرة أبي أيوب: «أن العمة بمنزلة الأب، والخالة بمنزلة الأم»^(١) ومن المعلوم أن نصيب الأم الثلث، فالمتقرب بها أي الخال والخالة يكون الثلث لهما، بلا فرق بين أن يكون واحدا أو متعددا، ولما مرّ من القاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يتقرب به» الشاملة للمقام، مضافا إلى الإجماع.

(٢٣٢) لأصالة التسوية، خصوصا في قرابة الأم - كما تقدم مكررا - ولا تفضيل في المقام لما مرّ.

(٢٣٣) لما تقدم في معتبرة أبي أيوب، ولقاعدة: «كل ذي رحم فهو بمنزلة الرحم الذي يجرب به» ومن المعلوم أن تقرب العم أو العمة إلى الميت يكون بواسطة الأب، فتقسّم التركة حينئذ إلى ثلاثة أسهم، سهم للخوولة، والبقية للعمومة.

(٢٣٤) للأصل، بعد عدم ما يوجب التفضيل.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال الحديث: ٦.

ومعه لا يبعد التساوي أيضا (٢٣٥)، والاحتياط في الصلح والتراضي (٢٣٦).

(مسألة ٨): إذا اجتمع الخوؤلة من الأبوين - أو الأب - والعمومة كذلك مع العمومة من قبل الأم فالثلث للخوؤلة بالسوية (٢٣٧)، مع التعدد مطلقا (٢٣٨)، والثلثان للعمومة مطلقا أي السدس من الثلثين للعمومة من قبل الأم مع الاتحاد والثلث مع التعدد بالسوية (٢٣٩)، ومع اختلاف الجنس لا يبعد التساوي أيضا والأحوط التصالح (٢٤٠).

(٢٣٥) للأصل، ولما مرّ في (مسألة ٢) من أن قاعدة التفاضل وإن كانت جارية في باب الإرث مطلقا، لكنها خلاف الأصل، فتقتصر على موارد خاصة. (٢٣٦) لما تقدم في (مسألة ٢) من ذهاب جمع إلى التفاضل، وذلك يصلح للاحتياط في التراضي والتصالح.

(٢٣٧) لما مرّ من أن نصيبهم ذلك، للنص، والقاعدة.

(٢٣٨) بلا تفاضل في البين، فيقسم الثلث بينهم على السواء، وكذا لو انفرد فله الثلث، لإطلاق ما مرّ.

(٢٣٩) لأن نصيب العمومة الثلثان لو كانوا منتسبين إلى الميت بالأبوين - أو الأب - أو الأم فقط، ولكن يوزع الثلثان بينهم بالتفضيل، فيكون للمنتسب منهم بالأم السدس إن كان منفردا، والثلث إن كان أكثر، لإطلاق ما مرّ من الأدلة، وللقاعدة، مضافا إلى الإجماع، كما تقدم وتقسّم بينهم بالسوية، للأصل، وغيره، كما مرّ. والباقي للعمومة من قبل الأبوين، أو الأب.

(٢٤٠) أما الأول: فلما مرّ من الأصل، إلا ما خرج بالدليل كما تقدم في

(مسألة ٢).

و أما الثاني: فلذهاب جمع إلى التفاضل، كما مرّ في (مسألة ٢) أيضا فراجع هناك.

والباقي من الثلاثين^(٢٤١)، للعمومة من قبل الأبوين بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين^(٢٤٢)، ويسقط من يتقرب بالأب منفردا إلا مع عدم من يتقرب بالأب والام^(٢٤٣).

(مسألة ٩): إذا اجتمع الخوولة من قبل الأم والعمومة من قبل الأبوين أو الأب والعمومة من قبل الأم، فالثالث للخوولة من قبل الأم مع التعدد يقسم بينهم بالسوية مطلقا^(٢٤٤)، وللعمومة من قبل الأم السدس في صورة الانفراد، والثالث في صورة التعدد، ولا يبعد التساوي في صورة الاختلاف والاحتياط في التصالح والتراضي^(٢٤٥)، والباقي للعمومة من قبل الأبوين أو الأب للذكر ضعف الأنثى مع التعدد والاختلاف^(٢٤٦).

(مسألة ١٠): لو اجتمع العمومة من قبل الأبوين أو الأب مع الخوولة كذلك والخوولة من قبل الأم فالثالث للخوولة مطلقا^(٢٤٧).

(٢٤١) أي من خمسة أسداس الثلاثين أو ثلثيه.

(٢٤٢) لانحصار نصيبهم في ذلك، وتشملهم قاعدة: «للذكر ضعف الأنثى»

بلا معارض.

(٢٤٣) لما مرّ من النص، والإجماع، الدالين على أن المنتسب إلى الميت

بالأب فقط، لا يرث مع وجود من يتقرب بالأب والأم، بخلاف من ينتسب إلى الميت بالأم فقط.

(٢٤٤) لما مرّ في المسألة السابقة.

(٢٤٥) ظهر وجه كل ذلك مما مرّ في (مسألة ٢). ^

(٢٤٦) لانحصار نصيبهم في ما بقي، ولما مرّ من القاعدة: «للذكر ضعف

الأنثى» المطردة في باب الإرث، إلا ما خرج بالدليل.

(٢٤٧) لاشتراك الكل في التقرب إلى الميت بالأم، فيشتركون جميعهم

مطلقا فيه ولكن يقسمون بينهم حسب الأدلة المتقدمة، أي السدس من الثلث

والثلثان من التركة للعمومة يقسم بين العمومة للذكر ضعف الأنثى في صورة التعدد والاختلاف (٢٤٨).

(مسألة ١١): إذا اجتمع الخوؤلة من قبل الأبوين - أو الأب - مع العمومة والخوؤلة من قبل الأم فالثلث للخوؤلة مطلقا (٢٤٩)، والثلثان من التركة للعمومة من قبل الأم (٢٥٠)، ومع التعدد والاختلاف لا يبعد التساوي والأحوط التصالح والتراضي (٢٥١).

للخوؤلة من الأم مع الاتحاد، والثلث من الثلث للمتعدد منهم بالسوية مطلقا، والبقية للخوؤلة من الأبوين أو الأب، يقسم أيضا بينهم بالسوية مطلقا. والحاصل أن المنتسب بالأم إلى الميت لا يزيد نصيبه عن الثلث - في صورة التعدد - يقسم بينهم حسب الانتساب بالأم أو الأبوين منهم، لإطلاق ما مرّ، مضافا إلى الإجماع، والقاعدة. (٢٤٨) ظهر وجهه مما تقدم، فراجع.

(٢٤٩) يقسم الثلث حسب ما تقدم في المسألة السابقة لما فيها من الاختلاف في الانتساب، فيكون سدس هذا الثلث مع الانفراد أو ثلثه مع التعدد - للخوؤلة من قبل الأم بالسوية مطلقا - لما مرّ - والباقي من الثلث للخوؤلة من قبل الأبوين، أو الأب بالسوية.

(٢٥٠) لإطلاق ما ورد في نصوص مستفيضة: «للعلم الثلثان، وللخال الثلث»^(١) أو «للعمة الثلثان وللخاله الثلث»^(٢) وقاعدة: «كل ذي رحم هو بمنزلة الرحم الذي يجرب به» نعم، لو اجتمع معهم المنتسب بالأبوين يكون التقسيم في الثلاثين بينهم بالتفضيل، كما تقدم.

(٢٥١) أما الأول: فلما مرّ من الأصل بعد المناقشة في التفاضل، وأما الاحتياط: فقد تقدم وجهه في (مسألة ٢).

(مسألة ١٢): لو اجتمع العمومة من قبل الأم والعمومة من قبل الأب - أو الأبوين - مع الخوالة من قبل الأم والخوالة من قبل الأب أو الأبوين فالثلث للخوالة مطلقاً (٢٥٢)، والثلثان للعمومة مطلقاً (٢٥٣)، ويكون السدس منهما للعمومة من الأم مع الانفراد ومع التعدد الثلث (٢٥٤)، ومع الاختلاف لا يبعد التساوي والاحتياط بالتصالح (٢٥٥).

(٢٥٢) لما تقدم من النص، ولقاعدة التقرب، والإجماع، فيقسم بينهم بالتفصيل المتقدم، أي السدس من الثلث للخوالة من قبل الأم مع الانفراد، وثلثه مع التعدد، والباقي للخوالة من قبل الأبوين أو الأب، وفي جميع ذلك يقسم بالسوية مطلقاً، ولا تجري قاعدة التفضيل، لما مرّ من الأصل، وغيره. (٢٥٣) لما مرّ من الأدلة.

(٢٥٤) على المشهور، ولأنّ تقربهم إلى الميت كان بالأبوة أو الإخوة، فقاموا مقام كلاله الميت، التي تقدم أن إرثها كذلك، للقاعدة المتقدمة، مضافاً إلى الإجماع.

وعن جمع تسوية المتفرقين من الأعمام والعمات مع غير المتفرقين، فيكون الثلثان لهم مطلقاً، للذكر مثل حظ الأنثيين، تمسكاً بإطلاق قوله ﷺ: «للعمة الثلثان، وللخاله الثلث»^(١) وقول علي عليه السلام في كتابه: «إن العمة بمنزلة الأب والخاله بمنزلة الأم»^(٢) وغيرهما من الروايات.

والمناقشة فيه واضحة، لأن الإطلاق في مقام أصل التفضيل، وأصل النصيب، لا في مقام تعيين السهام من الثلاثين، وكذا في قول علي عليه السلام. وكيف كان، فما ذهب إليه المشهور هو المتعين، ولا بأس بالاحتياط بالتراضي، لما مرّ.

(٢٥٥) لما تقدم في (مسألة ٢).

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال الحديث: ٥.

(٢) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الاخوة والأجداد الحديث: ٩.

والباقي من الثلاثين للعمومة من قبل الأب أو الأبوين للذكر مثل حظ الأنثيين مع التعدد والاختلاف (٢٥٦).

(مسألة ١٣): لو كان أحد الزوجين مع العمومة من قبل الأبوين أو الأب فقط - فله نصيبه الأعلى (٢٥٧) والباقي للعمومة للذكر مثل حظ الأنثيين (٢٥٨)، ولو كان مع الخوالة من قبلهما أو من قبل الأب فقط أو الأم فذلك (٢٥٩)، إلا أنه يقسم بينهم بالسوية مطلقاً (٢٦٠) ولو كان أحد الزوجين مع العمومة من قبل الأم فذلك (٢٦١)، يقسم بينهم بالسوية ولا يترك الاحتياط بالتصالح بالتساوي (٢٦٢).

(مسألة ١٤): إذا كان أحد الزوجين مع العمومة من قبل الأبوين أو الأب والعمومة من قبل الأم فله نصيبه الأعلى (٢٦٣).

(٢٥٦) لما مرّ في (مسألة ٩) فلا وجه للتكرار.

(٢٥٧) لأنهما يرثان مع كل طبقة، ولا ينقص من نصيبهما شيء، ولنصوص مستفيضة كما تأتي - فللزوج النصف وللزوجة الربع.

(٢٥٨) لانحصار نصيبهم في ذلك، والإجماع، ولما مرّ من القاعدة الجارية في الإرث، وهي تفضيل الذكر على الأنثى (١).

(٢٥٩) لانتقال التركة إليهم بعد إفراز نصيب أحد الزوجين منها، للعمومات، والإطلاقات.

(٢٦٠) لما تقدم في (مسألة ٤) من أنه لا تفاضل في ميراث الإخوة من الأم، وأن الذكر والأنثى سواء، وأن الخوالة بمنزلة الأم، لأنها تتقرّب بها، كما مرّ سابقاً.

(٢٦١) لانحصار نصيبهم في ذلك، فتكون التركة لهم.

(٢٦٢) ظهر وجه ذلك مما تقدم في المسائل السابقة، فلا وجه للإعادة،

(٢٦٣) لما مرّ في المسألة السابقة.

وللعومة من قبل الأم السدس من بقية التركة مع الانفراد، والثالث مع التعدد^(٢٦٤)، تقسّم بينهم بالسوية مع وحدة الجنس^(٢٦٥) وكذا مع الاختلاف والاحتياط بالتصالح والتراضي^(٢٦٦)، والباقي للعومة من قبل الأب والأبوين للذكر ضعف الأنثى^(٢٦٧).

(مسألة ١٥): لو كان أحد الزوجين مع الخوالة من الأبوين أو الأب والخوالة من الأم فله نصيبه الأعلى^(٢٦٨)، والسدس من البقية مع الانفراد والثالث منها مع التعدد للخوالة من الأم يقسّم بينهم بالسوية مطلقا^(٢٦٩)، والبقية للباقي بالسوية كذلك^(٢٧٠).

(مسألة ١٦): لو كان أحد الزوجين مع العومة من قبل الأبوين أو الأب - والخوالة كذلك فله نصيبه الأعلى^(٢٧١).

(٢٦٤) لما تقدم من القاعدة في (مسألة ٢)، وهي: «أن السدس للتقرّب إلى الميت بالأم مع الانفراد، والثالث مع التعدد» إلا ما خرج بالدليل، المستندة إلى الروايات المستفيضة، والإجماع.

(٢٦٥) لأصالة التسوية في كل مشترك إلا ما خرج بالدليل، بعد الشك في جريان قاعدة التفاضل في المقام، لما مرّ.

(٢٦٦) لما تقدم في (مسألة ٢) فراجع، ولا وجه للتكرار.

(٢٦٧) لانحصار نصيبهم في ذلك، ولقاعدة التفضيل الجارية في الإرث، المستندة إلى الكتاب، والسنة، بعد عدم جريان أصالة التسوية، كما تقدم.

(٢٦٨) من النصف للزوج، والرّبع لها، لما تقدم.

(٢٦٩) لما مرّ في (مسألة ٤) فلا وجه للتكرار بالإعادة.

(٢٧٠) للأصل، مضافا إلى الإجماع، كما مر في المسائل السابقة.

(٢٧١) لقاعدة: «أن الزوج والزوجة لا ينقصان عن نصيبهما ولا يزيدان إلا في صورة انفراد الزوج، ولم يكن معه أي وارث من الطبقات» المستندة إلى

وثلث بقية التركة للخوالة يقسم بالسوية مطلقاً (٢٧٢)، والبقية للباقي للذكر ضعف الأنثى (٢٧٣).

(مسألة ١٧): لو كان مع أحد الزوجين العمومة من قبل الأم والخوالة من الأبوين أو الأب فقط فله نصيبه الأعلى (٢٧٤)، والثلث من بقية التركة للخوالة يقسم بالسوية مطلقاً (٢٧٥)، والبقية للباقي بالسوية، ومع الاختلاف فلا احتياط بالتصالح والتراضي (٢٧٦)، وكذا لو كان في الفرض الخوالة من الأم لا الأبوين أو الأب فقط (٢٧٧).

الروايات المستفيضة^(١) مضافاً إلى الإجماع، وأنهما يشاركان مع جميع طبقات الوراث.

(٢٧٢) لما تقدّم في (مسألة ٢)، ولا فرق في الخوالة أن تكون من قبل الأبوين أو الأب فقط، أو الأم فقط، فلها الثلث مع التعدد مطلقاً بالسوية، لما مرّ. نعم لو كانت مختلفة ومجتمعة، يكون التفضيل في الثلث، على ما يأتي.

(٢٧٣) لانحصار نصيبهم في ذلك، فيقسمون بينهم حسب القاعدة المقررة في الإرث، المستندة إلى الكتاب، والسنة، مضافاً إلى الإجماع في المقام.

(٢٧٤) ظهر وجهه مما تقدم مكرراً.

(٢٧٥) لما مرّ مكرراً في المسائل السابقة.

(٢٧٦) أما الأول: فللإجماع، ولانحصار نصيبهم في ذلك، وأما التسوية والتصالح بالتراضي: فلما تقدّم في (مسألة ٢).

(٢٧٧) يكون الباقي لهم، يقسم بينهم بالتساوي مطلقاً، لما مرّ.

(١) الوسائل: باب ١ و ٣ من أبواب ميراث الأزواج.

(مسألة ١٨): لو كان مع أحد الزوجين العمومة من قبل الأبوين أو الأب فقط والخوالة كذلك والعمومة من الام فله نصيبه الأعلى والثلث من بقية التركة للخوالة مطلقا بالسوية (٢٧٨)، وللعمومة من قبل الام السدس من الباقي مع الانفراد، والثلث مع التعدد يقسم بينهم بالسوية (٢٧٩)، وكذا مع الاختلاف ويحتاط بالتصالح والتراضي (٢٨٠)، والبقية للباقي للذكر ضعف الأنثى (٢٨١).

(مسألة ١٩): لو كان مع أحد الزوجين العمومة من الأبوين أو الأب والعمومة من الام والخوالة من الام فله نصيبه الأعلى (٢٨٢)، والثلث من التركة للخوالة من الام يقسم بالسوية مطلقا (٢٨٣)، وللعمومة من قبل الام السدس من البقية مع الانفراد، والثلث مع التعدد وعدم الاختلاف يقسم بالسوية، وكذا مع الاختلاف في الجنس، والاحتياط بالتصالح والتراضي (٢٨٤)، والبقية للباقي للذكر ضعف الأنثى (٢٨٥).

(٢٧٨) لاشتراك الخوالة جميعهم في التقرب إلى الميت بالأم، فلهم الثلث مطلقا - كما تقدم - ويقسمون بينهم بالسوية، للأصل، كما مرّ.

(٢٧٩) لأن ذلك نصيب المتقرب إلى الميت بالأم، كما مرّ.

(٢٨٠) لما تقدم في (مسألة ٢).

(٢٨١) لانحصار نصيبهم في ذلك، ولقاعدة: للذكر مثل حظ الأنثيين، المستندة إلى الأدلة الثلاثة، كما تقدم.

(٢٨٢) من النصف أو الربع لها، كما مرّ.

(٢٨٣) لما مرّ من القاعدة، والأصل بعد الشك في شمول قاعدة التفاضل في المقام، كما مرّ في مسألة ٢.

(٢٨٤) ظهر وجه ذلك مكررا، فراجع المسألة الثانية.

(٢٨٥) لما تقدم من انحصار نصيبهم في ذلك.

(مسألة ٢٠): لو كان مع أحد الزوجين الخوالة من الأبوين أو الأب والخوالة من الام والعمومة منها فله نصيبه الأعلى (٢٨٦)، والثلث من التركة للخوالة (٢٨٧)، والباقي من التركة للعمومة يقسم بالسوية مع التعدد سواء مع الاختلاف أم بدونه، والاحتياط في التصالح والتراضي مع الاختلاف (٢٨٨).

(مسألة ٢١): لو كان أحد الزوجين مع العمومة من الأبوين أو الأب فقط أو من الام فقط والخوالة كذلك فله نصيبه الأعلى (٢٨٩)، والثلث من

(٢٨٦) لما مر من القاعدة من: «أن الزوج والزوجة لا ينقصان عن نصيبهما ولا يزيدان، إلا ما خرج بالدليل».

(٢٨٧) لما تقدم مكرراً من أنه للخوالة، فيكون سدس الثلث للخوالة من الام مع الانفراد، وثلثه مع التعدد، وباقي الثلث لسائر الخوالة بالسوية مطلقاً على المشهور، لما مر من القاعدة والأصل.

ودعوى: أن الثلث للخوالة مطلقاً، لإطلاق رواية أبي بصير وغيرها (١)، فلا يفضل في الانتساب، بل يقسمونه بينهم بالسوية مطلقاً.

غير صحيحة: لأن أصل الثلث للخوالة ولكن يأخذ كل من الخوالة نصيب من يتقرب به، لما مر من القاعدة وهي: «أن إرث كل ذي رحم يكون نصيب من يتقرب به» ففي المقام قسمتهم الافتراق، فمن تقرب إلى الميت بالأم له السدس، منفرداً، والثلث مع التعدد، يقسمونه بينهم بالسوية، لما مر، ولا وجه لاختصاص القاعدة بأولاد الإخوة، بل القاعدة عامة تجري في جميع الأرحام، إلا ما خرج بالدليل.

(٢٨٨) لما تقدم في (مسألة ٢) فراجع هناك.

(٢٨٩) لما مر في المسائل السابقة.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال و تقدم في صفحة ١٧٨.

التركة للخوولة (٢٩٠)، والباقي للعمومة فسدسه مع الانفراد، وثلثه مع التعدد للعمومة من الام يقسم بالسوية (٢٩١)، مع الاختلاف أو بدونه وإن كان الاحتياط بالتصالح والتراضي في الاختلاف (٢٩٢)، والبقية للعمومة من الأبوين أو الأب للذكر مثل حظ الأنثيين (٢٩٣).

(مسألة ٢٢): لا يرث الخوولة من قبل الأب مع وجودها من قبل الأبوين (٢٩٤)، بخلاف الخوولة من قبل الام فقط (٢٩٥).

(٢٩٠) كما تقدم في المسألة السابقة.

(٢٩١) لقاعدة: «أن إرث كل ذي رحم يكون نصيب من يتقرب به» فيكون السدس أو الثلث للعمومة من الام، يقسم بينهم بالسوية، لما مر من الأصل بعد الشك في شمول قاعدة التفاضل للمقام، كما مر في (مسألة ٢).

(٢٩٢) ظهر وجهه في (مسألة ٢) فراجع هناك.

(٢٩٣) لجريان قاعدة التفاضل إجماعاً، بعد انحصار نصيبهم في بقية التركة.

(٢٩٤) لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، مضافاً إلى الإجماع.

(٢٩٥) لما مر من القاعدة في (مسألة ٣).

ختام وفيه مسائل

الأولى: لا يرث ابن عم مع عم ولا ابن خال مع خال (٢٩٦)، إلا في مورد واحد وهو ابن عم لأب وأم مع عم لأب فيقدم ابن العم (٢٩٧)، بشرط أن لا يكون معهما عم من قبل الأبوين (٢٩٨).

(٢٩٦) لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» المستندة إلى الكتاب كآية «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ»^(١) والسنة كما تقدمت. وكذا لا يرث ابن عم مع خال، ولا ابن خال مع عم، كل ذلك لما مرّ.

(٢٩٧) إجماعاً، ونصاً، ففي رواية ابن عمار: «قال الصادق عليه السلام للحسن بن عمارة أيما أقرب ابن عم لأب وأم، أو عم لأب؟ قال: قلت: حدثنا أبو إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن أمير المؤمنين عليه السلام علي بن أبي طالب إنه كان يقول: أعيان بني الأم أقرب من بني العلات، قال: فاستوى الصادق عليه السلام جالسا، ثم قال: جئت بها من عين صافية»^(٢) والمراد من أعيان بني الأم: من كان من الأب والأم، وينو العلات لأب واحد وأمّهات شتى، ويقتضيه الاعتبار أيضاً، لأن ابن عم لأب وأم أقرب صلة إلى الميت من العم لأب فقط، لأن اجتمع فيه قرابة الأب والأم.

(٢٩٨) فيقدم العم للأبوين، لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد».

(١) سورة الأحزاب الآية: ٦.

(٢) الوسائل: باب ٥ من أبواب الأعمام والأخوال.

ولا من قبل الأم (٢٩٩)، ولا العمة مطلقا (٣٠٠)، ولا الخال والخالة مطلقا (٣٠١)،
نعم لو كان الوارث العمة من قبل الأب وابن العم من قبل الأبوين فلاحتياط
بالتصالح حسن (٣٠٢).

(٢٩٩) لأن القدر المتيقن هو ما تقدم، وفي غيره يرجع إلى القاعدة
المتقدمة، والتعدي منه، إلى غيره تعد.

(٣٠٠) فترث هي مطلقا، ولا تصل النوبة إلى ابن عم لأب وأم، لقاعدة:
«الأقرب يمنع الأبعد» بعد عدم وجود ما يوجب رفع اليد عنها، والدليل مختص
بالعم، وإلحاق العمة بالعم لا بد له من دليل، وهو مفقود.

(٣٠١) فيقسم المال بين العم والخال أثلاثا، لقاعدة: «الأقرب يمنع
الأبعد»، ولقول الصادق عليه السلام في رواية سلمة بن محرز: «في ابن عم وخالة، قال:
المال للخالة، وفي ابن عم وخال، قال: المال للخال»، ولإطلاق ما تقدم من
الروايات الدالة على شركة العم والخال، فيسقط ابن العم من الأب والأم حينئذ
ولا يرث.

وما عن صاحب الجواهر من حرمان العم لأب خاصة، وجعل المال
للخال وابن العم من الأب والأم، وإن العم محجوب بابن العم، وأما الخال فهو
غير حاجب لابن العم، لأنه لا يمنع العم، فابن العم من الأب والأم بطريق أولى لا
يمنعه، ولأن فرض الخال لا يتغير، فلا يحصل منه حجب لا للعم، ولا لغيره.

فالمناقشة فيه واضحة، فإن ابن العم إنما يحجب العم في صورة انفراد
العم، أي عدم وجود الخال، لما تقدم من أنه المتيقن من الإجماع، والنص، فمع
وجود الخال يرجع إلى القاعدة فيقدم العم. وإن منع ابن العم للعم، لا يوجب كونه
أولى من العم مطلقا حتى يشمل عدم ممنوعيته بالخال، بل قاعدة: «الأقرب يمنع
الأبعد» تثبت أن الخال يمنع ابن العم. وأما عدم حصول الحجب للخال لما ذكره،
فإنه تخصيص لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» بلا مخصص.

(٣٠٢) لما عن الشيخ من أن العمة كالعم، لا اشتراكهما في التقرب بالعمومة

ولا فرق بين كون العم من قبل الأب واحداً أو متعدداً (٣٠٣). وكذا بين كون ابن العم من قبل الأبوين واحداً أو متعدداً (٣٠٤)، وكذلك لا فرق بين وجود أحد الزوجين وعدمه (٣٠٥)، ولا يجري الحكم المذكور في غير ذلك (٣٠٦) كما إذا كان بدل ابن العم ابن ابنه (٣٠٧).
 الثانية: أولاد العمومة والخوالة يقومون مقامهم عند عدمهم (٣٠٨).

الممنوعة بابن العم من الأبوين، ولكن تقدم ما فيه فالاحتياط حسن. والتعليل الوارد في الرواية لا يصلح للفتوى بالعموم حتى يشمل العمة.
 (٣٠٣) لوجود السبب المانع عن الإرث فيهم.

(٣٠٤) لوجود المقتضي للترجيح، وهو وجود ابن العم من الأبوين، وفقد المانع، وأولية المتعدد من المتحد.

ودعوى: أن المقتضي هو ابن العم من الأبوين بشرط الوحدة مع العم للأب ومعه، لا بد من إثباتها.

وكذا لا فرق في الذكورية والأنوثة، لتحقق المقتضي للترجيح، وعدم الخصوصية للذكورية.

(٣٠٥) لأن المناط تحقق كل من العم من قبل الأب وابن العم من الأبوين، وهو موجود، وإن الزوج والزوجة يجتمعان مع كل طبقة - كما مر - فلا يضر وجودهما بالحكم.

(٣٠٦) للاقتصار على المتيقن في ما خالف القاعدة، والرجوع إليها في غيره.

(٣٠٧) لأن المتيقن من الدليل المخالف للقاعدة هو ابن العم، فإذا تغير بالهبوط لا بد من التماس دليل آخر.

ودعوى: صدق ابن العم على ابن الابن في المقام ممنوعة، فلا يتعدى إلى ذلك إلا بالدليل، وهو في المقام مفقود.

(٣٠٨) فلا إرث لابن عم مع خال، وإن تقرب بسببين والخال بسبب واحد.

و يرث أولاد العمومة والخوولة إرث من يتقربون به (٣٠٩).

الثالثة: مع وجود أولاد العمومة من الأبوين لا يرث أولادهم من الأب فقط (٣١٠)، وكذا في أولاد الخوولة (٣١١)، ولكن مع وجود أولاد العمومة من قبل الأبوين يرث أولاد الخوولة من قبل الأب فقط مع عدم أولاد الخوولة من قبل الأبوين (٣١٢). وكذا مع أولاد الخوولة من قبل الأبوين يرث أولاد العمومة من قبل الأب فقط مع عدم أولاد العمومة من قبل الأبوين (٣١٣).

وكذا لا إرث لابن خال مع عم - إلا في مورد واحد - كما تقدم، كل ذلك لما تقدّم من قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» المستندة إلى الكتاب، والسنة، والإجماع، فإن الأقرب إلى الميت له الإرث وإن اتحد سببه، ولا إرث للبعيد وإن تعدد سببه.

(٣٠٩) لما تقدّم مكررا من القاعدة، وهي: «كل ذي رحم يكون له نصيب الرحم الذي يجرب به»، فبنوا العم للأم لهم السدس إن كان متحدا، ولو كانوا أكثر من واحد فلهم الثلث بالسوية، وإن اختلفوا ذكورة وأنوثة، كما مرّ. والباقي لبني العمومة أو العمام للأب والأم، للذكر ضعف الأنثى، وكذا الكلام في بني الخوولة فإنهم يرثون نصيب آبائهم.

(٣١٠) لما تقدم من قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، وإن العم للأب فقط يكون حكمه ذلك، فكذا أولاده - كما مرّ في (مسألة ٣) - لأن أولادهم يتقاسمون مقاسمة آبائهم، إلا ما خرج بالدليل.

(٣١١) لما تقدم في سابقة.

(٣١٢) لتحقق المقتضي وفقد المانع، بعد ما مرّ من أن الأولاد يقومون مقام آبائهم في كل طبقة ودرجة، وإن الأبويني مانع عن أولاد الأب فقط في كل طبقة ودرجة لا مطلقا، مضافا إلى الإجماع في المقام.

(٣١٣) لما مرّ في سابقة من غير فرق.

الرابعة: المنتسبون بأم الميت في هذه المرتبة سواء كان الخال أم الخالة أم أولادهما، وسواء كانوا من قبل الأبوين أم الأب يرثون بالسوية مطلقاً (٣١٤)، والمنتسبون بأبيه - أي العمومة وأولادهم - يرثون بالتفاوت للذكر مثل حظ الأنثيين (٣١٥). نعم في العمومة من قبل الأم وأولادهم لا بد من الاحتياط بالتصالح (٣١٦).

الخامسة: ترتب الأرحام الذين هم في هذه المرتبة إنما يكون على الأحقية بالميراث، فأعمام الميت وعماته وأولادهم - وإن نزلوا مع الصدق العرفي، وكذا أخواله وخالاته - أحق في الميراث من أعمام الأب والأم وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما (٣١٧)، نعم مع فقد الطائفة الأولى تقوم الثانية مقامهم (٣١٨)، مرتبين فالأقرب منهم مقدّم على الأبعد (٣١٩)، ومع فقدهم فعمومة جدّ الميت وجدّته وخوئولتهما وأولادهم مرتبون بحسب القرب والبعد (٣٢٠).

(٣١٤) للأصل، بعد ما مرّ من الإجماع، والإطلاق.

(٣١٥) لقاعدة التفاضل بالأقربية الجارية في باب الإرث، مضافاً إلى نصوص خاصة، كما تقدم.

(٣١٦) لما تقدم في (مسألة ٢)، فلا وجه للتكرار.

(٣١٧) لقاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، مضافاً إلى الإجماع في المقام.

(٣١٨) للآية المباركة ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(١)، وغيرها من الروايات كما تقدم.

(٣١٩) لما مرّ من القاعدة.

(٣٢٠) كل ذلك لآية ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾^(٢)، بعد مراعاة الأقربية إلى الميت

كما مرّ.

السادسة: لو اجتمع لوارث موجبان للإرث أو أكثر (٣٢١)،

(٣٢١) الأقسام أربعة بالحصر الشرعي، لأنه قد يجتمع للوارث سببان - أو أكثر - من أسباب الإرث. وحينئذ فيما أن يكون مع ذي السببين - أو أكثر - من هو أقرب منه فيهما، أو لا.

و الأول: لم يرث ذو السببين - أو أكثر - لما تقدم من وجود الأقرب، فتشمله قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد» مطلقا. وإن كان معه من هو أقرب منه في أحد السببين - كزوج - وهو ابن عم مع أخ، فيرث بالسبب الذي ليس معه من هو أقرب فيه، ولا يرث بالسبب الآخر، فقد تقدم أن الزوج يرث مع الأخ، وأن المال لهما بالتناصف، ولم يؤثر السبب الآخر، لما مر من القاعدة.

الثاني: وهو أن لا يكون معه من هو أقرب منهما، فحينئذ فيما أن لا يكون معه من هو مساو له فيهما - كعم هو خال أو هو وابن خال - فالمال كله له، سواء كان أحد السببين مانعا عن الآخر أم لا، ولا يترتب على اجتماع السببين أي أثر، إذ المفروض أنه ليس في البين من هو مساو له، فينحصر الوارث به.

الثالث: وهو ما لو كان معه مساو له فيهما، فيما أن يكون أحد السببين مانعا عن الآخر، مثل أخ هو ابن عم مع أخ، فحينئذ يرث ذو السببين النصيب الذي يقتضيه أحد سببيه، وهو السبب الأقرب، أي كونه أبا دون السبب الآخر، فإن هذه الحيثية - كونه أبا للميت - أولى من حيثية ابن العم، ولا تجري قاعدة: «الأقرب يمنع الأبعد»، لأنها إنما تجري في ما إذا كان التغاير واقعيا لا اعتباريا، كما في المقام، فتأمل.

الرابع: أن لا يكون أحد السببين مانعا عن الآخر، كعم هو خال مع خال آخر، وحينئذ فيرث ذو السببين نصيب كل من سببيه، فللعلم الذي هو خال ثلثا المال، لأنه عم وخال، والثلث الآخر للخال الآخر، لما تقدم من الإطلاق، وعموم قاعدة: «كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزّ به»، ويستفاد ذلك من صحيح

يرث بجميعها إن لم يكن بعضها مانعا عن الآخر (٣٢٢)، ولا فرق بين كون الموجب نسباً أو سبباً (٣٢٣)،

محمد بن القاسم الفضيل، قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة، ليس له قرابة غيرها؟ قال: يدفع المال كله إليها»^(١) ويجري ما تقدم في ما لو كانت الأسباب أكثر من اثنين، فتكثر جهات الاستحقاق حسب تعدد الأسباب.

(٣٢٢) مثل كون أحدهما أقرب من الآخر، وإلا فيرث من جهة المانع دون الممنوع، مثل ابن عم هو أخ لأم. وكذا في السبب كعمتق هو إمام.
(٣٢٣) لما مرّ من الإطلاق، والعموم، مضافاً إلى الإجماع. ثم إن الصور في المقام كثيرة، أصولها ستة:

الأولى: اجتماع نسبان يرث بهما، كعم هو خال كما مرّ. وذلك كما إذا تزوج أخو الشخص من أمه بأخته لأبيه، فهذا الشخص بالنسبة إلى الولد المتولد من هذين الزوجين عم لأبيه، وخال لأمه، وابنه هو ابن عم لأبيه، وابن خال لأمه.
الثانية: نسبان يحجب أحدهما الآخر، كأخ هو ابن عم، وذلك لو تزوج الرجل امرأة أخيه بعد أن ولدت منه ولداً، ثمّ أولدها الأخ الثاني آخر، فهو أخ الولد الأول من أمه وابن عمه.

الثالثة: أنساب متعددة يرث بها، مثل ما إذا تزوج أخو الشخص من أمه بأخته من أبيه، فهذا الشخص بالنسبة إلى الولد المتولد منهما عم من أبيه، وخال من أمه، فلو كان للشخص المذكور أخت لأب وأم، وكان له أيضاً ابن ولهما بنت فتزوجان، فيتولد منهما ابن، فهو بالنسبة إلى الولد المذكور مجمع القرابات الأربع.

الرابعة: سببان لا يحجب أحدهما الآخر، كزوج هو معتق.

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الأزواج.

وكيفية الإرث عند الاجتماع كالكيفية عند الانفراد (٣٢٤)، وما تقدم في الأعمام من قبل الأم جار في المقام أيضا (٣٢٥).

الخامسة: سببان يحجب أحدهما الآخر، كعمتق هو ضامن أو إمام.
السادسة: نسب وسبب يحجب أحدهما الآخر، كابن عم هو زوج، أو بنت عمّة هي زوجة.

(٣٢٤) لما مرّ من الإطلاق والعموم، من غير دليل على التقييد، والتخصيص، مضافا إلى الإجماع، وللقاعدة المتقدمة: «كل ذي رحم يأخذ نصيب من يجرّ به».

(٣٢٥) لما تقدم في (مسألة ٢).

ثمّ إنه من القريب الذي يجتمع فيه السببان، الأخ من الأبوين، والعم منهما، والخال منهما، فعلى القاعدة المذكورة أن يشارك مع المتقرب بالأم في نصيبه، وأن يكون له نصيب من يتقرب بالأب وحده. ولكن انعقاد الإجماع على خلافه فيهم، أوجب ترك ملاحظة القاعدة المذكورة، فتأمل.

الفصل السابع في الميراث بالأسباب

و هي الميراث بسبب الزوجية، وولاء العتق، وولاء ضمان الجريمة ثم ولاء الإمامة (١).

أما الأول فإنه وإن تقدم بعض مسائله إلا أن هنا مسائل أيضا.
(مسألة ١): الزوجان يتوارثان (٢)، ما لم يكن فيهما من موانع الإرث (٣)، وما دامت الزوجة في حباله الزوج وإن لم يدخل بها (٤).

(١) والحصص في ذلك حصر شرعي استقرائي بالأدلة الآتية.

(٢) بالأدلة الثلاثة كما تقدم.

(٣) لإطلاقات أدلة موانع الإرث، كما مر.

(٤) للإجماع، وصدق الزوجية، وأصالة عدم اشتراط الدخول، فيشمئها جميع ما تقدم من الأدلة الدالة على إرثها من الكتاب، والسنة، مضافا إلى نصوص خاصة، ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل يتزوج المرأة، ثم يموت قبل أن يدخل بها؟ فقال: لها الميراث وعليها العدة أربعة أشهر وعشر - الحديث» (١) وفي صحيح عبيد بن زرارة عن الصادق (عليه السلام): «في الرجل تزوج امرأة ولم يدخل بها، قال: إن هلك، أو

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(مسألة ٢): يشترط في التوارث بالزوجية - مضافا إلى ما مرّ أن يكون العقد دائما فلا توارث في الانقطاع^(٥)، لا من جانب الزوج ولا الزوجة^(٦)، وأما مع اشتراطهما التوارث أو توريث أحدهما فالظاهر التوريث على حسب شرطهما^(٧).

هلك، أو طلقها، فلها النصف، وعليها العدة كمالا، ولها الميراث^(١) وغيرهما من الروايات، ويستثنى من ذلك ما إذا كان الزوج مريضا حال التزويج، ولم يدخل بها، ومات في مرضه، فإنه يبطل العقد، فلا مهر، ولا إرث لها، كما يأتي.

(٥) نصا، وإجماعا، فعن الصادق عليه السلام في المعتبر: «من حدودها أن لا ترثها ولا ترثك»^(٢) وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «و لا ميراث بينهما في المتعة، إذا مات واحد منهما في ذلك الأجل»^(٣) وغيرهما من النصوص.

(٦) للأصل، بعد أن العقد لا يقتضي ذلك، وإنما هي إجارة كما في الرواية^(٤) ولما مرّ من النصوص^(٥) فلا إرث من ناحية الزوج، ولا من ناحية الزوجة.

(٧) لقاعدة: «المؤمنون عند شروطهم، إلا ما خالف كتاب الله»^(٦) وما أورد عليها من المناقشات أجبنا عنها في العقد المنقطع من كتاب النكاح^(٧) فلا داعي لذكرهما في المقام، ولأن إطلاق المتعة يقتضي عدم التوارث، لا ذات العقد كذلك، ويمكن رفع الإطلاق بالقاعدة، ولقول الصادق عليه السلام في صحيح

(١) الوسائل: باب ٥٨ من أبواب المهور الحديث: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٣٢ من أبواب المتعة الحديث: ٨ و ١٠.

(٤) الوسائل: باب ٤ من أبواب المتعة الحديث: ١٤.

(٥) الوسائل: باب ١٧ من أبواب ميراث الأزواج.

(٦) راجع ج: ١٧ صفحة: ٢١٦.

(٧) راجع ج: ٢٥ صفحة: ٩٩.

وإن كان الأحوط التصالح مع باقي الورثة^(٨).

(مسألة ٣): لو كانت الزوجة مطلقة رجعية يتوارثان إن مات أحدهما في العدة^(٩)، بخلاف البائنة^(١٠)، فإنها لا ترث ولا تورث^(١١).

محمد بن مسلم: «وإن اشترطا الميراث فهما على شرطهما»^(١) وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام في معتبرة أبي نصر: «توزيع المتعة نكاح بميراث، ونكاح بغير ميراث، إن اشترطت كان، وإن لم تشرط لم يكن»^(٢).

(٨) لذهاب جمع إلى عدم صحة اشتراط التوارث بينهما لأدلة، وقد ذكرناها في محلها وناقشنا فيها، ولكن الاحتياط حسن.

(٩) لأنها بحكم الزوجة ما دامت في العدة، كما مرّ في كتاب الطلاق، وللأخبار الصحيحة، فمن زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يطلق المرأة؟ فقال عليه السلام: يرثها وترثه ما دام له عليها رجعة»^(٣) وعن محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر، ثم توفي عنها وهي في عدتها؟ قال عليه السلام: ترثه، ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها، وإن ماتت قبل انقضاء العدة منه ورثها وورثته»^(٤) وغيرهما من الروايات، مضافاً إلى الإجماع.

(١٠) كالمطلقة ثلاثاً، وغير المدخول بها، واليائسة، والمختلفة، والمبارأة.

(١١) لانتفاء عنوان الزوجية عنهما بعد انقطاع العصمة بينهما بالمرّة، ولنصوص مستفيضة، قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «إذا طلق الرجل وهو صحيح، لا رجعة له عليها، لم ترثه ولم يرثها»^(٥) ومعتبرة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام: «فإن طلقها الثالثة لا ترث من زوجها شيئاً، ولا يرث

(١) الوسائل: باب ٣٢ من أبواب المتعة الحديث: ٥.

(٢) الوسائل: باب ١٧ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٢.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٤ و ٥ و ٢.

(مسألة ٤): لا إرث في المعتدة عن وطء الشبهة أو الفسخ في العدة (١٢).

(مسألة ٥): لو انقلب البائن إلى الرجعي (١٣)، توارثا والأحوط التصالح (١٤) ولو انقلب الرجعي إلى البائن (١٥) فلا توارث (١٦).
(مسألة ٦): إذا طلق زوجته ولو بائنا في حال مرضه ترثه إلى سنة من حين الطلاق إلى زمان موته (١٧)، بشروط:

منها^(١) وسيأتي رواية الهاشمي ما يدل على ذلك، مضافا إلى الإجماع.
وأما موثقة يحيى الأزرق: «المطلقة ثلاثا ترث وتورث، ما دامت في عدتها»^(٢) فهي إما محمولة على ما إذا وقعت الثلاث غير جامعة للشرائط، كما إذا وقعت في مجلس واحد فتحسب بواحدة رجعية، أو يرّد علمها إلى أهلها.
(١٢) لعدم تحقق الزوجية في الوطء بالشبهة، فلا موجب للإرث حينئذ، وكذا في الفسخ، وإنما يذكر في المقام استقراء.
(١٣) كما لو رجعت المختلعة والمبارثة في البذل، لو كان الزوج يمكنه الرجوع إليها بأن لم يتزوج بأختها أو بخامسة.
(١٤) مقتضى الأصل ثبوت أحكام البينونة التي منها عدم الإرث فلا أثر للانقلاب. ومن تحقق العنوان، وكون الطلاق رجعيا فعلا ويستحق الرجوع، فتشمله الإطلاقات، والعمومات ويثبت له أحكامه التي منها الإرث، ولذلك لا وجه للأصل، ولذا كان الاحتياط في التصالح، وأنه حسن على كل حال.
(١٥) كإسقاط حق الرجوع أو غير ذلك.
(١٦) لانقطاع العصمة، وعدم تحقق عنوان الزوج والزوجة فعلا.
(١٧) نصوصا خاصة، منها معتبرة عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام: «في

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق وأحكامه الحديث: ١٣.

- الأول: أن يموت بالمرض الذي طلقها فيه (١٨).
 الثاني: أن لا يبرأ الزوج من المرض الذي طلقها فيه (١٩).
 الثالث: أن لا يكون الطلاق بالتماس منها (٢٠).
 الرابع: أن لا تتزوج (٢١).

رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى لذلك سنة، قال عليه السلام: ترثه إذا كان في مرضه الذي طلقها، لم يصح بين ذلك»^(١) وغيرها من الروايات كما يأتي، مضافا إلى الإجماع.

(١٨) نصا، وإجماعا، فعن الصادق عليه السلام في رواية أبي العباس: «إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته، ما دام في مرضه ذلك، وإن انقضت عدتها، إلا أن يصح منه، قلت: فإن طال به المرض، فقال: ما بينه وبين سنة»^(٢) وقريب منها غيرها.

(١٩) إجماعا، ونصوصا، كما مر في معتبرة عبيد بن زرارة، ورواية أبي العباس وغيرها.

(٢٠) للأصل، ولقول الصادق عليه السلام في رواية الهاشمي: «لا ترث المختلة، ولا المبرأة، ولا المستأمرة في طلاقها من الزوج شيئا، إذا كان ذلك منهن في مرض الزوج، وإن مات في مرضه، لأن العصمة قد انقطعت منهن ومنه»^(٣) وبه يرفع اليد عن الإطلاقات المتقدمة.

(٢١) نصا، وإجماعا، فعن أبي جعفر عليه السلام في رواية الحذاء: «إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه، ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها، فإنها ترثه ما لم تتزوج، فإن كانت قد تزوجت بعد انقضاء العدة، فإنها لا ترثه»^(٤) ولا

(١) و (٢) الوسائل: باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق الحديث: ٧ و ١.

(٣) الوسائل: باب ١٥ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(٤) الوسائل: باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق الحديث: ٥.

ولو ماتت هي في مرضه قبل تمام السنة لا يرثها (٢٢)، إلا في العدة الرجعية (٢٣).

(مسألة ٧): يصح نكاح المريض في مرضه فإن دخل بها (٢٤)، أو برأ من ذلك المرض يتوارثان (٢٥). وإن مات في مرضه ولم يدخل بها بطل العقد (٢٦).

فرق في التزويج بين الدوام، والمنقطع، كما مر.

ثم إن مقتضى الإطلاق المتقدم عدم الفرق بين الطلاق الرجعي، والبائن، بل الحكم في الرجعي بطريق أولى.

(٢٢) للأصل، بعد عدم الدليل على الخلاف.

(٢٣) لأنها كالزوجة في الأحكام، ومنها الإرث، كما تقدم

(٢٤) سواء في القبل أم الدبر، لأصالة المساواة بين الفرجين، إلا ما خرج بالدليل، كما مر في الصداق من كتاب النكاح (١) وغيره.

(٢٥) للأصل المستند إلى الأدلة السابقة، ولما تقدم من الإطلاقات،

والعمومات، وما يأتي من الروايات.

(٢٦) لنصوص مستفيضة، ففي معتبرة أبي ولاد الحنات قال: «سألت أبا

عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج في مرضه؟ فقال: إذا دخل بها، فمات في مرضه ورثته، وإن لم يدخل بها لم ترثه، ونكاحه الباطل» (٢).

أحدهما عليه السلام: «ليس للمريض أن يطلق، وله أن يتزوج» فإن هو تزوج ودخل بها فهو جائز، وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل، ولا مهر لها، ولا

ميراث» (٣). وفي معتبرة عبيد بن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض، إله أن يطلق؟ قال: لا، ولكن له أن يتزوج إن شاء، فإن دخل بها ورثته، وإن لم

(١) راجع ج: ٢٥ صفحة: ٢٠٩ ط النجف الأشرف.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١ و ٣.

ولا مهر لها ولا ميراث^(٢٧)، ولو ماتت هي في مرضه فلا يرث الزوج منها إن هو مات بعدها في ذلك المرض^(٢٨)،

يدخل بها فنكاحه باطل^(١).

والمراد من بطلان العقد الكشف عنه، فإذا حصل الدخول انكشف صحته، وإلا انكشف فساد.

(٢٧) لأنهما من آثار فساد العقد وبطلانه.

(٢٨) لانكشاف فساد العقد بعدم الدخول، والموت في المرض الذي تزوج فيه، كما تقدم.

و دعوى: أن الحكم على خلاف الأصل في باب الإرث، فيقتصر فيه على مورده الخاص، وهو موت الزوج دون الزوجة، فيبطل العقد من قبل الزوج فقط دون الزوجة، فيتجه حينئذ إرثها منه.

غير صحيحة: لما عرفت من التصريح في النصوص ببطلان النكاح، فلا أثر للطرفين في النكاح الفاسد، وبطلان الآثار من طرف يستلزم عدم تحققها من الطرف الآخر، لما مرّ، فتأمل.

ثم إنه لو مات المريض في مرض آخر بعد برئه من المرض الذي تزوج فيه، أو مات في ذلك المرض ولكن بعد الدخول ورثته، لما مرّ من الإطلاقات، والعمومات الدالة على إرثها منه، والاقتصار على المتيقن من خلاف الأصل، والإطلاق.

ولكن لا ترثه لو قتل في المرض الذي تزوّج فيه، بحيث يكون الموت مستندا إلى القتل، لا إلى المرض، لأن الظاهر من الأدلة موته في هذا المرض، لا بهذا المرض.

والمراد من المرض في المقام ما يكون المريض مشرفا على الموت

(١) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٢.

ولو تزوجت وهي مريضة دونه وماتت قبل الدخول يتوارثان (٢٩).

(مسألة ٨): لا يرث أحد الزوجين جميع المال بسبب الزوجية إلا في صورة واحدة وهي انحصار الوارث بالزوج والإمام عليه السلام (٣٠)، وقد تقدم فرض الزوج والزوجة (٣١).

لخطورته بشهادة الأطباء، لا مطلق المرض، بحيث يبقى سنين ويمارس أعماله ك بعض أقسام مرض السكر أو المعدة أو غيرهما، أو كان مرضه شبيه الأدوار، لانصراف الأدلة عن مثل ذلك كله، ولكن الأحوط التصالح. نعم لا فرق في المرض بين طوله وقصره، لو كان خطيرا، فتأمل.

(٢٩) للأصل - كما مر - والإطلاق، والعموم.

(٣٠) إجماعا، ونصوصا مستفيضة ففي معتبرة أبي بصير قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة ماتت، وتركت زوجها، لا وارث لها غيره؟ قال: إذا لم يكن غيره فله المال» (١) وفي موثق محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام: «في امرأة توفيت ولم يعلم لها أحد، ولها زوج، قال: الميراث لزوجها» (٢) وعن الصادق عليه السلام في معتبرة الحناط «قلت: امرأة ماتت وتركت زوجها، قال: المال كله له إذا لم يكن لها وارث غيره» (٣) وغيرها من الروايات فيكون النصف له بالفرض، والباقي بالرد كما مر، ويعتبر أن لا يكون من موانع الإرث شيء فيه، كما تقدم.

(٣١) لما مر في السهام المفروضة من الأدلة الثلاثة، على أن نصيبها الربع مع عدم الولد للزوج، والثلث مع الولد، وللزوج: الربع مع الولد منها، والنصف إن لم يكن ولد منها.

وإذا انحصر الوارث بالزوجة فقط فلها الربع فرضا ويكون الباقي للإمام عليه السلام (٣٢).

فرعان:

الأول: لو ولد الولد ثم مات ومات بعده الزوج تراث الزوجة منه الربع، لعدم الولد حينئذ.

الثاني: لو ولد الولد ميتا فلا يحجب الأم، ولها الربع من التركة الزوج إن مات، لعدم الولد.

(٣٢) إجماعا، ونصوصا مستفيضة، ففي معتبرة أبي بصير قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة ماتت، وتركت زوجها، لا وارث لها غيره؟ قال: إذا لم يكن غيره فله المال، والمرأة لها الربع، وما بقي فللإمام»^(١) ومثلها غيرها كما تقدم في مسألة ٣ من (الفصل الخامس في العول والتعصيب).

وحمل المعتبرة على حال حضور الإمام عليه السلام: دون مثل زماننا، هذا حمل بلا دليل، بل في بعض الأخبار عن أبي عبد الله عليه السلام: «فالرجل مات وترك امرأته، قال عليه السلام: «المال لها»^(٢) مع أن الإمام كان حيا ظاهرا، فلا وجه للقول بأنه يرد عليها مع عدم حضور الإمام عليه السلام، لا مع حضوره ووجوده عليه السلام.

وأما صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام كما مر^(٣) فهو محمول على الإذن الخاص، لتملكها ما زاد عن الربع، لما رأى الإمام من المصلحة لذلك، أو محمول على التقية، كما تقدم^(٤) فما ذهب إليه المشهور من أن الربع لها، والباقي للإمام عليه السلام، هو المتعين، لما عرفت.

(١) و (٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٨ و ٦.

(٣) و (٤) راجع صفحة: ١٠٠.

(مسألة ٩): إذا كان للميت زوجات متعددة اشتركن في الربع مع عدم وجود الولد للزوج والثلث مع وجوده (٣٣)، يقسم بينهما بالسوية (٣٤)، ولا فرق في منع الولد عن نصيبهما الأعلى بين كونه منها أو من غيرها منفصلاً أو حملاً أو كان من دائمة أو منقطعة، ولا بين كونه بلا واسطة أو معها (٣٥).

ثم إنه في زمان الغيبة يصرف في الموارد التي أحرز رضاه عليه السلام، فلا ثمة للنزاع في أن ذلك ملكه، أو له ولاية الصرف فيه؟ فتأمل.

(٣٣) لقول علي عليه السلام في المعتبر: «و لا تزد المرأة على الربع، ولا تنقص من الثلث، وإن كان أربعا، أو دون ذلك فهن فيه سواء» (١) مضافا إلى الإجماع.

(٣٤) للأصل الجاري في كل مال مشترك، إلا ما خرج بالدليل، ولما تقدم من الرواية.

(٣٥) كل ذلك لإطلاق الآية المباركة قال تعالى ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمُ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (٢)، وإطلاق قول أبي جعفر عليه السلام: «إن الزوج لا ينقص من النصف شيئا إذا لم يكن ولد، والزوجة لا تنقص من الربع شيئا إذا لم يكن ولد، فإذا كان معهما ولد فللزوجة الربع، وللمرأة الثلث» (٣) وقريب منه غيره، مضافا إلى الإجماع.

ثم إن المطلقة حال مرض الموت شريكة في الربع، أو الثلث مع الشرائط المتقدمة، لما مر من النصوص الدالة على أنها ترث.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(٢) سورة النساء الآية: ١٢.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(مسألة ١٠): لو طلق الشخص واحدة من أربع فتزوج أخرى ثم مات واشتبهت المطلقة في الزوجات الأوليات كان للتي تزوجها أخيراً ربع الثمن^(٣٦)، وتشترك الأربع المشتبهة فيهن المطلقة في ثلاثة أرباعه الباقية بالسوية هذا إذا كان للميت ولد، وإلا كان لها ربع الربع وتشترك الأربعة الأوليات في ثلاثة أرباعه الباقية^(٣٧).

(٣٦) لاستحقاقها في ذلك بلا شك، لأن الاشتباه في غيرها.

(٣٧) لصحيح أبي بصير قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج أربع نسوة في عقدة واحدة، أو قال: في مجلس واحد، ومهور هن مختلفة؟ قال: جائز له ولهن، قلت: أرايت إن هو خرج إلى بعض البلدان، فطلق واحدة من الأربع، واشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد، وهم لا يعرفون المرأة، ثم تزوج امرأة من أهل تلك البلاد بعد انقضاء عدة تلك المطلقة، ثم مات بعد ما دخل بها، كيف يقسم ميراثه؟ فقال: إن كان له ولد فإن للمرأة التي تزوجها أخيراً من أهل تلك البلاد ربع ثمن ما ترك، وإن عرفت التي طلقت من الأربع بعينها ونسبها فلا شيء لها من الميراث (وليس) عليها العدة قال: ويقتسمن الثلاثة النسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك، وعليهن العدة، وإن لم تعرف التي طلقت من الأربع قسمن النسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك بينهما جميعاً، وعليهن جميعاً العدة»^(١) وللعلم الإجمالي بعد تعارض الاحتمالين في كل منهن، مضافاً إلى الإجماع.

ودعوى: جريان القرعة في المقام، لأنها لكل أمر مشكل، والمقام كذلك، غير صحيحة بعد ما تقدم من النص، والإجماع.

يبقى الكلام في وجوب العدة على الجميع، فإنه وإن كان مقتضى العلم الإجمالي لكن حيث أن بعض الأطراف خارج عن مورد الابتلاء بالنسبة إلى طرف الآخر، فلا تنجز للعلم الإجمالي في مثل الفرض. نعم يجب على الزوج

(١) الوسائل: باب ٩ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

وفي غيرها مما اشتبعت فيها المطلقة الأحوط التراضي (٣٨).

(مسألة ١١): لو زوج الأب أو الجد للأب الصغيرة أو أجازا عقد غيرهما عليهما - جامعا للشرائط (٣٩)، توارثا (٤٠)، ولو زوجها بغير ذلك (٤١)، يتوقف التوارث على إمضاء العقد بعد البلوغ (٤٢).

الاجتناب عنهن، لكونهن موردا لا يبتلأه. هذا بحسب القاعدة وأما النص، فهو كما تقدم.

(٣٨) من أنه لا خصوصية في مورد النص، فيجوز التعدي إلى غير مورده ولا اعتبار بقلة الاشتباه وكثرته، كما لو اشتبعت المطلقة في اثنتين أو ثلاث خاصة، أو طلق أزيد من واحدة، وتزوج كذلك فاشتبتت إلى غير ذلك من المصاديق، فيجوز التعدي عن مورد الرواية، ومن أن مقتضى القاعدة الصلح القهري القاطع للنزاع. والمقام نظير الدرهم الودعي لشخص المختلط في الدرهمين لآخر كذلك، ثم تلف أحدهما، فلا يد من المصالحة، والمقام كذلك، فلا يصح التعدي عن مورد النص، ولكن الأحوط التراضي في التعدي عن مورده، مما اشتبعت فيها المطلقة بغيرها.

(٣٩) كما إذا كان بالكفو، وبمهر المثل، ومع المصلحة، وكان العقد جامعا لشرائط الصحة.

(٤٠) للإطلاقات، والعمومات، بعد تحقق الزوجية بالولاية شرعا، كما مر، مضافا إلى الإجماع.

(٤١) كما لو كان التزويج فيه مفسدة، أو بغير الكفو.

(٤٢) لما تقدم في كتاب النكاح من عدم نفوذ تصرف ذلك مع فرض المفسدة، أو بغير الكفو، فيتوقف على الإذن بعد البلوغ، ولو مات أحدهما قبل البلوغ في الفرض فلا توارث، للأصل، بعد عدم تحقق الزوجية الشرعية، وتوقف صحة العقد على رضاهما معا، فلا يكفي رضا أحدهما في تحقق

ولو زوّج الصغيرين أبواهما أو جداهما لأبيهما جامعا للشرائط أو أجازا العقد الفضولي عليها توارثا (٤٣)، وكذا لو زوّج الحاكم الشرعي في مورد جاز له التزويج (٤٤).

(مسألة ١٢): لو زوجهما غير الأب أو الجد كان العقد موقوفا على رضاهما بعد البلوغ والرشد (٤٥).

الزوجية، وحصول سبب الإرث.

نعم، لو زوّج الصبية بالكفو، ولكن بدون مهر المثل، توارثا، لما تقدم في كتاب النكاح من أن لها الخيار في المهر، لا في أصل العقد.

(٤٣) لتحقق الزوجية الشرعية المسببة للإرث، فتشمله الإطلاقات، والعمومات الدالة على التوارث بين الزوجين. ولا خيار للصبي بعد البلوغ في الفرض، لما تقدم في كتاب النكاح من أن العقد وقع جامعا للشرائط، فلا وجه لجريان الخيار، مضافا إلى نصوص خاصة في المقام، ففي صحيح عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن الصبي يزوّج الصبية، هل يتوارثان؟ قال: إن كان أبواهما هما اللذان زوّجاهما فنعم» (١) وقريب منه غيره، المحمولة على كون العقد جامعا للشرائط، كعدم المفسدة، والتزويج بالكفو وغيرهما، وللإجماع في المقام.

(٤٤) لأنه لو الولاية الشرعية على ذلك، فيكون العقد صحيحا، ويتحقق

النكاح الموجب للإرث.

(٤٥) لأصالة عدم ولاية أحد على الصغيرين - سوى الأب والجد أو الحاكم الشرعي، لنصوص خاصة كما تقدمت في كتاب النكاح - فيصير العقد حينئذ فضوليا - حتى لو كان التزويج بالكفو ومع المصلحة - فتوقف صحة العقد على رضاهما، فإن ردّ العقد باختيارهما بعد البلوغ والرشد، بطل العقد ولا

فلو ماتا قبل البلوغ فلا توارث^(٤٦)، وكذا لو بلغ أحدهما وأجاز ثم مات الآخر قبل البلوغ^(٤٧)، ولكن لو مات الذي أجاز ورضي عزل نصيب الآخر من تركة الميت وانتظر بلوغه فإن أنكر العقد فلا ميراث^(٤٨)، وإن أجاز صح العقد وأخذ الميراث بعد الحلف^(٤٩).

ميراث، وكذا لو رد أحدهما، لتوقف العقد على رضاها معا.

(٤٦) للأصل، بعد عدم تحقق العقد الموجب للإرث وكذا لو مات أحدهما، فلا إرث، ولا مهر، وللنص، كما يأتي.

(٤٧) للأصل، بعد عدم تحقق العقد المتوقف على رضا كلا الطرفين معا.

(٤٨) لإقراره بعدم تحقق العقد، فلا موجب للإرث حينئذ.

(٤٩) أما صحة العقد بالإجازة فلتحقق أركانه، وصدق الزوجية بعد الإجازة من الطرفين، فتشمله عمومات الإرث، وإطلاقاته بلا مانع حينئذ.

وأما الحلف: فلدفع التوهم والنزاع، ولصحيح الحداء عن أبي جعفر^{عليه السلام} قال: «سألت أبا جعفر^{عليه السلام} عن غلام وجارية زوجاهما وليان لهما، وهما غير مدركين، فقال: النكاح جائز، أيهما أدرك كان له الخيار، فإن ماتا قبل أن يدركا فلا ميراث بينهما، ولا مهر، إلا أن يكونا قد أدركا ورضيا. قلت: فإن أدرك أحدهما قبل الآخر، قال: يجوز ذلك عليه إن هو رضي، قلت: فإن كان الرجل الذي أدرك قبل الجارية، ورضي بالنكاح، ثم مات قبل أن تدرك الجارية، أترثه؟ قال: نعم، يعزل ميراثها منه، حتى تدرك، فتحلف بالله ما دعاها إلى أخذ الميراث إلا رضاها بالتزويج، ثم يدفع إليها الميراث ونصف المهر، قلت: فإن ماتت الجارية ولم تكن أدركت، أيرثها الزوج المدرك؟ قال: لا، لأن لها الخيار إذا أدركت، قلت: فإن كان أبوها هو الذي زوجها قبل أن تدرك، قال: يجوز عليها تزويج الأب، ويجوز على الغلام، والمهر على الأب للجارية»^(١).

ولو لم يحلف لا يعطى له الميراث (٥٠).

وجه الاستدلال به أن المراد بالوليّين - غير الأب والجد - من الأقارب والوصي أو الحاكم، بقرينة ذيل الحديث: «فإن كان أبوها»، ولأن الولي بمعناه العرفي، أي من يتولى شؤون الصبي أو الصبية، وليس له حقيقة شرعية، وتخصيصه بالولي الشرعي، أي الأب والجد - وانه لا خيار لهما فيه إنما يكون - بالقرينة الدالة على ذلك.

و الصحيح وإن كان فيما إذا مات الرجل بعد البلوغ والرضا، إلا أنه يستفاد منه ما إذا ماتت الجارية بعد بلوغها ورضاها، للاشتراك في العلة، وعدم الخصوصية في الرجل، مضافاً إلى الإجماع.

(٥٠) للأصل، ولأن ظاهر النص توقف الزوجية على اليمين والإجازة فلو انتفت إحداهما لا تتحقق الزوجية.

ولو منع منه مانع، كجنون أو سفر أو نحوهما، انتظر رفعه ما لم يحصل ضرر بذلك على الوارث أو المال، وإلا فيرجع إلى الحاكم الشرعي، وإن كان مقتضى الأصل عدم تحقق ما يقتضي انتقاله عنه، ولكن قد تكون قرائن عند الحاكم تثبت أن الزوجية قد تحققت. فتأمل.

ثم إن في المقام فروعا تتعرض للأهم منها:

الأول: هل يشبّ الحلف لو تزوج بالغ بغير بالغة فضولا، أو زوجته وليه غير الشرعي، ثم توفي البالغ؟ مقتضى الأدلة توقف أخذ الميراث على الإجازة، والحلف أيضا. ففي رواية عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يزوّج ابنه يتيمة في حجره، وابنه مدرك واليتيمة غير مدركة، قال: نكاحه جائز على ابنه وإن مات عزل ميراثها منه حتى تدرك، فإذا أدركت حلفت بالله تعالى ما دعاها إلى أخذ الميراث إلا رضاها بالنكاح، ثم يدفع إليها الميراث، ونصف المهر، قال: وإن ماتت هي قبل أن تدرك، وقبل أن يموت الزوج، لم يرثها الزوج، لأن لها

الخيار عليه إذا أدركت ولا خيار له عليها»^(١) ولصحيح الحذاء الدال على ما ذكرنا بعد عدم الخصوصية في مورده، كما تقدم.

وهل يجري الحكم إلى البالغين إذا زوجهما الفضولي، فرضي أحدهما. ثم مات؟ مقتضى القاعدة ذلك، لأن الإجازة - كما تقدم في الفضولي - كاشفة فيتم السبب بها وأن الحلف لدفع التوهم، وقطع النزاع، فلا بد منها.

الثاني: لو كانا مجنونين وزوجهما وليهما، فأفاق أحدهما ورضي بالعقد ومات، ثم أفاق الآخر، يعطى له الميراث بعد الإجازة، واليمين، لما تقدم من القاعدة، وإن ما ورد في الرواية من عدم البلوغ إنما هو من باب ذكر أحد المصاديق لمطلق القاصر، ولا خصوصية فيه ولكن الأحوط المراضاة مع بقية الورثة.

الثالث: لو كان المجيز المتأخر الزوج، لا يتوقف استحقاق المهر وأخذه منه على اليمين للأصل، ولقاعدة الإقرار، ويستحق الإرث من المهر فقط، ولا يتوقف على اليمين، لأنه رضي بالعقد بلا طمع في الميراث من نصف المهر، ولا انصراف الأدلة المتقدمة عن ذلك، ولكن الأحوط المراضاة فيه.

الرابع: هل إن اليمين واجبة للتهمة فلا تجب عند عدمها، أو أنها تعبدية، وأن التهمة حكمة الحكم لا علتها؟ ظاهر الروايات المتقدمة هو الثاني، ولكن ذهب الشهيد (قدس الله سره) إلى أن التهمة حكمة الجعل، لا علة المجعول، ويمكن المناقشة فيه بظهور النص في العلية.

الخامس: يجري ما تقدم في ما لو كان أحدهما مجنوناً، والآخر بالغاً، فأدرك أحدهما دون الآخر، ومات ثم أدرك الآخر. وقد مر بعض ما يناسب المقام في كتاب النكاح. فراجع.

(١) الوسائل: باب ٥٨ من أبواب المهور الحديث: ١٤.

(مسألة ١٣): يرث الزوج من جميع تركه زوجته من المنقول وغيره (٥١) وترث الزوجة من المنقولات مطلقا ولا ترث من الأراضي مطلقا لا عينا ولا قيمة (٥٢).

(٥١) لما تقدم من الإطلاقات، والعمومات، مضافا إلى الإجماع بين المسلمين، ولأصالة عدم اختصاص الميراث بشيء من التركة - إلا ما خرج بالدليل - وهذا الأصل مقدم على استصحاب عدم جعل مورد الشك مطلقا لحق الإرث وأنه باق على ملك المتوفى، لأن الانتقال من ملك المتوفى قد حصل بلا شك، وإنما الشك في أن هذا الانتقال لبعض الورثة أو لكلهم، أي مقيد ومخصص بشيء أو لا؟ فمقتضى الأصل عدم الاختصاص. وكيف كان، فلو ناقشنا في هذا الأصل يكفيننا في المقام الإطلاقات، والعمومات، والإجماع، كما مر.

(٥٢) البحث في هذه المسألة - التي انفردت بها الإمامية وذهبوا إلى حرمان الزوجة من رباح الأرض.

تارة: حسب الإطلاقات، والعمومات.

وأخرى: حسب الأصل العملي.

و ثالثة: حسب الأدلة الخاصة الواردة فيها.

أما الأولى: فمقتضى الإطلاقات والعمومات، أن الزوجة ترث من كل شيء، منقولا كان أو غير منقول مما تركه زوجها، فإن لها الثمن أو الربع منه، كما أن الزوج كذلك، إلا إذا دلّ دليل على التقييد، أو التخصيص. نعم، لو ورد مخصص منفصل وكان مرددا بين المتباينين، لا يصح التمسك حينئذ بالعام، لأنه تمسك به في الشبهة المصداقية، كما تقرر في محله.

أما الثانية: فمقتضى الأصل العملي - كما مر - عدم اختصاص الميراث بشيء من التركة، فالوارث يرث من كل ما تركه مورثه، إلا ما خرج بالدليل،

فتوافق الأصلان.

أما الثالثة: وهي الأخبار، فإنها على أقسام:

الأول: ما نص على عموم إرثها مما تركه الزوج، كصحيح ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن الرجل، هل يرث من دار امرأته، أو أرضها من التربة شيئاً؟ أو يكون في ذلك بمنزلة المرأة، فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال: يرثها، وترثه من كل شيء ترك وتركت»^(١) فإنه يوافق عمومات الكتاب، وإطلاقاته، فإن لم يكن دليل آخر على التخصيص والتقييد أخذنا بالصحيح، وإلا فلا بد من حملة على محامل، وكالتقية، أو رضاء الوارث بإعطائها من الأرض، أو كون الزوجة ترث من سببين، وغيرها، وإلا فيرد علمه إلى أهله، لإعراض المشهور عنه.

الثاني: النصوص المتواترة الدالة على عدم إرثهن من الأرض مطلقاً - من غير فرق بين الدور والمساكن والعقار والضيعة وغيرها، عينا أو قيمة، و سواء كان للزوجة من الميت ولد أم لم يكن منه ولد - مثل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً»^(٢)، والعقار أعم من الدار، وهو كل ملك ثابت له أصل، كالدار، والأرض والنخل والضياع، كما في المجمع، فالمراد منه غير أرض المنزل من سائر الأراضي، بقرينة قوله عليه السلام في صحيحة الآخر: «عقار الأرض»^(٣) وسائر الروايات. وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «أن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى و الدور والسلاح والدواب شيئاً، وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك، وتقوم النقض والأبواب والجدوع والقصب، فتعطى حقها منه»^(٤)، والمراد من القرى والدور أراضيها، بقرينة ذيله، وما تقدم فتكون هذه الرواية

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٤ و ٦.

(٤) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١.

موافقة لما قبلها.

ولا يخفى أن لفظ المال ومتاع البيت المذكورين في الصحيح أعم الألفاظ الواردة في المقام، وعليهما المدار في فروع المقام، وما ذكره الفقهاء من لفظ (المنقول) إنما هو مجرد اصطلاح مأخوذ من هذه الرواية، وإلا لم يرد لفظ المنقول في الروايات، كما تفحصت عاجلاً.

ثم إنه ذكر في الصحيح المتقدم: (السلاح والدواب) وأنهما مما لا ترث الزوجة منهما، ولكن إعراض المشهور عن هذه الفقرة، وعدم العمل بها، بل الإجماع على إرثهما منهما، أسقط هذه الفقرة عن الاعتبار.

وفي معتبرة ميسر عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن النساء، مالهن من الميراث؟ قال: لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب، فأما الأرض والعقارات فلا ميراث لهن فيه، قلت: فالبنات؟ قال: البنات لهن نصيبهن منه، قلت: كيف صار ذا ولهذه الثمن ولهذه الربع مسمى؟ قال: لأن المرأة ليس لها نسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم، إنما صار هذا كذا لثلاث تزوج، المرأة فيجيء زوجها أو ولدها من قوم آخرين، فيزاحم قوماً آخرين في عقارهم»^(١)، وهذه الرواية تشتمل على الحكمة لعدم إرثهن، وهي لا تنافي ما تقدم من الأخبار، إلى غير ذلك من النصوص التي ذكرت المصاديق فيها كالرباع^(٢)، أو العقار أو الدار^(٣) وغيرها بعد الاتفاق فيها على أنها لا ترث من مطلق الأراضي التي تركها الزوج، ومقتضى الصناعة الأصولية تقييد العمومات، والإطلاقات، الواردتين في الكتاب بما تقدمت من النصوص، مضافاً إلى الإجماع في المقام فالنتيجة حرمانها من مطلق الأرض، دارا كانت أو بستاناً أو غيرهما، مشغولة بزرع أو غرس أو بياضاً خالية منهما، ومن الغلاة عينا أو قيمة. كان الزوج مالكا للأرض أو لا كالأراضي المفتوحة عنوة.

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٢ و ٤.

نعم، تراث القيمة من الات البناء كما يأتي.

الثالث: رواية ابن أذينة: «في النساء، إذا كان لهن ولد أعطين من الرباع»^(١)، استدلوا بهذه الرواية على التفصيل بين ذات الولد - فإنها تراث من الأراضي وغيرها - وغير ذات الولد، فإنها محرومة عن الأراضي دون غيرها، والأخذ بالمتيقن - أو الأقل - في التخصيص، والرجوع إلى عمومات الإرث في الزوجة ذات ولد من الزوج، ولأن مقتضى الجمع بين الأخبار هو التفصيل بين ذات الولد، وغيرها.

ولكن اعتماد الفقيه في مثل هذا الحكم العام البلوى على مقطوعة ابن أذينة التي لم يعلم صدورها عن المعصوم، بعيد جداً، كما أن اكتفاء مهابط الوحي في التشريع، والإبلاغ، بها، بعيد فوق العادة عن مقام الإمامة أيضاً، فيتعين الحمل على رضا الورثة، أو محامل أخرى، وإلا فلا بد من ردّ علمها إلى أهلها.

وأما قلة التخصيص في تلك العمومات. يدفعها عموم المخصص، وإطلاقه، لأنه بالنظر إلى أصل العمومات خاص، فيقدم عليها.

وأما دعوى أن التفصيل المذكور موجب لتخصيص أحدهما في عمومات إرثها، والثاني في روايات حرمانها، وقد ثبت في محله أن قلة التخصيص أولى من كثرتة.

غير صحيحة، إذ ليس في البين إلا تخصيص واحد، وهو ذات الولد فقط على الفرض.

ثم إن التمسك بعمومات إرث الزوجة في المقام - على فرض تردها بين الولد وغيرها - لا يصح لأنه تمسك بالعام في الشبهة المصداقية، لكون المخصص منفصلاً، ومردداً بين المتباينين، فإن الزوجة ذات الولد مباينة مع غير ذات الولد، كما لا يخفى. فتأمل نعم، بالنسبة إلى سائر الورثة تجري العمومات بلا كلام، وحينئذ نشك في وجود وارث آخر بالنسبة إلى الأراضي، فتجري

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٢.

سواء كانت مشغولة بالزرع والشجر والبناء وغيرها أم كانت بياضا (٥٣)، ولا فرق في الزوجة بين كونها ذات ولد من الزوج أو لم تكن كذلك (٥٤)، وترث القيمة خاصة من آلات البناء - كالجذوع والخشب والشجر والطوب ونحوها - لا عينا (٥٥).

أصالة عدمه، فينفي عنهم إرث الزوجة المشكوك فيها من الأراضي من هذه الجهة، بالأصل اللفظي، والعملي.

و أما الجمع فإنه لا يصير دليلا للمسألة - مع أن الشهرة على خلافه - وإنما يتحقق الجمع بالحمل على الثقة، كما مر فتأمل والله العالم بحقائق الأحكام. فتلخص من جميع ما تقدم: أن القول بالتعميم في الزوجة التي ترث من الزوج في الحرمان من الأراضي هو المتعين، لما تقدم من النصوص المستفيضة، والإجماع، وإن حرمانها من مطلق الأراضي أيضا كذلك.

(٥٣) لصدق الاسم في جميع ذلك، كما تحرم الزوجة من أراضي الأنهار والقنوات والآبار لما تقدم.

(٥٤) لما مر من الإطلاق، والعموم، قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «لا ترث النساء من عقار الدور شيئا»^(١) وقريب منه غيره.

(٥٥) إجماعا، ونصا، ففي صحيح الأحول عن الصادق عليه السلام: «لا يرثن النساء من العقار شيئا، ولهن قيمة البناء والشجر والنخل. يعني: (من البناء) الدور، وإنما عنى من النساء: الزوجة»^(٢) وفي معتبرة الواسطي قال: «قلت لزارة إن بكيرا حدثني عن أبي جعفر عليه السلام: أن النساء لا ترث امرأة مما ترك زوجها من تربة دار ولا أرض، إلا أن يقوم البناء والجذوع والخشب، فتعطى نصيبها من قيمة البناء، فأما التربة فلا تعطى شيئا من الأرض، ولا تربة دار، قال زارة: هذا لا

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ٧.

(٢) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١٦.

(مسألة ١٤): المراد من الأعيان التي تراث الزوجة من قيمتها هي الموجودة حال الموت (٥٦)،

شك فيه»^(١) إلى غير ذلك من الروايات.

ولا فرق في أقسام البناء التي تأخذ الزوجة قيمته منها بين أقسام السكن - سواء كان يسكنه الزوج أم يؤجره أو لا يسكنه أحد، أو كان البناء ملكا دون الأرض - أو لم يكن من السكن، كالحمام والرحى والدكان والخانات والإصطبل ومغارس الأشجار وغيرها، كل ذلك لما تقدم من العموم، والإطلاق. كما لا فرق بين الأشجار - التي تراث منها الزوجة قيمة - بأنواعها الصغيرة أو الكبيرة، وكذا النخيل سواء كانت معدة للقطع أم لا، كل ذلك للعمومات المتقدمة، وإطلاقاتها.

يدخل في الآلات جميع مصالح البناء، من الآجر والخشب والحديد والأنابيب وسلك الكهرباء وغيرها، والظروف المثبتة للغسل والحياض الثابتة في الحمامات. وغيرها.

والحاصل: أن كل ما كان ثابتا عرفا يدخل في الآلات فتأخذ قيمتها منها، وكل ما لم يكن ثابتا عرفا تأخذ من عينه كالفرش والظروف وغيرها. ولو شككنا في شيء أنه ثابت حتى تأخذ من قيمتها، أو لا حتى تأخذ من عينها، كبعض المصاييح المستحدثة مثلا أو البيوت الزجاجية، يمكن أن يقال: إنها تراث من عينها، تمسكا بالعموم، والاقتصار على المتيقن في التخصيص بالخروج عن العموم، وإطلاقات أدلة الإرث، ولكن الأحوط مع ذلك التصالح والتراضي.

(٥٦) لأنها من التركة، فيشملة قوله عليه السلام: «من مات وترك مالا فلورثته»^(٢).

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١٥.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ضمان الجريرة الحديث: ٤.

فلو حصل منها نماء وزيادة عينية من بعد الموت إلى حين القسمة لا ترث من تلك النماء والزيادة (٥٧)، بخلاف الأعيان التي ترث من عينها فتأخذ من الزيادة العينية (٥٨)، فما خرجت من المياه من أراضي الأنهار والآبار والقنوات بعد الموت فلا ترث منها (٥٩)، وما خرجت قبله وبقيت فيها فترث من عينها (٦٠).

(مسألة ١٥): المدار في القيمة على يوم الدفع لا الموت (٦١)، فلو زادت القيمة على القيمة حين الموت ترث منها أيضا (٦٢)، ولو نقصت نقصت من نصيبها (٦٣).

(٥٧) لأن الزيادة العينية تابعة لأصل العين، ولا تكون من متروكات الميت، بل انها ملك للورثة، والمفروض أنها لا ترث من العين، وإنما ترث من القيمة فقط، مضافا إلى الإجماع.

(٥٨) لما يأتي من أن النماء تابع للأصل.

(٥٩) لعدم كونها من التركة، فإنها حادثة في ملك الوارث.

(٦٠) لعدم دخولها في شيء مما تحرم من عينها - كما مر - فتشمله عمومات الإرث.

(٦١) لما مرّ في كتاب الغصب من أن المناط في الضمان على زمان إفراغ الذمة، لأنها مشغولة بالعين إما خارجا، أو اعتبارا إلى حين إفراغ العهدة، وهو يوم الدفع، كما مرّ في كتاب الإجارة أيضا.

(٦٢) لأنها زيادة مالية حدثت في ملكها أيضا.

(٦٣) لأصالة البراءة عن الزائد، وأن النقص يوزع على الجميع، والتخصيص ترجيح بلا مرجح. ولكن الأحوط التصالح والتراضي فيما به التفاوت، لأن المسألة اجتهادية ومحل خلاف، كما تقدم في كتاب الغصب.

(مسألة ١٦): يوزع الدين، والكفن ونحوهما على مجموع التركة (٦٤).

(مسألة ١٧): لو كان للزوج بيت فوقاني وكان تحته من غيره ترث الزوجة من قيمة البيت (٦٥)، ولو خرب البيت فالظاهر توريثها من الفضاء (٦٦).

(مسألة ١٨): طريق التقويم أن تقوم الآلات والشجر والنخل وغيرها - بكونها مجتمعة على هيئاتها (٦٧)، لا منفكة بأن تقوم الآلات منفردة والشجر كذلك (٦٨) -

(٦٤) لقاعدة نفي الضرر، ولتقديم كل ذلك على الإرث، فلا يدفع جميعه من غير الأرض حتى يلزم الضرر على الزوجة، ولا من الأرض خاصة حتى يلزم الضرر على الورثة، وإنما يوزع على الجميع، ويقتضيه قاعدة العدل والإنصاف أيضا.

(٦٥) لكونه بناء محضا، فترث من القيمة كما مرّ.

(٦٦) لمعومات أدلة الإرث، بعد اعتبار المالية في ذلك الفضاء لدى العقلاء. نعم، لو كان الفضاء تابعا للبناء فخرّب البناء وانهدم، ولم يبق اعتبار مالي للفضاء، فحينئذ ينتفي إرثها من الفضاء بانتفاء موضوعه، فترث من الانقراض فقط، بخلاف ما لو كان تابعا للأرض يرث منه سائر الورثة دونها.

(٦٧) كما صرح بذلك في كثير من الأخبار المتقدمة، كقوله عليه السلام: «و لكن يرثن قيمة البناء»^(١) وقوله عليه السلام: «و لكن يقوم البناء والطوب»^(٢) وغيرها من الروايات المتقدمة، ومعلوم أن البناء هو الهيئة الاجتماعية الكائنة في الأرض القائمة فيها وكذلك الشجر، لا أجزاء البناء المتفرقة.

(٦٨) لأن ذلك خلاف ظاهر ما تقدم من الأدلة، وأن ذلك يوجب ضررا

باقية في الأرض مجانا إلى أن تفنى (٦٩)، وتعطى حصتها من ذلك (٧٠)، فلو زادت قيمتها مثبتة إلى أن تفنى عنها غير مثبتة فلها الزيادة (٧١).

(مسألة ١٩): المدار كون الآلات مثبتة حين الموت فلو خرجت البناء أو قطعت الأشجار قبل الموت وبقيت وتلك الحالة إلى حين الموت ترث من أعيانها (٧٢).

(مسألة ٢٠): إعطاء القيمة لها عزيمة على الوارث وليس لها مطالبة الأعيان (٧٣).

على الزوجة كما هو واضح.

(٦٩) لإطلاق ما تقدم من الروايات، ولأن المتبادر من قيمة البناء والشجر أن نقلها مجانا بعد ما كانت في الأرض بحق، وأن ملاحظة أجره الأرض توجب نقضا في القيمة، فلا تصل للزوجة حقها.

(٧٠) أي الربع أو الثمن. وهناك طريق آخر، وحاصله تقوّم الأرض مجردة عن البناء أو الغرس وغيرهما، وتقوم مبنية أو مغروسة، فتعطى حصتها من تفاوت القيمتين ومرجعه إلى ما ذكرنا غالبا، ولكن قد يوجب التخلف في بعض الأحيان، إذ يمكن تحقق زيادة في قيمة الأرض بملاحظة ما فيها من الغرس والشجر والنخل وغيرها، وهذا مناف لما تقدّم من حرمانها من نفس الأرض، فتأمل، والأولى الاقتصاد على ما تقدّم، والأحوط التصالح والتراضي.

(٧١) لأن الزيادة نماء متصل يتبع الأصل.

(٧٢) لأنها منقولة عرفا، وهي ترث من نفس الأعيان المنقولة.

(٧٣) لأنها المنساق من الروايات المتقدمة، فإن ظهور اللام في اختصاص القيمة لها مما لا ينكر، كقوله ﷺ: «لهن قيمة البناء»^(١) وكذا قوله ﷺ: «انما جعل للمرأة»^(٢) أو الحصر في القيمة كقوله ﷺ: «يرثن قيمة البناء»^(٣).

و لا يكون رخصة (٧٤).

وقوله ﷺ: «فيرثن ذلك البناء»^(١)، أي قيمة البناء بقرينة الروايات المتقدمة، بل يمكن أن يقال: ان حرمانها من الأعيان فقط بحكم الشارع، تنزل العين منزلة الإلتاف عليها، فيضمنون المالية وهي القيمة، ولا يكون ذلك على سبيل المعاوضة القهرية حتى تترتب عليها آثارها.

إن قلت: حكم الشارع حينئذ يصير سببا للضمان، فالشارع ضامن لقاعدة الضمان.

قلت: ان الشارع حكم بحرمانها من الأعيان لمصلحة، لا أن يحرمها من المالية بالمرة حتى يصير سببا للضمان.

ولا فرق في القيمة - أو المالية - بين أن تكون العين موجودة قائمة أو لا، لأن القيمة انتقلت إلى الذمة بحكم الشارع. فتأمل.

(٧٤) لأنها لا تستحق من الأعيان شيئا، واستدلوا على الرخصة بأمر:

الأول: أنها تستفاد من الروايات، لأن التقويم إنما يكون لعدم تضرر الورثة بإعطاء العين لها، فإذا رضي الوارث بإعطاء العين لها، فلا مانع منه.

و يرد عليه: أن الروايات خالية عن التعليل المذكور، وعلى فرض قبول التعليل لا يستفاد ظهور الروايات في الرخصة، بل إن التعليل يكون غالبا، فمع التخلف أيضا تجب القيمة، لأنه قد ثبت في محله أن التعليل لو كان غالبا لا يضر تخلفه بأصل الحكم.

الثاني: يستفاد من الروايات الإباحة، لأنها في مقام دفع توهم تعيين إرثها من العين، فإنها لا ترفع هذا التعيين فلا يستفاد منها سوى الإباحة وشأن تلك الأخبار شأن الأمر الوارد عقيب الحظر.

و يرد عليه: ان مقتضى القاعدة الأولية أنها في مقام بيان أصل الحكم، لا في مقام دفع توهم الحظر. بل يمكن أن يقال: إنها في مقام دفع توهم الحرمان

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الأزواج الحديث: ١٣.

ولو لم يرغب الوارث في أداء القيمة لها لعدم التمكن منها أو الضرر فلها أن تأخذ من العين (٧٥)، وتصير شريكة معهم (٧٦).

(مسألة ٢١): لا يجوز للزوجة التصرف في الأعيان التي تستحق قيمتها بلا رضا الورثة (٧٧)، والأحوط لسائر الورثة عدم التصرف فيها قبل أداء قيمتها بغير رضاها (٧٨).

من القيمة أيضا. وكيف كان، فلا يستفاد منها الرخصة.

الثالث: التمسك بعمومات الإرث، وإطلاقاته، والتقويم حكم مستقل مرخوس فيه، دلّ على ذلك الروايات المتقدمة، فتكون العين لها كسائر الورثة، ولكن جوّز الشارع الابتياح القهري، وإعطاء القيمة لها، فإذا رضي الوارث بإعطاء العين لها، فلا مانع حينئذ.

و يرد عليه: أن الروايات المتقدمة تخصيص وتقييد، لعمومات الإرث، وإطلاقاته، وهذا مما لا شك فيه، والابتياح القهري خلاف الأصل، فلا مجال للتمسك بالعمومات، والإطلاقات.

وتظهر الفائدة في الغصب - كما يأتي - وفيما لو امتنعت الزوجة إلا من أخذ القيمة وأراد الوارث إعطاء العين دون القيمة، فبناء على ما ذكرنا ليس لهم ذلك، وبناء على الرخصة يجوز لهم ذلك.

ولو امتنع الوارث من أداء القيمة، ولم تتمكّن الزوجة من تخليصها ولو مقاصة، تدخّل الحاكم الشرعي بعد المرافعة.

(٧٥) لانصراف ما تقدم من الأدلة، بعد طرو العناوين المذكورة.

(٧٦) لتحقق المقتضي للشركة وفقد المانع عنها، بعد ما لم تجب القيمة

وتعين حصتها في العين.

(٧٧) لأنه تصرف في مال الغير بلا إحراز رضا، وهو قبيح عقلا وشرعا،

كما تقدم مراراً.

(٧٨) لأن الذمة وإن اشتغلت بالقيمة، لكنها بلحاظ العين خارجا، فإن

منشأية الحق واقتضائه فيها نظير العين المرهونة.

خصوصا إن كان منافيا لبقاء ماليتها (٧٩).

(مسألة ٢٢): يجوز للورثة إعطاء قيمة الأبنية لها من نفسها أو من الأراضي يبيعها لها (٨٠)، كما يجوز لهم إعطاء القيمة من أي ما أرادوا وشاءوا (٨١)، ولا تسلط على الزوجة بالمطالبة في أموال خاصة (٨٢).

(مسألة ٢٣): لو تلف البناء بعد الموت وقبل القسمة والتقويم لا يسقط من حق الزوجة شيء (٨٣)، فلو لم يخلف الميت سوى أبنية وأشجار مثلا (٨٤)، وتلفت تلك الأشجار أو غصبت للزوجة مطالبة حقها من الورثة (٨٥).

(٧٩) لأن ذلك تصرف في مال الغير بلا رضا منه، فهو حرام عقلا ونقلا، كما مرّ في كتاب الغصب.

(٨٠) للأصل، بعد الخروج عن عنوان التوريث، بالبيع أو الإجارة أو غيرهما.

(٨١) للأصل، ولقاعدة السلطنة الثابتة للوارث، وعدم سلطنتها عليهم.

(٨٢) لأصالة عدم سلطنة شخص على غيره. إلا ما خرج بالدليل، سواء كانت في ماله أم في نفسه.

(٨٣) لأن بمجرد الموت انتقلت الأعيان إلى الورثة، وأنها استحققت القيمة بحكم الشارع، لظهور ما تقدم من الأدلة في ذلك، وتلف ملك لا يستلزم سقوط حق آخر اشتغلت ذمته به، وهكذا لو غصب الأعيان التي تترث الزوجة من قيمتها غاصب. ولا يجرى استصحاب فراغ ذمة الورثة بعد ما مرّ من الأدلة، التي تدلّ على اشتغال ذممهم. والأحوط التصالح والتراضي في أمثال المقام.

(٨٤) كما في الأراضي الموقوفة، أو ملكا للغير، أو المفتوحة عنوة.

(٨٥) لاشتغال ذمة الوارث بالقيمة، ولا نصيب لها في الأعيان - كما مر -

و الأحوط التصالح والتراضي.

(مسألة ٢٤): لو أوصى الرجل أن يعطى لزوجته من أراضيه شيء نفذت الوصية إن كانت بمقدار الثلث ^(٨٦)، وإلا توقفت في الزائد على إذن الورثة ^(٨٧)، ولو أوصى أن ترث من الأرض كسائر الورثة بطلت الوصية ^(٨٨).

أما الثاني فهو ولاء العتق ^(٨٩).

(مسألة ١): يرث المعتق عتيقه ^(٩٠) بشروط أربعة:

الأول: أن يكون المعتق متبرعا بالعتق ^(٩١).

(٨٦) لما تقدّم في كتاب الوصية من أن للإنسان الثلث من ماله بعد موته، وأنها لا تكون من الإرث.

(٨٧) لاتنقل المال إليهم، فالتصرف في الزائد عن الثلث منوط برضائهم، كما مرّ في كتاب الوصية.

(٨٨) لأنها منافية لما ثبت في المذهب بالإجماع، والأخبار المتقدمة.

(٨٩) الإرث بسبب ولاء العتق غير مبتلى به في هذه الأعصار، ولكن الفقهاء (قدس الله أسرارهم الشريفة) تعرضوا له فنقتدي بهم ونذكر أهم مسائله. فنقول:

إن الولاء من أحد أسباب الإرث بعد فقد النسب، إجماعاً، بل ضرورة من الدين وهو على أقسام مترتبة: ولاء العتق، ولاء ضمان الجريرة، ولاء الإمامة.

(٩٠) إجماعاً، ونصوصاً متواترة.

(٩١) نصوصاً مستفيضة، فعن الصادق عليه السلام في معتبرة إسماعيل بن الفضل

«إذا أعتق لله فهو مولى للذي أعتقه، وإذا أعتق فجعل سائبة فله أن يضع نفسه ويتولّى من شاء» ^(١) وفي رواية أبي ربيع قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن

فلو كان العتق في واجب كالكفارة والنذر لم يثبت الميراث للمعتق (٩٢).

السائبة؟ فقال: هو الرجل يعتق غلامه ثم يقول: اذهب حيث شئت، ليس لي من ميراثك شيء، ولا عليّ من جريرتك شيء. ويشهد شاهدين» (١) وفي رواية عمار بن أبي الأحوص قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة؟ فقال: انظر في القرآن فما كان فيه فتحرير رقبة فتلك يا عمار السائبة، التي لا ولاء لأحد من الناس عليها إلا الله عزّ وجلّ فما كان ولاؤه لله عزّ وجلّ فهو لرسوله صلى الله عليه وآله، وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فإن ولاء للإمام، وجنابته على الإمام، وميراثه له» (٢)، إلى غير ذلك من الروايات، مضافا إلى الإجماع.

وما يظهر منه الخلاف كموثق أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين، أو ظهار، لمن يكون الولاء؟ قال: للذي يعتق» (٣) فهو محمول على الولاء اللغوي دون الشرعي، أو يقرأ بالمجهول يعتق، أي: الولاء للعبد المعتق، يجعله لمن يشاء، أو يحمل على التقية.

(٩٢) لأنه سائبة (أي لم يتبرع بعتقه بل كان في كفارة ونحوها أو انعتاق)، كما مرّ في الروايات ولا فرق في عدم الولاء في النذر بين أن يتعلق بعبد كلي، فأعتق عبدا معينا وفاء بنذره ومصادقا له، أو تعلق النذر بعين خارجية وفرد معين، فأعتقه وفاء بنذره.

وما عن الشيخ (قدس الله نفسه) من القول بالولاء في العبد المنذور عتقه، لعموم قوله عليه السلام: «إذا أعتق الله» (٤) فإن مرجع النذر إليه تبارك وتعالى، ولعموم

(١) الوسائل: باب ٣٦ من أبواب المعتق الحديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٤٣ من أبواب العتق الحديث: ١ و ٥.

(٤) الوسائل: باب ٣٦ من أبواب العتق الحديث: ١.

وكذا لو كان العتق بالانعتاق كالتنكيل والمثلة (٩٣).

(مسألة ٢): إذا تبرع بالعتق عن غيره ممن كان العتق واجبا عليه لم يرث عتيقه (٩٤).

قوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»^(١)، قابلا للمناقشة، لأن المناط التبرع، وعدم الوجوب، وأن وفاء النذر واجب، ومعه ينتفي صدق التبرع.

(٩٣) للأصل، ولصدق عدم التبرع المأخوذ فيه المجانية الصرفة، ولمعتبرة بريد العجلي قال: «سألت أبا جعفر ﷺ عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل أن يعتق رقبة، فانطلق ابنه فابتاع رجلا من كيسه فأعتقه عن أبيه، وأن المعتق أصاب بعد ذلك مالا ثم مات. وتركه، لمن يكون ميراثه؟ فقال: إن كانت الرقبة التي كانت على أبيه في ظاهر أو شكر أو واجبة عليه، فإن المعتق سائبة، لا سبيل لأحد عليه - الحديث -»^(٢).

ولكن عن الشيخ (رحمة الله عليه) ثبوت الولاء حينئذ، لعموم قوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»^(٣) ولموثق أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين، أو ظهار، لمن يكون الولاء؟ قال: للذي يعتق»^(٤). وما ذكره قابل للمناقشة، أما العموم فمخصص بما مرّ، وأما موثق أبي بصير فمحمول على التقية، لموافقته للعامة، ومخالفته للأصل، أو محمول على ضمان جريته.

(٩٤) لعدم صدق التبرع حينئذ، وأن ذلك أثر عمله الشنيع، فتشملة الروايات المتقدمة.

(١) الوسائل: باب ٣٥ من أبواب العتق.

(٢) الوسائل: باب ٤٠ من أبواب العتق الحديث: ٢.

(٣) الوسائل: باب ٣٥ من أبواب العتق.

(٤) الوسائل: باب ٤٣ من أبواب العتق الحديث: ٥.

(مسألة ٣): لو تحقق عتق ولم يعلم أنه تبرعي حتى يرث، أو سائبة حتى لا يرث لم يثبت له الميراث (٩٥).

الثاني: أن لا يتبرأ من ضمان جريرته فلو اشترط عليه ضمان جريرته لم يضمها ولم يرثه (٩٦).

(مسألة ٤): لا يشترط في التبري الاشهاد (٩٧).

(مسألة ٥): التبري من ضمان الجريرة لا بد أن يكون حين العتق فلا يسقط بعده (٩٨).

(٩٥) لأصالة عدم تحقق موجهه، لأن الشك في إحراز الشرط يستلزم الشك في تحقق المشروط لا محالة، فيكون ولاؤه لضمن الجريرة له لو كان، وإلا فلإمام عليه السلام. نعم لو كان الشك في المانع يصح نفيه بالأصل، وكذا لو كان الشك في اشتغال ذمة المكلف بالوجوب، فمقتضى الأصل عدمه، فيثبت الميراث حينئذ. فتأمل. هذا إذا لم تكن قرائن معتبرة توجب الاطمئنان بأحد الجانبين، وإلا فهي المتبعة.

(٩٦) نصا، وإجماعا، ففي معتبرة أبي الربيع قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة؟ فقال: الرجل يعتق غلامه ويقول له: اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا عليّ من جريرتك شيء ويشهد على ذلك شاهدين»^(١)، وفي صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «من أعتق رجلا سائبة فليس عليه من جريرته شيء، وليس له من الميراث شيء»^(٢) وغيرهما من الروايات.

(٩٧) للأصل، وما ورد من الأمر بالإشهاد في الروايات^(٣) يكون للإرشاد، لا أن يكون واجبا.

(٩٨) اقتصارا في تخصيص عموم: «الولاء لمن أعتق»^(٤)، على مورد

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٤٣ من أبواب العتق الحديث: ٢ و ٤.

(٤) الوسائل: باب ٣٥ من أبواب العتق.

الثالث: أن لا يكون للعتيق قرابة (٩٩)، فلو كان له قرابة كان هو الوارث (١٠٠).

اليقين وهو التبري حال الإعتاق، الذي يكون بمنزلة العقد، بل لا يبعد ظهور الروايات المتقدمة في ذلك.

و دعوى: إطلاق التبري - كما مرّ في معتبرة أبي بصير - تشمل حتى بعد العتق، والتعبير ب (ثمّ) في بعض الروايات (١)

غير صحيحة: أما الإطلاق فهو في مقام أصل الحكم والتشريع، فلا يستفاد منه التراخي، وأن التعبير ب (ثمّ) لمطلق الترتيب والترتبة، فلا يستفاد منه ذلك.

(٩٩) قريبا كان أو بعيدا - ما لم يكن فيه من موانع الإرث - ذا فرض أو غيره.

(١٠٠) بالأدلة الثلاثة، أما الكتاب: فقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (٢).

و أما السنة: فهي متواترة تدلّ على أن الإرث بالولاء بعد فقد جميع طبقات الإرث، ففي الصحيح: «قضى أمير المؤمنين - عليه السلام - في خالة جاءت تخصم مولى رجل مات، فقرأ هذه الآية ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ فدفع الميراث إلى الخالة، ولم يعط المولى شيئا» (٣).

و أما الإجماع: فمما هو مسلّم بين الفقهاء. بل الاعتبار يقتضي ذلك أيضا، لأن الأرحام أمسّ بالميت من غيرهم.

(١) الوافي ج: ١٣ باب ١٥٠ صفحة: ١٤٨.

(٢) سورة الانفال الآية: ٧٥.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث ولاء العتق الحديث: ٣.

(مسألة ٦): إذا كان للمعتق زوج أو زوجة كان لكل منهما نصيبه الأعلى والباقي للمعتق أو من يقوم مقامه مع عدمه (١٠١).

الرابع: أن لا يكون في المعتق شيء من موانع الإرث (١٠٢).

(مسألة ٧): لو كان للمعتق الكافر ولد مسلم يرث الولاء المسلم دون الكافر (١٠٣).

(مسألة ٨): إذا اجتمعت الشروط ورثه المعتق (المنعم) إن كان واحدا (١٠٤)، وإن كانوا أكثر فهم شركاء في الولاء بمقدار شركتهم (١٠٥).

(مسألة ٩): لو عدم المعتق فالولاء لأولاده الذكور دون الإناث إن كان المعتق رجلا (١٠٦).

(١٠١) لما تقدّم من العمومات، والإطلاقات مضافا إلى الإجماع، ولكن تقدم أن للزوج تمام المال بالرد، والفرض.

(١٠٢) لما مرّ من العمومات، والإطلاقات في موانع الإرث، فلو قتل المعتق عتيقه بعد العتق تبرعا، لم يكن له الولاء، وأما ولأ الكافر للمسلم فهو ثابت، لإطلاق الأدلة، ولكن إرثه مشروط بإسلامه.

(١٠٣) لإطلاق الأدلة، بعد تنزيل الكافر منزلة العدم، ولقوله ﷺ: «الولاء لحمه كلحمه النسب» (١).

(١٠٤) لتحقيق المقتضي وفقد المانع، بعد ما تقدمت من الأدلة.

(١٠٥) لما تقدم من الإطلاقات، والعمومات فيأخذ كل بمقدار نصيبه في العبد، مضافا إلى الإجماع، سواء كان المعتقون رجالا أم نساء أو منهما.

(١٠٦) نصا، وإجماعا، ففي معتبرة بريد العجلي عن الصادق عليه السلام في حديث - «وإن كانت الرقبة التي على أبيه تطوعا، وقد كان أبوه أمره أن يعتق عنه

ولو كان المعتق امرأة كان الولاء لعصبتها (١٠٧).

نسمة، فإن ولاء المعتق هو ميراث لجميع ولد الميت من الرجال» (١).

و في مكاتبة محمد بن عمر لموسى بن جعفر عليه السلام: «عن رجل مات، وكان مولى لرجل، وقد مات مولاه قبله، وللمولى ابن وبنات، لمن ميراث المولى؟ فقال عليه السلام: هو للرجال دون النساء» (٢) وحملها على الاستنكار بعيد جدا، بقرينة المعتبرة المتقدمة. وقريب منهما غيرهما.

ولكن عن المفيد (قدس الله سره) أن الولاء للأولاد الذكور، سواء كان المعتق رجلا أم امرأة، لقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح محمد بن قيس: «قضى علي عليه السلام في رجل حرر رجلا فاشترط ولاءه، فتوفي الذي أعتق، وليس له ولد إلا النساء ثم توفي المولى وترك مالا، وله عسبة، فاحتق في ميراثه بنات مولاه والعسبة، فقضى بميراثه للعسبة الذي يعقلون عنه إذا أحدث حدثا يكون فيه عقل» (٣)، ولما تقدم من الروايتين.

و فيه: أما صحيح محمد بن قيس: فلا يدلّ على مدّعه أصلا، لأن الاحتقاق - أي التخاصم - بين بنات السيد وعسبة العتيق لا وجه له، لأنه لا ريب في تقديم العسبة عليهن، لأن الإرث بالولاء إن لم يكن نسب في البين، فهو أجنبى عن مدّعه بالمرّة.

و أما الروايتان: فهما أخصان من المدعى كما هو واضح، فلا يصح له الاستدلال بهذه الروايات.

(١٠٧) إجماعا، ونصوصا، ففي صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام

قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام على امرأة أعتقت رجلا، واشترطت

(١) الوسائل: باب ٤٠ من أبواب ميراث العتق الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث ولاء العتق الحديث: ١٨.

(٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب العتق الحديث: ١.

ولاه ولها ابن، فألحق ولاه بعصبتها الذين يعقلون عنه»^(١).

وفي صحيح أبي ولاد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعتق جارية صغيرة لم تدرك، وكانت امه قبل أن تموت سألته أن يعتق عنها رقبة من مالها، فاشترها، فأعتقها بعد ما ماتت امه، لمن يكون ولأه العتق؟ فقال: يكون ولاؤها لأقرباء امه من قبل أبيها، وتكون نفقتها عليهم حتى تدرك وتستغني، ولا يكون للذي أعتقها عن امه من ولائها شيء»^(٢).

وفي صحيح يعقوب بن شعيب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أعتقت مملوكا ثم ماتت؟ قال: يرجع الولاء إلى بني أبيها»^(٣) وحمل هذه الروايات على التقية بعيد جدا، لما تقدم من الإجماع، وأن أساطين الأصحاب وأجلاء الرواة لم يخرجوها مخرج التقية أصلا.

وما عن الصدوق وغيره: أن الولاء للذكور والإناث، سواء كان المنعم رجلا أم امرأة. وفي اللعة: أنه المشهور، وقد استدلوا بأدلة:

الأول: العمومات، والإطلاقات، فيشمل كل منهما المقام، ويكون الإرث لأولاد المنعم الذكور والإناث، سواء كان المنعم المتوفى رجلا أم امرأة. وفيه: أن الإطلاقات، والعمومات، منصرفتان عن المقام. وعلى فرض شمولها للمقام، وعدم الانصراف، فتخصص العمومات، وتقييد الإطلاقات، بما تقدم من الروايات الدالة على التفضيل.

الثاني: موثق عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال: «مات مولى لحمزة بن عبد المطلب، فدفع رسول الله ﷺ ميراثه إلى بنت حمزة»^(٤) استدلوا به على أن الولاء للذكور والإناث من أولاد المنعم المتوفى، بلا فرق بين أن يكون المعتق رجلا أو امرأة.

(١) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب العتق الحديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب العتق الحديث: ٣ و ٢.

(٤) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث ولأه العتق الحديث: ١٠.

وفيه: أولاً يمكن أن يكون ذلك من باب الوصية، وعلى فرض التورث يحتمل أن يكون ذلك قضية في واقعة، وأعطاه النبي ﷺ الميراث من باب ولايته، فلا يكون حكماً واقعياً. وعلى فرض عدم قبول ذلك كله، فلا بد من ردّ علمه إلى أهله، لأنه ينافي الروايات المستفيضة، والإجماع على خلافه.

الثالث: ما رواه الفريقان عن نبيينا الأعظم ﷺ: «الولاء لحمة كلحمة النسب»^(١) فمقتضى العموم في هذه الرواية أن يكون الإرث بالولاء كالإرث بالنسب، بلا فرق في المورث بين الرجل والمرأة، وفي الوارث كذلك.

وفيه: أن ظاهرها في عدم انتقال الولاء - كما لا ينتقل النسب - وقد ذيل بـ «لا تباع ولا توهب»^(٢) لو صرفنا النظر عن ذلك وأخذنا بالعموم، فإن العموم فيها تخصص بالروايات السابقة.

الرابع: ما عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «لا يرث الولاء من يرث الميراث»^(٣) وعن العماني أنه قال: «روى عن أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليه السلام أنهم قالوا يقسم الدية على من أحرز الميراث، ومن أحرز الميراث أحرز الولاء، وهذا هو المشهور المتسالم».

وفيه: أنه لا بد من الخروج عن مثل هذه الأخبار - مع قطع النظر عن السند - لأنها في مقام بيان أصل الثبوت، لا في مقام بيان الكيفية والكمية أو الشرائط، وعلى فرض العموم فيها يخصص بما تقدم.

والحاصل: أن ما ذهب إليه الصدوق وإن كان حسناً وموافقاً للذوق السليم، إلا أنه لم يقيم عليه دليل، تعتمد النفس عليه في مقابل ما تقدم من الروايات.

(١) الوسائل: باب ٤٢ من أبواب العتق الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٤٢ من أبواب العتق الحديث: ٢.

(٣) دعائم الإسلام ج: ٢ صفحة: ٣١٦.

والأحوط مراضاة جميع أولاد المنعم (١٠٨)، ويرث الولاء الأب دون الأم (١٠٩).

(١٠٨) لما تقدّم من الأقوال في المسألة.

(١٠٩) لما مرّ من معتبرة بريد العجلي (١) ومكاتبة محمد بن عمر (٢)،

وغيرهما الدالة على عدم توريث النساء بالولاء مطلقا حتى الأم، للحصر في الرجال المذكور فيها.

وما عن المحقق وغيره توريث الأم تمسكا بخبر اللحمية، والمرسل عن علي عليه السلام، ودعوى الشهرة على إرثها كما في الرياض.

فالمناقشة فيها واضحة، أما خبر اللحمية والمرسل فقد عرفت أنّها ما فيهما، وأما الشهرة فلم تثبت، فحينئذ المتبع الدليل، وهو كما مرّ. ولكن الأحوط التصالح والمراضاة لما عرفت.

فرع: هل يرث الولاء من المنعم عند فقده - كما يورث به - أم لا؟ المشهور هو الثاني مستدلا بأمور:

الأول: لا يقبل النقل لما تقدم من خبر اللحمية (٣) فلا يصح بيعه، ولا هبته، ولا شرطه في بيع، وكذا ما يشبه.

وفيه: أنه لا يلزم من عدم صحة ما ذكر عدم توريثه، كما في حق الشفعة والخيار.

الثاني: أنه من الحقوق التي غير قابلة للإرث، فلا يكون من الحقوق الموروثة.

وفيه: أنه أول الكلام وعين المدعى، فكيف يجعل دليلا؟!

(١) الوسائل: باب ٤٠ من أبواب العتق الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث ولأه العتق الحديث: ١٨.

(٣) الوسائل: باب ٤٢ من أبواب العتق الحديث: ٢.

(مسألة ١٠): مع فقد الأب والأولاد - حتى من نزلوا - يكون الولاء للإخوة والأجداد من الأب دون الأخوات والجندات والأجداد من الأم (١١٠).

الثالث: أن الولاء حق النعمة الحاصلة للمنعّم فقط بالعتق، فلا يتصور انتقال، فلا يصح الإرث.

وفيه: أن حق الولاء يحصل بالعتق بلا شك، وأما أنه يخصّ المنعّم فقط، و غير قابل للإرث، فلا بد من إقامة دليل عليه، بل مقتضى عموم: «من مات وترك مالا فلورثته»^(١) إرثه.

الرابع: لا يحصل بالولاء ملك حتى ينتقل إلى الوارث.

وفيه: أن مجرد الحق كاف للانتقال بالإرث، كما مر في كتاب الأحياء.

الخامس: الإجماع على أن الولاء لا يرث من المنعّم.

وفيه: إن تمّ الإجماع فيكون من قبيل المانع، وإلا فالمقتضي للإرث موجود، وقد ذهب جماعة من الفقهاء إلى ذلك.

وأما الاستدلال بالروايات المتقدمة الدالة على كون الولاء للعصبة في المرأة فيكون الولاء يورث، كسائر أموال الميت، فقابل للمناقشة، لأنها أعم من كونه موروثا، أو يورث به.

وتظهر الثمرة فيما لو مات المنعّم قبل العتيق، وخلف وارثا غير الوارث بعد موت العتيق، كما لو مات المنعّم عن ولدين، ثمّ مات أحدهما وله أولاد، ثمّ مات العتيق، فعلى المشهور يختصّ الإرث بالولد الباقي، وعلى القول الثاني يشاركه أولاد الابن الآخر، لانتقال حصّة أبيهم إليهم على الفرض.

(١١٠) أما الأول: فلما مرّ من الأدلة الدالة على أن الإرث للطبقة الأولى -

أي الأب والأولاد - وبعد فقدها يكون للطبقة الثانية أي الإخوة والأجداد من الأب

(مسألة ١١): لا يرث العتيق مولاه (١١١)، فإذا لم يكن له قريب ولا معتق ولا ضامن جريرة كان ميراثه للإمام (١١٢).
 (مسألة ١٢): ميراث ولد المعتقة (١١٣)، لمن أعتقهم (١١٤)، ولو أعتقوا حملا مع أمهم ولا ينجر ولأوهم (١١٥).

دون الأم، لأن النساء لا يرثن في الولاء بالعتق، وكذا فروعهن.
 وأما الثاني: لما تقدم من الأدلة، وكذا لا ترث العمات والخالات، سواء كن متقيات بالأب أو الأم، لاختصاص الإرث بالذكور دون الإناث.
 ولا ترث بالولاء الزوج والزوجة.
 أما الأول: فلما عرفت أن ولأء المرأة مخصوص بعصبتها.
 وأما الثاني: فلما مرّ من اختصاص الإرث بالولاء بالذكور.
 ثم إنه يقوم أولاد الأولاد الذكور مقام آبائهم عند عدمهم، فيأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به، كالميراث في غير الولاء، فإذا خلف أحدهم مثلاً واحداً والآخر أربع، كان الميراث بينهم نصفين، لما تقدم في إرث الطبقة الأولى، فراجع هناك.

(١١١) للأصل، ولقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»^(١) فإن الولاء حيثية تقييدية، وفي المعتق لم تتحقق هذه الحيثية، مضافاً إلى الإجماع، بل الاعتبار يدل على ذلك أيضاً.

(١١٢) لأنه وارث من لا وارث له، كما يأتي.
 (١١٣) إن كان الولد قبل العتق، ولم يتبعها الحمل، فأعتقت الأم وحدها أو اشترط الرقية في الحمل، لو قلنا بجواز مثل هذا الشرط.
 (١١٤) لإطلاق قوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»^(٢) فيكون ميراث الحمل الذي أعتق لمعتقه بالولاء، مضافاً إلى الإجماع وما يأتي من الأخبار.
 (١١٥) للأصل، ولأن الولاء للنعمة وهي مفقودة على الحمل بالنسبة لمولى

ولو حملت بعد العتق كان ولاؤهم لمولى أمهم لو كان الأب رقاً (١١٦).

المعتقة، نعم هي لمن أعتقهم، وللإجماع، ولما مرّ.

(١١٦) لأنه هو المنعم بتحرير أمهم الذي صار سببا لحريتهم بقانون التبعية لأشرف الأبوين، مضافا إلى الروايات، ففي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «في العبد تكون تحته الحرة، قال: ولده أحرار، فإن أعتق المملوك لحق بأبيه» (١) وفي صحيح العيص قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى عبدا وله أولاد من امرأة حرة فأعتقه؟ قال: ولاء ولده لمن أعتقه» (٢) وفي مكاتبة حسين بن سعيد عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن حرة زوجتها عبدا لي، وولدت منه أولادا، ثم صار العبد إلى غيري فأعتقه، إلى من ولاء ولده؟ إليّ إذا كانت أمهم مولاتي، أم إلى الذي أعتق أباهم؟ فكتب عليه السلام: إن كانت الأم حرة جرّ الأب الولاء، وإن كنت أنت أعتقت. فليس لأبيه جرّ الولاء» (٣) فهي محمولة على أن السائل أعتق الأم فصار عتقها سببا لحرية الأولاد الذين حصلوا بعد العتق، ثم عتق الأب، فينجر ولاء الأولاد إلى معتقها. وإذا أعتق الأولاد أنفسهم، فلا ينجر الولاء، بل الولاء لمن أعتق.

وأما معتبرة حسن بن مسلم، قال حدثني عمتي، قالت: إني كنت جالسة بفناء الكعبة إذ أقبل أبو عبد الله عليه السلام، فلما رآني مال إليّ فسلم عليّ ثم قال: ما يجلسك هاهنا؟ قلت: انتظر مولى لنا، فقال لي: أعتقتموه؟ فقلت: لا، ولكن أعتقنا أباه، فقال: ليس ذاك مولاكم، هذا أخوكم وابن عمكم، إنما المولى الذي جرت عليه النعمة، فإذا جرت على أبيه وجده فهو ابن عمك وأخوك» (٤) وقريب منه غيره، فهي لا تنافي ما تقدم، لأن المولى يطلق على المعتق نفسه، وبهذا المعنى لا يستلزم انتفاء الولاء، ولا تلازم بينهم كما عرفت سابقا، ويشهد لما ذكرنا قوله عليه السلام: «المعتق هو المولى، والولد ينتمي إلى من شاء» (٥).

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب العتق.

(٤) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب العتق الحديث: ٩.

(٥) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب العتق الحديث: ٧.

وإن كان أبوهم معتقا فولاؤهم لمولى الأب (١١٧)، ولو كان أبوهم حرا في الأصل لم يكن لمولى أمهم ولاء (١١٨).

(مسألة ١٣): لو حملت الأمة المعتقة من حر لم يكن لمولى الأمة الولاء على الولد (١١٩).

(مسألة ١٤): إذا فقد معتق الأم كان ولاء الولد لورثته الذكور (١٢٠)، فإذا فقدوا فلعصبة المعتق (١٢١).

(١١٧) لأن الولد يلحق بالأب عرفا، قال تعالى ﴿أُدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾^(١) وأن الأم مجرد وعاء.

(١١٨) للأصل، بعد عدم النعمة عليهم حينئذ، ولأن الولد يلحق بأشرف الأبوين.

فرع: لو أعتق أبوهم بعد ولادتهم من المعتقة - لا من حرة الأصل - انجز ولاؤهم من مولى أمهم إلى مولى الأب، لقول علي عليه السلام: «يجزّ الأب الولاء إذا أعتق»^(٢) ولما تقدم من صحيح العيص.

نعم، لو كانت الأم حرة من الأصل فلا ولاء حينئذ حتى يجزّ، للحقوق الولد بأشرف الأبوين عقلا وشرعا.

(١١٩) للحقوق الولد بأشرف الأبوين، مضافا إلى الإجماع.

ثم أنه هل يشترط في الجزّ النسب الشرعي، فلا ينجزّ الولاء لو كان الولد من زنا؟ الظاهر عدم اعتبار النسب الشرعي، لأصالة عدمه، وأن الولاء يدور مدار الانعام، وقد تحقق، وكون الولد نماء المملوك وإن كان زنا. ولكن المسألة قابلة للنظر. فتأمل.

(١٢٠) لما تقدم في (مسألة ٩).

(١٢١) لما تقدم في المراتب في الإرث، ولإطلاق ما تقدم من الأخبار، مثل

(١) سورة الاحزاب الآية: ٥.

(٢) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب العتق الحديث: ٥.

(مسألة ١٥): كما يرث المعتق وورثته من عتيقه بشرائطه المتقدمة كذلك يرثون من أولاد عتيقه بالشرائط (١٢٢).

(مسألة ١٦): لو مات رجل ولم يكن عتيقا وكان أبوه عتيقا لرجل وأمه لآخر فالولاء للمنعم على أبيه (١٢٣).

(مسألة ١٧): لو فقد المعتق وقرابته الوارثون للولاء يرثه منعم المعتق لو كان فإن عدم فقرابته على تفصيل قرابة المعتق فإن فقد الجميع فمنعم أب المعتق ثم منعم هذا المنعم وهكذا كالأول (١٢٤).

خبر اللحمة وغيره، وأقرب الناس إليه ولاء.

(١٢٢) إجماعا، ونصا ففي صحيح العيص المتقدم: «ولاء ولده لمن أعتقه»^(١) فإن إطلاقه يشمل تمام الطبقات، فلو مات رجل، ولم يكن له وارث نسبي، فميراثه لمن أعتقه، فإن لم يكن عتيقا فلمن أعتق أباه، وإن لم يكن أبوه عتيقا فلمن أعتق جده، وهكذا ما لم يَأْب العرف، فحينئذ يرجع إلى ضامن الجريرة، وما في بعض الأخبار^(٢) من نفي المولى عمن أعتق أباه، فقد تقدم أنه ليس مولى حسب اللغة، ولكن يجري عليه الولاء، كما مر.

(١٢٣) على المشهور لصحيفة محمد بن قيس: «قضى أمير المؤمنين في مكاتب اشترط عليه ولاؤه إذا أعتق، فنكح وليدة لرجل آخر، فولدت له ولدا، فحرر ولده، ثم توفى المكاتب فورثه ولده، فاختلفوا في ولده من يرثه؟ قال: فألحق ولده بموالي أبيه»^(٣).

(١٢٤) على المشهور، ولعلهم استفادوا ذلك من خبر اللحمة، فإن تم إجماع التزامنا بالحكم، وإلا فالمسألة محل إشكال، كما هو واضح، لانصراف الأدلة عن مولى ذلك. وهناك فروع كثيرة أعرضنا عنها لعدم الابتلاء بها بالمرّة في هذه الأعصار.

(١) و (٢) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب العتق الحديث: ١.

(٣) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب العتق الحديث: ٣.

أما الثالث: فهو ولاء ضمان الجريمة (١٢٥).

(مسألة ١): يجوز لأحد الشخصين الحرين أن يتولّى الآخر على أن يضمن جنايته أو عقله بكل ما يدلّ على ذلك (١٢٦)، فإذا تحقق ذلك صحيحا ترتب عليه أثره وهو الإرث (١٢٧)، والمراد من العقل الدية (١٢٨).

(١٢٥) أي الجناية، فمن توالى غيره فاتخذة وليا - جامعا للشرائط - يضمن جناياته ذلك الغير، يثبت له ولاؤه ويثبت له ميراثه. وكان هذا عقدا في الجاهلية يتوارثون به دون الأقارب، فأقره السلام بعد ما هدّبه وجعل له شرائط. وعن الشافعي ان الإرث لضمان الجريمة منسوخ بآية الأرحام وغيرها (١) ولكن عندنا انه باق على بعض الوجوه.

و مرتبة ولاء ضامن الجريمة بعد فقد ولاء العتق.

(١٢٦) لأنه يتحقق بكل ما يتحقق به التوالي من دون اعتبار لفظ مخصوص للأصل، بل تقدم في محله عدم اعتبار اللفظ، فيكفي فيه أي مبرز خارجي كان. نعم، الغالب والأكثر هو باللفظ، وما دام اللفظ ممكنا لا تصل النوبة إلى غيره فيصح أن يقول: «عاقدتك على أن تعقل عني، وترثني» فيقول الآخر: «قبلت»، وغير ذلك من الألفاظ الدالة على المقصود.

وإن كان معا لا وارث لهما، فيقول أحدهما: «عاقدتك على أن تعقل عني، وأعقلك، وترث مني، وأرثك» فيقول الآخر: «قبلت».

(١٢٧) لتحقق المقتضي وفقد المانع، فيترتب الأثر لا محالة، مضافا إلى

الإجماع.

(١٢٨) لما مرّ في كتاب الديات، فراجع هناك.

(مسألة ٢): يعتبر في تحقق ولاء الجريرة أمور:

الأول: الشرائط العامة (١٢٩).

الثاني: ذكر العقل (١٣٠)، فلو اقتصر على ذكر الإرث فقط من دونه لا يترتب عليه الأثر (١٣١).

الثالث: عدم وجود الوارث النسبي ولا مولى المعتق أو حر بالأصل لا وارث له أصلاً (١٣٢).

(١٢٩) من البلوغ والعقل والرضا والاختيار، لما أرسلوها إرسال المسلمات في جميع العقود والایقاعات، كما تقدم مكرراً.

(١٣٠) لأن الظاهر من النصوص أن العقد يتحقق بمجرد إنشاء ضمان الجريرة، والحديث - أي ضمان العقل - وأن الميراث من الأحكام المترتبة على العقد، ففي صحيح الحذاء قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم فتوالى إلى رجل من المسلمين؟ قال: إن ضمن عقله وجنابته ورثته» (١) وفي معتبرة ابن سنان عن الصادق عليه السلام «قضى أمير المؤمنين - عليه السلام في من أعتق عبداً سائبة، أنه لا ولاء لمواليه عليه، فإن شاء توالى إلى رجل من المسلمين، فليشهد أنه يضمن جريرته، وكل حدث يلزمه، فإذا فعل ذلك فهو يرثه» (٢) إلى غير ذلك من النصوص.

نعم، لو كان العقل والإرث متلازمين، ولم يكن الإرث من أحكام العقد، أمكن أن يقال: بكفاية أحدهما عن الآخر، ولكن ذلك يحتاج إلى دليل. ولذا يجوز الاختصار فيه على العقل وحده من دون ذكر الإرث، فيترتب عليه الإرث، لما عرفت.

(١٣١) للأصل، وللإقتصار على المتيقن في ما خالف الأدلة.

(١٣٢) للإجماع، ولما مرّ من النصوص من تأخر هذه المرتبة من الإرث

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ولاء ضمان الجريرة الحديث: ٥.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة الحديث: ١٢.

الرابع: عدم وجود شيء من موانع الإرث (١٣٣).

(مسألة ٣): يختص الإرث به بالضامن دون المضمون له (١٣٤)، إلا أن

يتحقق الضمان من الجانبين فيتوارثان (١٣٥).

(مسألة ٤): لا يتعدى الإرث بهذا الولاء من الضامن إلى أقاربه وورثته

لو مات الضامن (١٣٦).

(مسألة ٥): ضمان الجريمة عقد لازم (١٣٧).

عن الإرث بالنسب. وولاء العتق، فلو أعتق في الكفارة والنذور وغيرهما من الواجبات، تصل التوبة إلى ولاء ضمان الجريمة، فلا يصح ضمان الجريمة إلا عن سائبة، أو عمن كان حراً لا وارث له مطلقاً، ولو معتقاً.

(١٣٣) للإطلاق، والعموم، كما تقدم.

(١٣٤) لما تقدم من النصوص، مضافاً الدالة على ذلك إلى الإجماع، وأن

مقتضى الأصل ذلك.

(١٣٥) للإطلاق، والعموم، والإجماع.

(١٣٦) لتحقيق الولاء بين كل منهما، فيشملهما الإطلاق، والعموم، والتعدي

إلى أولاد الضامن يحتاج إلى دليل وهو مفقود، مضافاً إلى الإجماع.

و دعوى: كونه حقاً فينتقل إلى وارثه، كما في غيره من الحقوق القابلة

للنقل والانتقال، كما مر في ولاء المعتق.

غير صحيحة: لأنه مشروط بالعقل الذي لا يكلف به إلا من التزم به لا

غيره، سواء كان من الورثة أم من غيرها، فالتعدي إلى غير الضامن تعدّ.

(١٣٧) لأصالة اللزوم في كل عقد إلا ما خرج بالدليل - كما تقدم - ولا

دليل كذلك. وما عن بعض من أنه عقد جائز، لم يقدّم على مدعاه دليل تطمئن به

النفس، في مقابل الأصل المستند إلى قوله تعالى ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١)، وغيره من

الآيات، والروايات المتقدمة في كتاب البيع.

وتجري فيه الإقالة (١٣٨)، كما يجري فيه خيار الشرط (١٣٩).

(مسألة ٦): يجوز ضمان الواحد للأكثر بعقد واحد وبالعكس (١٤٠).

(مسألة ٧): لو كان الضامن مسلما والمضمون كافرا تحقق الولاء دون العكس (١٤١).

(١٣٨) لعمومات أدلة الإقالة، وإطلاقاتها، بلا دليل على التخصيص والتقييد في المقام. نعم، لو قلنا إنه من الأسباب والمسببات المترتبة عليها، كما في الطهارات، لا تجري الإقالة فيه، ولكن بناءهم على أنه من العقود المحتاجة إلى الإيجاب والقبول كما مر، وكونه من الأسباب الوضعية التوليدية، خلاف الظاهر من الأدلة المتقدمة.

وكذا لو قلنا إنه عقد جائز، فلا وجه لجريان الإقالة فيه، ولكن تقدم في الخيارات أن الإقالة والخيار لا ينافيان الجواز.

(١٣٩) لما تقدم في سابقة.

و دعوى: عدم تعرض الأصحاب لهما، فلا يجريان فيه.

غير صحيحة: لأن عدم التعرض لهما في المقام، لا يدل على عدم جريانها فيه، إذ المناط هو الدليل، لا تعرضهم للمسألة.

(١٤٠) لإطلاقات الأدلة، وعموماتها، فيشتركون في عقله، وميراثه، وكذا

العكس.

(١٤١) أما الأول: فلا إطلاق الأدلة.

و دعوى: كونه مادة ولا مادة بين المسلم والكافر.

غير صحيحة: لعدم تحقق المادة به، ولا دليل على حرمة مطلق المادة،

إلا إذا أضر بالعقيدة وأوجب الانحراف، أو تقوية الكفر، أو كان الكافر حربيا، قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ

ولا بأس بعقده بين الكافرين (١٤٢).

(مسألة ٨): لو وقع الولاء مع من لا وارث له بالقرابة ولا مولى معتق ثم ولد له بعد ذلك فهل يبطل العقد أو يبقى مراعى بفقده؟ وجهان (١٤٣).

(مسألة ٩): يجري في هذا العقد الفضولي والوكالة ويجوز فيه اتحاد الموجب والقابل ويقع من الوصي والحاكم عمن لهم الولاية عليه ضامنا أو مضمونا مع مراعاة المصلحة (١٤٤).

اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ فَاتَلَوْكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (١).

و دعوى: إن إرث المسلم - أي الضامن - من المضمون - أي الكافر - يكون في مقابل الضمان، فالكافر جعل بجنايته سبيلا على المسلم المنفي بالآية (٢) فإنه يعطى الدية.

غير صحيحة: لما تقدم في كتاب الديات من جواز إعطاء المسلم دية الكافر الذمي دون الحربي، وأن إعطاء الدية ليس من السبيل على المسلم. وأما الثاني: فلمعوم ما دلّ على عدم إرث الكافر من المسلم. (١٤٢) لإطلاق الأدلة، ويجب عليهم الوفاء لتكليفهم بالفروع كتكليفهم بالأصول، كما هو الحق الواقع، وقد تقدم مكررا.

(١٤٣) مقتضى الأصل بقاء العقد وصحته، ومن دعوى ظهور الأدلة في شرطية عدم الوارث ابتداء واستدامة، فيبطل لقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط ولكن الأحوط تجديد العقد بعد فقد الوارث.

(١٤٤) كل ذلك للعموم، والإطلاق، من غير دليل على الخلاف، نعم لو قلنا إنه ليس من العقود، يشكل الأمر في بعض ذلك، كما هو واضح.

(١) سورة الممتحنة الآية: ٩.

(٢) سورة النساء الآية: ١٤١.

(مسألة ١٠): إذا وجد الزوج أو الزوجة مع ضامن الجريمة كان له نصيبه الأعلى بالفرض والباقي له بالردّ ولها نصيبها الأعلى والباقي للضامن (١٤٥).

أما الرابع فهو ولاء الإمامة (١٤٦).

(مسألة ١): لو فقد الوارث النسبي والمولى المعقّ وضامن الجريمة كان الميراث للإمام عليه السلام (١٤٧).

(١٤٥) لما تقدم من الأدلة الدالة على ذلك عموماً، وخصوصاً، مكرراً. فلا وجه للإعادة مرة أخرى.

(١٤٦) فهو إن لم يكن للميت وارث نسبي - خال عن موانع الإرث - ولا سببي من الزوج، والمنعم، وضامن الجريمة كان إرثه حينئذ للإمام عليه السلام حاضراً كان أو غائباً، بالأدلة الثلاثة كما يأتي.

(١٤٧) إجماعاً، ونصوصاً، واعتباراً. ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من مات وليس له وارث من قرابته، ولا مولى عتاقه، قد ضمن جريته فماله من الأنفال»^(١) وتقدم أن الأنفال للإمام عليه السلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله، فكونه من الأنفال من جهة أنه ملك للإمام - لا أنهم أحلّوه لشيعتهم كما أحلّوا الأنفال - إذ لم يثبت ذلك كما يأتي. وفي معتبرة أيوب بن عطية الحذاء قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، ومن ترك مالا فللوارث، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإليّ وعليّ»^(٢) فهذه المعتبرة صريحة على أن ميراث من لا وارث له ملك للإمام، ولا يكون مباحاً لشيعته.

وعن أبي الحسن الأول عليه السلام في معتبرة حماد بن عيسى: «الإمام وارث من

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضامن الجريمة الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضامن الجريمة الحديث: ١٤.

مع حضوره يحمل إليه يصنع به ما يشاء^(١٤٨) ومع غيبته يصرف في كل ما يرضاه كالصرف على الفقراء والمساكين من شيعته^(١٤٩)،

لا وارث له^(١) إلى غير ذلك من الروايات المستفيضة بل المتواترة. و أما صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «السائبة ليس لأحد عليها سبيل، فإن والى أحدا فميراثه له، وجريته عليه، وإن لم يوال أحدا فهو لأقرب الناس، لمولاه الذي اعتقه»^(٢) فهي محمولة على إذنه وتبرعه عليه السلام في الموارد الخاص، أو يردّ علمها إلى أهله، لقصورها عن معارضة ما تقدم من الروايات. و أما الاعتبار: فلأن العقلاء يحكمون بصرف مال الميت الذي لا وارث له في الخيرات، حتى يستفيد منه الميت أيضا في ما يمر عليه من العوالم، و صرفه كذلك لا يكون إلا تحت نظر رئيس المذهب أو نائبه، بل تمليك الإمام عليه السلام المال أيضا يكون من الخير، الذي يتسابق فيه كل عاقل صونا من هدرية المال.

(١٤٨) لأنه ماله ومسلط عليه، فهو أعرف بصرفه كيف يشاء. وما ورد بإعطائه لفقراء بلده وضعفاء جيرانه ورفقائه، كما في رواية داود: «مات رجل على عهد أمير المؤمنين - عليه السلام، لم يكن له وارث، فدفع أمير المؤمنين - عليه السلام ميراثه إلى همشهرجه»^(٣) وفي رواية خلاد السندي: «كان علي عليه السلام يقول في الرجل يموت، ويترك مالا، وليس له أحد: أعط المال همشاريجه»^(٤) كان تبرعا منه عليه السلام لما يراه من المصلحة. فعلى كل حال فهو ماله يردّ إليه في عصر الحضور يعمل به ما يشاء.

(١٤٩) على المشهور للإذن الحاصل منهم بشاهد الحال، لاستغنائهم عنه

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة الحديث: ٥.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريرة الحديث: ٦.

(٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريرة الحديث: ٣.

(٤) الوسائل: باب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريرة الحديث: ١.

بنظر من الحاكم الشرعي المأمون (١٥٠).

(مسألة ٢): لا تمنع الزوجة إرث الإمام عليه السلام بل تشاركه ولها نصيبها الأعلى (١٥١)، بخلاف الزوج فإنه يمنع إرث الإمام عليه السلام (١٥٢).
(مسألة ٣): لو أوصى من لا وارث له بالثلث تنفذ الوصية فيه (١٥٣).

واحتياج مواليتهم الذين هم من عيالهم ورأفتهم بهم، وأنهم تحملوا ما تحملوا بالإضافة إليهم عليهم السلام، فيحصل الاطمئنان التام برضائهم في التقسيم بين الفقراء والمساكين من شيعتهم مطلقاً بعد تعذر وصول المال إليهم.

و دعوى: أنه يكون من الأتفال التي ثبت تحليلهم إياها للشيعة مطلقاً في عصر الغيبة لنصوص تقدمت^(١) معللة: «لتطيب ولادتهم».

غير صحيحة: لأن الأصل البقاء على ملكهم، بعد إعراض المشهور عن العمل بها في المقام، فينصرف في الموارد التي يصرف المال المتعذر وصوله إلى مالكة، كإعطائه للمحتاجين من شيعتهم.

ولا يختص بالهاشمي - كما عن بعض - لعدم دليل على ذلك، بل الدليل على خلافه، وهو ما تقدم، مضافاً إلى الأصل.

(١٥٠) لأنه نائبه في عصر الغيبة، فيرجع إليه إلى أن تنجلي الغيرة - كما تقدم في كتاب القضاء وكتاب البيع وغيرهما - ويتبع نظره في ما يراه من المصلحة، إن كان مخالفاً لهواه، ومطيعاً لأمر مولاه.

(١٥١) لما تقدم من أن الزائد من نصيبها يرد إلى الإمام عليه السلام مكرراً، فلا وجه للإعادة.

(١٥٢) لما مرّ من أن له نصيبه الأعلى بالفرض، ويأخذ الباقي بالرد.

(١٥٣) لما تقدم من الأدلة الدالة على وجوب العمل بذلك في كتاب الوصية، وأن للميت الثلث من ماله.

ولو أوصى بالزائد عنه فالاحتياط أن يصرف الزائد الحاكم الشرعي في مورد الوصية نيابة عن الإمام عليه السلام (١٥٤).

(مسألة ٤): إذا تبين للحاكم الشرعي بعد أخذ إرث من لا وارث له وارث للميت يرد إليه الميراث إن كان موجودا ولم يصرف في ما تقدم (١٥٥)، ولو تبين ذلك بعد صرفه ففي الضمان إشكال (١٥٦)،

(١٥٤) مقتضى ما تقدم من الأخبار في كتاب الوصية هو ردّ الزائد، وأن له الثلث فقط، فيكون الرد هنا أيضا، ومن انصرف تلك الأخبار عن مثل المقام فتنفذ الوصية في ما زاد عن الثلث، ولو كانت في جميع ماله.

وأما معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام: «الرجل يموت، ولا وارث له، ولا عصبه، قال: يوصي بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل» (١)، فلا يصح الاستدلال بها، لاحتمال أن يكون ذلك إجازة منه عليه السلام في المورد، فلا تصير دليلا للتخصيص والتقييد. ويحتمل أن تكون لفظة (ما) موصولة واللام في (له) مفتوحة، فتكون إشارة إلى الثلث، كما يحتمل العموم أيضا، كما يحتمل أن يكون ذلك إرشاد إلى أن له أن يصرفه أو يوقفه في حال حياته في سبيل الخيرات، وكيف كان، فالأحوط ما ذكرناه والله العالم.

(١٥٥) لأنه ماله، ولا بد من ردّ المال إلى مالكة بالأدلة القطعية، كما مرّ في كتاب الإجازة والغصب وغيرهما، بل للوارث أخذ ملكه أين ما وجدته، لقاعدة السلطنة.

(١٥٦) من أنه في الواقع كان الأخذ مراعا بعدم وجود وارث حقيقة، فانكشف وجوده، فتشمله عموم قاعدة: «من أتلف مال الغير فهو له ضامن» ولأصالة احترام مال الغير، وعدم جواز التصرف فيه إلا برضا.

ومن أنه كان معذورا فيجوز التصرف فيه، وقد تحقق الغرور، فمقتضى

والأحوط التراضي (١٥٧).

(مسألة ٥): القتل بالحق بإذن الحاكم الشرعي لا يمنع من رد الإرث إليه (١٥٨).

(مسألة ٦): يعتبر في أخذ الحاكم الشرعي ميراث من لا وارث له أمران:

الأول: حصول الاطمئنان بعدم الوارث بالفحص (١٥٩).

الثاني: أن تكون التركة قابلة للانتقال (١٦٠).

الأصل عدم الضمان، ولكن في تحقق الغرور في المقام إشكال، خصوصاً لو كان بنفسه أمر بذلك بعد فحصه بنفسه، ثم ظهر الخلاف، فإطلاق قاعدة الضمان وهي: «من أتلّف مال الغير فهو له ضامن» جار، وإن للعذر لا يرفع الضمان، ولكن مع ذلك الجزم بالفتوى مشكل جداً.

إن قلت: تقدم في كتاب القضاء أن ما أخطأه القضاء ففي بيت مال المسلمين، فليكن المقام كذلك.

قلت: ما تقدم في مورد الحكومة، فلا يشمل مثل المقام.

(١٥٧) ظهر وجهه مما تقدم، بل لا ينبغي تركه، لما عرفت.

(١٥٨) لما مرّ في موانع الإرث، من أن القتل المانع عن الإرث هو

العدواني، فلا يشمل القتل بحق، لأنه مستند إلى الشارع نفسه.

(١٥٩) لما مرّ من أنه لا تصل النوبة إلى الإمام عليه السلام إلا بعد فقد جميع أقسام

الوارث. وأن الاطمئنان حجة عقلائية، فلا بد من تحصيله، وقبله لا يصح

التصرف في التركة، كما يأتي في (مسألة ١٠).

(١٦٠) لتحقق موضوع الإرث، فلو كانت أمواله وقفاً - سواء هو جعلها في

زمان حياته مع تحقق شرائط الوقف، أو كانت وقفاً من السابق - أو كانت أمواله

من الأراضي المفتوحة عنوة، لا تصل إلى الإمام، وهذا الشرط لا يختص بالمقام

بل يجري في جميع أقسام الإرث، كما هو واضح.

(مسألة ٧): لو كان للميت دين مستغرق ينتقل المال إلى الحاكم الشرعي متعلقا به حق الديان (١٦١).

(مسألة ٨): ما يتركه المشركون فزعا ويفارقونه من غير حرب فهو للإمام (١٦٢).

(مسألة ٩): لو مات كافر وخلف مالا ولم يكن له وارث فهو للإمام عليه السلام (١٦٣).

(مسألة ١٠): لو دفع تركة من لا وارث له إلى غير الحاكم الشرعي ضمن الدافع (١٦٤).

(١٦١) للعمومات، والإطلاقات الدالة على أن ما تركه الميت فلوارثه، ولكن متعلقا لحق، الغير كحق الرهانة، فيكون الرهن على القسمين، رهن اختياري حاصل في حال الحياة، ورهن عرفي غير اختياري حاصل بعد الممات، فلا يجوز للوارث التصرف إلا برضاء من له الحق - كما تقدم - سواء كان الوارث الإمام أم غيره، وكذا لا يجوز لغير الوارث التصرف لوحدة المناط، وقد تقدم في مسألة ١٥ من (فصل في مكان المصلي) ما يتعلق بأقسام دين الميت، وكيفية اشتغال ذمة الميت. فراجع هناك (١).

(١٦٢) لأنه من الأنفال الذي هو للنبي ﷺ ومن بعده للإمام عليه السلام القائم مقامه، كما تقدم في كتاب الخمس.

(١٦٣) للإجماع ولما تقدم من العموم، والإطلاق، حرييا كان أو ناصبيا. نعم في الذمي ماله محترم، وتابع لما في مذهبه ما دام يعمل بشرائط الذمة، أو لم يجر عليه أحكام الذمة، لقصور يد الحاكم الشرعي.

(١٦٤) لعدم وصول الحق إلى صاحبه وهو الحاكم الشرعي فلو صرفه في

إلا مع الخوف والتغلب (١٦٥).

(مسألة ١١): لو شك في وجود وارث لا يجوز التصرف في التركة حتى يحصل الاطمئنان بعدمه (١٦٦).

مصالح المسلمين بلا إذن منه ضمنه، لأنه تصرف في مال الغير بلا إذن منه، ولا رضاه.

(١٦٥) للإجماع، ولما مرّ في كتاب الزكاة.

(١٦٦) لانتفاء الشرط الذي هو إحراز عدم وجود الوارث، فما لم يحرز الشرط لا يجوز التصرف في المال، فإذا اطمئن أن المالك هو الإمام، فالحاكم الشرعي الجامع للشرائط مأذون في التصرف فيه حينئذ، لما تقدم، وإلا فلا يجوز له التصرف، للأصل.

الفصل الثامن في ميراث الخنثى

(مسألة ١): لو كان بعض الوراث - أو كلهم - خنثى بأن كان له آلة الرجال وفرج النساء فإن أمكن تعيين كونه رجلا أو امرأة^(١)، فهو غير مشكل ويعمل على طبق ذلك^(٢)، وإلا فهو مشكل كما يأتي.

(مسألة ٢): الأمارات المنصوصة في الشرع أمور:

الأولى: سبق البول من أحد الفرجين فإن سبق البول وابتدأ من فرج الرجال يرث ميراث الذكر وإن سبقه البول من فرج النساء يرث ميراث الأنثى^(٣).

(١) سواء كان التعيين بالأمارات المنصوصة - كما تأتي - أم بالآلات الحديثة التي تعين الذكورية والأنوثة، أو بالآثار الخارجية التي توجب الاطمئنان كالحمل والحيض والشدي والجماع واللحية وغيرها.

والخنثى في الواقع إما ذكر أو أنثى، ولا طبيعة ثالثة في الحيوانات فضلا عن الإنسان، كما ذكر في الكتاب، والسنة الشريفة^(١) قال تعالى ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(٢) وقد اثبت العلم الحديث ذلك أيضا.

(٢) لوجود المقتضي وفقد المانع، فيرث حسب التعيين، ويأخذ إرث من

يلحق به.

(٣) إجماعا، ونصوصا، فعن الصادق عليه السلام في صحيح هشام بن سالم:

(١) راجع البحار ج: ٦٠ صفحة ٣٣٥ و ٣٣٧ و ٣٤٠ و ٣٤١.

(٢) سورة النجم الآية: ٥٣.

(مسألة ٣): المدار في سبق البول من أحد الفرجين الدوام أو الغالب (٤)، وإلا فيأخذ بالأمانة الأخرى (٥).
الثانية: أن يبول من أحد الفرجين دائما أو غالبا (٦).

المولود، يولد له ما للرجال، وله ما للنساء، قال ﷺ: يورث من حيث سبق بوله، فإن خرج منهما سواء فمن حيث ينبعث، فإن كانا سواء ورث ميراث الرجال وميراث النساء (١) وفي معتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه ﷺ: «إن عليا كان يقول الخنثى يورث من حيث يبول، فإن بال منهما جميعا فمن أيهما سبق البول ورث منه، فإن مات ولم يبل فنصف عقل المرأة، ونصف عقل الرجل» (٢) والمراد من العقل الميراث. وعن الصادق ﷺ: «في المولود له ما للرجال، وله ما للنساء، يبول منهما جميعا قال: من أيهما سبق، قيل: فإن خرج منهما جميعا، قال: فمن أيهما استدر، قيل فان استدرا جميعا قال: فمن أبعدهما» (٣) إلى غير ذلك من الروايات. وهذه العلامة فيما إذا كان يبول من آلة الرجال وفرج النساء، فحينئذ يكون المدار على الأسبقية كما عرفت، وإلا فإن كان يبول من أحدهما خاصة فالمدار عليه، كما يأتي.

(٤) لأنهما المدار في نظر العرف، فلا عبرة بالنادر الذي هو كالمعدوم.
فرع: المراد من السبق الطبيعي منه. لا الاختياري، فإذا سبق البول من آلة الرجال لأجل سد الفرج اختيارا، لا عبرة بهذا السبق، لانصراف الأدلة عنه.
(٥) من الانقطاع، أو عُدّ الأضلاع، أو غيرهما مما يوجب إحراز الواقع.
(٦) لقول الصادق ﷺ في معتبرة طلحة: «كان أمير المؤمنين - ﷺ - يورث الخنثى من حيث يبول» (٤) أي يأتي منه البول ولا يأتي من الثقب الآخر، وفي رواية داود بن فرقد عن الصادق ﷺ: «إن كان يبول من ذكره فله ميراث الذكر،

(١) و (٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ١ و ٢.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٢.

الثالثة: تأخر الانقطاع من أحد الفرجين (٧)، والأحوط التصالح فيه مع فقد سائر الأمارات (٨).

وإن كان يبول من القبل فله ميراث الأنثى (١) وتقدم صحيح هشام بن سالم أيضا إلى غير ذلك من الروايات، مضافا إلى الإجماع.
(٧) استدلو على ذلك بأمور:

الأول: قوله عليه السلام في صحيح هشام بن سالم المتقدم: «فإن خرج سواء، فمن حيث ينبعث».

بدعوى: أن الانبعاث بمعنى الإسراع في الإرسال، يقال انبعث لشأنه إذا سار مسرعا، ومضى ذاهبا لقضاء حاجته، قال تعالى ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ إِبْغَاءَهُمْ﴾ (٢)، أي نهوضهم وقوتهم للإسراع للخروج، وفي المقام أن المنقطع أخيرا فيه انبعاث، لملازمة تأخر الانقطاع الثوران والقوة.

و فيه: أن المراد من الانبعاث في مثل المقام كثرة الاستدرار، وأما الانقطاع أخيرا فلا يستفاد منه، ولا أقل من الإجمال، فلا يصلح للاستناد.

الثاني: الإجماع كما ادّعاه جمع، كما عن الشيخ في الخلاف، والحلي في السرائر وغيرهما.

و فيه: أن عهدة إثباته على مدعيه، لذهاب جمع الى عدم اعتباره.

الثالث: قوله عليه السلام: «فمن أبعدهما»، أي أبعدهما زمانا في الانقطاع بعد تساويهما زمانا في الابتداء.

و فيه: أن اللفظ مجمل، ولعل المراد أبعدهما استدرازا، أو من حيث خروج نفس البول وغيرهما.

والحاصل: إن تمّ إجماع نلتزم به، وإلا فالمدار على غيره من العلامات.

(٨) لما عرفت من ذهاب جمع إلى ذلك، وإن لم يكن لهم دليل تطمئن

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ١.

(٢) سورة التوبة الآية: ٤٦.

الرابعة: عدّ الأضلاع فإن كان أضلاع جنبه الأيمن أكثر من الأيسر فهو من الرجال ويرث إرث الذكر وإن كانتا متساويتين يرث إرث الأنثى^(٩).

به النفس، إلا أن الاحتياط مطلوب على كل حال.

(٩) إجماعاً، ونصاً، ففي معتبرة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ان شريحا القاضي بينهما هو في مجلس القضاء إذ أتته امرأة، فقالت: أيها القاضي اقض بيني وبين خصمي، فقال لها ومن خصمك؟ قالت: أنت، قال: افرجوا لها، فأفرجوا لها، فدخلت، فقال لها: وما ظلامتك؟ فقالت: إن لي ما للرجال وما للنساء قال شريح: فإن أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على المبال، قالت: فإني أبول منهما جميعاً، ويسكنان معا، قال: شريح والله ما سمعت بأعجب من هذا، قالت: وأعجب من هذا، قال: وما هو؟ قالت: جامعني زوجي فولدت منه، وجامعت جاريته فولدت مني، فضرب شريح إحدى يديه على الأخرى متعجباً، ثم جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقصّ عليه قصة المرأة، فسألها عن ذلك، فقالت: هو كما ذكر. فقال لها: من زوجك؟ قالت: فلان، فبعث إليه فدعاه، فقال: أتعرف هذه المرأة؟ قال: نعم، هي زوجتي، فسأله عما قالت، فقال: هو كذلك، فقال عليه السلام له: لأنت أجزأ من راكب الأسد، حيث تقدم عليها بهذه الحال، ثم قال: يا قنبر أدخلها بيتاً مع امرأة تعدّ أضلاعها، فقال زوجها: يا أمير المؤمنين لا آمن عليها رجلاً، ولا ائتمن عليها امرأة، فقال علي عليه السلام: علي بدينار الخصي، وكان من صالحه أهل الكوفة، وكان يثق به، فقال له: يا دينار أدخلها بيتاً، وعمرها من ثيابها، ومرها أن تشدّ منزراً، وعدّ أضلاعها، ففعل دينار ذلك، فكان أضلاعها سبعة عشرة: تسعة في اليمين، وثمانية في اليسار، فألبسها علي عليه السلام ثياب الرجال، والقلنسوة، والنعلين، وألقى عليه الرداء، وألحقه بالرجال، فقال زوجها: يا أمير المؤمنين ابنة عمي، وقد ولدت مني، تلحقها بالرجال؟ فقال: اني حكمت عليها بحكم الله، ان الله تبارك وتعالى خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصى،

وأضلاع الرجال تنقص، وأضلاع النساء تمام»^(١) فيستفاد من هذه الرواية أنه لو كانت أضلاع الجانب الأيمن أكثر من الأيسر فهو رجل، وإن كانتا متساويتين فهي امرأة. والبحث في هذه الرواية من جهات:

الأولى: مخالفة هذه الرواية للحس، فقد اختبر ولم يتحقق ذلك، وأن علماء الطب والتشريح يدعون التساوي بين الذكر والأنثى في الأضلاع. ونوقش فيه بأن الاستقراء التام لم يحقق. نعم، الغالب هو، فلا يمكن الاعتماد على التساوي. هذه على أن العلامة لا تكون على وجه تظمن بها النفس، خصوصا في الجسم السمين، بل وعدم إمكان تمييز الأضلاع. ويرد بأن الرواية صحيحة سنداً، وظاهر دلالة، فلا ينبغي التأمل في اعتبارها لو فرض تحققها خارجاً.

الثانية: يستفاد منها جواز تعرف الرجال أو النساء بعلامات الخنثى، وإن استلزم ذلك النظر إلى عورة متيقنة، وذلك إما للاستثناء للضرورة، أو لا يكون مثله حراماً، لانصراف الأدلة عن مثل المقام، أو إن الناظر في مقام تمييز الآلة الزائدة، وإن استلزم ذلك النظر إلى الآلة الأخرى، ولكنه من باب التصادف، وبلا قصد، أو يرى الشبح، كما في سؤال يحيى بن أكثم أبا الحسن الثالث عليه السلام: «أخبرني عن الخنثى، وقول علي عليه السلام: تورث الخنثى من المبال، من ينظر إليها إذا بال؟ وشهادة الجار إلى نفسه لا تقبل، مع أنه عسى أن يكون امرأة وقد نظر إليها الرجال، أو يكون رجلاً وقد نظر إليه النساء، وهذا مما لا يحلّ، فأجاب أبو الحسن الثالث عليه السلام: أما قول علي عليه السلام في الخنثى، أنه يورث من المبال فهو كما قال، وينظر قوم عدول، يأخذ كل واحد منهم امرأة، وتقوم الخنثى خلفهم عريانة: فينظرون في المرايا فيرون شبهاً، فيحكمون عليه»^(٢) وكيف كان، فضرورة الاستعلام تقضي جواز النظر.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٥.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ١.

الثالثة: يستفاد منها جواز الاعتماد في التشخيص على رجل واحد ثقة. ويمكن أن يكون الرجل بلغ عنده عليه السلام مرتبة ذي الشهادتين، فلا يعلم غير المراد، فتأمل.

الرابعة: ما ورد فيها من التعليل في خلق حواء من ضلع آدم عليه السلام، تقدم في التفسير ما يتعلق بذلك ^(١).

الخامسة: يستفاد من الرواية أن المناط كله أصل الاختلاف في أضلاع الجنسين، فلا يضر اختلاف العدد الوارد في الأخبار، ففي بعضها كان عدد الأيمن اثني عشر والأيسر أحد عشر ^(٢) لاحتمال أن يكون في واقعيتين، واختلاف أضلاع الشخصين.

فروع الأول: ما ذكر من العلامات لا تختص بالإرث، فإذا تحققت العلامة وأحرز الواقع بها، تترتب بها جميع الأحكام في العبادات كالصلاة والحج وغيرها، وكذا المعاملات وغيرها.

الثاني: لا تثبت الذكورية أو الأنوثة بما تقدم من العلامات إلا بالبيينة الشرعية، لأنها الحجة الشرعية في الموضوعات الخارجية، كما مرّ مكرراً، ولا يثبت بالعدل الواحد، وما ورد في معتبرة محمد بن قيس، فهو محمول كما تقدم. الثالث: هل تثبت الذكورية والأنوثة بإقرار الخنثى نفسها؟ الظاهر عدم الثبوت، وإن كانتا خفيان لا تظهران لغير صاحبهما إلا في موارد الضرورة، ومع ذلك لا يقبل قولها هنا، لجلب النفع لنفسها، فلا تشملها قاعدة الإقرار. نعم لو لم يكن في البين نفع، أو كان الإقرار على نفسه، فتشملها القاعدة في مورده فقط، بلا مانع.

الرابع: إن ما ورد في الروايات المتقدمة من العلامات ليست لها موضوعية، بل هي طريق إلى إحراز واقع الأمر، فيتعدى منها إلى غيرها في كل

(١) راجع مواهب الرحمن ج: ١ صفحة: ١٧٥ الطبعة الثالثة.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الخنثى.

(مسألة ٤): لو فقدت العلامات المنصوصة فإن كانت فيه علائم خاصة بالنساء (١٠)، تتبع وإلا فهو من المشكل (١١).

طريق أمكن إحراز واقع الأمر ويعمل به، فإن حصل الاطمئنان بالذكورية أو الأنوثة فهو، وإلا فالموضوع مشكل.

الخامس: لو انكشف الواقع بالعلامات المنصوصة المتقدمة، ثم نسي ذلك ومات الخنثى، فهل يجري عليها حكم الخنثى المشكل، أو يعمل بالقرعة؟ الظاهر هو الثاني، لأنها لكل أمر مشتبه، والمقام كذلك، ولا تكون من المشكل لأنه انكشف فلا تشمل الروايات.

ثم إن الترتيب بين العلامات المذكورة ليس حقيقياً، بمعنى كونها علامة بعد تعذر غيرها، وإنما هو ذكرى على سبيل ترجيح النصوص المتعارضة، لظاهر ما تقدم من الروايات.

(١٠) كالحيض والحمل، والثدي، واللبن وكذا العلام التي تخص الرجال كاللحية.

(١١) لعدم الامتياز بعد عدم إمكان استعمال حاله.

فرع: لو تمكنت الخنثى المشكل من رفع الإشكال عن نفسها بإجراء العمليات الحديثة في الطب، فهل تجب عليها؟ الظاهر الوجوب لأنها تكون مقدمة لإحراز التكليف المترتبة عليها، بعد عسر الاحتياط المنفي في الشرع الأقدس. نعم إن لم تتمكن من إجراء العملية لعدم القدرة أو المانع، فلا شيء عليها.

إن قلت: قد ثبت في محله أن الامتثال الإجمالي يكفي في فراغ الذمة، وأن الاحتياط في موارد العلم الإجمالي بالتكليف، حتى لو تمكن من الامتثال التفصيلي، فلا وجه للزوم علاج نفسها لتتضح حال تكاليفها، بل هي مخيرة بين العمل بالاحتياط، وعلاج نفسها.

(مسألة ٥): الخنثى المشكل^(١٢)، يرث نصف نصيب الرجال ونصف نصيب النساء أي ثلاثة الأرباع من السهمين^(١٣).

قلت: المناط كله العلم التفصيلي بالفراغ، والعمل بالاحتياط من سبيل إحراز ذلك العلم، كما أن العلاج كذلك أيضا، وبه لا يبقى موضوع للشك أصلا، فيمكن أن يقال إنه مقدّم من هذه الجهة على الاحتياط، ولكن البحث مع ذلك يحتاج إلى تأمل. نعم، لو لم يكن الاحتياط عسرا فللتخير بينه وبين العلاج وجه، ولكن إثبات عدم العسر للاحتياط مشكل جدا، فتأمل.

(١٢) سواء لم يمكن استعلام حالها حتى ماتت، أم لم يظهر حالها من الاستعلام، ولم تكن أمانة على التعيين.

(١٣) على المشهور، كما تدل عليه روايات كثيرة، منها رواية إسحاق بن عمار عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام: «أن عليا عليه السلام كان يقول: الخنثى يورث من حيث يبول، فإن بال منهما جميعا فمن أيهما سبق البول ورث منه، فإن مات ولم يبيل فنصف عقل المرأة، ونصف عقل الرجل»^(١) والمراد من العقل الميراث، ومنها رواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام: «فإن كانا سواء ورث ميراث الرجال وميراث النساء»^(٢) أي نصف ميراث الرجال ونصف ميراث النساء، بقرينة الرواية السابقة، وبالقطف بعدم إرادة مجموعها. ومنها ما عن علي عليه السلام: «فإن لم يبيل من واحد منهما حتى يموت فنصف ميراث المرأة، ونصف ميراث الرجل»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات، وتقتضيه قاعدة العدل والإنصاف، كما في قسمة المال المشتبه بين شخصين بالنصف.

و عن الشيخ (رحمة الله عليه) وغيره الرجوع إلى القرعة، والعمل بها مستدلا.

تارة: بالإجماع.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٢ و ١ و ٦.

و أخرى: بالعمومات، والإطلاقات الدالة على حجيتها، مثل ما ورد عنهم عليهم السلام - كما هو المشهور في الكتب الفقهية - «القرعة لكل أمر مشتبه». وثالثة: بالمستفيضة الآمرة بالقرعة في توريث من ليس له فرج النساء ولا الرجال^(١).

و المناقشة في ما ذهب إليه الشيخ (رحمة الله عليه) واضحة، أما الإجماع: فقد ذهب المشهور على خلافه كما عرفت، بل الشيخ بنفسه وافق المشهور في النهاية والمبسوط، فكيف يتحقق الإجماع والحال هذه؟!

و أما العمومات والإطلاقات: فيصح التمسك بهما إن بقيت الواقعة على الشبهة، ولم يعلم الحكم، ولكن إذا اقتضت القاعدة التنصيف، ودلت على ذلك روايات، فقد ارتفعت الشبهة وانحلت المشكلة، فلا يكون المقام موردا لجريان عمومات القرعة، وإطلاقاتها.

و أما التعدي من النصوص الواردة في فاقد الفرجين إلى واجد الفرجين فمشكل جدا، لأنهما موضوعان ورد في كل منهما حكم مخصوص، والقرعة إنما تجري ان لم يكن في البين نص، كما في فاقد الفرجين، وأما الخنثى، فقد ورد فيها النص.

و الحاصل: أن ما ذهب إليه المشهور تام حسب الأدلة، ومعه لا يبقى مجال للقرعة. والله العالم بحقيقة الحال وواقع الأحكام.

ثم إنه إذا انفرد الخنثى أخذ المال كله بلا شك وارتياح، وإن تعددت يكونون سواء في المال، وإن بلغت عشرا لتساوين في التركة، فيقسم المال بالسوية، وهذا أيضا لا إشكال فيه.

ولو اجتمع مع الخنثى ذكر بيقين يكون للذكر أربعة أسهم، وللخنثى ثلاثة، فتكون القسمة من السبعة فإنها العدد المخرج للسهم، فعليها المعول، وأنها الأصل، ولو كان معهما أنثى كان لها سهمان، فيكون المخرج من

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الخنثى.

(مسألة ٦): لو لم يكن لشخص آلة الرجال ولا فرج النساء وخرج بوله من محل آخر كدبره أو يتقيأ ما يأكله ويشربه يورث بالقرعة (١٤).

تسعة حينئذ.

ولو كان مع الخنثى أنثى خاصة، كان المخرج من خمسة، ثلاثة للخنثى، و سهمان للأنثى.

و أما بناء على القرعة، يقرع فان كانوا ذكورا أو إناثا فالمال سواء، وإن كان بعضهم إناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين، كما هو واضح.

وقد ذكر في المفصلات كيفية إخراج سهم الخنثى لو اجتمعت مع الأولاد والزوج أو الزوجة أو الإخوان، والأمر سهل بعد ما تقدم، ولا مجال الذكر التفصيل بعد ضعف الحال وتشويش البال وعليه التوكل في كل حال، ومن شاء فليراجع المفصلات أو يسأل أهل الفن في الرياضيات.

(١٤) على المشهور، كما تدل عليه صحيحة الفضيل عن الصادق عليه السلام: «عن مولود ليس له ما للرجال، ولا له ما للنساء؟ قال: يقرع عليه الإمام أو المقرع، يكتب على سهم عبد الله، وعلى سهم أمة الله، ثم يقول الإمام أو المقرع: اللهم أنت الله لا إله إلا أنت، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، بين لنا أمر هذا المولود كيف (حتى) يورث ما فرضت له في الكتاب، ثم تطرح السهمان في سهام مبهمه، ثم تجال السهام، على ما خرج ورث عليه» (١) وفي صحيح عبد الله بن مسكان قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا عنده - عن مولود ليس بذكر ولا بأنثى، ليس له إلا دبر، كيف يورث؟ فقال: يجلس الإمام، ويجلس عنده أناس من المسلمين، فيدعون الله ويجيل السهام عليه على أي ميراث يورثه، ثم قال: وأي قضية أعدل من قضية يجال عليها

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٢.

(مسألة ٧): لو كان لشخص رأسان على صدر واحد أو بدنان على حقو واحد يوقظ أحدهما أو يصاح به فإن انتبه أحدهما خاصة فهما اثنان يورثان ميراث الاثنين وإن انتبها معا يورث إرث الواحد (١٥).

(مسألة ٨): لو كان جسدان تامان أحدهما ملصقا بالآخر من الظهر أو من وراء الرأس يورثان ميراث الاثنين (١٦).
(مسألة ٩): إذا تزوج الخنثى (١٧)،

بالسهم، يقول الله تعالى ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾^(١)، إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة.

(١٥) لقول أبي عبد الله عليه السلام في معتبرة حريز بن عبد الله: «ولد على عهد أمير المؤمنين - عليه السلام مولود له رأسان وصدران على حقو واحد، فسئل أمير المؤمنين عليه السلام: يورث ميراث اثنين، أو واحدا؟ فقال عليه السلام: يترك حتى ينام، ثم يصاح به، فإن انتبها جميعا كان له ميراث واحد، وإن انتبه واحد وبقي الآخر نائما فإنما يورث ميراث اثنين»^(٢) ولو لم يستفد من العلامة استخراج الأمر بالقرعة، لأنها لكل أمر مشكل، والمقام كذلك.

(١٦) لتعددتهما عرفا، بل واقعا، ويترتب على كل منهما تكليفه الخاص من الحدث والطهارة وغيرهما من أول الفقه إلى آخره.

(١٧) إن قلنا بجواز نكاح الخنثى المشكل بمثلها، وهو مثلها مشكل جدا، لأصالة حرمة الوطء إلا ما خرج بالدليل، ولا دليل في المقام، ولو سلم الجواز بالاشتباه وصححنا العقد بينهما فرضا، وماتا ولم يميز الزوج من الزوجة مع ذلك، ففي الحكم بإعطاء نصف التصبيين مشكل، لأن ذلك في ما إذا كان في الواقع إرث فيعطى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى، وفي المقام ليس

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٤.

(٢) الوسائل: باب ٥ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ١.

أوقف النكاح على أن يتبين فإن مات أحدهما قبل تبين أمرهما لم يتوارثا بالزوجية (١٨).

(مسألة ١٠): لو وضعت المرأة ما في بطنها حيا واشتبه هل انه ذكر أو أنثى (١٩)، ومات قبل التعيين هل يرث ما يرثه الخنثى المشكل أو يرث بالقرعة؟ الظاهر الثاني (٢٠)، ولا يترك الاحتياط بالتصالح مع سائر الورثة (٢١).

(مسألة ١١): تجري القرعة في الموضوعات المشتبهة إن لم يكن رفع الاشتباه بأصول أخرى (٢٢).

كذلك، إذ يحتمل أن يكونا في الواقع ذكراين أو أنثيين، فلا نكاح، ولا إرث، حتى لو صار بينهما ولد - كما مر في معتبرة قيس - فلا إرث حتى ينكشف الواقع.

(١٨) للأصل، لجواز فساد النكاح بذكورتهما أو أنوثتهما. ولا تجري القرعة في المقام، لأنها لا تصح العقد، كما هو واضح.

(١٩) لظلام أو دهشة أو طواري أخرى.

(٢٠) من أن يرث الخنثى المشكل حسب القاعدة: «قاعدة العدل والإنصاف» كما مر، فتجري في المقام، ولا خصوصية لها، ومن أن القرعة لكل أمر مشكل والمقام كذلك، فتشمله عمومات أدلة والقرعة، وأن يرث الخنثى المشكل لأجل دليل خاص كما مر، وبالقرعة ترفع الشبهة، كما في الروايات (١)، فيتعين العمل بها.

(٢١) لما عرفت من احتمال جريان حكم الخنثى المشكل، وأنه حسن على كل حال.

(٢٢) لاختصاص جريانها بالشبهات الموضوعية، التي ينحصر رفع

وإنها قد تصيب وقد تخطئ (٢٣).

(مسألة ١٢): لو انكشف الواقع بعد القرعة يعمل به (٢٤).

(مسألة ١٣): إجراء القرعة في الموضوعات التي يترتب عليها الحكم الشرعي لا بد وأن يكون بنظر الحاكم الشرعي (٢٥).

الشبهة فيها بخصوص القرعة فقط، لأن موضوعها التحير المطلق من كل جهة، كما هو المتفاهم من قوله عليه السلام: «كل شيء مجهول فيه القرعة»^(١) وأنه المتيقن من الأدلة اللبية، فلا تعارض أصلاً بينهما وبين الأصول الأخرى، حتى البراءة وقاعدتي الحلية والطهارة وغيرهما، فضلاً عن تقدمها عليهن. إذا لا تجري القرعة في موارد جريان الأصول وغيرها، كما أنها لا تجري في الشبهات الحكمية، لاختصاص أدلتها بالشبهات الموضوعية.

(٢٣) لأنها تثبت الحكم الظاهري في مورد الشبهة دون الواقعي، لما ثبت في محله من أنه لا يعقل التردد والجهل في الواقع، لأن الوجود مساوق للتشخص ومناف للتردد، فقد تصيب القرعة الواقع وقد لا تصيب.

وما ورد في بعض الروايات من الأصالة كقوله عليه السلام: «وأي قضية أعدل من قضية يجال عليها بالسهم»^(٢) وقول علي عليه السلام: «ما من قوم فوّضوا أمرهم إلى الله عزّ وجلّ، وألقوا سهامهم إلا خرج السهم الأصوب»^(٣) وغيرهما من الروايات لا بد وأن يحمل على حكمة الجعل، لا أصابة المجعل.

(٢٤) لما تقدم من أنها لا تكون حجة في مقابل الواقع، فلو انكشف الواقع فالمدار عليه، لأنه الحجة علينا.

(٢٥) لأن ذلك من مقدمات الحكم والذريعة لرفع الخصومات شرعاً،

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب كيفية الحكم واحكام الدعوى الحديث: ١١.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٤.

(٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الفرقي الحديث: ٤.

(مسألة ١٤): في الموارد التي تجري القرعة لا تجري غيرها فلا تجري في موارد جريان الأصول العملية والقواعد (٢٦).

(مسألة ١٥): لا فرق في الشبهة التي تجري فيها القرعة أن تكون بالاختيار أو بغيره (٢٧)، كما لا فرق في مورد جريانها بين كونه من حقوق الناس أو حقوق الله تعالى (٢٨).

(مسألة ١٦): كيفية القرعة في المقام أن يكتب على ورق أو سهم (عبدالله) وعلى ورق آخر أو سهم آخر (امة الله) ثمَّ يقول الإمام: «اللهم أنت الله لا إله إلا أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا

و كل منهما من شؤون الحاكم الشرعي، فلا بد وأن يكون تحت إشرافه، مضافاً إلى قوله عليه السلام: «يقرع عليه الإمام»^(١) أو قوله عليه السلام: «يجلس الإمام ويجلس عنده ناس من المسلمين فيدعوا الله، يجال بالسهم عليه»^(٢) نعم، لو لم يكن كذلك كما في إخراج الغنم الموطوءة المشتبهة، فلا يجب أن تكون بنظره وتحت إشرافه.

(٢٦) لما تقدم في (مسألة ١١) من أن موضوعها التحير من كل حيثية، فإذا ارتفع التحير بغيرها لا موضوع لجريانها، فلو كان الاحتياط ميسوراً، ولم يوجب العسر والحرَج، وبه يحرز الواقع، لا تجري القرعة، نعم لو كان الاحتياط حرجاً، أو ليس ممكناً، فتجري القرعة حينئذ، وكذا لو كان الاحتياط حراماً.

و الحاصل: أنها شرعت لحلَّ المشكلة ورفع المعضلة، فإذا ارتفعت المشكلة والمعضلة بغيرها، لا مورد لجريانها، لارتفاع الموضوع.

(٢٧) لإطلاق ما تقدم من أنها لكل أمر مجهول.

(٢٨) للإطلاق، وقد ورد استخراج البهيمة المنكوحه بالقرعة^(٣).

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الخثى.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الخثى.

(٣) الوسائل: باب ٣٠ من أبواب الاطعمة المحرمة.

فيه يختلفون بيّن لنا هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في الكتاب» ثمّ يطرح السهمان أو الورقان في سهام أو أوراق مبهمّة وتشوش الأوراق أو السهام ثمّ يجال الورق أو السهم على ما خرج ويورث^(٢٩)، وإن الدعاء مستحب^(٣٠).

(مسألة ١٧): لو كان موضوع في نظر الحاكم الشرعي من المشتبه، و في نظر حاكم آخر ليس كذلك فالمناط نظر الحاكم الذي أقيمت الدعوى لديه^(٣١).

(٢٩) كما في صحيحة الفضيل المتقدمة، وقد ورد في استخراج البهيمّة الموطوءة المشتبهة، أنه يقسّم الغنم نصفين وساهم بينهما، فإذا وقع على أحد النصفين فقد نجا النصف الآخر، ثمّ يفرق النصف الآخر، فلا يزال كذلك حتى تبقى شاتان فيقرع بينهما، فأيهما وقع السهم بها ذبحت وأحرقت ونجا سائر الغنم، وهذه الكيفية لا تختص بالغنم، بل تجري في غيره أيضا.

(٣٠) لأنه المنساق من الرواية المتقدمة، وما ذهب بعض إلى الوجوب يرده الأصل، ويكفي مطلق الدعاء لقوله ﷺ: «فیدعو الله»^(١) والأفضل الدعاء بالمأثور.

ثمّ إن قاعدة القرعة - كقاعدة الميسور وقاعدة العدل والإنصاف - يتوقف جريانها في كل مورد على عمل الأصحاب، فهي جزء الدليل لا تمامه، إذ لا اعتبار بها إلا بضميمة عملهم، كما هو بناؤهم. فتأمل.

(٣١) لأن المدار على نظره، ولا بد وأن تتحقق موازين القضاء عنده، فإذا كانت الشبهة ثابتة عنده تجري القرعة إن لم يكن رفع الشبهة بسائر الأصول، والقواعد، أو القرائن المعتمدة. هذا بعض الفروع في قاعدة القرعة، والتفصيل يطلب من محله.

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٣.

الفصل التاسع في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

اعلم أنه يشترط في إرث الشخص عن غيره العلم بحياة الوارث ولو كانت بطرفة عين، فإذا لم يحرز الحياة - ولو بلحظة - فلا ميراث لقاعدة: «ان الشك في الشرط شك في المشروط»، أو قاعدة: «انتفاء الحكم بانتفاء الشرط»، لأن الحياة غير معلومة، نعم قد تثبت الحياة بالأصول المقررة الشرعية، فيثبت المشروط لا محالة.

والصور المتصورة في المقام خمسة:

فتارة: يعلم باقتران موت الوارث والمورث كليهما.

و أخرى: يعلم بعدم الاقتران والمعية، ولكن اشتبه المتقدم والمتأخر، فلا يدرى المتقدم هو الأم مثلا أو البنت.

و ثالثة: يشتبه المعية والتقدم، فلا يدرى أنه اقترن موتهما أو كان أحدهما مقدما على الآخر.

و رابعة: زمان موت أحدهما معلوم، ولكن شك في زمان موت الآخر، هل انه مقدم عليه أو مؤخر؟

و خامسة: لا يعلم زمان موت أحدهما أصلا.

فهذه الصور حسب الشقوق العقلية.

و هناك صورة أخرى - وإن كانت خارجة عن المقام - وهي العلم بزمان موت الوارث، وكذلك زمان موت المورث ولكن نسي كل منهما.

وأما الصورة الأولى: فمقتضى القاعدة - كما مرّ - عدم الإرث، لأن العلم بالاقتران والمعية يوجب عدم تحقق الشرط - وهو إحراز حياة الوارث بعد الموت - مضافا إلى الإجماع، فإن ثبت دليل تطمئن النفس به رفعنا اليد عن القاعدة، وخصصناها به، وإلا فالمتبع القاعدة.

أما الصورة الثانية: فإن أثبتنا تأخر الحادث، أي الموت في أحدهما بقرينة معتبرة - ولو بالاستعانة بالطب الجنائي إن حصل الاطمئنان من قول الطبيب - يعمل بها - وإلا لا يجري الأصل، للتعارض في كل منهما، كما هو واضح.

أما الصورة الثالثة: فإن علم زمان موت أحدهما بالخصوص، وشك في اقتران الآخر والتقدم، يجري الأصل، وإلا فلا مجال لجريانه، للتعارض، كما هو واضح. ولا تجري أصالة عدم التقارن، لأنها معارضة بأصالة عدم تأخر أحدهما عن الآخر، مضافا إلى كونه مثبتا.

أما الصورة الرابعة: فتجري أصالة تأخر الحادث، كما مر في الصورة الثالثة.

أما الصورة الخامسة: فلا مجال لجريان الأصل في كل منهما للتعارض، كما عرفت. هذا كله حسب الأصول.

ولكن النصوص المستفيضة دلّت على توارث بعضهم من بعض في الفرقى والمهدوم عليهم، مضافا إلى الإجماع، وبهما ترفع اليد عن القاعدة المتقدمة. والأصول المقررة في مورد الشك. نعم في بعض صور الشك يرث بحسب الأصل، كما يأتي.

لو مات اثنان بينهما توارث في آن واحد بحيث يعلم تقارن موتهما^(١)، فلا يكون بينهما توارث^(٢)، فيرث من كل منهما الحي من وارثه حال موته^(٣). وكذا الحال في موت الأكثر من اثنين^(٤).
 (مسألة ١): إذا مات اثنان^(٥)، وشك في التقارن وعدمه، أو علم عدم التقارن وشك في المتقدم والمتأخر فإن علم تاريخ أحدهما المعين يرث الآخر أي المجهول التاريخ منه^(٦)، دون العكس^(٧).

-
- (١) أو يطمأن بموتهما في آن واحد، من أي سبب كان ذلك.
 (٢) لما مرّ من قاعدة: «انتفاء المشروط بانتفاء شرطه»، سواء ماتا، أو مات أحدهما بلا سبب خارجي، كالموت حتف الأنف، والآخر بسبب آخر خارجي، أو كان السبب واحدا في كل منهما، أو لكل سبب معين، في محل واحد أو في محلين، كل ذلك لما مر من القاعدة.
 (٣) لتحقيق المقتضي للإرث وفقد المانع، سواء كان الوارث من الطبقة اللاحقة أم من نفس الطبقة، كما في الإخوة إن لم يكن لهم أولاد، كما هو واضح.
 (٤) لما مرّ من القاعدة، فلا فرق فيها بين القلة والكثرة في الأطراف.
 (٥) بلا فرق في الأسباب بين أن يكون بالقتل، أو الحرق، أو بلا سبب كالموت بحتف الأنف.
 (٦) لأصالة تأخر الحادث، فلو علمنا أن زيدا مات يوم الخميس، ولكن نشك أن أباه مات مقارنا معه - أو علمنا بعدم المقارنة - واشتبه علينا أنه مات قبله في يوم الأربعاء أو مات في يوم الجمعة، فمقتضى الأصل تأخر الحادث، فيرث الأب من ولده، وهذا هو الأثر الشرعي المترتب عليه.
 (٧) فلا يرث زيد من أبيه، لأن تاريخ موت زيد معلوم، ولم يكن في البين أصل معتبر يثبت أن موت أبيه كان قبل موت زيد، كما هو واضح.

وكذا في الأكثر من واحد (٨).

(مسألة ٢): الغرقى والمهدوم عليهم يرث بعضهم من بعض (٩).

بشروط:

الأول: إذا كان لهم أو لأحدهم مال (١٠).

الثاني: التوارث بينهم (١١).

(٨) لأن الحكم حسب الأصل والقاعدة، فلا فرق بين قلة الأفراد أو

كثرتها.

(٩) نصوصا متواترة، وبها ترفع اليد عن القاعدة المتقدمة.

(١٠) لاتنفاء الموضوع مع عدم المال، وعن صاحب الجواهر (قدس الله

نفسه الزكية): «لا ينبغي ذكره شرطا» وهو الحق، لأن التورث فرع تحقق المال،

فلو كان لأحدهما مال دون الآخر، يرثه من لا مال له، فلا يشترط ثبوت

التوارث بين الطرفين في الفرض.

(١١) سواء كان بالنسب أو السبب بلا مانع في البين، لاتنفاء الشرط الذي

هو السبب أو النسب.

ولا فرق في سبب الإرث بينهما بين أن يكونا مقدمين على من سواهما،

أو يكونا شريكين، فلو انتفى السبب فلا إرث كما لو غرق إخوان، ولكل منهما

ولد. أو كان في أحدهما مانع من كفر، أو رق.

وهل الحكم يجري فيما إذا كان الإرث من جانب واحد - كأخوين غرقا

لأحدهما ولد دون الآخر - من أن الحكم على خلاف الأصل والقاعدة - كما

عرفت - فيقتصر على المتيقن، وهو ما إذا كان التوارث بينهما ومن الجانبين؟

وهو المشهور، بل ادّعى الإجماع عليه.

ومن إطلاق قول الصادق (عليه السلام): «يورث بعضهم من بعض» (١)، فهو

الثالث: أن يشتهبه تقدّم موت أحدهما على الآخر (١٢).

الرابع: أن يكون الموت بسبب كالغرق أو الهدم فلو كان لا عن سبب خارجي كحتف الأنف سقط هذا الحكم (١٣).

يقتضي ثبوت الإرث من جانب واحد أيضا.

ولكن ما ذهب إليه المشهور هو المتعين، لما مرّ من الاختصار على المتيقن المنصوص عليه، وفي غيره يرجع إلى الأصل، والقاعدة، وإطلاق قول الصادق عليه السلام منزل على ما إذا كان التوارث من الجانبين، ولا أقل من الشك، فلا يمكن التمسك به، كما مرّ.

(١٢) لظواهر النصوص الآتية، مضافا إلى الإجماع، وفي غير ذلك يرجع إلى الأصل، والقاعدة المتقدمة، فإذا علم اقترانه فلا إرث، أو علم بالمتقدم فلا إرث له، ويرثه المتأخر، كما هو واضح.

(١٣) على المشهور اقتصارا على المتيقن في ما خالف الأصل، ولرواية ابن القداح عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «ماتت أم كلثوم بنت علي وابنها زيد ابن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة، لا يدري أيهما هلك قبل، فلم يورث أحدهما من الآخر، وصلّى عليهما جميعا»^(١) مضافا إلى الإجماع.

ودعوى: أنه يستفاد من الرواية الاقتران ونفي التوارث، للعلم به كما مر، لا بسبب موت حتف الأنف.

غير صحيحة: فإن الظاهر منها الاشتباه في التقدم والتأخر - لا الاقتران - وأن الموت حتف الأنف، فالحكم مترتب عليهما، فهي موافقة لما مر من القاعدة، وإن كان الاحتياط فالتصالح مطلوبا على كل حال. والله العالم.

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب الفرقى والمهدوم عليهم الحديث: ١.

(مسألة ٣): لو كان موتهما بسبب خارجي كالغرق أو الهدم فيرث كل منهما الآخر (١٤)، ولو كان السبب الخارجي في موتهما غيرهما - كالحرق أو الزلزلة أو حادثة سيارة أو افتراس سبع أو شرب سم أو استنشاق هواء مسموم وغيرها من الأسباب - مما يحصل الاشتباه فهل يحكم بالقرعة (١٥)؛

(١٤) نصوصا مستفيضة، ففي معتبرة عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم يغرقون في السفينة، أو يقع عليهم البيت فيموتون، فلا يعلم أيهم مات قبل صاحبه؟ قال عليه السلام: يورث بعضهم من بعض، كذلك هو في كتاب علي عليه السلام» (١) ويستفاد منها الوجه للشرط الثالث والثاني.

وفي صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وامرأة انهدم عليهما بيت فماتا، ولا يدرى أيهما مات قبل، فقال عليه السلام: يرث كل واحد منهما زوجة كما فرض الله لورثتهما» (٢).

وفي صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم يغرقون، أو يقع عليهم البيت؟ قال عليه السلام: يورث بعضهم من بعض» (٣) إلى غير ذلك من الروايات.

هذا كله مع جهل تاريخ موت كليهما، أو جهل تاريخ أحدهما فقط، بالاشتباه في التقدم والتأخر.

وأما مع العلم بتقارنهما، أو العلم بسبق أحدهما، فلا تشملهما النصوص، ويكون الإرث حينئذ حسب الأصل، والقاعدة، كما مر.

(١٥) لأنها لكل أمر مجهول، وبها ترتفع الشبهة - كما تقدم - فيقرع على تقديم الموت أو تأخيرها، ولا تشملها النصوص المتقدمة اقتصارا فيما خالف

(١) و (٢) الوسائل: باب ١ من أبواب الفرقى والمهدوم عليهم الحديث: ١ و ٢.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الفرقى والمهدوم عليهم الحديث: ٣.

أو التصالح^(١٦)، أو كان حكمه حكم الغرقى والمهدوم عليهم؟ وجوه أقواها الأخير^(١٧)،

الأصل على المتيقن، وإن التعدي من الغرقى والمهدوم عليهم إلى غيرهما، قياس لا نقول به، لعدم كون العلة قطعية، مضافا إلى ما رواه المحقق وغيره في قتلى اليمامة وصفين، أنه لم يرث بعضهم من بعض الأحياء^(١) وضعفه منجبر بعمل الأكثر. ولذهاب كثير من الفقهاء إلى عدم اطراد النصوص السابقة في مطلق الأسباب.

(١٦) لعدم شمول نصوص الغرقى والمهدوم عليهم لغيرهما، فرارا عن شائبة القياس، وعدم جريان القرعة، بعد إمكان رفع الجهل والاشتباه بالتصالح والتراضي، ولأجله لا يصح الرجوع إلى الأصل والقاعدة، فيتعين التصالح.

(١٧) لأن المستفاد من ظواهر النصوص المتقدمة هو أن المناط كله هو الاشتباه المطلق، وهي العلة السارية في غيرهما - مع وجود سبب له كما مر - فلا موضوعية للسبب نظير الخوف الموجب للطهارة الترابية، بلا فرق في سببه. نعم، الاشتباه في موت حتف الأنف خرج بالدليل كما مر، مع أن الأصل ينفي الموضوعية لهما، والشاهد على ذلك أنه لو وقع عليهما دكان أو جدار فماتوا، فهل يلتزم أحد بعدم شمول الحكم؟!

بدعوى: أن الوارد في الروايات خصوص البيت، وكذا لو غرقوا في الماء المضاف، أو في بئر مثلا؟ فيكون المدار على الاشتباه المطلق من أي سبب حصل، والعرف لا يرى خصوصية في الغرق والهدم. ومما ذكرنا يظهر فساد دعوى القياس.

ودعوى: أن قاعدة: «الاقتصار على المتيقن فيما خالف الأصل» تقتضي الحكم فيهما لا في غيرهما من الأسباب التي توجب الاشتباه.

غير صحيحة: فإن القاعدة وإن كانت في نفسها صحيحة، لكن لا تجري في المقام، لما تقدم من الأصل، وشهادة العرف. فالمدار على مطلق الاشتباه بلا دخل في السبب الخارجي في مقابل العلم بالاقتران والموت حتف الأنف، وما ورد في النصوص من باب ذكر بعض المصاديق لمطلق السبب.

ولا وجه لجريان قاعدة القرعة، لعدم التحير والشبهة بعد شمول الروايات لها. نعم، إن تمّ إجماع على اختصاص الروايات بالسببين المزبورين نلتزم به، ولكنه لم يتم. لذهاب جمع كثير من الفقهاء إلى الاطراد وعدم التخصيص، كالشيخ رحمة الله في المبسوط وابن إدريس رحمه الله في السرائر، والمحقق الطوسي، وصاحبي المراسم والمختلف وغيرهم.

و أما التصالح: فإنه وإن كان في حدّ نفسه مطلوب وصحيح، ولكنه لا يكون دائماً، لا يمكن أن لا يقبل سائر الورثة المصالحة. فتأمل. على أنه لا يرفع الجهل، ولا يعيّن الحكم الظاهري، وانه يجري في غير المقام أيضاً. نعم، هو حسن بعد تعيين الحكم الظاهري ثمّ المصالحة، لأجل دفع المحتملات، ورفع الشبهات.

و أما الشهرة: وإن كانت على عدم الاطراد لكنها مدركية، لا ان تكون مستندة إلى دليل لم يصل إلينا. هذا.

ويشير إلى الاطراد، وعدم التخصيص فهم الراوي في معتبرة عبد الرحمن، ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «قلت له: رجل وامرأة سقط عليهما البيت فماتا، قال عليه السلام: يورث الرجل من المرأة، والمرأة من الرجل، قلت: فإن أبا حنيفة قد أدخل عليهم في هذا شيئاً، قال: وأي شيء أدخل عليهم؟ قلت: رجلين أخوين أعجميين ليس لهما وارث إلا مواليهما، أحدهما له مائة ألف درهم معروفة، والآخر ليس له شيء، ركبا سفينة فغرقا، فأخرجت المائة ألف، كيف يصنع بها؟ قال: تدفع إلى مولى الذي ليس له شيء، قال: فقال: ما أنكر ما أدخل فيها صدق، وهو هكذا، ثمّ قال: يدفع المال إلى مولى الذي ليس له شيء، ولم يكن للآخر

ولكن الأحوط التصالح والتراضي^(١٨)، ولا يختص الحكم في الاثنين ويجري في موت الأكثر من اثنين أيضا^(١٩).

(مسألة ٤): توريث كل من الفرقى أو الهدمى عن الآخر إنما هو بقدر نصيبه المقدر شرعا^(٢٠)، بعد إخراج ما يستثنى من أصل التركة^(٢١)، و يستحب تقديم الأضعف في الإرث^(٢٢).

مال يرثه موالى الآخر، فلا شيء لورثته^(١) ومثلها غيرها، فيستفاد منها فهم الاتحاد من فهم العلة.

وأما دعوى: اتحاد حكم الفرقى والمهدوم عليهم كان معلوما في الخارج ولدى الأصحاب، فإن عهدة إثباتها على مدعيها. وعن صاحب الرياض: «هذا القول - أي الاطراد في مطلق الأسباب التي توجب الاشتباه - في غاية القوة ونهاية المتانة لو لا الشهرة العظيمة».

أقول: وقد تقدم ما يتعلق بالشهرة في المقام. ومع هذا كله فالمسألة محل تأمل، لعدم وجود ما تطمئن النفس للفتوى، ولأجله لا ينبغي ترك الاحتياط بالتصالح والتراضي. والله العالم بحقائق الأحكام.

(١٨) ظهر وجهه مما مر.

(١٩) لأن المناط الدليل، ولا مدخلة لكثرة الأطراف وقلتها، كما مر.

(٢٠) لقوله عليه السلام في صحيح محمد بن قيس المتقدم: «كما فرض الله

لورثتهما»^(٢).

(٢١) كالتجهيزات والدين والثلث، كما تقدم في كتاب الوصية وفي

المسائل السابقة هنا.

(٢٢) لذهاب جمع إليه، وهو يكفي بناء على قاعدة: «التسامح في

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث الفرقى الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث الفرقى الحديث: ٢.

(مسألة ٥): لو ماتا وعلم تقدم أحدهما على الآخر ثم شك في المتقدم وجهل تاريخهما فال ميراث بالقرعة (٢٣) سواء كان الموت بسبب خارجي كالغرق أو الهدم أو غيرهما أو بحتف الأنف (٢٤).

أدلة السنن».

وما عن جمع منهم الشهيد في اللعة من القول بوجوب تقديم الأضعف في الإرث، أي تقديم الأقل نصيبا على الأكثر، لمكان لفظة «ثم» في صحيح عبيد ابن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سقط عليه وعلى امرأته بيت، فقال: تورث المرأة من الرجل، ثم يورث الرجل من المرأة» (١)، ومثله معتبرة فضل بن عبد الملك.

قابل للمناقشة لأن الإمام عليه السلام في مقام بيان أصل التوارث، ولا يستفاد وجوب تقديم الأضعف منه.

ودعوى: الإجماع على الوجوب، عهدة إثباتها على مدعيها، فمقتضى الأصل عدم الوجوب، وأما الاستحباب فلا بأس به، لما عرفت، ولا ثمة لهذا التقديم بعد تعيين الحصص من الشارع وردّها إلى أصحابها.

(٢٣) لأنها لكل أمر مشتبه، والمقام كذلك، واحتمال سقوط التوارث للشك في الشرطية بالنسبة إلى كل منهما، يدفعه أن الشرط في الواقع قد تحقق، ولكن طرأ عليه النسيان أو غيره، فيكون المورد من موارد القرعة، لا من موارد جريان الأصل.

(٢٤) لعموم القاعدة، والتخصيص بسبب دون آخر يحتاج إلى دليل، وهو مفقود في المقام، وأما رواية القдах المتقدمة فهي في مقام بيان حكم المردد، وما لا يعلم، لا ما إذا علم تقدم أحدهما على الآخر ثم اشتبه.

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم الحديث: ٢.

(مسألة ٦): لو شك في أن موتهما كان بحتف الأنف حتى لا يرث بعضهم من بعض أو بسبب كالزلزلة مثلاً فيهما أو في أحدهما فالميراث للحي من طبقتهما (٢٥).

(مسألة ٧): لو غرقت امرأة وابنها ولم يعلم حال موتهما ورثت منه وورث منها (٢٦)، ولو كان لها زوج وأب وأم كان للزوج النصف والبقية لهما (٢٧).

(٢٥) لما تقدم من الأصل، وقاعدة: «انتفاء الشروط بانتفاء الشرط» وهو إحراز حياة الوارث، ولا تشمل المقام النصوص المتقدمة، لاقتصارها على المتيقن في خلاف الأصل.

ولا تجري القرعة في المقام للشك في أصل تحقق الشرط، لا في التقدم والتأخر بعد العلم بتاريخ أحدهما، كما مر في المسألة السابقة.

(٢٦) لما مر من النصوص، وكذا لو احترقت امرأة وابنها، ولم يعلم حال موتهما بناء على ما ذكرناه، وإن كان الأحوط لورثة الأحياء المصالحة والتراضي في غير الغرق والهدم، لما عرفت.

(٢٧) لعدم ثبوت حجب الولد في الفرض، لأنه مشروط بحياة الولد بعد موت الأم، والفرض عدم العلم بذلك، فلا حجب. ولا ينافيه عدم العلم بموته قبل الأم، بل ولا المقارنة، لما مر من عدم اعتبار حجية الأصلين في إثبات التقدم، أو التأخر، أو المقارنة.

ودعوى: ثبوت الأقل - وهو الربع للزوج - مسلم، والزائد عنه ينفي بالأصل.

غير صحيحة: لأنها متوقفة على إثبات العنوان وهو الحجب، وإن الولد يحجب الزوج إلى الربع، والمفروض أننا نشك في تحقق الحجب، ولا نتمسك بأدلة الغرقى، لأنه تمسك بالعام في الشبهة المصداقية، بل إن الأصل ينفي الحجب المشكوك فيه. فتأمل.

(مسألة ٨): لو علم بغرقهم ولكن مع الفصل بزمان بينهم ولم يعلم السابق من اللاحق فالمراث بالقرعة (٢٨).

(مسألة ٩): لو كان الفرقى والمهدوم عليهم يتوارث بعضهم من بعض على تقدير غير معلوم (٢٩)، فلا بد من التصالح والتراضي حينئذ (٣٠).

(٢٨) لما مرّ في المسألة الخامسة من أنها لكل أمر مجهول، والمقام كذلك، ولا تشمل المقام نصوص الفرقى والمهدوم عليهم، لأن المنساق منها أن الموت وقع عليهم بسبب الفرق أو الهدم دفعة، بلا فصل زمان بين الأفراد، واشتبه تقدم موت أحدهما بالآخر، وأما لو علم أن أحدهما غرق يوم الخميس والثاني يوم الجمعة، ولكن اشتبه علينا أن المتقدم هو زيد أو غيره، فلا تشمله النصوص المتقدمة، بل المورد من جريان القرعة كما عرفت، وكذا الحكم في من مات بالحرق، ومن قتل في المعركة، وحوادث السيارة وغيرها على ما تقدم، ولا يترك الاحتياط بالتصالح والتراضي كما مرّ.

(٢٩) كما إذا غرق الأب وولده، فإن الولدين لا يتوارثان، إلا مع إحراز فقد الأب، أو غرق أخ وابن أخ وأبوه، فإن العم لا يرث إلا مع إحراز فقد الأب والابن، وهكذا لو فرض تحقق شرائط التوارث فيهم من المال، وعدم المانع، وغيرهما.

(٣٠) لعدم شمول الروايات الواردة - في الفرقى والمهدوم عليهم - المقام كما تقدم، فلا توارث في البين، فحينئذ يرث من ليس فيه حجب، ولكن تأخر موته عن صاحبه غير معلوم، ولا مجرى للأصل فيه كما مرّ، فالمرجع التصالح والمراضاة، فإن لم يمكن المصالحة فالمرجع القرعة، لأنها لكل أمر مجهول والمقام كذلك، إلا إذا جرى الأصل في أحد الأطراف بلا معارض، فلا مانع من إرث ذي الأصل.

(مسألة ١٠): لو كان في أحدهما مانع من الإرث كما إذا كان الأب كافرا والولد مسلما فغرقا لا يورثان إرث الغرقى والمهدوم عليهم بل الإرث للابن فقط كما لو لم يغرق^(٣١)، وكذا لو كان أحدهما محجوبا يرث منه صاحبه دونه^(٣٢).

(مسألة ١١): إن لم يكن للغرقى والمهدوم عليهم وارث^(٣٣)، فالميراث للإمام عليه السلام^(٣٤) وإن كان لأحدهما وارث انتقل ما صار إليه إلى ورثته وما صار إلى الآخر فللإمام^(٣٥).

(مسألة ١٢): كيفية التوريث من الطرفين أن يرث بعضهما من بعض من تلاد ماله دون طارفه^(٣٦).

(٣١) للإطلاقات، والعمومات، المتقدمتان في موانع الإرث، وللأصل بعد الشك في شمول ما تقدم من الروايات الواردة في الغرقى للمقام، وعدم صحة تعيين زمان موت كل منهما بالأصل، فيرجع الميراث إلى الأحياء إن لم يكن فيهم مانع. نعم لو جرى الأصل فيمن لا مانع منه بلا محذور، ورث صاحبه من دونه.

(٣٢) ظهر وجهه مكررا، فلا وجه للإعادة.

(٣٣) لا نسبي، ولا سببي بأقسامه، كما مر.

(٣٤) لما مرّ من أنه وارث من لا وارث له.

(٣٥) لتحقيق المقتضي في كل منهما وفقد المانع بلا إشكال.

(٣٦) لقول علي عليه السلام في معتبرة حمران: «في قوم غرقوا جميعا أهل بيت،

قال: يورث هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء، ولا يرث هؤلاء مما ورثوا من

هؤلاء شيئا، ولا يورث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئا»^(١) يعني يختص إرث

فيرث من تركته حال الموت وكذا الثاني، ولا يرث أحدهما مما ورث الآخر منه (٣٧).

بعضهم من بعض في صلب أموالهم وتالدها، لا الذي حصل لهم بالإرث، أي طارفه.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام): «رجل سقط عليه وعلى امرأته بيت، قال (عليه السلام): تورث المرأة من الرجل، ويورث الرجل المرأة - معناه يورث بعضهم من بعض من صلب أموالهم، لا يورثون مما يورث بعضهم بعضا شيئا -» (١)، ويدل على ما ذكرنا ما ورد من أنه لو كان لأحدهم مال، ولم يكن للآخر مال، كان الميراث لمن لا مال له (٢).

(٣٧) لأنه يستلزم أن يرث كل منهما مال نفسه، وهو باطل، للجمع بين المتنافيين، ويلزم أن يكون شخص واحد وارثا ومورثا في خالة واحدة، ولكن يدفع ذلك بالتنزيل والاعتبار، فالعمدة الروايات كما تقدمت.

وما عن المفيد وغيره: يرث مما ورث منه، تمسكا بإطلاق ما تقدم من الأدلة، يرد ما تقدم من الروايات.

وتظهر الشمة بين القولين في الزيادة والنقصان، كما هو واضح، خصوصا لو قدمنا الأضعف - كما مر - ولكن قد عرفت أنه لم يدل دليل معتبر على ذلك. والحاصل: يفرض موت أحدهم، ويقسم تركته على الأحياء من ورثته والأموات، فما يصيب الحي يعطيه، وما يصيب الميت فإنه يعطى لورثته الأحياء دون الميت معه على المختار. وأما عند المفيد فإنه يعطى لورثته الأحياء والميت معه. فلو غرق أب وابنه، ولم يعلم المتقدم منهما والمتأخر، وكذا التقارن، وكان للأب - غير الابن الذي غرق معه - بنت وإن تركته تسعمائة دينار، وكان للابن الذي غرق ابن، وما تركه ستمائة دينار، فيفرض أولا موت الأب وحياة الابن،

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الفرقي والمهدوم عليهم الحديث: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث الفرقي والمهدوم عليهم الحديث: ١.

فإذا غرق الزوجان واشتبه المتقدم والمتأخر ولم يكن لهما ولد ورث الزوج النصف من تركتها ومالها الأصلي وورثت هي ربع ما تركه زوجها من ماله الأصلي^(٣٨)، وأما حكم إرث الحي من أحدهما فينتقل مال كل واحد منهما إلى ورثته الأحياء^(٣٩).

(مسألة ١٣): لو مات أحدهما بسبب الغرق والآخر يحتف الأنف واشتبه زمان موت كل منهما بالآخر كان الإرث بالقرعة^(٤٠).

(مسألة ١٤): لو ولدت المرأة توأمين وماتت الأم أو أحدهما أو كلاهما ولم يعلم السابق منهم واللاحق كان الإرث بالقرعة لو فرض للمولود مال^(٤١).

فيعطى للابن من تركه أبيه ثلثا التركة، أي ستمائة دينار، ويعطى لابن الابن، والباقي يعطى لابنته، أي أخت الابن، ثم يفرض موت الابن وحياة الأب، فيرث منه سدس تركته، ويعطى لابنته، والباقي حق ابن ابنه، لما تقدم.

(٣٨) لما تقدم من الروايات.

(٣٩) لوجود المقتضي لذلك وفقد المانع، فإذا غرق أب وابن، يورث الأب من أصل مال الابن السدس، ويورث الابن من أصل مال الأب - إن كان له ولدان - نصيبه، والابن الآخر يأخذ ما بقي من تركه أبيه والسدس الذي ورثه من أخيه، وكذا لو كان للابن ولد، أخذ بقية تركه أبيه مع ما ورثه من أبيه وهكذا، لما تقدم من أدلة الإرث.

(٤٠) لأنها لكل أمر مجهول، والمقام كذلك، ولا تشمل الروايات المتقدمة المقام، لما مر من الاختصار على المتيقن في ما خالف الأصل، وأن الأصل في المقام عدم التوارث، لكن عمومات أدلة القرعة جارية، فلا يبقى مجال للأصل، كما مرّ مكرراً.

(٤١) لما تقدم في سابقة. نعم لو فرض عدم المال للمولود فيرث - أو يرثا

(مسألة ١٥): لو شكّ في الشرائط المتقدمة في الغرقى والمهدوم عليهم يكون الميراث للطبقة اللاحقة من الأحياء بعد ما أصابت القرعة فلا يرث كل منهم الآخر (٤٢)، ويعتبر فيها البقاء والاستدامة لا مجرد الحدوث (٤٣).

- من الأم، لاستصحاب بقاء حياة المولود إلى حين موت الأم، فلا تعارض بين الأصلين، لعدم الأثر في بقاء حياة الأم.

(٤٢) لأنها المنساقعة من الأدلة بعد الاختصار على المتيقن في ما خالف الأصل، كما مر.

(٤٣) لقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه، والشك في شمول الروايات المتقدمة المقام، يكفي في عدم جواز التمسك بها. والله العالم بحقائق الأحكام. وهناك فروع أخرى لا يسعنا التعرض لها لضيق المجال وضعف الحال.

الفصل العاشر في ميراث المجوس

وغيرهم من الكفار إذا ترافعوا إلى المسلمين أو أسلموا (١).
(مسألة ١): الكفار قد ينكحون المحرمات عند المسلمين
بمقتضى مذهبهم وقد ينكحون المحلات فلهم نسب وسبب صحيحان
وفاسدان (٢).

(١) لأن الأحكام الآتية متوقفة على إسلامهم، أو التزامهم بما يصدر من
الحاكم الشرعي من الحكم، وإلا فهم على شريعتهم في الإرث، لأن نكاحهم
صحيح عندنا، والنسب والسبب متفرعان عليه، فعلى مذهبهم يصح نكاحهم
وإرثهم، ما لم يسلموا، أو يترافعوا إلينا.
(٢) الأقسام المتصورة في النسب المتولد من النكاح، أو السبب نفسه،
أربعة:

الأول: أن يكون النكاح صحيحا عندنا وعندهم، فيرث كل منهما الآخر
بلا شك وشبهة، لما مرّ من الأدلة.

الثاني: أن يكون فاسدا عندنا، وفاسدا عندهم، فلا يرث كل منهما الآخر،
لعدم تحقق النسب الصحيح أو السبب، فلا مقتضى له، مضافا إلى العمومات،
والإطلاقات، الواردتان في مثل قول نبينا الأعظم ﷺ: «و للعاهر الحجر، ولا

يورث ولد الزنا»^(١) أو قوله ﷺ: «الولد لغية لا يورث»^(٢).

الثالث: صحيح عندهم، وفاسد عندنا، وهذا هو محل البحث، فيرث كل منهما الآخر على المشهور، لما يأتي من الروايات.

الرابع: أن يكون فاسدا عندهم، وصحيحا عندنا - كالولد المتولد من النكاح المنقطع مثلا فإنه فاسد عندهم، فيكون ولد زنا لفساد السبب عندهم، وليس كذلك عندنا - مقتضى الإطلاق جريان أحكام الصحيح، والحكم بالإرث، ولا يؤثر زعمهم الفاسد، لأن المدار على الواقع، والمفروض إحرازه بالأدلة، ولكن مقتضى قاعدة الإلزام: «الزموهم بما ألزموا به أنفسهم»^(٣) عدم الإرث، لأنهم ألزموا أنفسهم بالفساد، وعدم ترتب أحكام الصحة، وبها تخصص لعمومات، وتقيد الإطلاقات، وأن الصحة عندنا لا يؤثر في إلزامهم على أنفسهم، ولعله هو الصحيح، والله العالم بالحقائق.

ثم إنه لو كان النكاح شبهة عندنا، وسفاحا عندهم، يكون حكمه حكم القسم الرابع، ولو كان بالعكس يكون حكمه حكم القسم الثالث.

وقد ظهر مما ذكرنا أن ذلك لا يتوقف على مسألة تكليف الكفار بالفروع، كتكليفهم بالأصول، لأن الحرمة لا تنافي ترتب أحكام الصحة عليه لدليل خاص، فنكاح البنت حرام، بلا فرق فيه بين المسلم والمجوسي وسائر فرق الكفار، والولد المتولد منها فاسد عندنا لا يورث، وإن كان يورث عند الكافر المعتقد صحته لدليل خاص، فيترتب عليه آثار الزوجية في الإرث، والبسنية حسب مذهبهم دون مذهبنا.

والمراد من الفاسد ما كان عن نكاح محرم عندنا، لا عندهم، كما هو واضح.

(١) الوسائل: باب ٧٤ من أبواب نكاح العبيد والاماء.

(٢) الوسائل: باب ٨ من أبواب ميراث ولد الملائنة.

(٣) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث المجوس الحديث: ٢.

فيورثون بالنسب والسبب الفاسدين عندنا كما يورثون بالصحيحين منهما (٣).

(٣) على المشهور نصوصا مستفيضة، فعن علي عليه السلام في معتبرة السكوني: «انه كان يورث المجوسي إذا تزوج بأمه وأخته وبابنته، من جهة أنها أمه وأخته وأنها زوجته» (١) وفي صحيح عبد الله بن سنان: «قذف رجل مجوسيا عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال: مه، فقال الرجل: إنه ينكح أمه وأخته، فقال: ذاك عندهم نكاح في دينهم» (٢) وفي رواية البخري عن علي عليه السلام: «انه كان يورث المجوس إذا أسلموا من وجهين بالنسب، ولا يورث على النكاح» (٣) أي لا يورث على النكاح الشرعي الذي عندنا. وفي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الأحكام، قال: تجوز على أهل كل ذي دين بما يستحلون» (٤) وفي معتبرة علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام انه قال: «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم» (٥) وفي الموثق: «كل قوم يعرفون النكاح عن السفاح، فنكاحهم جائز» (٦) إلى غير ذلك من الأخبار.

ولكن عن جماعة عدم تورثهم إلا بالصحيح من النسب، والسبب، مستدلين بأمور:

الأول: قوله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (٧) وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاؤَكَ فَاعْلَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ

(١) الفقيه ج: ٤ صفحة: ٢٤٩.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ميراث المجوس.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ميراث المجوس الحديث: ٤.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ٣ من أبواب ميراث المجوس الحديث: ١ و ٢.

(٦) الوسائل باب ٨٣ من أبواب نكاح العبيد والاماء الحديث: ٤.

(٧) سورة الكهف الآية: ١٩.

تُعْرِضُ عَنْهُمْ فَلَنْ يَصُورُوا شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ^(١)، وقوله تعالى ﴿وَأَنْ أُحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٢)، إلى غير ذلك من الآيات الشريفة. وفيه: أن الحق، والحكم والقسط الذي أنزله الله تعالى هو ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام بعد ما أمر نبيه ﷺ بالابلاغ، فبلغ مباشرة بنفسه الأقدس تارة، وأخرى بالايضاء لأهل البيت به، وفي المقام إن ما تقدم من الروايات هو الحكم الحق الواقعي.

الثاني: الإجماع، كما ادّعاء جمع من الأعلام. وفيه: أنه كيف يتحقق الإجماع مع ذهاب المشهور إلى خلافه، و ورود روايات كذلك.

الثالث: العمومات، والإطلاقات الدالة على الفساد، من غير فرق بين المسلم والكافر، فلا يندرج حينئذ تحت أدلة المواريث وقواعدها المبنية على النسب، والسبب الصحيحين.

وفيه: أن العمومات، والإطلاقات، مخصصة، ومقيدة، بما تقدم من الروايات.

الرابع: أنه لا يجوز للمفقيه أن يحكم بغير مذهب الحق مع الاختيار، وفي المقام لا بد وأن يكون النسب، والسبب، صحيحين عندنا، فلا عبرة بالفاسدين مطلقاً.

وفيه: أنه أشبه بالمصادرة على المدعي، فإن مذهب الحق هو توريتهم بالنسب، والسبب، الصحيحين والفاسدين، لما تقدم من الروايات.

وعن جمع - منهم الشهيدان والعلامة - التفصيل بين النسب و السبب، فيورثونهم بالنسب مطلقاً - صحيحة وفاسدة - وأما السبب فلا بد وأن يكون صحيحاً، فلا يورثونهم بالفاسد منه، لأن النسب قد يتحقق وإن لم يكن عن منشأ

(مسألة ٢): لو اجتمع في مجوسي وغيره من الكفار أمران يرث بهما (٤).

(مسألة ٣): لو فرض مشروعية الاشتراك في الزوجة عند بعض الكفار فتزوج اثنان - أو أكثر - امرأة فماتت يقسم إرث الزوج الواحد بينهم بالسوية (٥)،

شرعي، كالمتولد من الوطء بالشبهة، فيلحق الولد بأبيه شرعا، والمقام كذلك، فتشمله عمومات الإرث، ومطلقاته، وأما السبب، فلا يقال الواطي بالشبهة أنه زوج والمرأة زوجة، إذا لو تزوج أخته ورثت بالنسب خاصة، دون السبب، أي الزوجية، وكذا لو تزوج بنته أو أمه، فالمدار على النسب مطلقا.

وفيه: أنه خلاف الروايات المتقدمة - خصوصا معتبرة السكوني - بل يمكن أن يقال: كما أن مقتضى الأصل هو أن النسب مطلقا موجب للإرث، إلا ما خرج بالدليل - كولد الزنا - كذلك السبب أيضا، لإطلاق قولهم عليه السلام: «لكل قوم نكاح» (١) وقوله عليه السلام: «كل قوم يعرفون النكاح عن السفاح فنكاحهم جائز» (٢)، و تشمله عمومات الإرث، فالتفكيك بين الموجبين يحتاج إلى دليل. فما ذهب إليه المشهور هو المنصور المتعين.

(٤) للعموم، والإطلاق - كما تقدم - فلو كانت أم هي زوجة، فإن لها نصيب الزوجة وهو الربع مع عدم الولد، والثلث نصيب الأمومة إن لم يكن لها مشارك كالأب، وإلا فالباقي يرث عليها بالأمومة، فلو كانت بنت هي زوجة، فلها نصيبها، أي الثمن من التركة، والنصف نصيب البنتية، والباقي يرث عليها بالقرابة إن لم يكن لها مشارك.

(٥) من النصف أو الربع - كإرث الزوجات يقسم بينهما، لما مر من إطلاق أن النصف للزوج واحدا أو أكثر، فلا يكون لكل واحد نصف أو ربع، لأنه يستلزم العول الباطل.

ولو مات أحد الزوجين فلها منه نصيبها من الربع أو الثمن^(٦).

(مسألة ٤): لو اجتمع السببان وكان أحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع فقط^(٧).

(مسألة ٥): إذا تزوجوا بالسبب الفاسد عندهم والصحيح عندنا فإجراء حكم الصحيح عليه غير بعيد ولكن العمل بقاعدة «الإلزام» أولى^(٨).

(مسألة ٦): المسلم لا يرث بالسبب الفاسد وإن فرض كونه عن شبهة^(٩).

(٦) للإطلاق، والعموم، واحتمال استحقاقها نصف الثمن أو نصف الربع إن كان الزوج اثنين، بعيد جدا، لأنه خلاف نص الآية المباركة^(١).

(٧) لما مرّ من أن الطبقة الأولى تمنع الطبقة اللاحقة، مثل بنت هي أخت من أم، فلها نصيب البنت دون الأخت، لما تقدم أنه لا ميراث عندنا لأخت مع وجود بنت، وكذا لو كانت بنت هي بنت البنت، فلها نصيب البنت فقط، لأنه لا ميراث لبنت البنت مع وجود البنت، وكذا عمّة هي أخت من أب، فإن لها نصيب الأخت دون العمّة، لأنه لا ميراث لها عندنا مع الأخت، إلى غير ذلك من الأمثلة. نعم، لو لم يكن مانع في البين كالأم والزوجة، فإنهما تجتمعان. فلا مانع من إرثهما معا، كما تقدم في معتبرة السكوني.

(٨) تقدم ما يتعلق بالمسألة في أول البحث في القسم الرابع من الأقسام المذكورة فيها.

(٩) لظواهر الأدلة المتقدمة، وعدم تحقق الموجب للإرث، لأن السبب الفاسد كالعدم، مضافا إلى الإجماع، فلو تزوج أحد محارمه لم يتوارثا بهذا

(مسألة ٧): يرث المسلم بالنسب الصحيح وكذا الفاسد لو كان عن شبهة^(١٠)، بلا فرق في الشبهة بين الموضوعية والحكمية^(١١).
(مسألة ٨): لو اختلف المجتهدان في الحكم فتزوج القاتل بالصحة أو مقلديه - المرأة فليس للقاتل بالفساد ترتيب آثار الصحة عليه فلا توارث بينهما عند المبطل^(١٢).

التزويج، وإن فرض كونه عن شبهة، كما لو تزوج امه من الرضاع أو عمته أو خالته.

(١٠) لأن الوطء بالشبهة كالعقد الصحيح في إلحاق النسب إجماعاً، فتشمله عمومات الإرث، وإطلاقاته، حتى لو ظهرت وانكشفت الشبهة، لأن الاشتباه أحد الأسباب المثبتة للنسب. نعم، في الزنا لا توارث كما مر، فالمراد بالنسب الصحيح النسب الحاصل من سبب صحيح، وكذا النسب الفاسد، أي النسب الحاصل عن سبب الوطء بالشبهة.

(١١) لأن المدار على الشبهة ما دامت باقية، مضافاً إلى الإجماع فلو اعتقد أن هذه المرأة أجنبية، فتزوجها، ثم بان أنها أخته أو امه بعد ما أولد منها، يرث الولد منهما وهما منه، ولكن لا ترث الزوجة بالزوجة، لما تقدم، ويأتي هنا جميع الفروع التي تتصور في المجوس أيضاً، وكذا لو اعتقد أنه يجوز نكاح الأم من الرضاع، فتزوجها وأولدها، ثم ظهر له الحرمة، وهكذا لو اشتبه زوجته فوطئها فأولدها. نعم، في الجاهل المقصر ادّعوا الإجماع على أنه كالعامد، فحينئذ يخرج عن الشبهة. فتأمل.

(١٢) لعدم تحقق السبب عنده، وليس له الحكم بمذهب المصحح بعد ما يرى فسادَه. نعم، في الكفار خرج بالدليل بقاعدة الإلزام، وسائر الأدلة وأما في غيرهم لا أمر له بالإلزام، فلو ترفع مقلدان لمن يرى جواز تزويج أم المزني بها، فتزوج بها عند من يرى فسادَه وبطلانه، فيحكم عليهم بمقتضى مذهبه بفساد

على خلاف القائل بالصحة (١٣).

(مسألة ٩): لو انتقل المجوسي إلى ملة أخرى ومات عليها تجري عليه أحكام الملة التي مات عليها (١٤).

العقد، وعدم التوارث.

و يحتمل ترتيب آثار الصحة عند من يرى فساد العقد، لأن المتيقن من بطلان العقود ما إذا كان الطرفان كلاهما يعتقدان الفساد، وإما إذا كان أحدهما يعتقد الفساد، والآخر الصحة، لا يترتب عليه أحكام الفساد على العقد، فتأمل فإن باب المناقشة فيه مفتوح.

(١٣) لتحقيق السبب وعدم المانع في البين، فيؤثر المقتضي أثره

ثم إن الشقوق العقلية في المقام أربعة:

الأول: أن يكون العقد عند الزوج صحيح، وعند الزوجة باطل، اجتهدا، أو تقليدا، فلا ترث الزوجة منه، ويرث الزوج منها، لتحقيق السبب عنده، فتشمله الإطلاقات، والعمومات وتترتب عليه سائر الآثار من النفقة، وعدم نكاح أختها، وعدم التزويج بالخامسة، إلى غير ذلك، ولا ربط للمقام بقاعدة الإقرار، بل المدار شمول الإطلاقات، والعمومات كما عرفت.

الثاني: عكس ذلك، والحكم فيه معلوم أيضا مما مر.

الثالث: أن يكون العقد عندهما - الزوج والزوجة - صحيح، وحكمه

واضح.

الرابع: أن يكون العقد عندهما باطل، فلا يرث إلا مع تحقق الشبهة، وذلك

في الولد فقط دون الزوج والزوجة، كما تقدم.

(١٤) لأنه تدين بذلك، والزم نفسه بالأحكام التي انتقل إليها، والتي ماتت

فيها فتجري القاعدة المتقدمة.

نعم، لو كان الانتقال من ملة إلى أخرى باطلا عندهم، تجري عليه أحكام

ولو علمنا بالانتقال ثمَّ العود إلى ملته الاولى وشكَّ في أن موت المورث كان قبل العود إليها أو بعده وكانت أحكام الملتين متنافية تجري القرعة (١٥)، ولو كان المورث يهوديا - مثلا - والوارث مسيحيا فالمدار على مذهب الوارث (١٦).

(مسألة ١٠): لو لم يفسح الوارث بدينه لمانع ولم تكن قرينة تعينه فهل تجري القرعة (١٧)، أو يحكم عليه بأحكام الإسلام؟ الظاهر هو الثاني (١٨).

(مسألة ١١): لو كان في ورثتهم قاصر يعمل الحاكم الشرعي بما هو في دينهم (١٩)، ولو لم يكن للميت وارث فهل يعمل بما هو في دينهم (٢٠).

الملة الأولى، إلا إذا كان الانتقال إلى الحق الواضح.

(١٥) لأنها لكل أمر مجهول بعد عمل الأصحاب بها، والمقام كذلك، ويجري ما ذكرنا في غير المجوسي من أصناف الكفار أيضا.

(١٦) لأن المال انتقل إليهم شرعا وعرفا، فيلزمهم الحاكم الشرعي بأحكامهم، ولا عبرة بمذهب المورث، ولانسباق ذلك من القاعدة أيضا.

(١٧) لأنها لكل أمر مشتبه، والمقام كذلك.

(١٨) لأنه الحق، وهو مكلفون به، ومعه لا يبقى مجال للشك حتى تجري القرعة. هذا إذا لم يظهر الواقع بالتأخير في الحكم، وإلا يؤخر الحكم حتى تظهر الحقيقة، أو كانت قرينة تعين دينه.

(١٩) لقاعدة الإلزام، ولا بد للحاكم الشرعي الرجوع إلى أمين من أهل الخبرة في دينهم، حتى يعرف أحكامهم، ويلزمهم على ذلك.

(٢٠) لعموم القاعدة المتقدمة.

أو تنتقل التركة إلى الحاكم الشرعي في عصرنا؟ الظاهر هو الثاني (٢١).

(٢١) لما تقدم من الإطلاقات، والعمومات، مثل قوله عليه السلام: «الإمام وارث من لا وارث له»^(١) ومعهما لا مجرى للقاعدة. نعم، الأحوط أن يأخذه الحاكم ويصرفه فيما يقتضي مذهبهم، إن لم يناف الدين، ولم تكن إعانة على الإثم وتقدم حكم الذمي في (مسألة ٩) في إرث من لا وارث له.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ضمان الجريرة والامامة.

ختام وفيه مسائل متفرقة

(مسألة ١): مخارج المفروض الستة ^(١)، خمسة: ^(٢) اثنان، وأربعة ^(٣)،
وثمانية، وثلاثة ^(٤).

(١) المذكورة في القرآن الكريم، كما تقدم بيانها، والمراد من المخرج: هو أقل عدد يخرج منه النصيب أو الجزء المعين المطلوب بلا كسر، لأن عادة أهل الفن إخراج الحصص من أقل عدد ممكن، ثمّ القسمة على أربابها بلا كسر، فيضيفون حصة كل شخص الى العدد المذكور، ويسمّون العدد المضاف إليه مخرج السهام، أي أصل المال، فإذا كان الوارث ابنين قالوا: لكل ابن سهم من سهمين من التركة، ولو كان ثلاثة قالوا، لكل ابن سهم من ثلاثة، وهكذا، ولا يقولون التركة بينهما نصفان أو أثلاثا، فلا بد من بيان الأعداد التي تخرج منها السهام، وهي منحصرة في الخمسة حسب الفرائض المذكورة في كتاب الله عزّ وجلّ.

(٢) لتداخل مخرج الثلث في مخرج الثلاثين، فإن الثلاثة كما هي مخرج الثلث، كذلك هي مخرج الثلاثين.

(٣) أما الاثنان: فللنصف، كزوج وأخت للأب أو أخ للأب، وأما الأربعة: فللربع، كزوج وبنت أو زوج وولد، فهي من أربعة.

(٤) أما الثمانية: كزوجة وبنت أو مطلق الولد، فتقسّم التركة إلى ثمانية أجزاء، يعطى واحد للزوجة، والبقية للبنت أو مطلق الولد، أما الثلاثة: فللثلث

و ستة (٥).

(مسألة ٢): لو اجتمع في التركة فروض متعددة (٦)، فأصلها أقل عدد ينقسم على تلك الفروض صحيحا وبلاكسر (٧)، وطريقة ذلك أن تنسب بعضها إلى بعض (٨).

فتارة: تتباين النسب.

وأخرى: تتوافق.

وثالثة: تتداخل النسب أو تتماثل النسب (٩).

والثلاثين، كإخوة من الام وأخوات من الأب، أو ثلث، وما بقي كإخوة من الام وإخوة من الأب.

(٥) فهي للسدس، كأحد الأبوين مع الولد، أو اشتملت على سدس وثلث أو ثلثين، كأحد الأبوين وبنيتين، فالتركة من ستة وهكذا.

والحاصل يلاحظ أقل السهام، فتقسم التركة حسبه، فإن انقسمت على جميع الورثة بغير كسر حسب سهامهم فذاك، وإلا تعمل على عدد ينتهي إليه الحساب.

(٦) كالزوج وال بنت والأب، فالأول يستحق الربع، والثانية تستحق النصف، والثالث يستحق البقية، وهكذا في غير ما ذكر من الفروض المتعددة، سواء كان اثنين أم أكثر.

(٧) كالنصف في اثنين، أو الثلث في ثلاثة، والربع من أربع، بشرط أن لا يقع جمعا وتماما، بل واحد منها.

(٨) فلا حظ النسبة بين مخرج سهم الزوج، ومخرج سهم البنت، ومخرج سهم الأب في المثال المتقدم، أي بين الأربع والاثنتين والست.

(٩) اعلم أنه لو لاحظنا عددين، لا يخلو عن واحد من هذه الأقسام الأربعة: التماثل، والتداخل، والتوافق، والتباين.

أما المتماثلان: فهما المتساويان قدرا، كالثلاثة مع الثلاثة والستة مع الستة وهكذا، وهو واضح بالبديهة ولذا يكون مخرجهما متحدا، فمخرج أحدهما هو مخرج الآخر، كالسدسين للأبوين.

وأما المتداخلان: فكل عددان أحدهما جزء الآخر، بشرط أن لا يكون أكثر من نصفه، كالثلاثة مع التسعة أو الأربعة مع الاثنى عشر، فإن الثلاثة ثلث التسعة، والأربعة ثلاث الاثنى عشر، فإن العدد الأكبر من مضاعفات العدد الأصغر، ويكون داخلا في الأكبر، فيكون المخرج المشترك للعددین هو مخرج العدد الأكبر، فيسقط اعتبار العدد الأصغر، فإذا قسّمنا الأكثر على الأقل ولو مرارا لم يبق شيء - كما في ٤ و ١٢ وكذا ٣ و ٩ - ويفني العدد فهما متداخلان.

وأما المتوافقان: فكل عددان لا يفني أحدهما الآخر، ولا ينقسم عليه، ولكن يفنيهما عدد آخر، كما في ٤ و ١٠ فلو قسّمنا ١٠ على ٤ يبقى ٢ فهو العاد لهما، فإذا قسّمنا ٤ على ٢ لم يبق شيء.

والحاصل: لو قسّمنا الأكثر على الأقل، فإن لم يبق شيء وفنى العددان فمتداخلان - كما مر - وإن بقي شيء قسّمنا المقسوم عليه على الباقي، وهكذا إلى أن لا يبقى شيء، فالعددان متوافقان، كما في ٨ و ١٢ تفنيهما أربعة، فلو نقصنا ٨ و ١٢ يبقى ريع، فهو جزء الموافقة.

وأما المتباينان: فكل عددان ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يفنيهما إلا الواحد، فهما متباينان، مثل ٥ و ٩ أو ٧ و ٩، فيقسّم ٩ على ٥ يبقى ٤ ثم ٥ على ٤ يبقى ١.

و تلخص من جميع ما تقدم: أن المتداخلين هما اللذان يعدّهما غير الواحد، وإذا سقط أقلهما من الأكثر مرة أو مرار، يبقى أكثر من واحد. وما يعدّهما، اما الاثنان فيسمى المتوافقان بالنصف، أو الثلاثة فبالثلث، أو الأربعة فالربع. ثم إن كان أقل العددین لا يزيد عن نصف الأكثر - كالثلاثة والستة والأربعة والاثنى عشر - فهما المتوافقان بالمعنى الأعم، والمتداخلان وإن

فإن تباينت كما في النصف والثلث فالتركة من ستة ^(١٠)، وإن توافقت النسبة ضرب الموفق من أحدهما في الآخر كما لو اتفق في الفريضة ربع وسدس فأصلها اثنا عشر سهما ^(١١)، وإن تماثلت اقتصرت على أحدهما كالسدسين ^(١٢)، وإن تداخلت فعلى العدد الأكثر كالنصف والربع ^(١٣).

تجاوزه وزاد عليه، فهما المتوافقان، بالمعنى الأخص، كالسنة والثمانية. المتباينان هما اللذان لو أسقط أقلهما عن الأكثر يبقى واحد، كالثلاثة والأربعة ويكون العاد لا محالة واحدا. والمتماثلان هما المتساويان قدرا. ومن أراد التفصيل فليراجع كتاب خلاصة الحساب لشيخنا البهائي العاملي (قدس الله سره).

(١٠) لأن مخرج النصف اثنان، ومخرج الثلث ثلاثة، وهما متباينان كما مر، فيضرب أحدهما في الآخر تحصل ستة، نصفها للزوج، وثلاثها للام مع عدم الحاجب، والباقي يرد عليها فقط.

(١١) كما لو اجتمع زوج وأب وأولاد للميت، فإن للزوج الربع، وللأب السدس، وبين مخرج الربع وهو ٤ ومخرج السدس وهو ٦ توافق بالنصف في كل منهما، فإن العدد الثالث العاد، لهما هو ٣، وهو مخرج النصف، فحينئذ يضرب نصف الربع أي ٢ - الذي موافق - في مخرج السدس، أي ٦ فيصير اثني عشر. أو يضرب وفق ٦، أي ثلاثة في مخرج الربع، أي ٤ فيصير اثني عشر. كذلك، فتقسم الفريضة إلى اثني عشر سهما، وهو العدد الصحيح، سدسها ٢ للأب، وربعها ٣ للزوج، والباقي ٧ للأولاد. وقس على ذلك غيره.

(١٢) لأن مخرج أحدهما هو مخرج الآخر، فمخرجها ستة، يصح سهم الأب كما يصح سهم الام منها بلا كسر.

(١٣) كما لو اجتمع زوج وبنت واحدة، تكون الفريضة من أربعة، لأن مخرج الربع ٤ ومخرج النصف ٢ والآخر داخل في الأول، فيخرج سهم كل

(مسألة ٣): إذا لم يكن في الورثة أصحاب فروض (١٤)، فأصل المال يقسم على عدد رؤوسهم مع التساوي (١٥)، وإن اختلفوا في الذكورية والأنوثة فلكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم واحد فما اجتمع فهو أصل التركة (١٦).

(مسألة ٤): لو كان في الورثة ذو فرض وغيره (١٧)، فالعبرة بذی الفرض خاصة (١٨).

(مسألة ٥): لو كانت الفريضة بقدر السهام فإن انقسمت من غير كسر فلا بحث كزوج وأخت لأبوين أو لأب فالمسألة من سهمين (١٩).

منهما من الأربع وقس على ذلك سائر ما يرد عليك.
(١٤) كالأولاد ذكورا فقط، أو إناثا فقط. أو كالأخوة للأبوين فقط، أو غير ذلك، كما مر.

(١٥) كأربعة أولاد ذكور مثلا، أو عشر إناث مثلا، أو غير ذلك.
(١٦) أي تنقسم التركة حسب مجموع السهام، فيعطى للذكر سهمان وللأنثى سهم واحد، كما هو واضح.

(١٧) كما تقدّم مكررا، مثل ما لو اجتمع زوج وأب وأولاد، فالزوج فرضه الربع، والأب فرضه السدس، والأولاد يرثون بالقربة، فالفريضة من أربع وعشرين، لأنه مخرج السدس والربع.

(١٨) لأنه المتقدم وبه يعمّن المخرج.
ثم إن الفريضة إما أن تكون وفق السهام، أو زائدة، أو ناقصة، ولا رابع في البين حسب الحصر العقلي، وسيأتي حكم كل منها، أما القسم الأول وهو كما يأتي.

(١٩) لأن فيها نصفين، ومخرجهما اثنان، وتنقسم عليهما بغير كسر، وكذا بنتين وأبوين، وكذا أبوين وزوج، فالفريضة من ستة، وهي تنقسم بلا كسر كما هو واضح.

وإن انكسرت الفريضة فإما أن تنكسر على فرض واحد أو أكثر (٢٠)، وفي كل منهما إما أن يتحقق التوافق بين عدد النصيب وعدد السهام أو لا يتحقق فهذه أقسام أربعة: (٢١).

الأول: ما إذا انكسرت على فريق واحد وكان تباين بين العدد والنصيب فحينئذ يضرب عدد الأفراد الذين وقع عليهم الكسر في أصل الفريضة فما ارتفع وزّع، بلاكسر (٢٢).

(٢٠) والأول: مثل زوج وأخوين، أو أبوين وخمس بنات.

والثاني: مثل ما إذا كان أجداد من قبل الأب، وأجداد من قبل الأم، وعدد كل منهم أربعة، فنصيب الأجداد للأب الثلثان، ونصيب الأجداد للأم ثلث واحد، فتنكسر حصة كل قبيل حسب رؤوسهم.

(٢١) لأن الحصر فيها مردد بين النفي والإثبات، لأن كسر السهام إما مع التوافق بين السهام وعدد النصيب، أو لا توافق وكانا متباينين، وإما فريق واحد أو أكثر، فهذه أربعة أقسام ولا خامس في البين.

وأما اعتبار نسبة التوافق أو التباين دون التداخل فواضح، لأن التداخل لا يوجب حل المشكلة، فلا يحصل الغرض، وتبقى الفريضة على اعتبار النسبة بين عدد الرؤوس ونصيب من انكسر عليه.

(٢٢) كما إذا كان الوارث زوجاً وأخوين، فإن للزوج النصف، فلا محالة تكون الفريضة من اثنين، واحد للزوج، واحد للأخوين، والثاني ينكسر عليهما ولا موافقة، فحينئذ يضرب عدد الأخوين في أصل الفريضة، يبلغ أربعة فتصبح القسمة بلاكسر، يعطى اثنان منها للزوج، واثنان للأخوين لكل واحد منهما سهم واحد.

وكذا أبوان وخمس بنات، أصل فريضتهم ستة، لاشتغالها على السدس وثلثين، ومخرجه ستة - لأن مخرج الثلث يداخل مخرج السدس كما مرّ، فتقسم

الثاني: ما إذا انكسرت على فريق واحد وكان بين النصيب والعدد وفق
فحينئذ يضرب الوفق من عددهن في أصل الفريضة فما ارتفع وزَّع بلا
كسر (٢٣).

على ستة - نصيب الأبوين منها اثنان، لكل واحد منهما السدس، فلا ينكسر
عليهما، ونصيب البنات أربعة من الستة الباقية، تنكسر عليهن، لأن عددهن
خمس، لا ينقسم عليهن صحيحة، وتباين عددهن مع سهامهن، لأنه إذا أسقطت
أقل العددين (أربعة) من الأكثر (خمس) بقي واحد، وذلك علامة التباين - كما
تقدم - فحينئذ تضرب عددهن (خمس) في أصل الفريضة (ستة) تبلغ ثلاثين،
للأبوين عشرة لكل واحد منهما خمسة، وللبنات عشرون لكل واحدة أربعة،
فكل من حصل له شيء من أصل الفريضة - أي الستة - أخذه مضروباً في
خمس، كما تقدم.

والحاصل: فلاحظ الفريق الذي وقع عليه الكسر، فيضرب عددهم في
أصل الفريضة ثمَّ يوزَّع النتيجة على جميع الوارث حسب سهامهم، فلا يوجب
كسر في البين كما عرفت.

(٢٣) كما في أبوين وست بنات، فإن الفريضة حينئذ من الست كما تقدم،
للأبوين اثنان، وللبنات أربعة، ولكن لا تنقسم عليهن صحيحة وبلا كسر،
فالتوافق بالنصف، لأن بين الأربعة - عدد النصيب - والستة عدد الرؤس توافقاً
بالنصف، لأن العدد العاد ٢ وهو مخرج النصف، فتضرب نصف عددهن أي ٣ في
أصل الفريضة أي ٦، فتبلغ ثمانية عشر، لكل بنت سهمان، وللأبوين ستة بلا
كسر.

وكذا لو كان ثمان بنات، فالتوافق بالربع، لأن بين الأربعة والثمان توافقاً
بالربع، فإن العدد العاد لهما أربعة، فتضرب ربع عددهن ٢ في أصل الفريضة ٦
تبلغ اثني عشر، أربعة منها للأبوين، وثمان للبنات صحيحاً وبلا كسر.

الثالث: ما لو انكسرت الفريضة على أكثر من فريق ويكون بين نصيب كل فريق وعدده وفق فيرد كل فريق إلى جزء وفقه (٢٤) وكذا لو كان لبعضهم وفق دون بعض (٢٥).

والحاصل: تأخذ الوفق من عددهم - نصفاً أو ربعا - وتضربه في أصل و الفريضة، ثم توزّع المجموع حسب ما هو مقرر في كتاب الله تعالى، وفي ذلك أمثلة كثيرة.

(٢٤) فيلاحظ العدد الموافق من عدد رءوسهم، أو عدد النصيب، فإن كان ذلك النصف أبدلت كل عدد إلى نصفه، وإن كان بالربع فأبدلت إلى أربعة وهكذا كما تقدم. فلو فرضنا أن للميت زوجة وإخوة عشرة لأب وأم، وإخوة ستة لام، فحينئذ تكون الفريضة من اثني عشر، فإن نصيب الزوجة الربع، فتأخذ ٣، وتأخذ كلاله الأم ٤، وتأخذ كلاله الأب ٥، فتحصل الكسر - كما هو واضح - فحينئذ فلاحظ نصيب كلاله الأم وهو ٤، وعددهم ٦، وهما متوافقان في النصف، فنستبدل ٦ إلى وفقه (نصفه) وهو ٣، ثم نلاحظ كلاله الأب فنصيبهم وهو ٥، وعددهم ١٠، وهما متوافقان، فنستبدل ١٠ إلى وفقه الذي هو خمسة وهو ٣، وبعد ذلك نلاحظ النسبة بين العددين، فبين ٣ و ٢ تبين، نضرب أحدهما في الآخر يحصل ٦، ثم نضرب ٦ في ١٢ أصل الفريضة فالنتيجة ٧٢، للزوجة ربع ذلك ثم ١٨، لكلاله الأم ثلث ذلك، أي ٢٤، ينقسم على عددهم بلا انكسار، لكل واحد منهم ٤، ولكلاله الأب الباقي، وهو ٣٠، لكل واحد ٣ بلا كسر وهكذا.

والحاصل: تنسب الأعداد إلى الوفق، ويرد كل فريق إلى جزء الوفق، ثم الحصول يوزّع حسب السهام على الرؤوس.

(٢٥) فيرد البعض الذي له وفق إلى جزء وفقه، ويبقى الآخر بحاله، كما

هو واضح.

الرابع: ما إذا انكسرت الفريضة على أكثر من فريق ويكون بين نصيب كل فريق وعدده تباين يجعل كل عدد بحاله ولا يستبدل ثم اعتبرت الأعداد فإن كانت متماثلة اقتضت على واحد وضربته في أصل الفريضة^(٢٦)، وإن كانت متداخلة تضرب العدد الأكبر في أصل الفريضة وتطرح الأقل^(٢٧).

(٢٦) لعدم وجود عدد وفق جامع في البين، فلا محالة تبقى الأعداد بحالها، ويؤخذ واحد منها وتضرب في أصل الفريضة، مثال ذلك لو ترك الميت ثلاثة إخوة لأب وأم، وثلاثة لأم فقط، فتكون فريضتهم ثلاث، اثنان لكلالة الأب، وواحد لكلالة الأم، فيحصل الكسر لا محالة، وبما أن عدد نصيب كل فريق يباين عدد سهامهم، فيلاحظ أعداد سهامهم، ويسقط اعتبار أعداد النصيب، ولكن بين عدد الفريقين تماثل، فيكتفى بأحدهما لمكان التماثل، فحينئذ تضرب سهام الإخوة في أصل الفريضة، تحصل تسعة، فللكلالة الأم ثلثها أي ٣، ينطبق على عددهم بلا كسر، ولكلالة الأب ثلثاها أي ٦، ينقسم على عددهم صحيحا وبلا كسر.

(٢٧) كما في إخوة ثلاثة لأم، وستة لأب، فإن فريضتهم لا تنقسم صحيحا في الجميع، ولكن أحد الفريقين نصف الآخر، فالعددان متداخلان، فحينئذ يضرب الستة التي هي العدد الأكبر في الفريضة. أي ٣ لأنها من الثلث، تبلغ ثمانية عشر، فللإخوة من الأم ستة، لكل واحد اثنان بلا كسر، وللإخوة للأب اثنا عشر، لكل واحد اثنان أيضا.

وهكذا في زوجين وأربع بنين، تكون فريضتهم ثمانية، لأن فيها الثمن الذي مخرجها، فللزوجتين منها سهم، لا ينقسم عليهما صحيحا، وكذا البنين، فإن لهم سبعة، فلا تنقسم عليهم صحيحا، ولكن عدد الزوجات يداخل عدد الأولاد بالنصف، فيقتصر على العدد الأكثر وهو الأربع، ويضرب في الفريضة

وإن كانت متوافقة ضربت أحد المتوافقين في عدد الآخر ثمَّ الحاصل في أصل الفريضة (٢٨)، وإن كانت متباينة فاضرب أحدهما في الآخر فما ارتفع فاضربه في الفريضة (٢٩).

أي الثمانية، تبلغ اثنين وثلاثين، فأربعة منها للزوجتين بلا كسر، والباقي للأولاد، لكل واحد منهم سبعة بلا كسر - كما هو واضح - وقس عليهما غيرهما. (٢٨) وذلك مثل ما لو ترك الميت أربع زوجات، وستة إخوة، فإن فريضتهم أربعة، لأن فيهم الربع، كما تقدم أن الربع لهن، يقسم بينهما، ولكن لا تنقسم صحيحا في الجميع، فحينئذ نلاحظ أن بين عددهم أي الأربعة والستة وقفا، وهو النصف، فنضرب نصف أحدهما في الآخر، أي اثنين في ستة، فالنتيجة اثنا عشر، فنضرب الحاصل في أصل الفريضة وهي أربعة، تكون من المجموع ثمانية، وأربعين، اثنا عشر للزوجات الأربع، لكل واحدة ثلاثة، وستة وثلاثون للإخوة، لكل واحد منهم ستة - كما هو واضح - وقس على ذلك غيره، كما ذكر في المفصلات.

(٢٩) كأخوين لأم، وخمسة من أب، فإن فريضتهم ثلاثة، لأن فيهم الثلث، الذي هو لكالة الأم، ولا تنقسم عليهم صحيحا، فيضرب أحدهما في الآخر، أي الاثنان في الخمسة، فالحاصل عشرة، ثمَّ يضرب العشرة في أصل الفريضة وهي ثلاثة، فحينئذ تكون ثلثها، أي عشرة للأخوين من الأم، لكل واحد منهما خمسة، والباقي أي عشرون للخمسة من الأب، لكل واحد أربعة، وقس على ذلك غيره. ثمَّ إن انكسار الفريضة على أكثر من فريق، إما أن يستوعب الجميع، أو يحصل على البعض الزائد من فريق دون البعض، وعلى كل منهما فيما أن يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق، أو يكون للبعض وفق دون البعض، أو لا يكون للجميع وفق، فالصور ست كما هو واضح، وعلى التقادير الستة فيما أن تبقى الأعداد بعد إبقائها على حالها، أو ردها إلى جزء الوفق، أو ردَّ البعض وإبقاء

(مسألة ٦): لو كانت الفريضة قاصرة عن السهام ولن تقصر إلا بدخول الزوج أو الزوجة - كأبوين وبنت أو بنتين فصاعدا مع زوج أو زوجة أخذ أحدهما نصيبه ^(٣٠)، ويردّ النقص على البنت أو البنيتين فصاعدا كما مرّ.

(مسألة ٧): لو كان للميت أخوان لأم واختان - فصاعدا - لأب وأم أو لأب مع زوج أو زوجة يأخذ الزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى ^(٣١)، ويدخل النقص على الأخت أو الأخوات للأب والأم أو للأب خاصة ^(٣٢) وكذا لو كان للميت واحد من كلاله الأم مع أخت وزوج.

البعض، متماثلة أو متداخلة أو متوافقة أو متباينة، ومضرب الستة في الأربعة، فالحاصل أربعة وعشرون، وقد يجتمع فيها الأوصاف، بأن يكون بعضها مداخلًا وبعضها موافقًا، فهذه أقسام المسألة. وقد عرفت أصولها، والبقية يخرج بأدنى تأمل وتفكر، وقد ذكر الشهيد الأقسام مفصلاً، وتعرّض لها صاحب الجواهر (رحمة الله عليه) ومن شاء فليرجع إليه.

(٣٠) كما تقدّم سابقاً، فإن الفريضة تكمل بنصيب البنيتين مع الأبوين، فلا يبقى محل للزوج، أي الربع، أو الزوجة، أي الثمن. وكذا أبوين وبنت وزوج، فإن الثلث والربع والنصف يزيد على الفريضة، فيحفظ نصيب الزوج أو الزوجة - نصيبهما الأدنى - ولا يرد النقص عليهما، ولا على الأبوين، فلكل واحد منهما السدس، ولكن يرد النقص على البنت أو البنيتين فصاعداً، كما تقدم في الفصل الخامس في العول.

(٣١) لما مرّ من أنه لا يرد عليهما نقص أصلاً.

(٣٢) لبطلان العول عندنا، فيرد النقص عليهن، كما مر في (مسألة ٢) من

الفصل الخامس في العول.

(مسألة ٨): لو انقسمت الفريضة على السهام بلا انكسار فذاك كما لو كان للميت أبوان وزوج وخمس بنات (٣٣)، وإلا فلا بد له من علاج (٣٤).
 (مسألة ٩): لو زادت الفريضة عن السهام فترد على ذوي السهام (٣٥)، إلا الزوج والزوجة والام مع الإخوة كما تقدم (٣٦)، أو يجتمع من له سببان مع من له سبب واحد فذو السببين أحق بالرد (٣٧).
 (مسألة ١٠): لو كان للميت أبوان وبنات فالفريضة من ستة (٣٨)،

(٣٣) فتكون الفريضة من اثني عشر، فإن فيها من الفروض ربعا للزوج، وسدسا للأبوين، فهما متوافقان بالنصف، فنضرب نصف الأربعة ٢ في ستة ٦ تبلغ اثني عشر ١٢، للزوج منها الربع وهو ٣، وللأبوين سدسان وهو ٤، ويبقى خمسة للبنات بالسوية.

(٣٤) كما لو كانت البنات ثلاثا، فلم تنقسم الخمسة، الباقية في المثال السابق صحيحة، فتتكسر الفريضة على فريق واحد، ولا بد من علاج، فحينئذ يلاحظ العدد والنصيب، فبين عدد البنات ٣ وبين نصيبهما تباين، فيقتصر على عددها فقط، فتضرب ثلاثة في أصل الفريضة - أي اثني عشر - تبلغ ستة وثلاثين، ربعها - أي تسعة - للزوج، والسدسان - أي اثني عشر - للأبوين تبقى خمسة عشر لثلاث بنات، لكل بنت خمسة، وكذا لو كن ستا أو أربعا إلى تسع، كما هو واضح.

(٣٥) ولا ترد على العصة، كما تقدم في (الفصل الخامس في العول والتعصيب) الصورة الثالثة من صور إرث الوارث من التركة.

(٣٦) راجع (مسألة ٣) من الفصل الخامس في العول والتعصيب.

(٣٧) كالأخت من الأبوين مع الإخوة للأم، فراجع الخامسة من الطبقات التي لا ترد الزيادة عليها في مسألة ٣ من الفصل الخامس في العول والتعصيب.
 (٣٨) لأنها مخرج السدس الذي يدخل فيه مخرج النصف.

والفاضل واحد (٣٩)، فإذا لم يكن للميت إخوة فالرد أخماساً (٤٠)، وإلا فالرد أرباعاً (٤١).

(مسألة ١١): لو مات شخص ولم يقسم تركته ثم مات بعض ورثائه (٤٢)، قبل قسمة تركته فتارة: يتحد الوارث والاستحقاق (٤٣).

(٣٩) لأن للأبوين السدسين - أي ٢ - وللبنات النصف - أي ٣ - فيبقى واحد، كما هو واضح.

(٤٠) على حسب السهام، فحينئذ تضرب السهام - أي الخمسة - في الستة أصل الفريضة، تبلغ ثلاثين: عشرة منها للأب والأم، وخمسة عشر فرض البنات، والباقي خمسة، ثلاثة منها للبنات رداً، ولكل واحد من الأبوين واحد كذلك.

(٤١) لأن الإخوة يحجبون الأم - كما مر - فتصير الرد لا محالة أرباعاً، فتضرب مخرج السهام - أي أربعة - في الستة أصل الفريضة، ينتج أربع وعشرون، اثنا عشر نصيب البنات، وثمانية فرض الأبوين، تبقى أربعة، فثلاثة منها للبنات رداً، وواحد للأب كذلك، ولا يرد على الأم، لفرض وجود الحجب وهو الإخوة.

(٤٢) وقد اصطلح عليها ب (المناسخات) جمع مناسخة، وهي مفاعلة من النسخ، وذلك لأن الأنصاء تنقل إلى نصيب آخر بموت أحد الورثاء، أو تنقل من عدد إلى عدد آخر.

(٤٣) مثل إخوة ثلاثة وأخوات ست لميت، فقبل تقسيم التركة بينهم مات أحد الإخوة، ثم ماتت إحدى الأخوات، وهكذا حتى بقي أخ وأخت. فمال الموتى تقسم بينهم أثلاثاً، إن تقربوا جميعهم بالأب، أو بالسوية إن كانوا من جهة الأم، فإذا كانت التركة ستين ديناراً، فثلاثون منها للإخوة الثلاثة، وثلاثون للأخوات الست، لكل واحدة منها خمسة، فلو مات أخ وأخت فحصة هذين - أي خمسة عشر - تنتقل إلى البقية بنسبة النصيب من حصة الميت النافي، ثم إذا

- وأخرى: يختلف الوارث خاصة (٤٤).
 وثالثة: يختلف الاستحقاق خاصة (٤٥).
 ورابعة: يختلف الاستحقاق والوارث معا (٤٦).

مات أخ وأخت آخران، وهكذا إلى أن يبقى أخ واحد وأخت واحدة، فمجموع التركة تكون للباقيين، للأخ ٤٥ وللأخت ١٥، هذا ولو كان الانتماء إلى الميت بالأُم فالمثال أوضح، لاتحاد الاستحقاق، لأن الجهة التي يرث بها من الميت الأول كانت بالإخوة التي يرثون بها أيضا من الميت الثاني، وقد اتحد الوارث، لأنه الأخ والأخت كما هو واضح.

و الحاصل: أن الميت الثاني يفرض كأن لم يكن، فتقسّم التركة على الباقيين، إن اتحدت الجهة، أي سبب الإرث، كما عرفت.

(٤٤) كما لو مات رجل وترك ابنين، فمات أحدهما وترك ابنا، فإن جهة الاستحقاق في الفريضتين واحدة، وهي البنوة، ولكن الوارث مختلف - وإن اتحدت جهة الاستحقاق وهي النبوة - فإن الوارث للميت الأول غير الوارث للميت الثاني، لكونه في الأولى أبناء وفي الثانية حفيده، فلو كانت التركة عشرة، فهي بين ولديه بالنصف، فلو مات أحدهما وترك ابنا فيكون سهمه له، فنصف التركة لابن، ونصفها الآخر للحفيد.

(٤٥) كما لو مات شخص وترك ولدين أو أكثر، ثمّ مات أحد الأولاد، ولم يكن له وارث غير أخويه، فإن الوارث فيهما واحد، لأن الأخوين الباقيين كما أنهما وارثان للميت الأول كذلك يكونان وارثين للميت الثاني، لكن جهة الاستحقاق مختلفة، لأن إرثهما من الميت الأول بالبنوة، وإرثهما للثاني بالإخوة.

(٤٦) كما لو ترك الميت زوجته وابنا وبنتا، ثمّ ماتت الزوجة عن ابن وبنت من غير الميت قبل تقسيم التركة، فإن جهة الاستحقاق في الصورة الأولى الزوجية، وفي الثانية البنوة، وإن الوارث فيها أولادها، وفي الأولى الزوجية وأولاده.

وفي جميع هذه الأقسام يلاحظ نصيب الثاني فإن كان التقسيم صحيحا بلا كسر فلا كلام (٤٧)، وإن لم ينقسم نصيب الوارث الثاني بفريضته على صحة فحينئذ ينظر النسبة بين نصيب الميت الثاني وسهام ورثته فإن كان بينهما وفق فتضرب وفق الفريضة الثانية (٤٨)، في الفريضة الأولى فما ارتفع صحت منه الفريضتان (٤٩).

(٤٧) كما إذا خلف الميت زوجة وابنا وبنتا، فإن الفريضة حينئذ - قبل موت الزوجة - أربعة وعشرون، لأن الفريضة كانت ٨ مخرج الثمن، ضربناها في ٣، فالحاصل ٢٤، للزوجة ٣ منها، وللأبن ١٤، وللبنات ٧، ثم ماتت الزوجة وتركت ابنا وبنتا من غير زوجها الذي ورثها، تقسم عليهما الثلاثة المزبورة صحيحا، وبلا كسر، فالفريضة الأولى أي حصة الزوجة كافية للتقسيم للفريضة الثانية، كما هو واضح، وهذا مثال لاختلاف الاستحقاق والوارث معا، بل الحكم كذلك في بقية الأقسام، ويظهر بأدنى تأمل والتفات.

(٤٨) لا وفق نصيب الميت الثاني.

(٤٩) كما إذا خلف الميت أبوين وابنا، ثم مات الابن وخلف ابنين وبنتين. فالفريضة الأولى من ستة، لأن مخرج نصيب الأبوين وهو السدس، سهمان للأبوين وأربعة أسهم للابن، وسهام ورثة الابن ستة توافق نصيبهم بالنصف، فتضرب وفق الفريضة الثانية - نصف السهام - أي ثلاثة في أصل الفريضة الأولى التي هي ستة، يحصل ثمانية عشر، فحينئذ تصح الفريضتان، فلأبوين، سدسهما - أي: ٦ - وللأولاد الباقي ١٢ - لكل ذكر ٤ - ولكل أنثى ٢.

وكذا لو خلف الميت أخوين من أم ومثلهما من أب وزوج - فالفريضة حينئذ من اثني عشر، في ذلك مخرج نصيب الزوج الذي هو النصف والثلث - ثم مات الزوج وخلف ابن وبنتين، فنلاحظ العدد الموافق بين الفريضة الأولى والثانية وهو اثنان - كما مر - وتضربه في اثني عشر أصل الفريضة الأولى، تبلغ

وإن لم يكن بين نصيب الثاني وسهامه وفق ضربت الفريضة الثانية بنفسها في الفريضة الأولى فما ارتفع صحت منه الفريضتان (٥٠).

(مسألة ١٢): لو كانت المناسخات أكثر من فريضتين بأن مات بعض ورثة الميت الثاني أيضا قبل القسمة (٥١)، أو بعض ورثة الأول يلاحظ الثالثة فإن انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة فذاك (٥٢).

أربعة وعشرين، وتصح الفريضتان، فللزوجة نصفها أي اثنا عشر - وذلك واف للفريضة الثانية فإن للولد ٦ ولكل من البنيتين ٣ - والنصف الآخر للإخوة، ثلثه لكلالة الأم ٤، لكل منهما ٢، وثلثاه لكلالة الأب، لكل واحد منهما أربعة، كما هو واضح، وقس عليهما غيرهما.

(٥٠) كما مرّ في المثال الأول من أنه لو خلف الميت أبوين وابنًا، ثمّ مات الابن عن ابنين وبنات، فسهام ورثة الابن خمسة، ونصيب أبيهم كان أربعة، وبين ٤ و ٥ تباين، فحينئذ تضرب خمسة في ستة - التي هي الفريضة الأولى - تبلغ ثلاثين، فتصبح الفريضتان لأبوي الميت الأول سدساها - أي ١٠ - لكل واحد منهما خمسة، وبنات الابن خمس الباقي - أي ٤ - ولكل واحد من ابنيه ٨ - وهكذا قس على ما ذكرنا غيره.

(٥١) كما لو مات رجل وخلف بنتا وابنين، ثمّ مات أحد الابنين وترك ابنين، وبعد ذلك مات أحد هذين الابنين وترك ابنا واحدا.

(٥٢) كما لو خلف ميت ابنين وبنات، فالفريضة من خمسة، أربعة للبنين، لكل واحد منهما اثنان، وواحد للبنت، وقبل القسمة مات أحد الابنين، وترك ابنين، فحينئذ يوزّع نصيبه عليهما، وبه تنفي الفريضة الاولى، فلا يبقى لها مورد، ثمّ إذا مات أحد هذين وترك ابنا، فينتقل سهمه إلى ابنه بلا حاجة إلى عمل آخر، فكل من الفريضة الاولى والثانية والثالثة تفي، وقس على ذلك غيره.

وإلا عملت في فريضته مع الفريضتين ما عملت في الفريضة الثاني مع الأول (٥٣)، وهكذا.

(مسألة ١٣): لو تعارف اثنان جامعان للشرائط ورث بعضهما من بعض (٥٤)، ولا يكلفان أو أحدهما البينة (٥٥)،

(٥٣) من ملاحظة النسبة والضرب في الفريضة الأولى، أو ضرب الفريضة الأولى في الفريضة الثانية، كما تقدم في (مسألة ١١) فراجع.
(٥٤) لعمومات أدلة الإرث، وإطلاقاتها.

(٥٥) للأصل، ولعموم، قاعدة: «إقرار العقلاء»، وصحيح عبد الرحمن قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحميل؟ فقال: وأي شيء الحميل؟ قال: قلت: المرأة تسبى من أرضها، ومعها الولد الصغير، فتقول: هو ابني، والرجل يسبى فيلقى أخاه، فيقول: هو أخي، ويتعارفان، وليس لهما على ذلك بينة إلا قولهما، فقال عليه السلام: ما يقول من قبلكم؟ قلت: لا يورثونهم، لأنهم لم يكن لهم على ذلك بينة، إنما كانت ولادة في الشرك، فقال عليه السلام: سبحان الله إذا جاءت بابنها أو بابنتها معها، ولم تزل مقرة به، وإذا عرف أخاه، وكان ذلك في صحة من عقولهما لا يزالان مقرين بذلك ورث بعضهم من بعض» (١) ومثله غيره، ولانحصار الحق فيهما، مضافاً إلى الإجماع، وأن الصحيح يدل على قبول إقرار الأم بالصغير. وتقدم في كتاب الإقرار أن إقرار الأب يقبل بخلاف الأم، لأن الأم قد تتمكن من إقامة البينة على ولادتها له دون الأب.

وهل يتعدى من إقرار المتعارفين إلى غيرهما من ذوي أنسابهما، ويثبت النسب بذلك الإقرار؟ الظاهر عدم ذلك، لعدم ثبوت النسب بالإقرار المزبور، وغايته ثبوت حكمه بالنسبة إلى المقر خاصة، نعم يثبت النسب بالتصادق بينهم على ذلك.

ولو أنكر أحدهما خاصة لم يسمع منه بعد إقراره (٥٦)، نعم لو كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما (٥٧).

(مسألة ١٤): لو زنى بامرأة فولدت منه ولدا ثم تزوج بها فأولد منها طفلا آخر ثم مات واشتباه الطفلان ولم يعلم تاريخ ولادتهما يقرع بينهما ويعطى الإرث من خرج السهم بولادته متأخرا (٥٨)، وكذا لو مات أحدهما ولم يميز أنه الولد الشرعي أو غيره (٥٩)، والأحوط التراضي والتصالح (٦٠).

ولا فرق في الإقرار بين الولد والأخ وغيرهما، كما لا فرق في الأولاد بين الصغار والكبار، لما مر من العموم.

(٥٦) لأنه إنكار بعد الإقرار الجامع للشرائط، فلا يسمع، كما تقدم في كتاب الإقرار.

(٥٧) لبطلان الإقرار وفساده بعد الاطمئنان بالخلاف.

نعم لو كانا معروفين على وجه لا ينافي بالإقرار، ولم يعلم منه فساد، فلصحة الإقرار حينئذ وجه، لإمكان صحته حملا لقول المسلم على الصحة، ولعموم القاعدة.

(٥٨) لأنها لكل أمر مشتبه، ولا يمكن رفع الاشتباه إلا بها، إلا إذا حصل الاطمئنان من القرائن الخارجية، أو تجارب طبية أو غيرها، بتعيين الولد الشرعي وتمييزه عن غيره.

(٥٩) لما تقدّم في سابقة من غير فرق، هذا إن فرضنا للولد مالا، وإلا فلا مورد لهذا الفرع.

(٦٠) لأنه حسن على كل حال، وبهما يؤمن من الوقوع في خلاف الواقع.

(مسألة ١٥): لو مات رجل وخلف زوجة وأولادا وشك في أن عقدها كان متعة حتى لا تراث هي أو دوا ما حتى تأخذ الثمن ولم يكن ما يوجب الاطمئنان لأحد القسمين تراث الثمن^(٦١)، ويقبل قولها لو ادعت الانقطاع^(٦٢).

(مسألة ١٦): لو كانت هناك تركة وتردد بين مورّثين أو أكثر يقرع بينهما ويأخذها وارث من خرج السهم باسمه^(٦٣).

(٦١) لأن الأصل في مثل هذه الموارد - الدوام إلا إذا دلّت قرينة معتبرة على الانقطاع، كما تقدم في (مسألة ١١) من خاتمة كتاب القضاء^(١) وتقدم في (مسألة ١٢) من النكاح المنقطع^(٢) ما يرتبط بالمقام، فلا وجه للإعادة والتكرار، ولا فرق في ذلك ما لو خلف الميت أولادا أو لا، لما عرفت.
(٦٢) لقاعدة الإقرار، ولا يبقى حينئذ مجرى للأصل.

وهل يقبل قول سائر الورثة لو ادّعوا الانقطاع في حقها؟ لا يقبل ذلك ما لم تقم حجة شرعية على ادعائهم، لأنه تصرف في حق الغير، وجلب النفع لأنفسهم، فالأصل جار ما لم تكن حجة على الخلاف، ولكن الاحتياط بالتراضي والتصالح حسن في جميع الأحوال.

فرع: لو خلف الميت زوجات متعددة، بعضهن منقطعة، وبعضهن دائمة، واشتبهت على الورثة، أعطيت لهن نصيبهن من الربع أو الثمن، وتخرج المنقطعة بالقرعة، لأنها لكل أمر مجهول والمقام كذلك، وإن كان الأولى التصالح والتراضي فيما بينهما جميعا.

(٦٣) لأنها حجة شرعية في حال التحير والشبهة، فلو كان متاع في سيارة، ومات ركبها من حادثة، فلم يعلم أنه لزيد أو لعمر، ولم تكن قرينة تعيين

(١) راجع ج: ٢٧ صفحة: ١٩٣ الطبعة الاولى.

(٢) راجع ج: ٢٥ صفحة: ١٠٥ الطبعة الاولى.

(مسألة ١٧): لو شك الوارث في التركة هل انها كانت ملك المورث حتى يرث منها أو لم يكن ملكه حتى لو يرثها (٦٤)، يرثها إلا إذا كانت أمانة على الخلاف (٦٥).

(مسألة ١٨): لو كان الوراث قاصرين ولم يكن فيهم كامل شرعا يرجع في تقسيم التركة إلى الحاكم الشرعي (٦٦).

(مسألة ١٩): لو علم الوراث إجمالا بأن في التركة أموالا ليست ملكا لمورثهم (٦٧) فالأقسام أربعة:
الأول: لم يعلم أصحابها فلا يجوز لهم التصرف فيها (٦٨).

صاحبه، فالمرجع القرعة كما عرفت، ولا تجرى هنا قاعدة العدل والانصاف، كما هو واضح.

(٦٤) كما لو ترك بستانا أو دارا، وشك الوارث هل انها كانت ملكه أو أنها وفقا يتبع للموقوف عليهم، وإن الملك إجارة فلا يرث من أصل المال.

(٦٥) لقاعدة السلطنة والاستيلاء واليد، ما لم يعارضها عنوان آخر، يثبت بالبينة أو بقرينة معتبرة خارجية، مضافا إلى الإجماع في المقام.

(٦٦) لأن ذلك من الأمور الحسبية التي له الولاية على ذلك، إن لم يجعل المورث وصيا عليهم، وإلا فهو يتصدى لذلك، ثم إن الحاكم الشرعي يرى تكليفه في حفظ أموال القصر. وإن لم يوجد الحاكم الشرعي في البلد أو نائبه، ولم يجعل المورث وصيا على القاصرين، فالولاية للعدول من المؤمنين، كما ثبت في محله.

(٦٧) سواء كانت الأموال المشتبه محرمة - كأموال السرقة أم المفضوبة أو غيرها - أو غير محرمة، كالأموال المودعة لديه المشتبه في التركة أو الوقف كذلك، أو غيرها من الأموال التي لم تكن محرمة.

(٦٨) للعلم الإجمالي المنجز، سواء كان العلم الإجمالي قبل التقسيم أم

الثاني: علم أصحابها فيتوقف التصرف في التركة على رضائهم (٦٩)، سواء كان المال المشتبه مشاعاً أم مفروزاً مردداً (٧٠).

بعده، لأنه يعلم بعد التقسيم أن في حصته أموالاً من الغير، إما من سائر الورثة، لبطلان التقسيم، أو من مال الغير فيحرم عليه التصرف فيها. فلو فرضنا أن التركة مائة شاة، فقسّمت، وبعد التقسيم علم الوارث بأن مقدار منها مال الغير يقينا ولم يميزوها، وقد قسّم المائة على ذكرين مثلاً، فعلم كل منهما بوجود مال الغير في حصته، لأن ما عنده إما تمام مال الغير أو بعضه، أو حصة من سائر الورثة، لبطلان التقسيم. ومعه لا يجوز التصرف، وأما لو كان العلم قبل التقسيم فالحكم أوضح.

و سواء اتحد الوارث أو تعدد لبقاء العلم الإجمالي وعدم انحلاله في صورة التعدد كما مر.

و سواء كان المال المشتبه مشاعاً، أم مفروزاً، مردداً بين أموال المورث، لعدم سقوط العلم الإجمالي في كل منهما - كما تقدم - ومعه يستلزم التصرف في مال الغير بلا إذن منه، المحرم شرعاً، وعقلاً، كما مر مكرراً فراجع المعاملات. و طريق التخلص هنا هو الرجوع إلى الحاكم الشرعي، فإنه يرى تكليفه في القضية بمقتضى ولايته من القرعة، أو المصلحة، أو غيرهما.

(٦٩) لما مرّ في سابقة من العلم الإجمالي المنجز، فيشملة قول نبينا الأعظم ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة نفسه منه»^(١) وغيره من الأدلة كما مر، سواء عرف المقدار، أم لم يعرفه كما هو المفروض، وسواء كان المال المشتبه مشاعاً أم مفروزاً مردداً. نعم لو كان المال مردداً بين الأقل والأكثر، تقدّم في كتاب القضاء والدين ما يتعلق به، فراجع هناك ولا وجه للتكرار.

(٧٠) لعدم الفرق بينهما في التكليف المنجز بالعلم الإجمالي إلا بانحلاله بجريان الأصل، أو عدم الابتلاء، وهما لا يجريان في المقام.

الثالث: علم بعض الورثة بذلك دون بعض لا يجوز للعالم التصرف في حصته (٧١).

الرابع: ما إذا حصل لهم الشك بأن المورث في زمان حياته ردّ الأموال إلى أصحابها أو لا؟ لا يجوز لهم التصرف فيها (٧٢)، والضمان في جميع الأقسام مستقر (٧٣)، إلا إذا تلف بلا تعد ولا تفريط (٧٤).
(مسألة ٢٠): تقسيم التركة واجب فوري (٧٥).

ثمّ إنه لو لم يكن الوصول إلى أصحابها لسبب يكون المال أمانة، وتجري عليه أحكام الأمانة، ولو أراد التخلص منها رجع به إلى الحاكم الشرعي الجامع للشرائط، وإلا فعدول المؤمنين بعد الضبط والاشهاد، خوفا من الإتلاف والهلاك.

(٧١) لمكان علمه الإجمالي المنجز، كما مر. إلا إذا أسقطه بطريق شرعي معتبر، أو يرجع في ذلك إلى الحاكم الشرعي.

(٧٢) لما مرّ من العلم الإجمالي بوجود مال الغير في التركة، إلا إذا قامت حجة معتبرة على الرد على رضا صاحبها. نعم لو شك في التركة هل فيها مال الغير أو لا؟ اليد أمانة على الملكية، ما لم تكن حجة أقوى على الخلاف.

(٧٣) لقاعدة: «من أتلف مال الغير فهو له ضامن» المعتمدة شرعا - كما تقدم في كتابي البيع والغصب - وعقلا، وكذا قاعدة: «اليد».

(٧٤) لأنه لم يكن باختياره، ولم يحصل منه تسبیب بالتعدي ولا تفريط، فيشملة قاعدة: «نفي الضمان عن الأمين». نعم لو حصل تنازع في البين، فلا بد له من الحلف، لقطع الخصومة، كما ذكرنا في كتاب القضاء.

(٧٥) لما تسالموا عليه من أن رد الحقوق والأموال إلى أصحابهما واجب فوري، كما مر في كتاب البيع والقرض وغيرهما.

بعد إخراج الواجبات منها^(٧٦)، إن لم تكن منازعة في البين وإلا يؤخر حتى ترتفع المنازعة أو يرجع في ذلك إلى الحاكم الشرعي^(٧٧).

(مسألة ٢١): لو كانت التركة من الأموال التي حصلت من المعاملات التي كانت صحيحة بنظر المورث - اجتهدا أو تقليدا - ولم تكن صحيحة بنظر الوارث - كذلك فهل يرثها الوارث^(٧٨)،

نعم، لو كان في البين وصية، أو كان التأخير برضاء جميع الورثة، أو ترتب على ذلك عناوين أخرى من الضرر والخرج وغيرهما، تسقط الفورية، لوجود الأهم في البين. ثم إنه لا يختص شخص معين لتصدّي القسمة، فيجوز لكل أحد يتكفل ذلك، نعم، لو لم يتكفل أحد لجهة فيرجع إلى الحاكم الشرعي، ويتصدى لها من باب الحسبة.

(٧٦) مثل التجهيزات، والديون، والواجبات المالية الشرعية، فإنها قبل الإرث، كما تقدم في التجهيزات والوصية.

(٧٧) لأن مع المنازعة لا يتم التقسيم، فلا بد من رفعها أولا ثم التقسيم، أو الرجوع إلى الحاكم الشرعي وأخذ رأيه في ذلك، فإن له الولاية في هذه الأمور من باب الحسبة.

(٧٨) كما هو مقتضى الإطلاقات، والعمومات، مثل قوله عليه السلام: «ما تركه الميت فلوارثه»^(١) فان مورثه ملك الأموال بالحجة الشرعية وحصلت الملكية له، فلا مانع من الشمول.

ودعوى: أن الوارث في الفرض لا يرى موضوعا للحديث حتى يعمله. غير صحيحة: لأنه ملك بالحجة الشرعية عنده، وخلف بالوجدان، ولذا إن التلت له ويخرج مما تركه، ويكفي في شمول العموم في أمثال المقام صحة المعاملة، حتى لو كانت الصحة من جهة واحدة، كما تقدم في الاجتهاد والتقليد فتأمل.

أو لا يرثها؟ (٧٩)

نعم لو كان ما يدعيه الوارث من قبيل الدعوى على الميت، فله حكمه الخاص.

(٧٩) بدعوى: أن التركة عنده ليست صحيحة، فإن المناط نظر الوارث، وإن الورثة يتبعون في أحكام ميراثهم حكم أنفسهم، والمناقشة فيها واضحة، فإن ذلك أولا مجرد دعوى، وثانيا لما كان المورث يعتقد الصحة وتحققت الملكية، فإن الوارث بلا اختياره يملك.

إن قلت: لو كان للميت مال يعتقد أنه من أمواله، خاطئا في اعتقاده، ويتصرف فيه في زمان حياته، ثم مات، فمع اعتقاد الوارث بأنه ليس ماله لم يلتزم أحد بأنه من الميراث.

قلت: اعتقاد المورث، وتصرفه في المال، تارة: مع الحجة الشرعية، وأخرى: بدونها، فإن كان من قبيل الأول فهو عين المدعي، فإن مقتضى العموم أنه يرث، وأن الوارث يملك قهرا. بحكم الشارع، وإن كان من قبيل الثاني، فلا تكون من التركة أصلا، ويجب ردّه إلى مالكه الأصلي.

ودعوى: أن التمسك بعموم: «ما تركه الميت فلوارثه»^(١) تمسك بالعام في المصداق المردد، وهو لا يجوز كما ثبت في محله.

غير صحيحة: لأن المورث ملك في زمان حياته بالحجة الشرعية التي قامت لديه، وأن العمومات والإطلاقات الدالتين على صحة المعاملة شملتتا تلك المعاملة، ولا عبرة بنظر الوارث، لأنه لم يكن أحد طرفي المعاملة أصلا، وقد ملكه الشارع ما تركه الميت قهرا. ومع ذلك كله فالفتوى بإرث الوارث مشكل، والالتزام بعدم الإرث لم يثبت بدليل تطمئن النفس به، ولم يكن موافقا لما تقدم، فلا محيص عن الاحتياط بما ذكرنا.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ضمان الجريرة والإمام.

وجهان الأحوط الرجوع إلى أصحاب الأموال واسترضائهم إن أمكن وإلا فإلى الحاكم الشرعي^(٨٠) وكذا لو كانت التركة من الأموال التي حصلت من المعاملات التي كانت فاسدة بنظر المورث كذلك دون الوارث^(٨١).

(٨٠) لأنه المنصوب شرعا وعقلا في هذه القضايا، وله الولاية على مثل هذه الأموال التي لا يعرف أصحابها.

(٨١) مقتضى الدليل عدم الإرث، لأن الميت لم يترك شيئا أصلا - باعترافه في زمان حياته - لعدم تحقق قصد الإنشاء الصحيح منه في نظره مثلا، وكان يعتقد بأن هذه الأموال للغير، يتصرف فيها برضا من أصحابنا، مستندا في ذلك إلى الحجة الشرعية، فعمومات الإرث لا يشملها أصلا.

إن قلت: إنه باعتقاد الوارث أن الأموال مما تركها الميت بحجة شرعية، فيشملة قوله عليه السلام: «ما تركه الميت فلوارثه»^(١).

قلت: اعتقاد الوارث حجة على نفسه وفي ملكه، من حين استقرار الحجة عنده، لا في ملك الغير الذي كان عنده حجة شرعية على خلافها من حين تحقق المعاملة الفاسدة بنظر المورث، وكان الوارث أجنبيا بالمرة آنذاك وكانت الحجة الشرعية مع المورث.

ودعوى: لو سرق المورث أموالا من الغير باعتقاد السرقة، وبعد ما مات، وثبت بحجة شرعية للوارث أن الأموال المسروقة كانت من أموال المورث، وكانت وديعة عند المسروق منه، فلا شك في هذا الفرض يرث منها الوارث، فليكن المقام كذلك.

غير صحيحة: فإن المثال من كشف الواقع، وجهل المورث به غاية الأمر أنه تجري، ولذا لو ثبت ذلك بحجة شرعية لدى الحاكم في زمان حياته، لا يترتب عليه أحكام السرقة من قطع اليد وغيره. نعم لو أن المورث اعترف

(مسألة ٢٢): لو كان الميت محجورا لأجل الفلّس لا يجوز للورثة التصرف في أمواله (٨٢)، نعم يجوز لهم التصرف في غير المحجور (٨٣)، والأحوط الرجوع فيه إلى الحاكم الشرعي أيضا (٨٤).
(مسألة ٢٣): نماء التركة تابع لها (٨٥).

بالسرقة، وأنكر كون مال المسروق ملكه ومن أمواله، وأقام الحجة على ذلك، فالالتزام بالإرث حينئذ حسب تكليف الوارث عين المدعى.
والحاصل: أن المورث يرى نفسه غير مالك لشيء علما أو علميا، أو باعتراؤه، واعتقاده المستند إلى حجة شرعية أنه مات بلا تركة، وإنما الورثة يتبعون أحكامهم بعد تحقق الموضوع. هذا، ولكن عمل الوارث بتكليفهم وإن كان قريب، ولكن مع ذلك الجزم بالفتوى مشكل جدا، ولا يترك الاحتياط المذكور والله العالم.

(٨٢) لتعلق حق الغرماء به في زمان حياته، ولا يجوز التصرف في حق الغير. نعم، لو أذن الحاكم الشرعي أو الغرماء أنفسهم بالتصرف، يجوز للورثة التصرف حسب مقدار الإذن فيه، لرفع المحذور، وتقدم في كتاب الحجر ما يتعلق بالمقام.

(٨٣) لأنها لم يتحقق عليها الحجر، كأمواله المتجددة الحاصلة له بعد الحجر، فتشملها عمومات أدلة الإرث، وإطلاقاتها.
نعم لو تعلق بذلك حق الديان بعد الموت أيضا، لا يجوز لهم التصرف كما في المستثنيات، فراجع (مسألة ١٦ و ١٨) من أحكام الدين (١).

(٨٤) مراعاة الحال الديان، ولاحتمال أن عدم الحجر - كمستثنيات الدين - ما دامي لا دائمي فتأمل. وكيف كان، فالاحتياط حسن على كل حال.
(٨٥) لما تقدم في كتاب البيع والغصب من أن النماء تابع للأصل، سواء كان النماء عينيا، أو حكما، كزيادة القيمة مثلا.

سواء كان فيها الثلث أم أفرز وحصل له نماء أيضاً (٨٦).

(مسألة ٢٤): لو احتاج تقسيم التركة إلى مئونة تؤخذ منها برضاء الورثة (٨٧) فلو رضي بعضهم دون بعض أخذ من حصته (٨٨)، وإن لم يرضوا جميعاً أخذ رأي الحاكم الشرعي في ذلك (٨٩)، ولو عيّن المورث شخصاً لتقسيم تركته تعيّن (٩٠).

(مسألة ٢٥): لو علم الورثة بعد تقسيم التركة بأن على الميت ديناً وعرفوا مقداره وصاحبه ولم يخرج منها وزّع الدين عليهم حسب حصصهم (٩١)، ولا يتوقف ذلك على رضائهم (٩٢)،

(٨٦) لأنه ملك للميت، ونماء ملكه له أيضاً.

(٨٧) لأنها من مصالحهم، وترجع الفائدة إليهم، لا إذا عين المورث لمؤنة ذلك مورداً خاصاً، فحينئذ يتعين إن كان ذلك بعنوان الوصية وتحقق شرائطها.

(٨٨) لتحقيق المقتضي حينئذ وفقد المانع.

(٨٩) فإما أن يجبرهم على ذلك، أو يدفعها من بيت المال إن رأى في ذلك مصلحة شرعية، أو يؤجل التقسيم لوجود الأهم إن كانت المؤنة كثيرة جداً، أو غيرها مما يراه.

(٩٠) لأن ذلك نحو وصية عهدية. ولا يعتبر فيه العدالة للأصل، ويكفي الوثاقة. ولو مات أو جن من عينه المورث تولى الحاكم الشرعي أو منصوبه ذلك، ولو لم يوجد تولاه من يوثق به من المؤمنين.

(٩١) لفرض الإشاعة، وأن ذمة الميت تنتقل إلى الأعيان بالوفاء - كما

تقدم - فتوزع الدين حسب الحصص، لتعلق الدين بالنسبة إليها.

(٩٢) لأن التركة متعلقة بحق الديان، ولا بد من أداء الحق أولاً قبل القسمة، سواء رضي الورثة أم لم يرضوا. نعم، لهم الولاية في بعض الخصوصيات، كما مر.

وإن لم يعرفوا مقداره وعرفوا صاحبه فلا بد من استرضائه^(٩٣)، إن لم تصل إلى المنازعة وإلا فالمرجع الحاكم الشرعي^(٩٤)، ولو عرفوا مقداره ولم يعرفوا صاحبه يفرز المقدار وتقسّم بقية التركة ويرجع فيه إلى الحاكم الجامع للشرائط^(٩٥).

(مسألة ٢٦): لو ادّعى بعض الورثة بأن المورث وهب له بعض التركة في حياته أو باعه ولم يكن ذلك من الميراث وأنكر ذلك بقية الورثة يقدم قولهم مع اليمين^(٩٦)، ما لم يقم المدعي الحجة الشرعية على مدعاه^(٩٧). نعم لو اعترفوا بتحقيق الهبة أو البيع كذلك ولكن ادعى بعض منهم فساد كل منهما يقدم قول مدعي الصحة^(٩٨).

(٩٣) لفرض أن الاشتغال اليقيني لا بد فيه من الفراغ اليقيني، ما لم يكن إجحاف في البين.

(٩٤) لأنه المنصوب شرعا في رفع المنازعات وحلّ المشكلات، ولذلك يكون حكمه مطلقا نافذا على الجميع، كما تقدم في محله.

(٩٥) للجمع بين الحقين، وعدم تحقق الإجحاف على أحد سواء كان المقدار مشاعا أم فردا معينا، لانهصار الإشاعة في الكلّي المعين حينئذ. وإن الحاكم ولي على القصر، والغيب، وغيرها.

(٩٦) أما تقديم قولهم فلاّنه الموافق للأصل المعتبر شرعا، كما ذكرنا في كتاب القضاء، وأما اليمين فلاّنها لقطع الخصومة، وعدم عودها.

(٩٧) لتقديم الحجة الشرعية مطلقا، خصوصا في مورد التخاصم والتنازع، كما ذكرنا في كتاب القضاء.

(٩٨) لأصالة الصحة الجارية في فعل المسلم بلا منازع، كما ثبت في

(مسألة ٢٧): لو ظهر بعد قسمة التركة بين الوراث أن التقسيم كان فاسدا ولم يصل لكل واحد منهم حقه الشرعي^(٩٩)، فإن كانت الأعيان موجودة رجع كل واحد منهم وأخذ حقه الشرعي^(١٠٠)، وإن تلفت فإن كانوا مقصرين ضمنوا^(١٠١)، وإن كانوا قاصرين فإن كان غرور في البين رجعوا إلى من غرهم^(١٠٢)، وإلا فلا ضمان في التلف^(١٠٣)، ويستقر الضمان في الإلتلاف^(١٠٤)، والأحوط التصالح والمراعاة^(١٠٥).

(مسألة ٢٨): ميراث الربوي على أقسام:
الأول: أن الوارث يعلم مقدار أموال الربا في التركة و يعرف

(٩٩) كما إذا تساوا بين الذكر والأنثى مثلا، أو في موارد العول والعصبة، لم يعملوا بمذهب الحق، كما مر.

(١٠٠) لوجود المقتضى وفقد المانع، ولقاعدة السلطنة. ولو حصل نماء فهو لهم، لما تقدم من أن النماء تابع للأصل.

(١٠١) للإجماع على أن المقصر في حكم العامد، والاعتبار يدلّ على ذلك أيضا.

(١٠٢) لأنه السبب، وعليه يستقر الضمان عرفا، فتشمله قاعدة: «المغرور يرجع إلى من غره»، كما بينها في المعاملات.

(١٠٣) للأصل، وأن اليد أمانة، ولم يتحقق منه تقصير. ودعوى: تحقق الضمان في اللقطة مع أنها مستندة إلى اليد أيضا، يدفعها وجود الدليل هناك دون المقام، ويدل على ذلك الاعتبار، لأن العقلاء لا يحكمون بالضمان في أمثال المقام.

(١٠٤) لقاعدة: «من أتلف مال الغير فهو له ضامن»، كما مرّ في المعاملات.

(١٠٥) لأنه حسن على كل حال، وبه تندفع الشبهة، خصوصا في صورة التلف.

أصحابهم (١٠٦)، فيرجع إليهم مقدار الزيادة (١٠٧).

الثاني: لا يعلم أصحابه وإن عرف مقداره يرجع إلى الحاكم الشرعي (١٠٨) بلا فرق بين الإشاعة أو المقدار المعين الخاص (١٠٩).

الثالث: لا يعلم أصحابه ولا يعرف مقداره وإن علم أصل الربا فيجب فيها الخمس (١١٠)، هذا إذا كان جميع التركة محل ابتلائه وإلا فلا شيء عليه (١١١).

(مسألة ٢٩): لو أوصى شخص بأن لا تقسم تركته إلى مدة معينة كعشر سنين مثلا فهل تصح هذه الوصية (١١٢).

(١٠٦) بالرجوع إلى المستندات، أو أنهم محصورين في أشخاص معينين.

(١٠٧) لأنها ليست من التركة، فيشملة قوله عليه السلام: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة نفسه» (١).

(١٠٨) لأن ذلك من المجهول المالك الذي له الولاية عليه، وهو يرى رأيه وتكليفه المقرر شرعا.

(١٠٩) للإطلاق ولعدم الفرق في ذلك عرفا.

نعم، في الفرد المعين الخاص يجوز للورثة التصرف في التركة بعد عزل ذلك الفرد، وفي الإشاعة يحتاج إلى الإذن من الديان، ولو تصرفوا فيها حتى بقي مقدارها يتعين ذلك لهم، فتخرج عنها حينئذ.

(١١٠) لما تقدم في كتاب الخمس من أنه يجب الخمس، وبه تحل بقية الأموال.

(١١١) لما تقدم في (مسألة ١٢) من الفصل في الربا القرضي في كتاب الدين (٢)، فلا حاجة للإعادة والتكرار والله العالم بحقائق الأحكام.

(١١٢) لعدم أدلة الوصية، وإطلاقاتها، إلا ما خرج بالدليل،

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب مكان المصلي.

(٢) راجع ج: ٢١ صفحة: ٦٩.

أو متوقف على تنفيذ الغير^(١١٣)، أو يفصل بين ما إذا كان في الورثة صغير و كان الموصي وليا على الصغير فيجوز^(١١٤)، وبين عدمه فلا يجوز؟^(١١٥)، وجوه أقربها الثاني^(١١٦)، ولكن الأولى والأحسن أن يجعل أمواله حبسا منجزا لمدة يختارها عليهم^(١١٧).

(مسألة ٣٠): لو شك الوارث في أن على الميت دينا حتى يخرج من أصل التركة أو حصل له الاستطاعة ووجب عليه الحج حتى يجب إخراجه أو لا فلا شيء عليه^(١١٨).

(مسألة ٣١): لو قسّم المخالف التركة حسب مذهبهم ثم استبصر وكان ذلك مخالفا لما استبصر لا تعاد القسمة مطلقا^(١١٩).

ولم يكن كذلك.

(١١٣) لأنها تصرف في متعلق حق الغير - وهو الوراث - فلا بد من إذنهم ورضائهم وإجازتهم.

(١١٤) لكون ذلك من فروع ولايته.

(١١٥) لعدم الولاية على ذلك.

(١١٦) لما تقدّم في كتاب الوصية من أن الزائد على الثلث - مطلقا - يحتاج إلى الإذن منهم، سواء كان تمليكا، أم توقيفا، والأحوط للورثة أن ينفذوا ذلك لاحتمال أن أدلة الزيادة عن الثلث منصرفة عن مثل المقام.

(١١٧) لعمومات أدلة الحبس، وإطلاقاتها، فلا يجوز لهم التصرف في تلك المدة بلا إشكال فراجع كتاب الحبس في الوقف.

(١١٨) لأن الإخراج من الأصل - ومن تمام التركة - متوقف على أمر وجودي، وهو كونه واجبا ماليا، فلا بد من إحرازه، ومع عدم الإحراز أو الشك فيه، لا وجه للإخراج من الأصل، مضافا إلى الأصول الموضوعية الجارية في المقام.

(١١٩) للأصل، والإجماع، والنص، ففي معتبرة بريد بن معاوية العجلي عن

(مسألة ٣٢): لو قسّمت التركة وبعد التقسيم ظهرت وصية معتبرة شرعا فإن قصّروا في الفحص ضمنوا ويجب عليهم إنفاذ الوصية^(١)، وإن لم يقصّروا في الفحص فإن كانت أعيان التركة موجودة ومتعلّق الوصية موجود نفوذها^(١٢١)، وإن لم يكن كذلك وتلفت الأعيان ولم يحصل غرور من أحد فلا ضمان^(١٢٢)، وإن لم تتلف الأعيان أو حصل غرور أو تفريط فالضمان مستقر^(١٢٣).

الصادق عليه السلام: «كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلالته، ثمّ من الله عليه و عرفه الولاية، فإنه يؤجر عليه، إلا الزكاة فإنه يعيدها، لأنه وضعها في غير موضعها»^(١) وتقدم في (مسألة ٤): من الفصل الخامس في العول والتعصيب ما يرتبط بالمقام.

(١٢٠) لإطلاق أدلة وجوب إنفاذ الوصية، وعموماتها، من غير دليل على التخصيص والتقييد، وإن المقصر كالعامد في ترك إنفاذها.

(١٢١) لكشف بطلان التقسيم حينئذ، وإن المقتضي للتنفيذ موجود والمانع مفقود، فتشملها إطلاقات وجوب تنفيذ الوصية^(٢).

(١٢٢) للأصل وأن اليد أمانة، لا عدوان، فلا موجب للضمان. نعم، لو تلفت التركة بعد التقسيم، ولكن العين التي تعلق بها الوصية كانت باقية، كما إذا أوصى أن يجعل داره حسينية مثلا، أو يعطيها لفلان، وكانت الوصية جامعة للشرائط، ففقدت، وقسّمت التركة وصارت الدار حصة لأحد أولاده، وتلفت الحصص بأجمعها ما عدا الدار، ثمّ ظهرت الوصية يجب تنفيذها لوجود المقتضي وفقد المانع، وأن الوارث لم يملكها من قبل، وتقدم في (مسألة ٢٧) ما يتعلق بتدارك ضرره.

(١٢٣) لقاعدتي الإلتلاف: «من أتلّف مال الغير فهو له ضامن» والغرور:

(١) الوسائل: باب ٣١ من أبواب مقدمة العبادات.

(٢) الوسائل: باب ٣٢ من أبواب احكام الوصايا.

(مسألة ٣٣): إذا قسّمت التركة وبعد التقسيم ثبت شرعا وارث آخر ضمنوا حصته على تفصيل تقدم (١٢٤).

(مسألة ٣٤): لو مات أحد الزوجين قبل الدخول فالمشهور استحقاق المرأة تمام المهر ولكن الأقوى أن الموت كالطلاق يكون سببا لتنصيف المهر (١٢٥).

(مسألة ٣٥): لو كان مهر الزوجة مؤجلا إلى مدة معينة ومات الزوج قبل حلولها استحققت الزوجة المطالبة بعد موته (١٢٦)، ويخرج من أصل التركة (١٢٧).

المغرور يرجع إلى من غره» كما مرّتا في المعاملات (١).

(١٢٤) لقوله ﷺ في موثق إسحاق بن عمار في المفقود: «فإن هو جاء ردّوا عليه» (٢) بعد إلغاء الخصوصية فيه، مضافا إلى الأصل إن لم يكن دليل على سقوط الضمان، كما تقدم التفصيل في (مسألة ٢٧).

فرع: لو قسّمت الحبة في ضمن التركة - جهلا بالحكم أو نسيانا - ففيه التفصيل الذي تقدم في (مسألتي ٢٧ و ٣٢)، ولو كانت عمدا، أو في حكم العمد، فلا شك في الضمان، كما هو واضح.

(١٢٥) تقدم الكلام في هذه المسألة في (مسألة ٢٩) من الصداق في كتاب النكاح (٣) ولا حاجة للتكرار.

(١٢٦) لأنه دين على الزوج، وكل دين مؤجل يحلّ بموت المديون، نصّا، وإجماعا، كما ذكرنا في كتاب الدين (٤) فراجع هناك فلا وجه للإعادة و التكرار. (١٢٧) لما تقدم في التجهيزات وكتاب الوصية، من أن الدين يخرج من

(١) راجع ج: ١٩ صفحة: ١٠٥ و ج: ١٦ صفحة: ٣٤٧.

(٢) الوسائل: باب ٦ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ٦.

(٣) راجع ج: ٢٥ صفحة: ١٩٧ الطبعة الاولى.

(٤) راجع ج: ٢١ صفحة: ١٦ الطبعة الاولى.

(مسألة ٣٦): إذا وقع ضرر على التركة - بنقصها عينا أو حكما - وزّع على الجميع مشاعا ومنه الثلث لو كان مشاعا (١٢٨)، إن لم يقصّروا في إخراجهم وإلا فعلى غيره (١٢٩)، ولو شك في أن الضرر وقع قبل التقسيم حتى يوزّع على الجميع أو وقع بعده حتى يختص على من وقع عليه يقسم الضرر حسب السهام (١٣٠).

أصل التركة، رضي الورثة أم لا، والمهر منه.

(١٢٨) للأصل، ولقاعدة العدل والإنصاف، وأن التخصيص بحصة دون أخرى، تخصيص بلا مخصص. ومن هنا يظهر حكم ما تأخذه الدولة من الضرائب من متروكات الميت، فإنها توزّع على تمام التركة إن لم يكن تسبب، أو عنوان آخر في البين، وإلا فلكل منهما حكمه الخاص.

(١٢٩) لأن التقصير والتفريط مستلزمان للضمان، ولقاعدة: «من أتلّف مال الغير فهو له ضامن»، ولقاعدة: «اليد» إن كان تحت يد المقصر، نعم لو شك في أصل التقصير. فلعدم الضمان وجه، ومع ذلك مشكل، لما مر في كتاب الغصب فراجع هناك.

(١٣٠) لقاعدة العدل والإنصاف المستندة إلى الروايات التي وردت في تلف درهم من الدراهم المودعة عند الأمين^(١) وبها يجمع بين الحقوق بقدر الإمكان، ولا يرد الضرر على أحدهما دون الآخر، ويقررها ارتكازات المتشعبة أيضا.

و دعوى: جريان قاعدة القرعة لأنها لكل أمر مجهول والمقام كذلك.

غير صحيحة: لعدم وجود الشبهة بعد إعمال قاعدة العدل والإنصاف فلا مجرى لها، كما تقدم تفصيل ذلك، نعم لو رضيت الورثة بإعمال القرعة فلا مانع حينئذ.

إن لم يمكن التصالح والتراضي ولم يكن تنازع في البين وإلا فالمرجع الحاكم الشرعي (١٣١).

(مسألة ٣٧): لو قسّمت التركة وادّعى أحد الورثة بعد التقسيم أنه كان باطلا وأنكره الآخرون يقدّم قول مدّعي الصحة (١٣٢)، إن لم تكن حجة على الخلاف (١٣٣)، ولو أنكر بعض الورثة أصل التقسيم وادّعاه الآخرون يقدّم قول المنكر مع يمينه إن لم تكن بينة على الخلاف (١٣٤).

ثم إن التمسك بقاعدة العدل والإنصاف في المقام إنما تصح إن لم تكن قرينة معتبرة على تقدم الضرر على التقسيم، أو العكس، ولم تجر الأصول العملية لمانع كما هو المفروض، وإلا فيقدم الأصل الموضوعي على غيره، كما هو واضح.

(١٣١) لأن له الولاية على فصل الخصومة بما هو المقرر شرعا عنده.

فرع:

لو حصل نماء كذلك، فهل يكون الحكم كذلك أو يقرع؟ الظاهر الأول، لما عرفت، بلا فرق فيه من المشاع أو المفز المردد، ولكن التصالح والتراضي لا ينبغي تركه، بل لا بد منه.

(١٣٢) لأصالة الصحة المعتبرة شرعا، والمعول عليها في جميع الموارد عقلا، إلا إذا ثبت الخلاف بحجة شرعية.

(١٣٣) لأنها متبعة عقلا وشرعا، إن لم يكن معارض في البين بحجة أخرى، فحينئذ يرجع إلى القضاء.

(١٣٤) أما التقديم فلأصل، وأما اليمين فلقطع النزاع والتخاصم، إلا أن يكون بينة على الخلاف، فحينئذ لا وجه للأصل أصلا، كما مرّ في كتاب القضاء.

(مسألة ٣٨): لو استلزم تقسيم التركة ضررا على الورثة - ماليا كان أو نفسيا يؤجل التقسيم إلى أن يرتفع الضرر (١٣٥)، وإذا اشتدت الحاجة إليه يرجع في ذلك إلى الحاكم الشرعي (١٣٦)، ولا بأس بتقسيم التركة متفرقا ومكررا خصوصا إن كانت الأموال متفرقة وجمعها غير ميسور (١٣٧).

(مسألة ٣٩): لو كانت في التركة ودائع معلومة أصحابها ومقدارها ولكنها اشتبهت بغيرها من التركة لا يجوز للورثة التصرف في التركة المشتبهة إلا بعد استرضائهم (١٣٨).

(مسألة ٤٠): لو اختلطت التركة بمال الوارث واشتبه بحيث لا يمكن التمييز بينهما يرجع فيها إلى الحاكم الشرعي (١٣٩).

(١٣٥) لقاعدة: «نفي الضرر».

(١٣٦) لأنه المنصوب شرعا على مثل هذه الموارد، فهو يرى تكليفه حسب ولايته، إما أن يرجعهم إلى القضاء ويعمل بالقواعد الشرعية، أو يلاحظ الأهم والمهم، أو غير ذلك مما يرى فيه المصلحة.

(١٣٧) للأصل، إن لم يستلزم ضررا على الورثة بتضييع حق، أو فوت مصلحة.

(١٣٨) لأنه يستلزم التصرف في مال الغير المحرم عقلا وشرعا، وتقدم التفصيل في المسائل السابقة.

(١٣٩) لأن له الولاية على ذلك، فإما أن يقرع في الأموال، لأن القرعة لكل أمر مجهول، أو يأخذ بالأقل ويترك الأكثر، أو يرضيهم بالمصالحة، فإن الشاهد يرى ما لا يراه الغائب.

(مسألة ٤١): لو عين الثلث وأفرزه في حال حياته وبعد الموت اشتبه بغيره من أموال التركة لا يجوز لهم التصرف في المشتبه (١٤٠)، إلا بعد إخراجهم ولو بالقرعة أو الرجوع إلى الحاكم الشرعي (١٤١).
والحمد لله أولاً وآخراً.

(١٤٠) لأن تصرفهم فيها قبل الإخراج تصرف في مال الغير - سواء كان ذلك بالإشاعة أم بالإفراز المشتبه فيها - لما تقدم، فان لم يمكن ولا بد من إخراج الثلث قبل التقسيم نصاً^(١) وإجماعاً، كما ذكرنا في كتاب الوصية.
(١٤١) لولايته على ذلك بلا شك ولا ريب.

والله ولي العصمة والتوفيق، ويده مقاليد العلم والتحقيق، وصلى الله على خاتم أنبيائه المصطفين وسيد سفرائه الصادقين، من هو واسطة إيجاد عالم الإمكان وغاية وجود الأفلاك والأركان، الذي جاز طبقات السموات العلى بعروجه ومعرجه، فكشف الحجب والأستار عن أنوار معرفة ربه، فأوتى جوامع الكلم، وتمّ به كمال مرتبة النبوة، ومنح له لواء الحمد في يوم القيامة، وعلى آله الطيبين الطاهرين المستمدين بالامدادات الغيبية، حماة معالم الدين ومعاهدة، الذين جعلهم الله تعالى وسائط الفيض، خزان العلوم، ومصابيح الأنوار، بهم أنقذنا الله تعالى من ظلمات الجهالة وهدانا إلى نور العلم.

وقد انتهت هذه الدورة الشريفة في فقه الإمامية التي اقتبستها من الكتاب الشريف، ومن فيوضات الأئمة الأطهار عليهم السلام الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، المنتهية إلى رسوله الهادي الأمين المبلغ عن رب العالمين، لا سيما من شرع نهج الهدى لقاصده، ومهد سبيل الحق لوارده، وبين قواعد أحكام الشرع المبين، وعرف معاهد أصول الدين، الإمام المعصوم جعفر بن

محمد الصادق (سلام الله تعالى عليهما).

وأسأله عزّ وجلّ أن يتقبلها مني ويجعلها ذخيرة لي عنده أتقرب بها إليه، فهو العالم بمودعات السرائر وخفيات الضمائر إنه سميع قريب. وكان الانتهاء من كتاب الفرائض في أسعد الشهور وأشرفها وهو شهر ربيع المولود من سنة ألف وأربعمائة وإحدى عشرة من الهجرة، على مهاجرها آلاف التحية والثناء، وكان في جواز باب مدينة العلم وحبل الله الأعظم سيد العرفاء الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام الذي كان امدادنا واستمدادنا من أنواره وفيوضاته. والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً والعاقبة للمتقين.

عبد الأعلى الموسوي السبزواري
النجف الأشرف

بوالحمد لله حمداً يزلّفني الى مقام قربه واشكره جلت عظمته لما وفقني لاستخراج احاديث هذه الموسوعة الفقهية المباركة حسب حاجة المراجع إليها وبقدر الجهد والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد وآله الطيبين الاطهار وكان الفراغ من استخراج احاديث هذه الموسوعة الفقهية العلمية في يوم الحادي عشر من شهر ربيع الثاني من شهور سنة ألف وأربعمائة وإحدى عشرة هجرية على مهاجرها اسمى التحية وخالصهما وازكى الثناء وأتمه.

محمد الموسوي السبزواري
النجف الأشرف

بسم الله الرحمن الرحيم
سماحة المولى الامام السيد السبزواري حفظه الله تعالى آمين
بعد التحية ما هو الحكم الشرعي في السؤال التالي؟

في فرنسا تدهورت صحة رجل فاخذت زوجته لسبب من الاسباب و بالاتفاق معه من منيته وحفظته في ثلاثة طيبة تحت اشراف اطباء ثم توفي الزوج و بعد مدة من وفاته و في وقت وجدته الزوجة و الاطباء مناسباً تم تلقيح بويضتها بحيامن الزوج المتوفى فكان أن حملت و وضعت مولوداً سوياً و طالبت بحق مولودها من ارث زوجها و رفع الأمر إلى القضاء الفرنسي فثار جدلاً حاداً حول هذا الموضوع في المحاكم و قضاة الشرع و اختلف آراء الفقهاء الفرنسيين و تباينت الاجتهادات و المرجو من سماحتكم بيان موقف الشرع الحنيف في هذا الموضوع فان الأمر من الأهمية بمكان لم تكن في غيره متعنا الله و جميع المسلمين ببقاءكم الشريف.

الدكتور محمد صادق شريف

باريس

بسمه تعالى

في مفروض السؤال إذا كانت الزوجة مؤتمنة و لم تتزوج بعد وفاة زوجها ولم يدخل بها أحد و كان المني محفوظاً ولم يشته به غيره يلحق المولود المتوفى و أما الارث فلا يرثه لأن المستفاد من الآيات المباركة و السنن المعصومية: أن الوارث لا بد أن يكون موجوداً - حملاً كان أو وجوداً خارجياً - حال انتقال تركة المورث إلى الوراثين و المفروض انه لم يكن كل واحد منهما، فلا يرث لانتفاء الشرط هذا إذا اريد تطبيق حكم الشرع المبين عليهم و الا فتتبع أحكامهم و نحن نزلهم بما ألزموا به أنفسهم والله و أسأله عزوجل أن يوفقكم للعمل بالأحكام الشرعية و الاجتناب عن المعاصي و العقائد الفاسدة انه ولي التوفيق.

السبزواري

٥ / ١ / ١٤١١ هـ

فهرست الجزء الثلاثون
من كتاب مهذب الاحكام
في بيان الحلال و الحرام

١٠ «الابعد»

انخزام القاعدة و مشاركة البعيد

١٠ القريب

الفصل الثاني في موانع الارث

و هي كثيرة - الأول: للكفر بأصنافه:

لا يرث الكافر المسلم و ان كان قريباً

ويختص ارث الكافر بالمسلم و ان

كان بعيداً

المسلم يرث الكافر أصيلاً كان أم

لا

لو مات الكافر و له وارث مسلم و

كافر ورثه المسلم و ان لم يكن وارث

مسلم و كان جميع ورثته كفاراً

يرثونه على حسب قواعد الارث

عندهم الا إذا كان مرتداً فان ميراثه

للامام ٧ دون ورثته الكفار

كيفية ميراث الذمي و أقسام ارث

الكفار

الارث تعريفه وفصوله: ٥

الفصل الأول في موجبات الارث

وأسبابه و هي اثنان النسب و

السبب ٧

مراتب النسب ثلاث ٨

السبب على قسمين ٨

فوائد

الاولى: الارث.. تارة: بالفرض و

أخرى: بالرد و ثالثة: بهما معاً و كل

من هذه الثلاثة إما في الانساب و

أخرى في الاسباب فهذه ست ٩

الثانية: الوارث ان لم يكن ذا فرض

فالمال كله و ان كان ذا فرض اخذ

فرضه ورد الباقي عليه فلا تعصيب

عندنا ١٠

الثالثة: ما يتعلق «قاعدة الاقرب يمنع

لو كان للمرتد وارث مسلم كان الميراث له كان معه كافر أقرب أو أبعد ١٩

لو ارتد أحد الورثة بعد الموت فلا ارث له ان كان الارتداد قبل القسمة ١٩

لو مات مسلم و كان جميع وراثه كفاراً لم يرثوه و ورثه الامام عليه السلام ١٩

لو كان للميت وارث مسلم و كافر و أسلم وراثه الكافر شارك أهله في الارث بشروط ٢٠

ما يتصور من الإقسام في اسلام الوارث ٢٠

لو أسلم الوارث بعد قسمة بعض التركة دون بعض كان لكل منهما حكمه سواء كان التقسيم بالاعيان أو بالقيم ٢٣

لو مات مسلم عن ورثة كفار ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم اختص الارث به و كذا الحال لو كان الميت مرتداً و خلف ورثة كفاراً و اسلم بعضهم بعد موته ٢٣

لو انكر الورثة اسلام بعض الوارث قبل القسمة فالقول قولهم مع يعينهم لو اسلم الكافر و بعد اسلامه انكر

القسمة فالقول قوله مع يعينه و لو ادعى المسلم تأخر القسمة عن اسلام الكافر مع تعيين زمانه و جهل زمانها فلا ارث ٢٤

لو مات كافر أصلي و خلف ورثة كفاراً فأسلم بعضهم بعد موته لا أثر لاسلامه و كان الحكم كما كان قبل اسلامه ٢٤

المراد بالمسلم و الكافر الاعم من الاستقلالي و التبعي فكل طفل كان أحد ابويه مسلماً حال انعقاد نطفته فهو مسلم حكماً و تبعاً و ان ارتد بعد ذلك المتبوع فلا يتبعه الطفل في الارتداد الطاري و يتبع الطفل في الاسلام أحد أبويه لو اسلم قبل بلوغه بعدما كانا كافرين حين انعقاد نطفته ٢٥

الطفل المتولد من المرتدين فهو بحكم الكافر الأصلي ٢٥

يلحق باسلام الابوين اسلام الاجداد و الجدات سواء وجد الاب الكافر أو لا ٢٦

لو بلغ الطفل المحكوم بالاسلام و امتنع عن الاسلام قهر عليه ولو اصر على الكفر كان مرتداً فطرياً ٢٧

بحكم العمد ٣٥
لا فرق في القتل العمدي المانع عن
الارث بين ما إذا كان بالمباشرة أو
بالتسبب ٣٦
القاتل الممنوع عن الارث لا يكون
حاجباً عمن هو دونه ٣٦
لو لم يكن للمقتول وارث سوى
القاتل كان الميراث للامام ٧ وكذا لو
كان للقاتل وارث كافر فالميراث
للامام عليه السلام ٣٦
لا فرق في مانعية القتل بين أن يكون
القاتل واحداً أو متعدداً كما يستوى
في ذلك الأب و الولد و غيرها من
ذوي الأنساب و الاسباب ٣٧
لو قتل أحد مورثه و قتله وارثهما
فهو يرث عنهما ٣٧
لو ادعى بعض أولياء المقتول عمداً
القتل على بعض الورثة و انكره
فالقول قوله مع اليمين الا إذا ثبت
مدعى القتل دعواه بالحجة الشرعية
ولو ادعى ولي المقتول القتل العمدي
و ادع الوارث القتل الخطائي يقدم
قوله مع اليمين في الارث دون
الدية ٣٧
الدية في حكم مال المقتول يقضي

المسلمون يتوارثون و ان اختلفوا في
المذاهب الا المحكومين بالكفر، و
حكم من انكر ضرورياً من
ضروريات الدين ٢٧
الكفار يتوارثون بعضهم مع بعض و
ان اختلفوا في الملل و النحل بشرط
عدم وجود مسلم ولو في المراتب
البعيدة ٢٨
المرتد إما فطري أو ملي و أحكام كل
منهما ٢٨
لو علم الورثة اجمالاً بأن أحد افراد
الورثة غير مسلم ٢٩
نماء التركة المتجدد بعد الموت
حكمه حكم اصل التركة ٣١
الثاني: القتل ٣٢
لا يرث القاتل من المقتول لو كان
القتل عمداً و ظلماً ولو كان القتل
بحق يرث منه ٣٢
لو كان القتل خطأ محضاً لا يرث
من ديته و يرث من سائر أموال
المقتول ٣٣
قتل شبه العمد ملحق بالخطأ ٣٤
عمد الصبي و المجنون بحكم الخطأ
و كذا النائم و الساقط بلا اختيار و
كذا السكران لو كان بحث و في غيره

منها ديونه ويخرج منها وصاياه ٣٧
يرث الدية كل مناسب واسباب
حتى الزوجين في القتل العمدي وان
لم يكن لهما حق القصاص ولا يرث
منها المتقرب بالام ٣٨

الدية في الخطاء المحض على العاقلة ٣٩

ولو لم يكن للميت وارث سوى
العاقلة ترث العاقلة من الدية التي
يدفعها في الخطاء ٣٩

إذا لم يكن للمقتول وارث سوى
الامام ٧ فله المطالبة بالقود أو الدية
مع التراضي وليس له العفو ٣٩

لو تردد زهاق الروح بين قتل الوارث
أو الموت بنفسه لا يكون ذلك مانعاً
عن الارث ولو تردد القتل بين

الوارث وغيره يمنع الوارث عن
الارث وكذا لو تردد بين وارثين أو
أكثر ٤٠

حكم ما لو وجد قتلى قتل بعضهم
بعضاً وكان بينهما قرابة وورثة ٤١

الثالث: الرق ٤١

الرقية مانعة عن الارث في الوارث
فلا يرث الرق من الحر وكذا العكس ٤١

لو مات شخص و له وارث مملوك
فاعتق بعد موته قبل قسمة التركة
شاركهم فيها والا فلا يكون له نصيب ٤٣

إذا لم يكن له وارث حر في جميع
الطبقات سوى المملوك يشتري من
مال الميت ويعتق وإذا بقي شيء

يعطى له بعنوان الارث وليس لمالكه
الامتناع وليس له الاجحاف و
المتولى لذلك الحاكم الشرعي ٤٤

إذا كان المملوك أباً للميت أو أماً
يشتري ويعتق وكذا كل قريب له
ولا سيما الأولاد وكذا الزوج والزوجة ٤٦

إذا لم يف التركة بتمام ثمن المملوك
يشتري بها شقص منه ويعتق و
يسعى هو في الباقي ٤٨

لو كان العبد انعتق بعضه ورث من
نصيبه بقدر حريته ومنع بقدر رقيته
ولا فرق في ذلك بين الوارث ٤٨

بالفرض والوارث بالقرابة ٤٨

ام الولد لا ترث وكذا المدبر و
المكاتب المشروط أو المطلق الذي
لم يؤد شيئاً ٤٩

لو تعدد البعض واتحدت النسبة

أحدهما دون الآخر فلا توارث بين
 الطفل والزاني فقط ولا بينه وبين
 المنتسبين إلى الزاني فقط ٥٢
 الوطاء المحرم لا يمنع من التوارث
 يرث اقرباء المتولد من الزنا منه
 كولده وزوجته ونحوهما ان لم يكن
 مانع في البين ٥٣
 المتولد من الشبهة يكون التوارث بينه
 وبين أقاربه ٥٣
 نكاح سائر الاديان والملل لا يمنع
 من التوارث لو كان موافقاً لمذهبهم و
 كذا سائر المذاهب ٥٤
 الثالث: الغائب غيبة منقطعة ٥٤
 لو غاب و انقطعت آثاره وجهل
 حياته وموته يترتب بماله ولا
 يورث حتى يتحقق موته بالحجة
 الشرعية أو تنقضي مدة لا يعيش
 مثله فيها غالباً ٥٤
 لو بان الخلاف بعد القسمة وحضر
 الغائب رجع المال مع نمائه اليه ومع
 التلف فلا ضمان على أحد ومع
 الاتفاق يستقر الضمان إلا إذا كان
 مغروراً فيرجع إليه ٥٧
 الغائب يرث ويعزل له من تركة
 مورثه ما لم يشب سيق موته بما تقدم

اقتسموا ما يستحقونه على الانفرد
 بالسوية والا اشتركوا فيما يستحقه
 الأكثر حرية لو انفرد بنسبة
 الحرية ٤٩
 من لواحق اسباب المنع من الارث
 أمور عدت منها تسامحاً وهي ٤٩
 الأول: اللعان الجامع للشرائط ٥٠
 لو تحقق اللعان فلا توارث بين الولد
 والده وكذا بينه وبين أرقاب والده
 ولا يمنع اللعان من التوارث بين الولد
 و امه وكذا بينه وبين أقاربها ٥٠
 إذا اعترف بالولد بعد اللعان الحق به
 فيما عليه لا فيما له، ولا يرث الولد
 أباه وأقرب أبيه باقراره ٥١
 انما يؤثر اقرار الأب فقط في ارث
 الولد منه ولا أثر لاقرار الولد ولا
 سائر الأقارب في التوارث بعد اللعان
 ٥١
 لو كان بعض الأرقاب من الأبوين و
 بعضهم من الام فقط يرثون
 بالسوية ٥٢
 الثاني: التولد من الزنا ٥٢
 الزنا.. تارة: من الطرفين فلا توارث
 بين الطفل وبينهما ولا بين الطفل و
 بين المنتسبين اليهما، وأخرى: من

لو طلب الورثة القسمة مع وجود الحمل فمن كان محجوباً به حجب نقصان لم يعط شيئاً حتى يتبين الحال أو يعزل ومن لم يكن محجوباً به ولا يتغير فرضه يعطى كمال نصيبه ولو ينقصه على بعض الوجوه يعطى أقل ما يصيبه حتى يتبين الحال ٦١
لو شك في حياة المولود بعد الانفصال لم يرث ٦١
لا فرق في ما تقدم بين ما إذا كان التولد في أقصى مدة الحمل أو ما دونها ولا بين ما إذا كان الولد تام الخلقة أولاً ولا فرق بين ما إذا خرج بنفسه أو بقسر خارجي ٦١
لو قتل شخص الحمل وهو في بطن أمه هل يمنع القاتل من ارث هذا الحمل أو لا؟ ٦١
الخامس: من مات وعليه دين مستغرق للتركة ٦٢
لو كان على الميت دين مستغرق للتركة تنتقل التركة إلى الورثة متعلقة بحق الديان فلا يجوز لهم التصرف فيها إلا بعد استرضائهم ٦٢
لو كان الدين غير مستغرق للتركة تنتقل إلى الورثة أيضاً وما قابل

الرابع: الحمل ٥٧
الحمل يرث بشرط انفصاله حياً ولا يرث الحمل وإن علم حياته في بطن أمه ٥٧
الحمل يحجب من كان متأخراً عنه في المرتبة إلى أن ينفصل حياً ولا يشترط في الحمل استقرار الحياة ٥٩
يكفي انعقاد النطفة حين موت المورث ولا يشترط ولوج الروح في الحمل حينه ويشترط العمل بوجوده عند الموت ٥٩
لو كان للميت وارث آخر غير الحمل يعزل للحمل نصيب ذكرين ويوزع الباقي على سائر الورثة ٥٩
لو علم جنس الطفل في بطن أمه يعزل نصيبه حسب ما علم ٦٠
لو خرج نصف المولود وتحرك واستهل ثم سقط ميتاً لم يرث ولم يورث ٦٠
الحمل يورث لو مات بعد الانفصال حياً ٦٠
لو تحرك الحمل في بطن أمه تحرك الاحياء ولكن سقط ميتاً لم يكن له نصيب سواء كان سقوطه بجناية أو بغيرها ٦٠

- ٦٨ الى الأخفض
 الثالث: الاخوة و الاخوات فانهم
 يمنعون الام عن الزيادة على السدس
 فريضة ورداً ان لم يكن للميت ولد
 بشروط: ٦٨
 الأول: أن يكونوا رجلين فصاعداً أو
 رجلاً وامرأتين أو أربع نساء ٦٩
 الثاني: أن لا يكون فيهم موانع الارث
 من الكفر ٧٠
 لا فرق في القتل غير الحاجب بين
 العمد منه و الخطاء ٧١
 الثالث: حياة الاب ٧١
 الرابع: أن يكونوا للاب و الام أو
 للاب فقط ٧٢
 الخامس: عدم الحمل ٧٢
 السادس: حياة الاخوة عند موت
 المورث ٧٣
 حكم الخنثى المشكل ٧٣
 لا يحجب الام أولاد الاخوة ٧٣
 الغائب يحجب ما لم يقض بموته ٧٣
 السابع: المغائرة و التعدد ٧٤
 لو شك في تحقق الشرائط المتقدمة
 في الاخوة فلا حجب ٧٤
 الرابع: الاخت من الابوين أو الاب
 فقط فهي تمنع الاخوة من الام عن
 الدين منها يكون متعلقاً بحق
 الديان ٦٤
 حق الديان غير المستغرق للتركة
 مشاع في الجميع و ليس لأحد
 التصرف فيها الا باذنهم فلو تصرفوا
 فيها حتى بقي مقدار الدين يتعين ذلك
 في حق الديان ٦٤
 حكم ما لو كان الدائم غائباً ٦٤
 الفصل الثالث في الحجب
 الحجب إما عن تمام الارث بالكلية
 أو من أوفر نصيبه أما الأول: ٦٥
 موارد حجب الحرمان
 لا فرق في حجب الحرمان بين
 التقدم في الطبقة كما مر أو التقدم في
 درجة فيها كالولد ٦٦
 لو اجتمع أولاد الأولاد و ان نزلوا
 فان الأقرب منهم يمنع الابد ٦٦
 اما الثاني ففي موارد خاصة: ٦٦
 الأول: الولد يمنع الابوين عما زاد
 على السدس فريضة الا مع البنت
 وحدها معهما أو البنيتين فصاعداً مع
 أحد الابوين ٦٦
 الثاني: الولد و ان نزل فانه يحجب
 الزوج أو الزوجة عن النصيب الأعلى

رد مازاد على فريضتهم و كذا
الاخوات المتعددة من الابوين أو
الاب فانها تمنع الاخ الواحد الامي
أو الاخت كذلك عن رد مازاد على
فريضتيهما و كذا أحد الجدودة من
قبل الاب فانه يمنع الاخوة من قبل
الام عمازاد عليها رداً ٧٤

الفصل الرابع في السهام

الوارث إما ذو فرض أو غيره فإن
اتحد الوارث و كان ممن لا فرض له
فالميراث كله له و كذا ان كان ذا
فرض يرث مقدار فرضه و الباقي
يأخذه بالرد ولو اجتمع ذو فرض مع
غيره يأخذ ذو الفرض فرضه و
الباقي لمن لا فرض له و ان تعدد
الوارث من ذوي الفروض فالاقسام
ثلاثة ٧٥

السهام المنصوصة ستة وأربابها ثلاثة
عشر ٧٦

الأول: النصف و هو لثلاثة للزوج مع
عدم الولد للزوجة و ان نزل، و للبنات
المنفردة، و للاخت المنفردة لاب و أم
أو للأب فقط ٧٦

لو كان الولد ممنوعاً عن الارث لرق

أو غيره ينزل منزلة العدم ٧٧

الثاني: الربع و هو لاثنتين: ٧٨

الزوج مع الولد للزوجة و ان نزل
سواء كان منه أو من غيره، و الزوجة

ان لم يكن للزوج ولد و ان نزل ٧٨

الثالث: الثمن و هو للزوجة ان كان
للزوج ولد و إن نزل ولا فرق في

الزوجة بين الواحد و المتعددة ٧٨

الرابع: الثلث و هو لاثنتين: الام بشرط
عدم الحاجب و هو أن لا يكون للميت

ولد و ان نزل و ان لا يكون له اخوة

متعددة كما مر ٧٨

و للاخ و الاخت من الام مع

التعدد ٧٨

الخامس: الثلثان لاثنتين للبتنتين
فصاعداً ان لم يكن ابن للميت، و

للاختين فصاعداً للاب و الام أو

للأب فقط ٧٩

السادس: السدس و هو لثلاثة الاب

مع الولد، و للام مع وجود الحاجب،

و الواحد من كلاله الام ٨٠

أصحاب الفروض هم المتقدم ذكرهم

و اما غيرهم فهم يرثون بالقرابة ٨١

الزوجان ارثهما بالفرض الا في

انحصار الوارث بالزوج يكون جميع

السهم المفروضة و يعبر عنها
 بالعول ٩١
 كيفية تحقق العول ٩٢
 في علاج العول و ان النقص يرد على
 البنات أو البناتين أو من يتقرب بالاب
 و الام أو بالاب فقط من الاخت أو
 الاخوات أو على أولادهن دو من
 يتقرب بالام ولا يدخل النقص على
 جميع الورثة ٩٣
 هل يشمل العول الاب؟ ٩٦
 الثالثة: ما لو كانت التركة أزيد من
 السهم على ارباب الفروض ولا
 شيء لعصبة الميت ٩٧
 لا ترد الزيادة على طوائف من
 أصحاب الفروض و السهام: ٩٩
 الاولى: الزوجة فتأخذ فرضها و يرد
 الباقي على غيرها من الطبقات حتى
 الامام عليه السلام ٩٩
 الثانية: الزوج يعطى نصيبه و يرد
 الباقي على غيره الا مع انحصار
 الوارث به فيرد الباقي اليه ١٠٠
 الثالثة: الام مع وجود الحاجب فلها
 السدس و يرد الباقي على
 الاب ١٠١
 الرابعة: الاخوة من الام فقط مع

المال له ٨٢
 الطبقة الاولى و الثانية لا فرض
 لبعضهم اصلاً و بعضهم ذو فرض
 مطلقاً و بعضهم ذو فرض على حال
 دون حال ٨٣
 الفرض الوارد في الكتاب على
 قسمين: ٨٣
 الفروض الستة المتقدمة مع ملاحظة
 اجتماعها يتصور ست و ثلاثون
 صورة ٨٤
 تسقط الصور المتكررة و هي خمس
 عشر و كذا الصور المتعددة بلا فرق
 في الامتناع بين العقلي و
 الشرعي ٨٤
 الصور الممتنعة ثمان ٨٤
 الصور الصحيحة احدى عشرة ٨٦
 ارث الجدودة بالقرابة لا بالفرض ٨٨
 الفصل الخامس في العول و التعصيب
 الوارث الذين يرثون الميت بالفرض
 يتصور ارثهم من التركة على
 صور: ٩٠
 الاولى: ما إذا كانت التركة حسب
 السهم المفروضة بلا زيادة و
 نقيصة ٩١
 الثانية: ما إذا كانت التركة أقل من

وجود واحد من الاجداد من قبل
 الاب فيرد الزائد على الجد دون
 الاخوة من الام ١٠١
 الخامسة: احد الاخوه من الابوين أو
 الأب فقط مع الاخوة من الام فلا يرد
 الزائد على الاخوة من الام ١٠٢
 يجوز أخذ الميراث لتعصيب أو
 بالعول لو حَكَمَ بهما العامة ١٠٢
 لو اجتمع الوارث بالفرض مع الوارث
 بالقربة يكون الفرض للوارث
 بالفرض و الباقي للوارث
 بالقربة ١٠٣
 الارث بالقربة يختص بجماعة ١٠٣

الفصل السادس في ميراث الانساب
 وهم ثلاث مراتب: ١٠٤
 الاولى: الابوان و الاولاد و ان
 نزلوا ١٠٤
 لو انفرد الاب فالمال له قرابة وكذا
 الام لها الثلث فرضاً و الباقي يرد
 عليها ١٠٥
 لو اجتمع الاب و الام فلام الثلث و
 الباقي للاب ان لم يكن للام حاجب
 و الا فلها السدس و الباقي للاب ولا
 ترث الاخوة شيئاً و ان حجبوا ١٠٥

لو انفرد الابن فالمال له بالقرابة ولو
 كان أكثر من واحد فهم سواة ولو
 انفردت البنت فلها النصف فرضاً و
 الباقي يرد عليهما وكذا لو كانت
 بنتان فصاعداً فلهن الثلثان و الباقي
 يرد عليهن و إذا اجتمع الذكور و
 الاناث فللذكر مثل الانثيين ١٠٦
 إذا اجتمع الأولاد مع أحد الابوين
 فلكل واحد من الابوين السدس و
 الباقي للأولاد بالسوية ان كانوا
 ذكوراً وكذا لو كان ذكراً واحداً و اما
 لو كان الولد بنتاً واحدة فلها النصف
 فرضاً و لأحد الابوين السدس كذلك
 و الباقي يرد عليهما ارباعاً ولو كن
 بنتين فصاعداً يرد عليهن الثلثان كما
 يرد على أحد الابوين السدس فرضاً
 و يرد الفاضل عليهما اخماساً ١٠٦
 لو اجتمع الاولاد مع الابوين و لم
 يكن للام حاجب من الاخوه و كان
 الولد بنتاً واحدة فلها ثلاثة أخماس
 وخمسان للابوين بالمناصفة ١٠٨
 لو كان للام حاجب فالسدس لها
 فرضاً و البقية تقسم بين الأب و
 البنت ارباعاً رداً ١٠٩
 لو كان الأولاد اناثاً و اجتمعن مع

- ١١٣ الزوجين
 اذا اجتمع الابوان واحد الزوجين مع
 ١١٥ بنتين فصاعداً
 اولاد الاولاد وان نزلوا يقومون مقام
 آبائهم عند عدمهم في مقاسمة
 الابوين وحبهم عن اعلى النصيبين
 ١١٥ الى ادناهما
 يرث كل واحد من الاولاد نصيب من
 يتقرب به ان لم يكن فيه موانع الارث
 ويرد عليه بالقرابة ايضاً ١١٧
 اولاد البنت لو كانوا من جنس واحد
 يقتسمون بالسوية و مع الاختلاف
 فللذكر مثل حظ الانثيين وكذا اولاد
 الابن ١١٨
 لو اجتمع اولاد الابن و اولاد البنت
 فلاولاد البنت الثلث و لاولاد الابن
 الثلثان و مع وجود احد الزوجين فله
 نصيبه الادنى و الباقي
 للمذكورين ١١٨

مسائل

- الاولى: يجبى الولد الاكبر من التركة
 بأشياء ١٢٠
 حكم الحبة ١٢١
 ما استدلوا للندب و المناقشة

- الابوين فالسدس للابوين و البقية
 لهن تقسم بينهما بالتساوي وكذا لو
 كانوا ذكوراً ١٠٩
 لو اجتمع الأب واحد الزوجين
 فلأحد الزوجين نصيبه الاعلى و
 الباقي للاب قرابة ولو اجتمعت الام
 مع احدهما يكون الباقي لها فرضاً
 ورداً ولو اجتمع الابوين واحد
 الزوجين فلاحدهما نصيبه الاعلى و
 للام الثلث مع عدم الجاجب و الا
 فلها السدس ١١٠
 اذا اجتمع الاولاد مع احد الزوجين
 فلأحد هما نصيبه الادنى و الباقي
 للاولاد ١١١
 لو اجتمع احد الابوين و الاولاد
 واحد الزوجين و كان الولد بنتاً
 فلأحد الزوجين نصيبه الادنى و
 الباقي يقسم بينهم ارباعاً و الباقي
 للبنت ولو كانا بنتين فصاعداً للزوج
 الربع و لأحد الابوين السدس و
 البقية للبنتين فصاعداً أو الثمن لو
 كانت الزوجة و الباقي يقسم بينهم
 اخماساً و حكم ما لو كان الولد ذكراً
 أو ذكوراً و أناثاً ١١١
 لو اجتمع الابوان و الاولاد واحد

- فيه ١٢١
هل يثبت حق في الحبوة للولد الاكبر
و هل المحبولة للولد الاكبر
فقط؟ ١٢٢
ما يتعلق بالمحبوبه ١٢٢
الحبوة مجانية لا أن تكون عوضاً
عن قضاء مافات ١٢٢
الثانية: لو تعدد الولد الاكبر تقسم
الحبوة بينهما بالسوية ولو اشتبه
الاكبر بغيره يخرج بالقرعة ١٢٤
الثالثة: يشترط في الحبوة أمور: ١٢٤
الاولى: أن يكون الولد من
الصلب ١٢٤
الثاني: أن لا يكون في المحبولة من
موانع الارث ١٢٤
الثالث: أن لا يكون من المخالفين
الذين يعتقدون بعدم الحبوة ولا يعتبر
في المحبولة البلوغ ولا العقل ولا
الانفصال حياً حين الموت ١٢٥
الرابع: أن يكون المحبو منه
الأب ١٢٦
الخامس: أن يخلف الميت مالا غير
الحبوة ١٢٦
حكم ما لو كان الحبوة لها قيمة كثيرة
اضعاف القيمة ١٢٦
- الرابعة: لا يمنع الدين المستغرق
للتركة عن الحبوة و ان لزم المحبو ما
قابلها من الدين و كذا في غير
المستغرق فانها لا تحسب من
الدين ١٢٦
حكم ما لو زاحمت الحبوة
التجهيزات لو كان بعض اعيان الحبوة
مرهونة في الدين على الميت فك
الرهن من تمام التركة و اخذ الولد
الاكبر الحبوة ١٢٧
الخامسة: لو لم تكن الحبوة أو بعضها
في التركة لا يعطي قيمتها و كذا لو
خرجت عن الاسم و هل الحكم
كذلك في النقص؟ ١٢٨
السادسة: لو تعدد المال المحبوبة
يقتصر على الواحد منه الا في الثياب
فروع تتعلق بالثياب المحبوبة ١٢٨
السابعة: لو كان بعض اجناس الحبوة
مما يحرم استعماله على الرجل لا
يدخل في الحبوة ١٣٠
الثامنة: لو أوصى بعين هي الحبوة
فالوصية نافذة ان لم تكن زائدة عن
الثلث و الا فيحتاج إلى اجازة الولد
الاكبر ١٣٠
الوصية بالعين على أقسام: ١٣١

السابقة ١٣٧
لو انفرد الاخ للاب و الام كان
المال له قرابة وكذا لو كان معه أخ أو
اخوة كذلك فالمال بينهم بالسوية ولو
كان في البين انثى فللذكر سهمان و
الانثى سهم واحد ١٣٧
لو انفردت الاخت للاب و الأم كان
لها النصف فرضاً و الباقي يرد عليها
قرابة ولو كان الوارث اختين فصاعداً
كان لهما أو لهن الثلثان فرضاً و
الباقي يرد قرابة ١٣٨
تقوم كلاله الاب وجده مقام كلاله
الاب و الام مع عدمهم فيكون
حكمهم في الانفراد و الاجتماع
حكم كلاله الاب و الام ١٣٩
لا يرث الاخ أو الاخت من الاب
وحده مع أحد من الاخوة للاب و
الام ولو انثى ١٤٠
إذا انفرد الواحد من ولد الام خاصة
عمن يرث معه كان له السدس فرضاً
و الباقي رداً بالقرابة ذكراً كان أو انثى
١٤٠
للانثيين من ولد الام فصاعداً الثلث
بينهم بالسوية فرضاً و الباقي يرد
عليهم قرابة ذكراً كانوا أو انثاءً أو

التاسعة: لا يشترط في الحبوّة قضاء
المحبو ما فات عن أبيه ١٣٢
العاشرة: حكم الحبوّة لو كان الولد
الاكبر كافراً ١٣٢
الحادية عشرة: لا تسقط الحبوّة ولو
كان بعض الورثة أو جميعهم قاصرين
١٣٢
الثانية عشرة: لو اشترط شرطاً في
مقابل الحبوّة لا يجب على المحبو
الوفاء به ١٣٢
الثالثة عشرة: لو اختلف تكليف
الميت مع تكليف المحبو في كمية
الحبوّة أو في كيفيتها فالمناط على
تكليف المحبو ولو اختلف تكليف
المحبو مع تكليف الورثة في كمية
الحبوّة يؤخذ بالمتقين ١٣٣
الرابعة عشرة: لا يرث الجد ولا
الجدّة مع أحد الابوين ١٣٣
يستحب أن يطعم الجد و الجدّة ان
زاد نصيب احد الابوين من
السدس ١٣٤
فروع تتعلق بالطعمة ١٣٦
المرتبة الثانية: الاخوة و أولادهم و
الاجداد مطلقاً ولا يرث واحد منهم
مع وجود واحد من الطبقة

مختلفين

١٤٠

لو كان الاخوة الوارثون متفرقين
فلكلالة الام مع الوحدة السدس
فرضاً و الثلث مع التعدد كذلك
بالسوية بلا فرق بين الذكر والانثى و
لمن يتقرب بالاب و الام البقية تقسم
بينهم بالسوية مع وحدة النوع و مع
الاختلاف فللذكر ضعف الانثى ١٤١
لو اجتمعت كلالة الام مع احد
الزوجين فللكلالة الام السدس أو
الثلث و لاحدهما النصف أو الربع و
الزائد يرد على الكلالة دون أحد
الزوجين ١٤٢

لو اجتمعت كلالة الاب أو الابوين مع
أحد الزوجين فلا أحدهما نصيبه
الاعلى و الباقي للكلالة و حكم
تساوي التركة و زيادتها و
نقيصتها ١٤٣

لو اجتمعت الكلالتان مع احد الزوجين
١٤٤

ميراث الاجداد

لا يحجب الجد عن الارث سوى
الابوين و الاولاد و ان نزلوا ولا يرث
معه أحد سوى الاخ و أولاده و

الزوجين

١٤٦

لو كان جد أو جدة أو هما لام وجد
أو جدة أو هما لاب كان لمن يتقرب
بالام منهم الثلث بالسوية و لمن
يتقرب بالاب الثلثان للذكر ضعف
الانثى ١٤٧

إذا اجتمع مع الاخوه للام جد وجدة
أو أحدهما من قبلها كان الجد كالاخ
منها و الجدة كالاخت منها و يقسم
الثلث بينهم بالسوية لو اجتمع جد
وجدة أو أحدهما من قبل الاب و
الام أو الاب مع الاخوة من قبله
فالجد بمنزلة الاخ من قبل الاب و
الجدة بمنزلة الاخت من قبله و للذكر
ضعف الانثى ١٤٨

لو اجتمع الاخوه من قبل الاب و الام
أو من قبل الاب مع الجد أو الجدة أو
هما من قبل الام فللجد الثلث مع
التعدد و الثلثان للاخوة مع التعدد و
الاختلاف للذكر ضعف الانثى ١٤٩
لو كانت اختاً واحدة من قبل الاب و
الام أو من قبل الاب مع الجد أو
الجدة أو هما من قبل الام فالثلث
للجد و النصف للاخت و السدس يرد
عليها ١٥٠

قبل الابوين أو الاب و الاخوة من
 قبل الام فالثالث للمتقرب بالام
 بالسوية و الثلثان للمتقرب بالاب
 للذكر ضعف الانثى ١٥٣
 لو اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
 من قبل الابوين أو الاب أو مع
 الجدودة من قبل الأب فلاحد
 الزوجين نصيبه الاعلى و البقية
 للباقي للذكر ضعف الانثى ولو اجتمع
 احدهما مع الاخوة من الام أو
 الجدودة من قبلها فلاحدهما نصيبه
 الاعلى و البقية للباقي بالسوية ١٥٤
 لو اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
 من قبل الابوين أو الاب و الاخوة
 من الام أو مع الجدودة من قبل الاب
 و الاخوة من قبل الام فلاحد
 الزوجين نصيبه الاعلى و للمتقرب
 بالام السدس مع الانفراد و الثلث مع
 التعدد بالسوية و للمتقرب بالاب أو
 الابوين البقية للذكر ضعف
 الانثى ١٥٤
 لو اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
 من قبل الابوين أو الاب و الجدودة
 من قبل الام أو مع الجدودة من قبل
 الاب و الجدودة من قبل الام

لو اجتمعت الجدودة من قبل الاب
 مع الاخوة من قبل الام فمع الوحدة
 السدس و مع التعدد الثلث لهم
 بالسوية ولو مع الاختلاف و الباقي
 في صورتين للجدودة للذكر ضعف
 الانثى ١٥١
 لو اجتمع الاخوة من قبل الابوين أو
 الاب و الاجداد من قبل الاب و
 الاخوة من الام فالسدس للاخوة من
 الام مع الاتحاد و الثلث مع التعدد
 بالسوية و الباقي للاخوة من قبلهما و
 الجدودة و مع اتحاد الجنس بالسوية
 فللذكر مثل حظ الانثيين ١٥٢
 لو اجتمع الجدودة للام و الجدودة من
 قبل الاب و الاخوة من قبل الابوين
 فالثالث للجدودة من قبل الام بالسوية
 و الثلثان للبقية و ان نصيب الجد
 كالاخ و نصيب الجدة كالاخت ١٥٢
 اذا اجتمع الاخوة من قبل الابوين أو
 الاب و الاخوة من قبل الام و
 الجدودة من قبلها فالثالث للمتقرب
 بالام بالسوية و الثلثان للمتقرب
 بالاب للذكر مثل حظ الانثيين ١٥٣
 لو اجتمع الجدودة من قبل الاب مع
 الجدودة من قبل الام و الاخوة من

فلاحدهما نصيبه الاعلى و الثلث
للمتقرب بالام يقسم بالسوية مطلقاً و
البقية للمتقرب بالاب أو الابوين
للذكر ضعف الانثى ١٥٥

إذا اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
من الابوين أو الاب و الاخوة من
قبل الام و الجدودة من الام فلاحد
الزوجين نصيبه الاعلى و الثلث من
التركة للمتقرب بالام بالسوية و
الباقى للاخوة من الابوين للذكر
ضعف الانثى ١٥٥

إذا اجتمع احد الزوجين مع الجدودة
من قبل الاب و الاخوة من قبل الام
و الجدودة من قبلها فلاحدهما نصيبه
الاعلى و الثلث للمتقرب بالام
بالسوية و البقية للمتقرب بالاب
للذكر ضعف الانثى ١٥٦

لو اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
من قبل الاب و الام أو الاب و
الجدودة من قبل الاب فلاحدهما
نصيبه الاعلى و البقية للباقي للذكر
مثل حظ الانثيين، و كذا إذا اجتمع
احد الزوجين مع الاخوة من الام أو
الجدودة منها فلاحد الزوجين نصيبه
الاعلى و الباقي لهم بالسوية ١٥٧

إذا اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
من قبل الابوين أو الاب و الجدودة
من قبل الاب و الاخوة من الام
فلاحدهما نصيبه الاعلى و الثلث
للاخوة من الام مع التعدد و الا
فالسدس و البقية للباقي للذكر ضعف
الانثى ١٥٧

لو اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
من قبل الابوين أو الاب و الجدودة
من الاب و الجدودة من الام فلاحد
الزوجين نصيبه الاعلى و الثلث
للجدودة من الام بالسوية و البقية
للمتقرب بالاب للذكر ضعف
الانثى ١٥٨

إذا اجتمع احد الزوجين مع الاخوة
من قبل الابوين أو الاب و الاخوة
من قبل الام و الجدودة من قبلها و
الجدودة من الاب فلاحد الزوجين
نصيبه الاعلى و الثلث للمتقرب بالام
بالسوية مطلقاً و الباقي للمتقرب
بالاب للذكر ضعف الانثى ١٥٨

أولاد الاخوة و الجدودة بالواسطة
لا يرث اولاد الاخوة ولو كانوا من
الابوين مع وجود واحد من الاخوة

المرتبة الثالثة: الاعمام والاحوال ولا يرث احد منهم مع وجود واحد من الطبقة السابقة ١٦٧

العم يرث المال كله لو انفرد وكذا العمان والاعمام يقسمون المال بينهم بالسوية وكذا العمة والعمتان والعمات لو اجتمع العم والعمة أو الاعمام فالاقسام اربعة وحكم كل واحد منها ١٦٧

لا يرث الاعمام للاب مع وجود الاعمام للاب والام ويرث الاعمام من قبل الام فقط مع الاعمام للاب أو للاب والام ١٧٠

لو كان الوارث منحصراً بالخال من قبل الابوين أو الاب فالمال له ومع التعدد تقسم بينهم بالسوية مطلقاً وكذا الحكم في الخوالة من قبل الام ١٧١

لو افترقوا بأن كلا بعضهم لأب وام ولا ب فقط وبعضهم من قبل الام فالسدس للمتقرب بالام ان اتحد وثلث ان تعدد والذكر والانثى فيه سواء والباقي للخوالة من قبل الاب والام سواء للذكر مثل حظ الانثى ومع فقدهم فللخوالة من قبل الاب و

من الاب أو الام ولو كان انثى ١٥٩

اولاد الاخوة والاحوات من الابوين أو من احدهما يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به ١٦٠

يرث الاولاد مع الوسائط المتعددة ويكون ارثهم ارث من يتقربون به ١٦٠

لا يرث اولاد الاخوة من الاب فقط مع وجود اولاد الاخوة للاب والام ولو اجتمع ابن اخت لاب وابن اخت لام فلاين الاخت من الام السدس ولاين الاخت من الاب الباقي ١٦١

اولاد الاخوة والاحوات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم في مقاسمة الاجداد والجدات ١٦٢

الاقرب من الاجداد يمنع الابعد منهم ولو انفرد الجد فالمال له ١٦٢

يقاسم الاخوة الجد وان علا مع عدم وجود الجد الادنى ١٦٢

الجد الاعلى ولو مع الوساطة يرث مع الاخوة ان لم يكن في صنفه أقرب منه وكذا يرث لو اجتمع ولد الاخوة وان دنى مع الجد الاقرب ١٦٣

الاجداد الثمانية وكيفية ارثهم ١٦٣

الام بالتسوية و يسقط الخؤولة من
 الاب فقط إلا مع عدم الخؤولة من
 الاب و الام ١٧١
 لو اجتمع العمومة من قبل الابوين أو
 الاب مع الخؤولة من قبل الابوين أو
 الاب فالثالث للخؤولة يقسم بينهم
 بالسوية و الثلثان للعمومة فللذكر
 ضعف الانثى ١٧٣
 لو اجتمع العمومة من قبل الام و
 الخؤولة كذلك فالثالث للخؤولة و في
 صورة التعدد يقسم بالسوية مطلقاً و
 الثلثان للعمومة مع التعدد يقسم
 بالسوية مع عدم الاختلاف و معه لا
 يبعد التساوي ١٧٤
 إذا اجتمع الخؤولة من الابوين أو
 الاب و العمومة كذلك مع العمومة من
 قبل الام فالثالث للخؤولة بالسوية مع
 التعدد و الثلثان للعمومة على
 تفصيل ١٧٥
 اذا اجتمع الخؤولة من قبل الام و
 العمومة من قبل الابوين أو الاب و
 للعمومة من قبل الام فالثالث للخؤولة
 من قبل الام و للعمومة من قبل الام
 السدس في صورة الانفرد و الثلث
 في سورة التعدد و الباقي للعمومة من

قبل الابوين للذكر ضعف الانثى مع
 التعدد و الاختلاف ١٧٦
 لو اجتمع العمومة من قبل الابوين أو
 الاب مع الخؤولة كذلك و الخؤولة
 من قبل الام فالثالث للخؤولة مطلقاً و
 الثلثان للعمومة يقسم بينهم للذكر
 ضعف الانثى في صورة التعدد و
 الاختلاف ١٧٦
 اذا اجتمع الخؤولة من قبل الابوين أو
 الاب مع العمومة و الخؤولة من قبل
 الام فالثالث للخؤولة مطلقاً و الثلثان
 للعمومة من قبل الام ١٧٧
 لو اجتمع العمومة من قبل الام و
 العمومة من قبل الاب أو الابوين مع
 الخؤولة من قبل الام و الخؤولة من
 قبل الاب أو الابوين فالثالث للخؤولة
 و الثلثان للعمومة و يكون السدس
 منهما للعمومة من الام مع الانفرد و
 مع التعدد الثلث و مع الاختلاف
 لا يبعد التساوي و الباقي من الثلثين
 للعمومة من قبل الاب أو الابوين
 للذكر ضعف الانثى ١٧٨
 لو كان أحد الزوجين مع العمومة من
 الابوين أو الاب فقط فله نصيبه
 الاعلى و الباقي للعمومة للذكر

قبل الام و الخؤولة من الابوين أو
 الاب فقط فله نصيبه الاعلى و الثلث
 من بقية التركة للخؤولة و البقية
 للباقي لو كان مع احد الزوجين
 العمومة من قبل الابوين أو الاب
 فقط و الخؤولة كذلك و العمومة من
 الام فله نصيبه الاعلى و الثلث من
 البقية للخؤولة مطلقاً و للعمومة
 السدس مع الانفراد و الثلث مع
 التعدد ١٨١

لو كان مع احد الزوجين العمومة من
 الابوين أو الاب و العمومة من الام و
 الخؤولة من الام فله نصيبه الاعلى و
 الثلث من التركة للخؤولة من قبل
 الام و للعمومة من قبل الام السدس
 من البقية مع الانفراد و الثلث مع
 التعدد ١٨٢

لو كان مع احد الزوجين الخؤولة من
 الابوين أو الاب و الخؤولة من الام و
 العمومة منها فله نصيبه الاعلى و
 الثلث من التركة للخؤولة و الباقي
 للعمومة ١٨٢

لو كان أحد الزوجين مع العمومه من
 الابوين أو الاب فقط أو من الام فقط
 و الخؤولة كذلك فله نصيبه الاعلى و

ضعف الانثى ولو كان مع الخؤولة من
 قبل الابوين أو من قبل الاب فقط أو
 الام فكذلك الا انه يقسم بالسوية
 مطلقاً ولو كان أحد الزوجين مع
 العمومة من قبل الام فكذلك ١٧٩
 اذا كان أحد الزوجين مع العمومة من
 قبل الابوين أو الاب و العمومة من
 قبل الام فله نصيبه الاعلى و للعمومة
 من قبل الام السدس من التركة مع
 الانفراد و الثلث مع التعدد بالسوية و
 الباقي للعمومة من قبل الاب أو
 الابوين للذكر ضعف الانثى ١٧٩
 لو كان أحد الزوجين مع الخؤولة من
 الابوين أو الاب و الخؤولة من الام
 فله نصيبه الاعلى و السدس من
 البقية للخؤولة من الام مع الانفراد و
 مع التعدد الثلث منها يقسم بينهم
 بالسوية و البقية للباقي كذلك ١٨٠
 و إذا كان احد الزوجين مع العمومة
 من قبل الابوين أو الاب فقط و
 الخؤولة كذلك فله نصيبه الاعلى و
 ثلث البقية للخؤولة يقسم بالسوية
 مطلقاً و البقية للباقي للذكر ضعف
 الانثى ١٨٠
 لو كان مع احد الزوجين العمومة من

الثالث من التركة للخؤولة و السدس
للعوموم من الام مع الانفراد و الا
فالثالث و الباقي للعوموم من الابوين
أو الاب ١٨٣
لا يرث الخؤولة من قبل الاب مع
وجودها من قبل الابوين بخلاف
الخؤولة من قبل الام فقط ١٨٤

ختام وفيه مسائل

لا يرث ابن عم مع عم ولا ابن خال
مع خال الا في مورد واحد و هو ابن
عم لاب و ام مع عم لاب فيقدم ابن
العم بشرط أن لا يكون معهما عم من
قبل الابوين ولا من قبل الام ولا
العمة مطلقاً ولا الخال و الخالة مطلقاً
و حكم ما لو كان الوارث العمة من
قبل الاب و ابن العم من قبل
الابوين ١٨٥

لا فرق في العم المنفرد أو المتعدد و
كذا لا فرق بين كون ابن العم كذلك
ولا فرق بين وجود احد الزوجين و
عدمه ولا يجرى الحكم في غير
ذلك ١٨٧

الثانية: أولاد العموم و الخؤولة
يقومون مقامهم عند عدمهم و يرث

أولاد العمومة و الخؤولة ارث من
يتقربون به ١٨٧
الثالثة: مع وجود اولاد العموم من
البوين لا يرث أولادهم من الاب
فقط و كذا في أولاد الخؤولة و مع
وجود أولاد العمومة من قبل الابوين
يرث أولاد الخؤولة من قبل الاب
فقط مع عدم اولاد الخؤولة من قبل
الابوين و مع اولاد الخؤولة من قبل
الابوين يرث اولاد العمومة من قبل
الاب فقط مع عدم اولاد العمومة من
قبل الابوين ١٨٨

الرابعة: المنتسبون بام الميت في هذه
المرتبة يرثون بالسوية مطلقاً و
المنتسبون بابيه يرثون بالتفاوت و
حكم العمومة من قبل الام ١٨٩
الخامسة: ترتب الارحام الذين في
هذه المرتبة انما يكون على الاحقية
بالميراث ١٨٩

السادسة: لو اجتمع في وارث
موجبان للارث أو أكثر يرث بجمعهم
و الاقسام أربعة ١٩٠

لا فرق بين كون الموجب نسباً أو
سبباً و الاقسام المتصورة فيه ١٩١
كيفية الارث عند الاجتماع كالكيفية

إلى زمان موته بشروط أربعة ١٩٦
لو ماتت المرأة في مرض الزوج قبل
تمام السنة لا يرثها الا في العدة
الرجعية ١٩٨
يصح نكاح المريض في مرضه فان
دخل بها أو برأ من ذلك المرض
يتوارثان ولو مات في مرضه و لم
يدخل بها بطل العقد ولا مهر لها ولا
ميراث ١٩٨
لو ماتت الزوجة في مرض الزوج
ولم يدخل بها لا يرث الزوج منها ان
هو مات بعدها في ذلك المرض ٤٩٩
لو تزوجت و هي مريضة دونه و
ماتت قبل الدخول يتوارثان ٢٠٠
لا يرث أحد الزوجين جميع المال
بسبب الزوجية الا في صورة انحصار
الوارث بالزوج و الامام عليه السلام ولو
انحصر الوارث بالزوجة فقط فلها
الربع فرضاً و الباقي للامام عليه السلام ٢٠٠
فرعان: (١) لو ولد ثم مات و مات
بعده الزوج ترث الزوجة منه الربع
(٢) لو ولد الولد ميتاً لا يحجب
الام ٢٠٧
إذا كان للميت زوجات متعددة
اشتركن في الربع مع عدم وجود الولد

عند الانفراق ١٩٢
الفصل السابع في الميراث بالاسباب
و هي على أقسام أربعة ١٩٣
الاول: الميراث بالزوجة
الزوجان يتوارثان ما لم يكن فيهما
من موانع الارث و مادامت الزوجة
في حباله الزوج و ان لم يدخل
بها ١٩٣
يشترط في التوارث بالزوجة ان
يكون العقد دائماً فلا توارث في
الانقطاع لا من جانب الزوج ولا
الزوجة ١٩٤
و هل يتوارثان مع الشرط في عقد
الانقطاع؟ ١٩٤
لو كانت الزوجة مطلقة رجعية
يتوارثان ان مات احدهما في العدة
بخلاف البائنة ١٩٥
لا ارث في المعتدة عن وطء الشبهة
أو الفسخ في العدة ١٩٦
لو انقلب البائن إلى الرجعي توارثا
ولو انقلب الرجعي إلى البائم فلا
توارث ١٩٦
إذا طلق زوجته ولو بائناً في حال
مرضه ترثه إلى سنة من حين الطلاق

الآخر و انتظر بلوغه فان انكر العقد
فلا ميراث و ان اجاز احد الميراث
بعد الحلف ولو لم يحلف لا يعطى له
الميراث ٢٠٥

فروع: (١) هل يثبت الحلف لو تزوج
بالغ بغير بالغة فضولة ثم توفي البالغ
(٢) لو كانا مجنونين و زوجهما
وليهما فأفاق احدهما و رضي بالعقد
و مات ثم افاق الآخر يعطى له
الميراث بعد الاجازة و اليمين (٣) لو
كان المجيز المتأخر الزوج لا يتوقف
استحقاق المهر و اخذه منه على
اليمين (٤) هل ان اليمين واجبة
للتهمة أو انها تعبدية (٥) يجري ما
تقدم في ما لو كان أحدهما مجنوناً و
الآخر بالغاً فادرك أحدهما دون
الآخر ٢٠٧

يرث الزوج من جميع تركه زوجته
من المنقول و غيره و ترث الزوجة
من المنقولات مطلقاً ولا ترث من
الاراضي لا عيناً ولا قيمة سواء
كانت مشغولة بالزرع و غيره ام كانت
بباضاً ٢٠٧

لا فرق في الزوجة بين كونها ذات
ولد من الزوج أو لم تكن كذلك و

للزوج و الثمن مع وجوده يقسم
بينهن بالسوية ولا فرق في الولد
المانع عن نصيبها الاعلى أن يكون
منها أو من غيرها بلا واسطة أو مع
الواسطة ٢٠٢

حكم ما لو طلق الشخص واحدة من
اربع فيتزوج بأخرى ثم مات و
اشتبهت المطلقة مع الزوجات
الاوليات ٢٠٣

لو زوج الاب أو الجد للأب الصغيرة
أو اجازا عقد غيرهما عليهما توارثا
ولو زوجها مع عدم اجتماع
الشرائط يتوقف التوارث على امضاء
العقد بعد البلوغ ولو زوج الصغيرين
ابوهما أو جدهما لابيها جامعاً
للسرائط أو اجازا العقد الفضولي
عليها توارثا و كذا لو زوج الحاكم
الشرعي في مورد جاز له
التزويج ٢٠٤

لو زوج الصغيرين غير الاب و الجد
كان العقد موقوفاً على رضاهما بعد
البلوغ و الرشد فلو ماتا قبل البلوغ
فلا توارث و كذا لو بلغ احدهما و
اجاز ثم مات الآخر قبل البلوغ مات
الذي اجاز و رضي عزل نصيب

قبل الموت و بقيت تلك الحالة إلى
 حين الموت ترث من أعيانها ٢١٧
 اعطاء القيمة للزوجة عزيمة على
 الوارث و ليس لها مطالبة الاعيان ولا
 يكون رخصة ٢١٧
 لو لم يرغب الوارث في أداء القيمة
 فلها ان تأخذ من العين و تصير
 شريكة معهم ٢١٩
 لا يجوز للزوجة التصرف في الاعيان
 التي تستحق قيمتها بلا رضا الورثة
 و هل يجوز لسائر الورثة التصرف
 في تلك الاعيان قبل أداء قيمتها بغير
 رضاها؟ ٢١٩
 يجوز للورثة اعطاء قيمة الابنية لها
 من نفسها أو من الأراضي ببيعها لها
 كما يجوز لهم اعطاء القيمة من أي ما
 أرادوا و شاؤوا ولا تسلط للزوجة
 بالمطالبة في أموال خاصة ٢٢٠
 لو تلف البناء بعد الموت و قبل
 القسمة و التقويم لا يسقط من حق
 الزوجة شيء و كذا لو تلفت الاشجار
 أو غصبت ٢٢٠
 لو أوصى الرجل أن يعطي لزوجته
 من أراضيه شيء نفذت الوصية ان
 كانت بمقدار الثلث و الا توقفت في

ترث القيمة خاصة من آلات البناء لا
 عيناً ٢٠٩
 المراد من الاعيان التي ترث الزوجة
 من قيمتها هي الموجودة حال الموت
 فلو حصل منها نماء و زيادة عينية
 من بعد الموت الى حين القسمة لا
 ترث من ذلك النماء و الزيادة بخلاف
 الاعيان التي ترث من عينها فتأخذ
 من الزيادة العينية و حكم المياه التي
 خرجت من أراضي الانهار و الابار و
 القنوات ٢٠٩
 المقدار في القيمة على يوم الدفع لا
 الموت فلو زادت القيمة عن القيمة
 حين الموت ترث منها أيضاً ولو
 نقصت نقصت من نصيبها ٢١٥
 يوزع الدين و الكفن و نحوهما على
 مجموع التركة ٢١٦
 لو كان للزوج بيت فوقاني و كان
 تحته من غيره ترث الزوجة من قيمة
 البيت ولو خرب البيت فالظاهر
 تورثها من الفضاء ٢١٦
 طريق التقويم في الاعيان التي ترث
 من القيمة ٢١٦
 المدار كون الآلات مثبتة حين الموت
 فلو خرجت البناء أو قطعت الاشجار

لو كان للمعتق الكافر ولد مسلم يرث
 ٢٢٦ الولاء المسلم دون الكافر
 إذا اجتمعت الشروط ورثه المعتق ان
 كان واحداً و ان كانوا أكثر فهم
 شركاء في الولاء بمقدار
 ٢٢٦ شركتهم
 لو عدم المعتق فالولاء لا ولاده
 الذكور دون الاناث ان كان المعتق
 رجلاً ٢٢٦
 ولو كان المعتق امرأة فالولاء لعصبها
 يرث الولاء الأب دون الام ٢٢٧
 هل يرث الولاء من المنعم عند فقده؟
 ٢٣٠
 مع فقد الاب و الاولاد يكون الولاء
 للأخوة و الاجداد من الاب دون
 الاخوات و الجدات و الاجداد من
 الام ٢٣١
 لا يرث العتيق مولاه ٢٣٢
 ميراث ولد المعتقة لمن اعتقهم لو
 اعتقوا حملاً مع أمهم ولا ينجر
 ولائهم ولو حملت ٢٣٢
 بعد العتق كان ولائهم لمولى امهم لو
 كان الاب رقاً و ان كان أبوهم معتقاً
 ٢٣٣ فولأؤهم لمولى الاب
 لو حملت الامة المعتقة من حر لم

الزائد على اذن الورثة ولو أوصى ان
 ترث من الارض كسائر الورثة بطلت
 الوصية ٢٢١
 الثاني الميراث بولاء العتق ٢٢١
 يرث المعتق عتيقه بشروط
 أربعة: ٢٢١
 الأول: أن يكون المعتق متبرعاً
 بالعتق ٢٢٣
 اذا تبرع بالعتق عن غيره ممن كان
 العتق واجباً عليه لم يرث عتيقه ٢٢٣
 لو تحقق عتق و لم يعلم انه تبرعي
 حتى يرث أو سائبة فلا يرث لم
 يثبت له الميراث ٢٢٤
 الثاني: أن لا يتبرأ من ضمان جريرته
 لا يشترط في التبري الاشهاد ٢٢٤
 التبري من ضمان الجريرة لا بد أن
 يكون حين العتق فلا يسقط
 بعده ٢٢٤
 الثالث: أن لا يكون للعتيق
 قرابة ٢٢٥
 لو كان للعتيق زوج أو زوجة كان
 لكل منهما نصيبه الاعلى و الباقي
 للمعتق ٢٢٦
 الرابع: أن لا يكون في المعتق شيء
 من موانع الارث ٢٢٦

- يكن لمولى الامة الولاء على
الولد ٢٣٤
- الاربع: عدم وجود شيء من موانع
الارث ٢٣٨
- يختص الارث بالضمان دون
المضمون له الا ان يتحقق الضمان من
الجانبين ٢٣٨
- لا يتعدى الارث بهذا الولاء من
الضامن الى اقاربه وورثته ٢٣٨
- ضمان الجريرة عقد لازم و تجري
فيه الاقالة كما يجري فيه خيار
الشرط ٢٣٨
- يجوز ضمان الواحد للاكثر بعقد
واحد وبالعكس ٢٣٩
- لو كان الضامن مسلماً و المضمون
كافراً تحقق الولاء دون العكس ولا
بأس بعقده بين الكافرين ٢٣٩
- لو وقع الولاء مع من لا وارث له
بالقربة ولا مولى معتق ثم ولد له بعد
ذلك فهل يبطل العقد أو يبقى مراعى
بعقده؟ ٢٤٠
- يجرى في عقد الولاء الفضولي و
الوكالة كما يجوز فيه اتحاد الموجب
و القابل و يقع من الوصي و الحاكم
عن لهم الولاية ٢٤٠
- اذا وجد الزوج أو الزوجة مع ضامن
الجريرة كان له نصيبه الاعلى و لها
- و يرث المعتق و ورثته من عتيقه
بشرائطه المتقدمة كذلك يرثون من
أولاد عتيقه بالشرائط ٢٣٥
- لو مات رجل ولم يكن عتيقاً و كان
أبوه عتيقاً لرجل و امه لآخر فالولاء
للمنعم على أبيه ٢٣٥
- حكم ما لو فقد المعتق و قرابته
الوارثون للولاء ٢٣٥
- الثالث الميراث بولاء ضمان الجريرة
يجوز لأحد الشخصين الحرين أن
يتولى الآخر على أن يضمن جنايته
أو عقله بكل ما يدل على ذلك و
يترتب على ذلك الارث ٢٣٦
- يعتبر في تحقق ولاء الجريرة
أمور: ٢٣٧
- الأول: الشرائط العامة ٢٣٧
- الثاني: ذكر العقل ٢٣٧
- الثالث: عدم وجود الوارث النسبي
ولا مولى المعتق أو حر بالاصل لا
وارث له أصلاً ٢٣٧

لو كان للميت دين مستغرق ينتقل
المال إلى الحاكم الشرعي متعلقاً
بحق الديان ٢٤٦
ما يتركه المشركون فزعاً و يفارقونه
من غير حرب فهو للامام عليه السلام ٢٤٦
لو مات كافر وخلف مالا ولم يكن
له وارث فميراثه للامام عليه السلام ٢٤٦
لو دفع تركة من لا وارث له الى غير
الحاكم الشرعي ضمن الدافع الا مع
الخوف والتغلب ٢٤٦
لو شك في وجود وارث لا يجوز
التصرف في التركة الى أن يحصل
الاطمينان بعدمه ٢٤٧

الفصل الثامن في ميراث الخنثى

معنى الخنثى وانها على
قسمين: ٢٤٨
الخنثى غير المشكل تعمل حسب
تكليفه ٢٤٨
الامارات المنصوصة في تعيين واقع
خنثى المشكل أربعة: ٢٤٨
الاولى: سبق البول من أحد
الفرجين ٢٤٨
المدار في سبق الدوام أو
الغالب ٢٤٩

نصيبها الاعلى والباقي للضامن ٢٤١
الرابع الارث بولاء الامامة ٢٤١
لو فقد الوارث النسبي والمولى
المعتق وضامن الجبرية كان الميراث
للامام عليه السلام وما يتعلق بصرفه في
عصر الغيبة ٢٤٢
لا تمنع الزوجة ارث الامام عليه السلام بل
تشاركه ولها نصيبها الاعلى بخلاف
الزوج فانه يمنع ارث الامام عليه السلام ٢٤٣
لو أوصى من لا وارث له بالثلث تنفذ
الوصية فيه وحكم ما لو أوصى
بالبزائد عنه ٢٤٣
اذا تبين للحاكم الشرعي بعد أخذ
ارث من لا وارث له وارث للميت
يرد اليه الميراث ان كان موجوداً ولم
يصرف ولو تبين ذلك بعد صرفه فهل
يضمنه الحاكم الشرعي؟ ٢٤٤
القتل بالحق باذن الحاكم الشرعي لا
يمنع من رد الارث اليه ٢٤٥
يعتبر في أخذ الحاكم الشرعي ميراث
من لا وارث له أمران: ٢٤٥
الأول: حصول الاطمينان بعدم
الوارث بالفصح ٢٤٥
الثاني: أن تكون التركة قابلة
لانتقال ٢٤٦

- ٢٥٩ بالقرعة
تجري القرعة في الموضوعات
المشتبهة إذا لم يكن رفع الاشتباه
٢٥٩ بأصول أخرى
لو انكشف الواقع بعد القرعة يعمل به
اجراء القرعة في الموضوعات التي
يترتب عليها الحكم الشرعي لا بد و
ان يكون بنظر الحاكم الشرعي ٢٦٠
في الموارد التي تجري القرعة لا
تجري غيرها من الأصول و
٢٦١ القواعد
لا فرق في الشبهة التي تجري فيها
القرعة أن تكون بالاختيار أو بغيره
كما لا فرق في مورد جريانها بين
كونه من حقوق الناس أو حقوق الله
٢٦١ تعالى
٢٦١ كيفية القرعة
لو كان موضوع في نظر الحاكم
الشرعي من المشتبهة و في نظر حاكم
آخر ليس كذلك فالمناط نظر الحاكم
الذي القيت الدعوى لديه ٢٦٢
- الفصل التاسع في ميراث الغرقى
و المهدوم عليها
يشترط في ارث الشخص عن غيره
- الثانية: البول من أحد الفرجين دائماً
أو غالباً ٢٤٩
الثالثة: تأخر الانقطاع من أحد
الفرجين ٢٥٠
الرابعة: عد الاضلاع ٢٥١
ما يتعلق بالبحث في الروايات الدالة
على الامارات الرابعة ٢٥٢
لو فقدت العلامات المنصوصة فان
كانت فيه علام خاصة بالنساء و
الرجال تتبع و الا فهو مشكل ٢٥٤
الخنثى المشكل يرث ثلاثة أرباع من
السهمين ٢٥٥
من لم يكن له آلة الرجال ولا فرج
النساء يرث بالقرعة ٢٥٧
حكم ارث من كان له رأسان على
صدر واحد أو بدنان على حق
واحد ٢٥٨
لو كان جسدان تامان أحدهما ملصقاً
بالآخر من الظهر أو من وراء الرأس
يورثان ميراث الاثنين ٢٥٨
لو تزوج الخنثى أوقف النكاح على
أن يتبين فان مات أحدهما قبل تبين
أمرهما لم يتوارثا بالزوجية ٢٥٨
لو وضعت المرأة ما في بطنها حياً و
اشتبه على انه ذكر أو انثى يرث

أو بسبب كالزلزلة فيهما فالميراث
للحي من طبقتهما ٢٧٣
لو غرقت امرأة وابنها ولم يعلم حال
موتهما ورثت منه وورث منها ولو
كان لها زوج و اب و ام كان للزوج
النصف والبقية لهما ٢٧٣
لو علم بغرقهم ولكن مع الفصل
بزمان بينهم ولم يعلم السابق من
اللاحق فالميراث بالقرعة ٢٧٤
لو كان الغرقى والمهدوم عليهم
يتوارثون بعضهم من بعض على
تقدير غير معلوم فلا بد من التصالح و
التراضي حينئذٍ ٢٧٤
لو كان في أحدهما مانع من الارث
كما إذا كان الاب كافراً والولد مسلماً
فغرقا لا يورثان ارث الغرقى و
المهدوم عليهم بل الارث للابن فقط
وكذا لو كان أحدهما محجوباً يرث
منه صاحبه دونه ٢٧٥
ان لم يكن للغرقى والمهدوم عليهم
وارث فالميراث للامام عليه السلام و ان كان
لاحدهما وارث انتقل ما صار اليه
إلى ورثته وما صار الى الآخر
فللامام عليه السلام ٢٧٥
كيفية توريث الغرقى والمهدوم

العلم بحياة الوارث فإذا لم يحرز ذلك
فلا ميراث ٢٦٣
الصور المتصورة في اقتران موت
الوارث والموروث كليهما ٢٦٤
لو مات اثنان بينهما توارث في أن
واحد لا يكون بينهما توارث ٢٦٥
إذا مات اثنان وشك في التقارن و
عدمه أو علم عدم التقارن وشك في
المتقدم والمتأخر يرث من علم
تاريخ أحدهما المعين المجهول ٢٦٥
الغرقى والمهدوم عليهم يرث بعضهم
من بعض بشروط أربعة ٢٦٦
لو كان موتهما بسبب خارجي غير
الغرق والهدم فهل يجري عليه حكم
الغرقى والمهدوم عليهم؟ ٢٦٨
توريث كل من الغرقى أو الهدمى عن
الآخر انما هو بقدر نصيبه المقدر
شرعاً بعد اخراج ما يستثنى من
أصل التركة ٢٧١
لو ماتا و علم تقدم أحدهما على
الآخر ثم شك في المتقدم و جهل
تاريخهما يخرج الميراث
بالقرعة ٢٧٢
لو شك في ان موتهما كان بحتف
الانف حتى لا يرث بعضهم من بعض

يورثون بالصحيحين منهما و الاقسام
 ٢٧٩ المتصورة في ذلك
 لو اجتمع في مجوسي و غيره من
 الكفار أمران يرث بهما ٢٨٣
 حكم الارث في ما لو فرض
 مشروعية الاشتراك في الزوجة ٢٨٣
 لو اجتمع السبيان و كان أحدهما
 يمنع الآخر ورث من جهة المانع فقط
 ٢٨٤
 إذا تزوجوا بالسبب الفاسد عندهم و
 الصحيح عندهما فهل يجري حكم
 الصحيح عليه؟ ٢٨٤
 المسلم لا يرث بالسبب الفاسد و ان
 فرض كونه عن شبهة ٢٨٤
 يرث المسلم بالنسب الصحيح و كذا
 الفاسد لو كان عن شبهة بلا فرق فيها
 بين الموضوعية و الحكمية ٢٨٥
 لو اختلف المجتهدان في الحكم
 فتزوج القائل بالصحة المرأة فليس
 للقائل بالفساد ترتيب آثار الصحة
 عليه فلا توارث بينهما عند المبطل
 على خلاف القائل بالصحة ٢٨٥
 لو انتقل المجوسي إلى ملة أخرى و
 مات عليها تجري عليه أحكام الملة
 التي مات عليها ولو علمنا بالانتقال

عليهم ٢٧٥
 لو مات أحدهما بسبب الغرق و
 الآخر بحتف انفه و اشتبه موت كل
 منهما بالآخر كان الارث
 بالقرعة ٢٧٧
 لو ولدت المرأة توأمين و ماتت
 الام ٢٧٧
 أو أحدهما أو كلاهما و لم يعلم
 السابق منهم و اللاحق كان الارث
 بالقرعة لو فرض للمولود مال ٢٧٧
 لو شك في الشرائط المتقدمة في
 الغرق و المهدوم عليهم يكون
 الميراث للطبقة اللاحقة من الاحياء
 بالقرعة و يعتبر في الشروط البقاء و
 الاستدامة ٢٧٨

الفصل العاشر في ميراث المجوس
 المجوس و غيرهم من الكفار إذا
 ترفعوا إلى المسلمين أو أسلموا
 يرثون حسب مذهبهم ٢٧٩
 الكفار قد ينكحون المحرمات عند
 المسلمين بمقتضى مذهبهم و قد
 ينكحون المحلات فلهم نسب و
 سبب صحيحان و فاسدان فيورثون
 بالنسب و السبب الفاسدين عندنا كما

ثم العود إلى ملته الاولى و شك في
 ان موت المورث كان قبل العود إليها
 أو بعده و كانت أحكام الملتين
 متنافية تجري القرعة ٢٨٦
 لو كان المورث يهودياً - مثلاً - و
 الوارث مسيحياً فالمدار على مذهب
 الوارث ٢٨٧
 حكم من لم يفصح عن دينه لمانع و
 لم تكن قرينة تعينه ٢٨٧
 لو كان في ورثتهم قاصر يعمل
 للحاكم الشرعي بما هو في دينهم ولو
 لم يكن للميت وارث تنتقل التركة
 إلى الامام عليه السلام ٢٨٧

ختام فيه مسائل متفرقة

مخارج الفروض الستة خمسة ٢٨٩
 لو اجتمع في التركة فروض متعددة
 فاصلها اقل عدد ينقسم على تلك
 الفروض صحيحاً و بلا كسر ٢٩٠
 النسبة بين العديدين لا تخلو من
 الاقسام الاربعة ٢٩٠
 معنى التداخل و التماثل و التوافق و
 التباين بين العديدين ٢٩١٤
 اذا لم يكن في الورثة أصحاب
 فروض فاصل المال يقسم على عدد

رؤسهم بالتساوي و ان اختلفوا
 فللذكر ضعف الانثى ٢٩٣
 لو كان في الورثة ذو فرض و غيره
 فالعبرة بذوي الفرض خاصة ٢٩٣
 لو كانت الفريضة بقدر السهام فان
 انقسمت من غير كسر فلا بحث و الا
 فاما تنكسر على فرض واحد أو أكثر
 و في كل منهما إما أن يتحقق التوافق
 بين عدد النصيب و عدد السهام أو لا
 يتحقق فهذه أقسام اربعة ٢٩٤
 لو كانت الفريضة قاصرة عن السهام
 يرد النقص على البنت أو البننتين
 فصاعداً أو على الاخ و الاخوات
 للاب و الام أو للاب خاصة ٢٩٩
 لو انقسمت الفريضة على السهام بلا
 انكسار فهو و الا فلا بد له من
 علاج ٣٠٠
 لو زادت الفريضة عن السهام فترد
 الزيادة على ذوي السهام الاعلى
 طوائف ٣٠٠
 ولو اجتمع من له سببان مع من له
 سبب واحد فذو السببين أحق
 بالرد ٣٠٠
 ما يتعلق بالفاضل من التركة ٣٠٠
 المناسخة و هي ما لو مات شخص و

ثم العود إلى ملته الاولى و شك في
 ان موت المورث كان قبل العود إليها
 أو بعده و كانت أحكام الملتين
 متنافية تجري القرعة ٢٨٦
 لو كان المورث يهودياً - مثلاً - و
 الوارث مسيحياً فالمدار على مذهب
 الوارث ٢٨٧
 حكم من لم يفصح عن دينه لمانع و
 لم تكن قرينة تعينه ٢٨٧
 لو كان في ورثتهم قاصر يعمل
 للحاكم الشرعي بما هو في دينهم ولو
 لم يكن للميت وارث تنتقل التركة
 إلى الامام عليه السلام ٢٨٧

ختام فيه مسائل متفرقة

مخارج الفروض الستة خمسة ٢٨٩
 لو اجتمع في التركة فروض متعددة
 فاصلها اقل عدد ينقسم على تلك
 الفروض صحيحاً و بلا كسر ٢٩٠
 النسبة بين العديدين لا تخلو من
 الاقسام الاربعة ٢٩٠
 معنى التداخل و التماثل و التوافق و
 التباين بين العديدين ٢٩١٤
 اذا لم يكن في الورثة أصحاب
 فروض فاصل المال يقسم على عدد

تكن صحيحة بنظر الوارث ٣١١
لو كان الميت محجوراً لأجل الفلس
لا يجوز للورثة التصرف في أمواله و
يجوز لهم التصرف في غير
المحجور ٣١٤
نماء التركة تابع لها ٣١٤
لو احتاج تقسيم التركة إلى مؤنة
تؤخذ منها برضاء الورثة و ان لم
يرض الورثة يرجع فيها إلى الحاكم
الشرعي ٣١٥
لو علم الورثة بعد تقسيم التركة بأن
على الميت ديناً ٣١٥
لو ادعى بعض الورثة بأن المورث
وهب له بعض التركة و انكر ذلك بقية
الورثة ٣١٦
لو ظهر بعد القسمة ان التقسيم كان
فاسداً ٣١٧
ما يتعلق بالميراث الربوي ٣١٧
لو أوصى شخص بأن لا تقسم تركته
إلى مدة معينة ٣١٨
لو شك الوارث في ان على الميت
ديناً؟ ٣١٩
لو قسم المخالف التركة حسب
مذهبهم ثم استبصر لا تعاد
القسمة ٣١٩

لم يقسم تركته ثم مات بعض ورائه
قبل قسمة تركته فالاقسام اربعة و
حكم كل منها ٣٠١
لو كانت المناسخات أكثر من
فريضتين ٣٠٤
لو تعارف اثنان جامعان للشرائط
ورث بعضهما من بعض ولا يكلفان
أو أحدهما البينة ٣٠٤
لو اشتبه ولد الزنا بالولد الشرعي
فالميراث بالقرعة ٣٠٦
لو شك في ان عقد الزوجة كان دوماً
أو انقطاعاً ترث الزوجة ٣٠٧
لو كانت هناك تركة و تردد بين
وارثين أو أكثر يقرع بينهما ٣٠٧
لو شك الوارث في التركة هل انها
كانت ملك المورث أو لا؟
يرثها ٣٠٨
لو كان الوراث اجمالاً بأن في التركة
أموالاً ليست لمورثهم فالاقسام
أربعة: و حكم كل منها ٣٠٨
تقسيم التركة واجب فوري بعد
اخراج الواجبات منها ٣١٠
حكم ما لو كانت التركة من الأموال
التي حصلت من المعاملات التي
كانت صحيحة بنظر المورث و لم

- لو قسمت التركة و بعد التقسيم ٣٢٠
 ظهرت وصية معتبرة شرعاً ٣٢٠
 إذا قسمت التركة و بعد التقسيم ثبت ٣٢١
 شرعاً وارث آخر ٣٢١
 لو مات أحد الزوجين قبل الدخول ٣٢١
 تستحق المرأة نصف المهر ٣٢١
 لو مات الزوج استحققت الزوجة ٣٢١
 مطالبة المهر المؤجل و يخرج من أصل التركة ٣٢١
 إذا وقع ضرر مشاع على التركة وزع على الجميع ٣٢٢
 لو قسمت التركة و ادعى أحد الورثة ٣٢٦
- بعد التقسيم انه كان باطلاً و انكره الآخرون ٣٢٣
 لو استلزم تقسيم التركة ضرراً على الورثة ٣٢٤
 لو كانت في التركة ودائع اشتبهت بغيرها في التركة ٣٢٤
 لو اختلطت التركة بمال الوارث و اشتبه ٣٢٤
 لو عين الثلث و افرزه في حال حياته و بعد الموت اشتبه بغيره ٣٢٥
 الخاتمة ٣٢٦